

# كتاب القوافي

لابي الحسن علي بن عثمان الأربلي (٦٠٢-٦٧٠ هـ)

تحقيق ودراسة

دكتور / عبد المحسن فراج القحطاني

الناشر

الشركة العربية للنشر والتوزيع



# كتاب القوافي

لابي الحسن علي بن عثمان الأربلي (٦٠٢-٦٧٠ هـ)

تحقيق ودراسة

دكتور / عبد المحسن فراج القحطاني

الناشر

الشركة العربية للنشر والتوزيع



كتاب القوافي

تحقيق ودراسة:

القحطاني، د. عبد المحسن فراج

رقم الايداع: ٩٧ / ٣٥٢٧

I. S. B. N: 977 - 5192 - 730 0 التزقيم الدولي:

جميع حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الاولى

شوال ١٤١٧ هـ = فبراير ١٩٩٧ م



## تَمهيد

حين اشتغل الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ - ١٧٠هـ) بالعروض مكتشفاً ومؤسساً ومُقتنّاً أفرد له كتاباً وصلتنا منه نُقولُ ، ردها المؤلفون بعده في الشعر عامة، والمهتمون بأوزان الشعر خاصة، ولم ينس في دراساته «القافية» حيث أفرد لها باباً خاصاً، ووسمها بعلم خاص «علم القافية».

ودراسة الخليل تلك، فجرت الدراسات بعده بالاستدراك والاستقصاء والشرح، وكان نصيب القافية من تلك الدراسات كثيراً، حَدَّتْ هذه الكثرة بعض الباحثين أن يكون مؤلِّفُه مختصراً لهذا العلم الجديد، وتلك سمة لم ينفرد بها وحده؛ بل شاركته فيها علوم النحو والصرف والبلاغة.

ولم تقف الدراسات عند هذا الحد؛ بل قامت فئة من الناظرين تصوغ منظومات في النحو، والعروض، والفرائض، وغيرها من العلوم.

ثم جاء جيل من بعدهم يشرح هذه المنظومات ويبسطها، وإن لم تَسَلِّمْ أحياناً من المعارضة.

وكان القرن السابع الهجري من القرون التي ركذ فيها الإبداع الشعري والكتابة الفنية، غير أنه عصر ازدهار للتأليف، سبقته محاولات أخرجت كتباً رائدة في عناوينها ثروة في محتواها، تبعتها دراسات تستدرك وتضيف، أو تُبَوِّبُ وتُصَنِّفُ. فحين جاء القرن السابع وجد مؤلفوه كماً كبيراً من المؤلفات في موضوعات مختلفة.

هذه الدراسات جميعاً أفردت عدداً كبيراً من الكتب، مازال بعضها مخطوطاً ومتفرقاً في مكتبات العالم، وظل المطبوع منها حجة الباحثين، منه يستشهدون، وإليه يحيلون، وظلت مطالعاتهم للمخطوط غير مشجعة، اقتناعاً من بعضهم بأنه لا يحمل جديداً، وما هو إلا نسخة مكررة، إن لم تكن مسخاً للمطبوع، وهذا الظن ظل يساور كثيراً من الباحثين، لأن فيه من الوجاهة للوهلة الأولى ما يبتغى، غير أن متابعة هذه المخطوطات وقراءتها قراءة متأنية،

ستخرج جوانب تخصصية دقيقة، قد لا تفيد القارئ العام، ولكنها تسعف المتخصص في التفريق بين شيئين متقاربين، أو تضيف إضافة تفتح آفاقاً في الدراسة.

لذا ظل فريق من الباحثين يسعون إلى دراسات تثرى الساحة، وأن لا يكون الباحث منهم الرجل الثانى بعد مؤلف المخطوطة، فيما لوقام بتحقيقها. وتلك النظرة سترك المخطوطات الجادة فى عالم النسيان.

وقامت رغبة جامعة فى إحياء التراث، هذه الرغبة ستفرض أعمالاً رديئة أو مكررة على القارئ، مما يجعله يزهد فيها.

هذان الموقفان المتناقضان حول المخطوطات أفضيا إلى بلبلة فى البحث واختلاف يجب أن لا يكون، فمن ساع إلى المخطوطات؛ لأنها تراث وعمل أسلاف، ومن محجم عنها لأنها - من وجهة نظره - مهنة الورّاقين والنسّاخ، وليست هدف الباحثين.

وفى رأى أن المخطوط يفرض نفسه؛ بقيمته بين أجناسه، وما يضيفه للأبحاث التى تنحو منحاه، لاسيما وأنّ هناك مخطوطاتٍ تدخل فى إطار النقد، معالجة، وقراءة نقدية، لما سبقها من أبحاث وكتب. والقافية من العلوم التى كثر التأليف فيها، وحُمِلَ هذا «المصطلح» أحمالاً ثقيلة، فطبعت كتب كثيرة حول القافية، وما زال هناك مخطوطات تعالج هذا المصطلح.

ولقد استوقفتنى مخطوطة لعلى بن عثمان الإربلى (٦٠٢ - ٦٧٠هـ) فى علم القافية، رأيت أن أبدأ بدراستها ومناقشتها مناقشة علمية، ففى نظرى أن الباحثين يحتاجون إلى الدراسات النقدية، التى توصلهم فيما بعد إلى التعامل مع معلومة، تكون موجودة فى أكثر من مصدر، وأن يتبع تلك الدراسة تحقيق النص، لإبراز عمل يُطمأنُ - فيما بعد - على إضافته.

## المؤلف

### مصادر حياته: <sup>(١)</sup>

يحسن أن يسبق دراسة حياة الإربلى <sup>(٢)</sup> حديثاً عن مصادر حياته، وكيفية تناولها له، واعتماد الخلف على السلف في هذه الترجمات - عرضاً كان أو قصداً -

(١) ولعل أقدم من تحدث عن سيرة علي بن عثمان الإربلى هو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، حيث ورد عنه ثلاثة أسطر في كتابه «تاريخ الإسلام» .

(٢) ثم جاء بعده محمد بن شاكر الكُتّبي (ت ٧٦٤ هـ) في كتابيه :

أ - «فوات الوفيات»، إذ ساق له ترجمة، وأورد شعراً في أربع صفحات، شملت قصيدته البديعية (سنة وثلاثون بيتاً) .

ب - «عيون التواريخ»، شمل اسمه ومولده ووفاته وأحد عشر بيتاً .

(٣) ولصلاح الدين بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ)، في كتابه «الوافى بالوفيات»، ترجمة، شملت: اسمه، وزمن وفاته ومكانها. وأورد له ستة وستين بيتاً .

(٤) أما أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥ هـ)، فقد ذكر اسمه وعمره وتنسكه (سطران) في كتابه «السلوك لمعرفة دول الملوك» .

(٥) وبدر الدين أبو العيني (ت ٨٥٥ هـ)، في كتابه «عقد الجمان»؛ حيث ذكر اسمه ووفاته في سطرين .

(٦) ويأتي ابن تغرى بردى (ت ٨٧٤ هـ)؛ ليحتفى به في أكثر من مصدر، حيث تناوله بترجمة في كتابه «المنهل الصافي» ، اختصرها كعادته في «الدليل الشافي»، ويأتي مرة ثالثة على وفاته في كتابه الشهير «النجوم الزاهرة» .

(٧) أما محمد عبد العزيز اليونيني (ت ١٠٢١ هـ)، فقد أورد له قصيدتين، عند ترجمته للملك الناصر (ت ٦٥٩ هـ)، أولهما حين أسره التتار، فانقطعت أخباره

(٣٩ بيتا)، والثانية حين بلغه قتل التتار لهذا الملك (٢٩ بيتا)، وأورد له فى جزء آخر ترجمة مع مَنْ تُوفِّىَ سنة (٦٧٠ هـ) مع أربعين بيتا من شعره .

(٨) ولابن معصوم المدنى (ت ١١٢٠ هـ)، فى كتابه «أنوار الربيع»، حديث عن أول من نظم أنواع البديع .

(٩) أما إسماعيل البغدادى (ت ١٣٣٩ هـ)، فقد حوى كتابه «هدية العارفين» اسم الإربلى، وجاء على ذكر قصيدته المسماة «الفاخرة» (سطران) .

(١٠) وكان متوقعا أن لا يغفله خير الدين الزركلى من كتابه «الأعلام»، فساق ترجمة له فى سطرين، أحالها على «فوات الوفيات» .

(١١) ولعمر كحالة فى كتابه «معجم المؤلفين» إحالة على ما ذكره البغدادى فى «هدية العارفين» .

(١٢) ولعباس العزاوى ترجمة قصيرة عن الشاعر «ثلاثة أسطر»، فى كتابه «تاريخ الأدب العربى فى العراق من سنة (٦٥٦ هـ إلى سنة ٩٢١ هـ)» .

ولو وصل فؤاد سزكين فى كتابه الضخم «تاريخ التراث العربى» إلى فترة الشاعر (القرن السابع الهجرى)، لجاء به فى كتابه؛ لاسيما وأن المصادر والمراجع التى احتفت بعلى ابن عثمان الإربلى قد اطلع عليها فؤاد سزكين، واعتمد عليها فى مواطن كثيرة من كتابه .

بقى أن يشار إلى أن أثره التأليفى الوحيد - حسب علمى - (القوافى)، يحمل كثيرا من أرائه النقدية فى الشعر عامة وفى القافية خاصة ، وله ديوان شعر أطلع عليه «شهاب الدين محمود»، وشيخه «مجد الدين بن ظهير»، ولم يشر أحد غيرهما إلى هذا الديوان؛ الذى لم يُعثر عليه بعد، فغاب معه جُلُّ مدائح الخليفتين المستنصر (ت ٦٤٠ هـ) ، والمستعصم (ت ٦٥٦ هـ) ، والمُلك الناصر (ت ٦٥٩ هـ) .

**اسمه ونسبه:**

لعل أطول نسب سيق للمؤلف، هو ما أورده اليونينى (ت ١٠٢١ هـ) فى ذيله على

«مرآة الزمان»<sup>(٣)</sup>، فهو: «علي بن عثمان بن علي بن سليمان بن علي بن سليمان بن علي السليمانى الإربلى». .

وقريب من هذا ما كان على طرقة مخطوطته «القوافى»، فهو: (أبو الحسن على بن عثمان بن علي بن سليمان بن علي بن محمد الشيبانى السليمانى الإربلى)، وقد انفردت المخطوطة بإيراد «محمد الشيبانى» فى نسبه .

أما ابن شاکر الکتبى (ت ٧٦٤ هـ)، فيرفع نسبه إلى جده الثانى سليمان، ثم ينسبه إلى السليمانى الإربلى<sup>(٤)</sup>، وتبعه ابن تغرى بردى (ت ٨٧٤ هـ)<sup>(٥)</sup> .

وقد كُتِبَ بـ : «أبى الحسن»، ووصف بـ: «أمين الدين»<sup>(٦)</sup>، ولُقِّبَ بأكثر من لقب : «الشيبانى»، «السليمانى»، «الإربلى»<sup>(٧)</sup> .

وأجمع المؤلفون الذين تحدثوا عن ولادته، بأنه ولد فى سنة (٦٠٢ هـ)، إلا أن ابن تغرى بردى أورد خبرا فى كتابيه «المنهل الصافى» و«الدليل الشافى»<sup>(٨)</sup> «أنه وُلِدَ فى أحد الربيعين سنة ٦٠٣ هـ»، مع أنه أورد ولادته سنة (٦٠٢ هـ) فى كتابه «النجوم الزاهرة»<sup>(٩)</sup>، وأورد اليونينى القولين السابقين<sup>(١٠)</sup> . ومهما يكن من شئ، فقد وُلِدَ الإربلى فى عصر ضعفت فيه الخلافة الإسلامية، وهُدَّتْ من كل جانب، وكثُرَ الأعداء من حولها، بل انتهى الأمر بأحد الحكام إلى أن يستعين بالتتار<sup>(١١)</sup>. وكان مولده - أى الإربلى - بإربل: التى نُسِبَ إليها.

ولا تعرف عن شبابه شيئا، سوى أنه عاصر من الخلفاء الناصر لدين الله (خلافته من ٥٧٥ - ٦٢٢ هـ)، والظاهر بأمر الله (من سنة ٦٢٢ - ٦٢٣ هـ)، والمستنصر بالله (من ٦٢٣ - ٦٤٠ هـ)، والمستعصم بالله (من ٦٤٩ - ٦٥٦ هـ)، وكان من شعراء الملك الناصر (ت ٦٥٩ هـ) ملك حلب؛ الذى كان يرفع من شأن الشعراء ويقربهم، حتى صار للشعر دولة فى عهده، واستعادت به عصر سيف الدولة الحمدانى؛ فكانت مركزا إشعاعيا، وتجمعا ثقافيا كبيرا، أخرج الأدباء والعلماء والفلاسفة .

ولا نعلم أين تم اللقاء بين الشاعر والملك الناصر ، ومتى ؟ وهل كان في حلب أم دمشق ؟ يَبْدُو أَنْ أَكْثَرَ مَا يَطَالَعْنَا فِي حَيَاةِ الْإِرْبِلِيِّ، حبه الشديد لهذا الملك الفارس الشجاع، حيث مدحه بقصائد وُصِفَتْ بِ: «غُرر المدائح»<sup>(١٢)</sup>، ولكنها ضاعت مع ما ضاع من شعره.

وأنشأ في وصف محنة الملك مع التتار وراثته، قصيدتين تدلان على أن الشاعر كان يرى فيه رمز الوحدة والقوة .

وأنشد في الخليفتين المستنصر (ت ٦٤٠)، والمستعصم (ت ٦٥٦هـ)؛ إذ رثى الأول حين توفى، ومدح الثاني حين ولى الخلافة سنة (٦٤٩هـ)، فيقول في هذا الموقف: <sup>(١٣)</sup> «كتبت إلى ابن النُوَلِيِّ - صاحب الباب - أسأله فيها أخذ الإذن لى فى الإنشاد ، وكتبت له :

فَمَا صَحَّتِ الْإَيَّامُ عِنْدِي وَلَا أَنَا لَمَنْ قَامَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ

فَأَذِنَ لِي» .

ثم أنشد قصيدة مزاجية بين الرثاء والمدح، لم يُعْثَرْ مِنْهَا إِلَّا عَلَى هَذَا الْبَيْتِ :

لَيْلِ الْمَرَاثِي أَمْ لَصَبِحِ الْمَدَائِحِ وَقُوفِ الْقَوَافِي بَيْنَ أَتِ وَرَائِحِ

وسكنت المصادر مرة أخرى عن الإربلى، وهل دخل مصر سنة (٦٤٨ هـ) ؟ (السنة التي دخلها الملك الناصر) ، أو بعد ذلك، غير أنها أكدت إقامته في الفيوم - إحدى مدن مصر - ويبدو أنه رحل إليها بعد أن قُتِلَ الْمَلِكُ النَّاصِرُ سَنَةَ ٦٥٩ هـ ، لأنه أعلن صراحة أنه لن يمدح أحداً غيره ؛ فهو مَنَّهُ الَّذِي سَقَطَ ، فخرج من الشام إلى مصر إحساساً منه بأن مصر لاتزال الحصن المنيع ضد التتار ، وغزواتهم المتكررة ، إضافة إلى أنه سيجد فيها الأمن والأمان، بعد أن عاث التتار في الشام والعراق فساداً ، فأخافوا أهلها، وأذاقوهم أنواعاً من العذاب، وهامو يقول<sup>(١٤)</sup> :

فِيَا طَيْبِ مَا أَبْقَى وَيَا حَسَنِ مَا أَبْلَى	كَمَا فَعَلَتْ أَيْطَالُ مِصْرَ وَقَيْلَهَا
لَمَّا قَلَبُوا إِلَّا وَقَدْ نَمَّرُوا الْكَلَا	غَزَوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ غَزْدَةً وَاحِدٍ
عَلَى قُصْبِ الْعُرَّانِ تَحْسِبُهَا أَثَلَا	وَجَاءُوا بِهِمْ قَتْلَى وَأَسْرَى رُؤُوسِهِمْ

إن ولد المؤلف فى «إربيل» ، وعاش بين «بغداد» ، و«حلب» ، و«دمشق» ، و«الفيوم» ، وانخرط فى سلك الوظيفة العسكرية ، حيث كان جندياً فى مقتبل عمره ، وانفرد ابن شاکر الکتبى (ت ٧٦٤) <sup>(١٥)</sup> فى عيون التواريخ بسرد قصة ، لعلها من توهّمات العصر ، أو من الحكايات التى امتلات بها كتب المطولات؛ حيث تقرب من الأسطورة المنتشرة فى ذلك العصر ، وكل ذلك يحتاج إلى نظر وتدقيق ، وقد يستفاد من القصة أن العبرة بخواتيم الأعمال .

وفى شعره المتفرق وفاءً لأصدقائه ، يعاتبهم إن أخطئوا ، ولكنه لا يهجرهم <sup>(١٦)</sup> :

ومن شيمتى أنى إذا خانَ صاحبُ      أدينُ له العقبى ولا أتعبُ

وهى صفة أكسبته الحفاظ على الأصدقاء :

وما ملكَ الإخوانَ مثلُ محافظٍ      إذا زهدتَ فيه الأخلاءُ يرغِبُ

وتجسد هذا الوفاء حين بكى الناصر بقوله <sup>(١٧)</sup> :

وما أنا قد عرضتُ عن كل منعمٍ      فلا أحدُ ادعوه بعدك للجلى

وقوله <sup>(١٨)</sup> :

أبا المظفر يوسف بن محمد      لاقلتُ بعدك للحوادثِ : يألها

وأعلن موقفه فى قوله <sup>(١٩)</sup> :

قنعتُ فما لى حاجة غير ما دعتُ      إليه ضروراتى ، ومن قنعتُ استعلى

**وفاته :**

كل الذين تحدثوا عن وفاته حدوها بسبعين وستمئة ، إلا روايتين عند ابن تغرى بردى ، إحداهما : فى كتابه «النجوم الزاهرة» ، والثانية : فى «المنهل الصافى» ، فقد حدد وفاته بـ «رابع عشر من ربيع الآخر سنة تسع وستين وستمئة» ، ثم ألحق فى كتابه «المنهل الصافى» قول الصفدى بوفاته سنة سبعين وستمئة . ومن المؤلفين من حدد الشهر ، فجعله جمادى الأولى <sup>(٢٠)</sup> .

أما مكان وفاته ، فأجمع المؤرخون أنها كانت بـ «الفيوم» ، إلا رواية عند ابن تغرى بردى فى «المنهل الصافى» ، إذ حددت المكان بـ «حلب» ، ثم أعقبها المؤلف بقول الصفدى فى «الفيوم» .

ولذا فإن المرجح أنه توفى سنة «سبعين وستمائة» ، وأن وفاته فى «الفيوم» ، تبعاً لأغلب الرويات .

ومما يبدو من العبارات التى ردها بعض المؤلفين فى القرنين الثامن والتاسع الهجريين أن الإربلى أصيب فى أخريات حياته بأمراض تُوفى بسببها (٢١) .

وكانت له إضاءات شعرية ونقدية ، وروح طموحة للتمييز ، فله زيادة فى «البديعيات» على اختلاف الأولوية ، حين صارت «البديعية» مصطلحاً شعرياً مؤسساً على أركان أربعة؛ فريادته بقصيدته المسماة «الفاخرة» ، التى حوت ستة وثلاثين جنساً بديعياً مطلعها :

بعضُ هذا الدلال والإدلال      حال بالهجرِ والتَّجَنُّبِ حالى

وهو قبل هذا المصطلح ، يظل صاحب الأولوية ، وقد قال به كثير من النقاد والأدباء بدءاً من ابن معصوم المدنى (ت ١١٢٠ هـ) ، ونهاية بمحمود رزق سليم (٢٢) .

## المخطوطة

«كتاب القوافي» هذا من أوفى الكتب فى تخصصه، مادة وشعرا، ومن أوسعها، استدراكا وتفسيرا، ومن أشملها، مناقشة وتمثيلا، فهو يقع فى مائة وثلاث عشرة صفحة، وفى كل صفحة نحو تسعة عشر سطراً، ويحوى كل سطر ما بين عشر كلمات وثلاث عشرة كلمة.

ونسخته موجودة فى مكتبة الأحمدية بسوريا تحت رقم (١١٤٥) مع كتاب آخر «شرح قصيدة ابن الحاجب»، «لفخر الدين عثمان التركمانى الحنفى»، وناسخ المخطوطتين واحد، ولها صورة فى مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز برقم (١٥٨٢) - قسم المجموعات الخاصة - وعليها اعتمدت فى الدراسة والتحقيق.

وهذا الكتاب لم يذكره أحد من المهتمين بالفهرسة والتصنيف، أو متبعى المخطوطات؛ فهو من النسخ اليتيمة - على حد علمى -.

ولم ينسبه أحد ممن تحدث عن الإربلى؛ بيد أن ما يؤيد نسبته إليه وجود اسمه كاملا فى طرة المخطوطة، وعدم نسبة الكتاب نفسه إلى أحد غيره، ولعله ظل منزوياً فى طى الكتمان، لم يطلع عليه أحد ممن تحدث عن حياته، أو أورد له شعراً.

وتَمَلَّكَ هذه النسخة أكثر من شخص؛ فكانت عند «يحيى بن عبد الرحيم بن محمد» و«إبراهيم بن عبد الرحمن»، المعروف «بأبن التبرونى الحلبي العلوانى الحنفى»، وعليها ختم مرقوم، فيه: «من الكتب التى وقفها «السيد أحمد أفندى طب زاده» على المكتبة الأحمدية»، وهذه الكتابات - فيما يبدو - متباعدة فى الزمن، وإن لم يُحدِّد ذلك.

والكتابة التى على أيسر طُرَّةِ المخطوطة، كُتِبَتْ برسم إملائى ضعيف.

### أسلوبها:

وأسلوبها واضح فى مجمله، يعتمد على التعريف، وضرب الشاهد، وإثارة السؤال،

والاحتراز من عمومية تعريف مصطلحات القوافي، وتَتَّبِعُ ذلك كله بمحاكمة واعية، وإن جرح الأسلوب - حيناً - لامتزاز في تركيبه، وركاكة في أسلوبه، سيلمسها القارئ، وتلك نماذج منه:

[فأما الذى الحرف عبارة عنه، ففيه قولان] (المخطوطة/٧)

[ولا إلى الكلمة التى الألف فيها] (المخطوطة/٣٣).

[ووقعت وقوع الذى من عادة الفعل تقاضيه] (المخطوطة/٣٤ - ٣٥)

[والحركة فيها لا يجوز من حيث جازت] (المخطوطة/٧٦)

واستدلال المؤلف بالشعر كان بين شاهد عروضى؛ يتكرر فى أغلب الكتب العروضية، وبين نص شعري؛ تخلص من أزمة الشاهد إلى استقلالية النموذج - كالنصوص التى انفرد بها كتابه عن كتب القوافي والعروض - فجاءت النصوص الشعرية أمشاجاً من ذلك كله، وهذا يخلص الكتاب من التبعية المكرورة إلى المحاولة المقبولة؛ فى تغيير المثال، وتجديد الاستنتاج. والكتاب يخضع - فى أحيان كثيرة - إلى شواهد نثرية؛ اعتادت عليها كتب العروض، وألِفَتْهَا؛ حتى أصبحت كأنها ضربة لازب؛ لا يبرحها المؤلف إلى غيرها.

ومهما يكن من أمر، فإن ثقل تكرر الشواهد - الذى يلمس فى كتب عروضية ونحوية - قد خَفَّ قليلاً فى هذا الكتاب، وإن كان الشاهد والمادة المعالجة، يتكرران فيه، ليس بنصيهما؛ وإنما بروحيهما؛ لأن طوق المادة وتقنيتهما، قد أحكمت الوشاح على المؤلف، ومع ذلك ظل هذا الوشاح فضفاضاً؛ يتحرك المؤلف بداخله بحرية واعية، وقدرة مطلوبة.

## الناسخ:

والناسخ - فيما يبدو - دقيق فى النقل؛ بيد أنه غير مستوعب للمصطلحات العروضية، ومصطلحات القوافي، وقد اتخذ أصولاً وقواعد فى الكتابة، أوجز أهمها فى:

- يرسم «الهمزة» فى وسط الكلمة «ياء»: [شئت / شيت].

- يرسم «الهمزة» الواقعة فى آخر الكلمة فوق الألف: [هاء / ها - الراء / الرأ - الياء / اليا].

بر - يُسقط «ألف واو الجماعة» فى فعل الأمر تحديداً: [قوموا/قومو - اقعنوا/اقعدو].

نو - يكتب تحت «الحاء» المهملة - أحياناً - حاء صغيرة (ح)؛ لتمييزها عن المعجمة.

- يُسقط «همزات القطع» من الكتابة: [انه - اذا - اضمار - الالف - راي - اول].

ب - لم يتبع الناسخ طريقة واحدة فى رسم الكلمات، إذ رسمها عروضياً حيناً، وإملائياً حيناً آخر.

- يرسم الفعل الناقص بالألف المطلقة، سواء كانت عن «ياء» أو «واو»: [رعا - اعتلا - رما].

- سهو الناسخ فى رسم الكلمات أوقعه فى خطأ وزنى: [غير لانهمم / غير لانهم - برهرة / برهرة].

- يرسم: [كل ما / كلما]، من غير أن يفرق بين «ما» المصدرية، و«ما» الموصولة.

- يشطب اللفظة التى يريد إلغائها، ويكتب اللفظة الصحيحة، ويجانبها بخط أصغر كلمة (صح)، ويفعل ذلك فى الزيادة التى يرغب إضافتها إلى الجملة.

- يكتب الشعر من غير أن يفصل عجزه عن صدره، على نظام السطر، وليس نظام الشطر.

### التحقيق:

ليس من هدف تحقيق هذا المخطوط استقصاء المصادر التى ورد فيها مصطلح قوافٍ، أو بيت شعري؛ وإنما كان الهدف إخراج النص مستقلاً بذاته، يحمل نبضاً فى داخله، وتماسكاً مع غيره؛ دون أن تكون التوريكات والحواشى أثقل من المتن؛ لأنها قد تكون سرداً

لتواجد بيت، أو مصطلح، قد يأتي به مصدر عرضاً؛ فجاء تحقيق النصوص بما يخدمها، رواية، أو ضبطاً، لا ما ينبئ عن تفرقها في أماكن عدة، ويكتفى بأن النص وُثِّق من مصدره، ونُسب لقائله، ما أمكن ذلك.

- لم أحبب أن أتبع المصطلحات - أيضاً - في كتب القوافي، إلا حين ينص المؤلف على مرجعية قول، أو سند تاريخي؛ فهي مصطلحات تتكرر كثيراً في كتب القوافي.

- وكان لزاماً على أن أرجع إلى دواوين الشعراء أولاً، ثم إلى أمهات الكتب ومواطن الاستشهاد؛ التي تعنى بالقوافي والعروض والمسائل اللغوية ثانياً.

- وإذا كان المصدر خالياً من اعتساف للرواية، أو قراءة شاذة، أو تحريف، أو تصحيف؛ فإن التحقيق يكتفى بهذا التوثيق؛ لكي لا يحمل النص هوامش كثيرة؛ تصرف القارئ عن متابعة قراءته.

- ضبطت من النص ما يحتاج إلى ضبط، من غير أن يكون في مسائل لغوية واضحة، أو كلمة لا تحتاج إلى ضبط.

- كتبت الآيات القرآنية الكريمة تبعاً للرسم العثماني؛ حتى لا تُجرح العين برؤية رسم لم تألفه في المصحف الشريف.

- بينت بحور الشعر التي لم يذكرها المؤلف.

- كثرت كلمة «فصل» في المخطوط، بحيث بلغت ثمانين وتسعين مرة، وكتبت بخط أكبر، ورأيت أن حذفها من الكتاب يعطى سيطرة على التحكم في علامات الترقيم، وفنية الكتابة؛ حيث لم تتخذ كلمة «فصل» بُعداً معنوياً للكتابة، ولا توزيعاً يقبله أسلوب الكتاب، ولم تفرد هذه المخطوطة بهذا التقسيم؛ الذي طرأ على كتب التلخيص والشروح، بل رأيت مثلاً لها عند «ابن الدهان» (ت ٥٦٩ هـ)، في كتابه «الفصول في القوافي»، واسمه كافٍ للدلالة على ولعه بكلمة «فصل»، إذ إن نسخة من خمس عشرة ورقة «الفصول في القوافي» تحمل كلمة «فصل» خمسين مرة.

وحيث إن حذف كلمة «فصل» لا يخل بالنص، ولا يعتدى على فلسفة تأليفه - بل جاء  
المتن أكثر تناسقاً من إقحام «فصل» ثمانى وتسعين مرة - فقد ترجع عندي حذفها  
على بقائها فى المتن.

- عنيت بعلامات الترقيم؛ كالفواصل، والنقط، وعلامات التعجب والاستفهام.

- قمت بتصحيح ما التبس على المؤلف، أو سها عنه، وأشرت لذلك «أنموذجاً» لا  
«استقصاء».

- ختمت الكتاب بفهارس عامة: الآيات القرآنية، مصطلحات العروض والقوافى، الشعر،  
الأعلام، المصادر والمراجع، فموضوعات الكتاب.

قرأه  
بإذن  
لينا الكتيبة  
من الفهم







## تنوير

كان أمامى أكثر من طريقة لمناقشة آراء على بن عثمان الإربلى (٦٠٢ - ٦٧٠هـ) العروضية، لاسيما وأن الدراسة تتناول قراءة نقدية على تأليف نقدى أفرده الإربلى لمناقشة القافية، وسماه «القوافى»، تتبع فيه آراء كثير من السابقين عليه، فناقشها مناقشة علمية، خرج منها بآراء مستقلة حيناً، وموافقة لآراء غيره حيناً آخر، وكانت له وقفات طويلة مع الخليل(ت١٧٠هـ)، والأخفش(ت٢١٥هـ)، وابن جنى(ت٢٩٢هـ).

واختارت هذه الدراسة أن تتبّع طريقة الإربلى فى مناقشة تلك القضايا؛ ليكون القارئ، على بينة من مرحلة النقد التى وصل إليها عصر المؤلف.

أما المصطلحات التى ناقشها الإربلى فهى موجودة فى كتب العروض، وفى إعادتها وتعريفها وتحديد مفاهيمها ثقل على هذه الدراسة، وتكرار لاستجلاب المعلومة من كتب ستكون فى يد القارئ.

وتزعم هذه الدراسة أن الإضافة فيها ليست فى المعلومات - فجُلُّها موجود فى كتب العروض - وإنما فى الحركة النقدية التى لازمت تلك المعلومات حتى عصر المؤلف «القرن السابع الهجرى»، وفى تأرجحها بين القبول والرفض، ثم ذلك الإحساس النقدى عند هؤلاء العلماء ومواقف الإربلى مما قيل قبله.



## تعريف القافية عند العروضيين

(كما تناولها الإربلي)

لعل الإربلي من أوائل الذين عرضوا للعلاقة بين العروض والقافية، وفسرها تفسيراً عضوياً وفنياً، إذ قال: «اعلم أن العروض مرتبط بالقوافي كارتباط البدن بالقدمين» (ص ١) (٢٣).

ونراه مرة أخرى يبين العلاقة الوطيدة بين القافية والأبيات، فيقول: «فإن القافية من الأبيات بمنزلة الزجاج من الأنابيب» (ص ٢)، فهذا الحس الوصفي النقدي الذي استشعره الإربلي بين القافية والعروض حيناً، وبينها وبين الأبيات حيناً آخر، حدده مكانياً وعضوياً - إن صح هذا الوصف -.

وينتقل إلى منزلة القافية في القصيدة، وعلاقتها بالسامع تأثيراً وتجاوباً، فيقول: «وفى علم القوافي فوائد كثيرة، ونوادير جمة، ودقائق مستملحة، وغرائب مستفادة مستعذبة، يظهر بها فضل العرب، ويرتفع محل أهل الأدب، وبها يقيد ما بنوا عليه أوزانهم، وأسسوا به أركانهم، بحيث لا يمكن أن يدخل فيها ما ليس منها، ولا يخرج عنها ما هو فيها، وإذا جهلها الشاعر ضعف وصفه، وتهلhel نسجه، واختل نظمه، فربما نظم فخرج من «ضرب» إلى «ضرب آخر» وهو لا يعلم، وربما نظم قصيدة «مؤسّسة» أو «مردوفة»، فأخل بالتأسيس أو الردف في بعض أبياتها، ولا يعلم بذلك، وربما سئل عن بيته، فاشتبه عليه الوصل والرؤى، فلا يعلم أيهما الرؤى» (ص ٢).

وقوله هذا اختلف حوله نقاد الشعر؛ فليس بالضرورة أن يعرف الشاعر دقائق هذه المصطلحات، كالفرق بين الوصل والرؤى، أو الردف والتأسيس، وإنما على الشاعر أن يحس بالإيقاع المقطعي الأخير من البيت؛ لكي يتكرر معه في قصيدته، إضافة إلى تمتعه بالحس الموسيقي عند إنشاء نصه الشعري.

والقافية عنده تشتمل على حروف وحركات ومعان - بعد هذا الاجمال - جاء على تفصيلها، فجعل الحروف: الرؤى. التأسيس. الدخيل. الردف. الوصل. الخروج. المتعدي.

والحركات: المجرى، الإطلاق، الرّس، النفاذ، الحنو، التوجيه، الإشباع، التعدى، الغلو،  
الغالى على الخلاف.

وعيوب الحركات: الإقواء، الإكفاء، السناد، الإجازة.

وعيوب المعانى - التى ليست بحروف ولا حركات -: الإيطاء، التضمين، التحريد، الرّمَل  
النصب، البأو.

بعد هذا التقسيم قَسَمَ القافية إلى أقسام خمسة: المتكاوس، المتراكب، المتدارك، المتواتر،  
المترادف.

هكذا بدأ كتابه «القوافى»، بيد أنه حين ذكر هذه المصطلحات أراد أن يُبيِّنَ أول  
اختلاف للعلماء حول القافية، فجاء بتعريف الخليل لها، ثم ألحقه تعريفاً آخر، لم يسبقه  
إليه إلا التتوخى فى كتابه «القوافى»: الذى لم يناقشه، غير أن الإربلى أورد الرايين،  
فقال: «اعلم أن القافية عند الخليل - رحمه الله تعالى - هى من آخر حرف فى البيت إلى  
أول ساكن يليه مع المتحرك الذى قبل الساكن، وقيل مع الحركة التى قبل الساكن» (ص ٣)، ثم  
ناقش رأى الأخير، فقال: «وليس بشىء»، فإن الحركة لا تقوم بغير حرف» (ص ٤).

وهذا الرأى للعلماء اللغة فيه نظر، وهو: أن كل مقطع يبدأ بصامت فصانت، فالصوت  
الذى يبدأ به المقطع صامت، فأصغر المقاطع الصوتية فى العربية تتكون من صوتين اثنين،  
أحدهما صامت، والآخر حركة قصيرة<sup>(٢٤)</sup>.

وبعد مناقشته لهذا الرأى، عاد مرة أخرى لتعريف الخليل السابق، وأورد مثالا لذلك؛ وهو  
بيت لبني المشهور فى كتب العروض:

عفت الديار محلها فمقامها      معنى تأبّد غولها فرجامها

ثم أورد موافقة أبى عمر الجرمى لل خليل (ص ٤).

ومن المعروف عند نقاد الشعر وعلماء العروض أن الأخفش خالف أستاذه الخليل فى

تعريف القافية، حيث عرفها الأخفش بأنها: «أخر كلمة في البيت»<sup>(٢٥)</sup>، والأخفش بهذا يخالف الذين عرفوا القافية بـ «حرف الروى»، ولذا نرى الإربلى يناقش هذا التعريف مناقشة مفصلة، فيقول: «وإذا أطلق كلامه هذا لا يصح، فإن الكلمة في آخر البيت قد تكون على حرفين، ولا يجمع حرفان ما اشترط من القافية، نحو: «يد» و«يد»، وأما حجته، قال: «لأنها تقفو الكلام»، وقال: «الدليل على أنها تقفو الكلام؛ لأن القافية حروف والحروف مؤنثة»، وهذا ليس بحجة؛ فإن العرب قد تؤنث المذكر في مثل هذا الباب ونحوه، ويدل على ضعف قوله أن سيبويه قال في أول الأمثلة: «فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد، نحو: الباء من «يزيد»، واللام من «يزيد»، والكاف من «أيتك»، وواو العطف وفائه»، ولم يعلم أن أبا الحسن ولا غيره أنكروا ذلك، ولا استدركه على سيبويه، ويلزم من قول أبي الحسن أن تكون القافية في قول الشاعر:

ليت شعرى ضلّة أي شيء قتلك

الكاف. لأن سيبويه وأبا الحسن قد سمّيا الكاف كلمة، فيحمله هذا المذهب على ارتكاب ما أنكروه على غيره، ممن يقول: «إن حرف الروى هو القافية» (ص ٤).

بعد هذا الرد أدرك الإربلى أنه سيفتح سؤالا واضحا، وهو أن الأخفش لم يرد أن تكون الكلمة ما كان على حرف «كالضمان».

فبدأ في مناقشة ذلك بقوله: «فإنه أطلق كلامه، ولم يقيد ولا حقق أيضا، فإن أبا الحسن قد ذهب إلى أن جميع حروف الجر إذا اتصلت بالأفعال لم يكن تكريرها إبطاء»، وقال: [هى كالأجزاء من الأفعال، نحو: «رمى به» و«دعا به»]، وقوله: «جميع حروف الجر يلزم منه جواز «انصرف عنه» و«انقطع عنه» إذا جاء قافية، فيجيز في نحو قول الشاعر في الرجز:

ياليت لى بنتٌ تُنودُ عَنى حتى إذا أرويتُ ماتت عَنى

فلا يكون «عنى» و«عنى» عنده إبطاء على رأيه، وهذا لا قائل به، فإن لم يرد ظاهر كلامه - ولكنه تسمّح فيه - وأراد المعنى، فإنه قال بقول الخليل، إلا أنه لم يحترز ولم يقيد كلامه، ويكون مجملا لما فصله الخليل» (ص ٥).

بعد وقفته هذه يتبين ميله إلى رأى الخليل، ومحاولة تبرير تعريف الأخفش بأنه إجمال  
لا فصله الخليل.

بيد أن تعريف الأخفش عودة به إلى عموميته، التي ظلت سائدة قبل الخليل، فإن  
العرب جعلت القافية «آخر كلمة فى البيت». على هذا السماع عرّف الأخفش القافية، ومرة  
أخرى «الكلام الذى هو آخر البيت»، فأورد الأخفش قوله: «وقد يجعل بعضهم - أى العرب -  
القافية كلمتين، سألت أعرابيا، وأنشد:

بناتٍ وطءٍ على خدِّ اللئيلِ  
لأم من لم يتخذهنَّ الويلُ

فقلت أين القافية؟ فقال: خدِّ اللئيلِ؛ لأنه يريد الكلام الذى هو آخر البيت، لايبالى قلُّ  
أو كثر بعد أن يكون آخر الكلام»<sup>(٢٦)</sup>.

وأورد الإربلى قوله: وزعم بعضهم أن نصف البيت قافية، يعنى الأخير (ص ٩). ويطلق  
العرب القافية على البيت، ويستدل على ذلك بقول حسان بن ثابت:

فَنَحْكُمُ بِالْقَوَافِي مِنْ هَجَانًا      وَنَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدِّمَاءُ

وتكون القافية القصيدة، حيث يقول الأخفش (ت ٣١٥هـ)<sup>(٢٧)</sup>: «وسمعت أعرابيا يقول  
عنده قواف كثيرة، فقلت: وما القوافى؟ قال: القصائد. وسألت آخر فصيحاً، فقال: القافية:  
القصيدة، ثم أنشد:

وقافيةٍ مثلِ حدِّ السنِّ      إن تبقى ويهلك من قالها

يعنى القصيدة». غير أن الإربلى وجه ذلك بأنه: «من باب تسمية الكل بالبعض» (ص ٨)،  
وعلى هذا يصح تسمية البيت والقصيدة قافية.

وتقول العرب: «عنده قواف كثيرة» (ص ٨)، يريدون القصائد. وقال ابن جنى: «تسميتهم  
البيت قافية فيه مجاز، وهو حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه» (ص ٩)<sup>(٢٨)</sup>.

وحاول الخليل أن يحدد المصطلح تحديدا إيقاعيا ينتمي إلى جهد علمي متخصص، فتعريف الخليل بُنى على لوازم القافية من حروف وحركات - وهي ماسياتى الإربلى على ذكرها ومناقشتها، وحاول الأخفش أن يحتكم إلى السماع عن العرب، ويظل التعريف عائما عنده، وهذا ما صنعه فى مستدركه على الخليل فى العروض<sup>(٢٩)</sup>، ولكنه ما يلبث أن يزيد على الخليل فى تقسيمه القافية بحسب الحروف «التعدى والمُتعدى»، والحركات «الغلو والغالى»، وسيناقش الإربلى هذه الآراء لاحقا.

هكذا ظلت القافية غير مؤطرة تأطيرا علميا حتى جاء الخليل - وأخذ الإربلى يناقش تعريف الخليل والأخفش، وردُّ تعريف قطرب للقافية: حيث جعل قطرب القافية حروف الروى، فقال: «إن القافية هى الحرف الذى تُبنى عليه القصيدة»، فقال الإربلى: «وليس بشىء - أى هذا التعريف - فإن ذلك الحرف هو الروى، ولو تعاور الحرف معنيان لالتبس» (ص٦)، ثم ردُّ آراء كثير من المحدثين<sup>(٣٠)</sup>: «وأما كثير من المحدثين ومن لا حجة فى قوله، فإنه إذا قيل له: ما قافيتك فى بيتك أو قصيدتك؟ فإنه يجيب بالروى، فيقول: «ميمية» أو «نونية» أو نحوه، وذلك تعارف بينهم لا أصل له يُبنى عليه» (ص٦).

ومن قوله هذا يُستشفُّ أن القافية عنده تأطرت، فلا مجال للاجتهاد فى تقنينها، حيث قال: «أما كثير من المحدثين ومن لا حجة فى قوله»، ثم استدرك أن ذلك تعارف بين المحدثين، لا يعنى مفهوم القافية المصطلحى.

وأورد بعد ذلك موافقة ابن كيسان للخليل، حيث قال: «القافية كل شىء يلزم إعادته فى آخر البيت» (ص٦)، غير أنه استدرك على هذا التعريف أن ابن كيسان «يلزم فيه لزوم الدخيل حرفا واحدا، وأنه متى تغير بحرف غيره، انتقص رسمه» (ص٧).

لكنه ظل يبحث عن العذر لابن كيسان - من وجهة نظره - بقوله: «وقد يُعْتَدُّ عنه، فيقال: إنه لما كان الدخيل معلوماً تغيره عند علماء هذا الفن، وكأنه مستثنى مما يلزم ولا يتغير، فيكون رسمه موافقا رسم الخليل، مثاله بيت عدى بن زيد:

## لم أرَ مثلاً الفتيانِ في غَبْنِ الـ أيامِ ينسون ما عَوَّاقِبُهَا

فيلزم في هذه القافية الواو وفتحها، والألف، والقاف، والباء، والهاء، والألف، ويجوز في موضع القاف غيرها، أى حرف كان، وهذا على رأى الخليل وابن كيسان، مع العذر عن رسمه، وأما الخليل فلا يرد عليه ذلك، فإن القافية عنده من الواو وفتحها إلى آخر البيت، والقاف وما يسد مسده داخل تحت رسمه، فلا يلزمه ما لزم ابن كيسان» (ص ٧).

ثم يحاول بعد قراءة عبارة تعريف قطرب توجيهها، فيقول: «وقد يُحْتَجُّ لِقَطْرِبِ فِي قَوْلِهِ: «القافية هي الحرف الذي تُبْنَى عَلَيْهِ القصيدة»، فإن الحرف إذا لُفِظَ بِهِ مَذْكَرٌ نَحْوُ «ح ر ف» ، ويكون أراد الحروف، فأما الذي الحرف عبارة عنه، ففيه قولان، في أنه يجوز تذكره وتأتيه، فإن جميع ما كان على حرفين، فالغالب عليه التانيث، مثل: التاء، والثاء، وغيرهما، وقد يؤنث ما كان على ثلاثة أحرف» (ص ٧).

وجاء مرة أخرى حول تعريف القافية، فقال: «وقال أبو الحسن: لا تُؤَخَذُ الْأَسْمَاءُ بِالْقِيَاسِ، إِنَّمَا يُذَكَّرُ مِنْهَا مَا جَاءَ مَذْكَرًا، وَيُؤنَّثُ مَا جَاءَ مؤنثًا، وقال سألت من أنشد:

لا يشتكين الماء ما أنقنين  
مادام مخ في سلامي أو عين

فقلت: أين القافية؟ فقال: «أنقنين» (ص ٨) <sup>(٣١)</sup>. فهذا العربي نحا نحو ما أراده الخليل، وطال عليه أن يقول من فتحة القاف إلى آخر البيت، فجاء بما هو أسهل عليه، وما هو أنس به، وذكر الكلمة التي انطوت على القافية مجازاً» (ص ٨).

وبعد ذلك جاء على ماهية القافية، وهل تعنى آخر الكلمة على الإطلاق، أم البيت، أو القصيدة، وأول ذلك بأن أدخله في المجاز، وحين جاء على أن القافية نصف البيت، قال: «وزعم بعضهم أن نصف البيت قافية - يعنى الأخير - ويقال له: لم إذا نظمت البيت إلى آخره، قلت: قد بقيت القافية؟، وأظنه يقيسه على مَنْ سَمَى الْبَيْتَ كُلَّهُ قَافِيَةً، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ، وَالنَّصْفَ الْآخَرَ أَقْرَبَ إِلَى الْقَافِيَةِ، غَيْرَ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَقْلُ ذَلِكَ، وَالْوَاجِبُ اتِّبَاعُهُمْ فِيمَا سَمَّوْهُ،

كما سماوا القارورة، لاستقرار الماء فيها، ومع هذا لا يسمى كل ما استقر الماء فيه قارورة، والاشتقاق لا يقاس؛ لنلايقع اللبس» (ص ٨ ، ٩).

وخرج عن تعريف القافية، محاولاً تعريف الشعر، أو سبر أغوار ماهية الشعر، فقال: «وقد سُمِعَ عن بعض الناس أنهم يقولون: كلما ساغ سماعه وعذب ذوقه، جاز أن يكون مما هو موزون، وذلك خلاف ما وضعت العرب عليه أوزانها، فإنهم إذا سمعوا فى القوافى «قال» مع «قيل» قالوا: اختلفت القافية، وإن كان آخرهما لامين؛ لأن الألف لا يقع معها غيرها رديفاً» (ص ٨ ، ٩).

وأراد أن يحسم ماهية القافية، فقربها استعارة بقول ابن الأعرابى، رواية عن ابن جنى، عن أحمد الطبرانى، عن شيخ شام، عن البحتري أنه قال: «سمعت ابن الأعرابى يقول: استجيدوا القوافى، فإن فيها حوافر الشعر» (ص ٩). وعاد الإربلى مرة أخرى ليخطئ من يقول: «إن العرب لاتعرف الحروف: لأن أباحية حين سئل أن ينظم قصيدة على روى القاف، فقال:

### كفى بالنأى من أسماء كافٍ

فلم يعرف القاف». قال الإربلى: «إنهم - أى العرب - إن لم يعرفوا الحروف، فإنهم يعرفون أصداءها وأجراسها، ويعرفون ألفاظها طبعاً، وإلا فمن أين حافظوا على الروى كما ورد عنهم» (ص ١٠).

وهنا قد يتساءل المرء: ألم يطلع الإربلى على اختلاف حروف الروى فى النصوص الشعرية، لاسيما عند الشعراء الرجاز أبى النجم، وديفة، وابن العجاج<sup>(٣٢)</sup>؟، أو أنه لا يعبأ بهذه النصوص، ولا يعتبرها مقياساً يحتذى؟. حتى وإن صاغ نصاً مضمناً، يختلف حرف رويه (بيتان ص ١٠١)

واختلاف هذه الحروف دليل أكيد على أن بعض القبائل ينطق الحرف المرسوم - الآن - بطريقة تقربه من حرف آخر، كالسين والصاد والزاي - مثلاً - وأنهم كانوا يتعاملون مع الصوت أكثر من تعاملهم مع «الرسم».

## اقسام القافية:

بعد هذا التجوال حول ماهية القافية وتعريفها، أراد أن يقسمها حسب هذا التعريف تقسيماً إيقاعياً، فوضع كل الاحتمالات التي يمكن أن تدخل تحت هذا التعريف، فجعلها خمسة احتمالات، فقال:

١- تقع في ثلاث كلمات، نحو قول الشاعر:

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى      من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا

٢- تقع القافية من كلمتين، نحو قول ابن ميادة:

كأن لؤدای فی يد هُبَيْتْ به      مُحَاذِرَةٌ أن يقضبَ الجبلَ قَاضِبَةً

٣- وقد تقع القافية من كلمة واحدة، كقول حطان بن المعلى:

انزلى الدهرُ من على حُكْمِه      من شامخٍ عالٍ إلى خَفْضِ

٤- وقد تقع القافية من بعض كلمة وكلمة أخرى، كقول أبي حية النميري:

وقالت فلما أفرغت لى لؤداه      وعينيه منها السحرَ قلن له: قُمْ

٥- وقد تقع القافية من بعض كلمة، كقوله:

ويومٌ عقرتُ للعذارى مَطِيبِي      ليا عجباً من رَحْلِهَا المتحمِّلِ (ص ١٠ ، ١١)

وهو بهذا التقسيم يكون من أوائل من حاول أن يلمّ بكل الاحتمالات المتاحة للقافية، على أنه اعتبر الضمائر التي تتكون من حرف واحد كلمة، اتكاءً على المعنى لا اللفظة.

والإيرلي لم يترك هذه القضية تنتهي، لاسيما بين الخليل والأخفش، ولكنه هذه المرة - فيما أرى - يورد مقولة للأخفش، وهي أن قافية بيت عمرو بن كلثوم:

ألا هُبَيْ بِصَحْنِكَ فاصْبِحِينَا      ولا تَبْقَى خُمُودُ الأُنْدَرِينَا

عند الخليل من الراء إلى آخر البيت (رينا)، وعند الأخفش من كسرة الراء، وحجته أنه قال: ألا ترى أن الحرف يتغير كما قد جاء في عروض هذا المثال (بحيننا)، الحرف «هاء»

↑  
نفسه هاء بيا (حيننا)

فى التصريح، وجاء فى ضربه «راء»؟ قال: فذلُّ على أن الاعتماد على الحركة لا على الحرف (ص ١١، ١٢).

تلك المقولة غير موجودة فى كتاب الأخفش «القوافى»، وهى تتعارض مع تعريفه للقافية، وهذا التعريف هو الرأى الثانى لتعريف الخليل. وتعريف الأخفش للقافية بعيد عن هذا التعريف<sup>(٣٣)</sup>، ورجع الإربلى مرة أخرى يدور حول تعريف الخليل المشهور للقافية، ورد التعريف الثانى من أنه «أول القافية الحركة دون الحرف»، وقال: «وقد ذكرنا فساد ذلك» (ص ١٤، وانظر ص ٣)، وختم هذه المناقشة بقوله: «فهذا جملة مابلغنى مما قاله العلماء فى القافية» (ص ١٤).

يتبين من ذلك أن الإربلى ابتدأ مناقشة القافية بجملة تعريفات؛ واضعا الحقبة التاريخية فى الاعتبار. قدر استطاعته، وإن كان هذا المنهج لم يتبلور بعد، أو لم يضعه الإربلى فيصلاً فى قضيته هذه، وتلك طريقة قربته من المنهجية العلمية، وإن لُوْحِظَ عليه أنه لم يتوثق من مقولة الأخفش، التى لا توجد فى كتابه «القوافى»، ولم يُسْمَعْ عنه ذلك من الكتب التى اعتمدت على آرائه، غير أن مسألة التعريف السابقة قريبة مما ناقشه الأخفش فى السناد - الذى سيأتى - وهو فى هذا لم يقصد تحديد القافية، وإنما ناقش حركة حرف داخل فى تركيبة القافية «المقاطع الصوتية»<sup>(٣٤)</sup>، واعتبره الإربلى - فيما أظن - حداً للقافية عند الأخفش، مع أنه حين ناقش تعريفه لها، لم يكن هذا التصور عنده؛ وإنما كان يناقش كلمة «أخر كلمة».

ثم قسم القافية إلى سبع كلمات، كما قسمها إلى سبعة أحرف؛ وهو تقسيم حدها إليه التصور العقلى لا الاستنتاج الإحصائى أو الاستقرائى، فتصور أن الشاعر قد يقول فى آخر بيت «لى بى له»، فقال: «هذه سبع كلمات» (ص ١٣)، ومرة أخرى يقول: «نعمتى لى وله»، فالقافية «تى لى وله»، فالتاء من (تى) بعض كلمة، وبعده ست كلمات.

وصنّعه هذا كصنيع الخليل، حين أفضى به عمله الرياضى إلى بحور النواثر، لاسيما تفاعيل بحر السريع، الذى استعمل فيه «مفعولات»؛ وهى تفعيلة لا توحى حركاتها ولا أوقاتها بالبحر مطلقاً، حدها ذلك كى يستقيم مع دائرة «المجتلب».

مستفعلن مستفعلن مفعولات      مستفعلن مستفعلن مفعولات<sup>(٣٥)</sup>

## أقسامها إيقاعيا:

واشترك الإربلي مع مَنْ سبقه من المشتغلين بالقافية، حين قسمها إلى خمسة أقسام: المتكاسوس. المتراكب. المتدارك. المتواتر. المترادف، ولكنه انفرد عنهم جميعا بسعة الاطلاع، وكثرة الاستشهاد، ومناقشة الآراء فى تسع صفحات، تميزت هذه المناقشة بالاستقصاء والشمول، وتعليل المصطلحات، ولم يكن متجردا من التصور العقلى لهذه الأقسام.

وقسمها كغيره تقسيما آخر: قافية «مقيدة»، وأخرى «مطلقة»، والمقيد ثلاثة أقسام: مقيد مجرد. مقيد مؤسس. مقيد مردف، والمطلق ستة أقسام: مطلق مجرد. مطلق مؤسس. مطلق مردف (بالواو وبالياء). مطلق بخروج، والوصل من لوازم المطلق.

والردف ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ردف بالألف. بالواو. بالياء، والوصل ينقسم إلى ستة أقسام، ليكون: ألفا، واو، ياء، هاء الضمير، هاء التانيث. هاء السكوت، واحترس مما يمكن أن يدخل فى هذا التقسيم، فقال: «ورأيت بعد ذلك ألف التثنية، وواو الجمع، وياء المتكلم، لا تدخل فيما ذكره، ويحتاجون فى إدخالها فى الوصل إلى غير ما قرروه؛ فإنهم لابد لهم من إشباع الحركات؛ لتظهر الحروف الساكنة بعد الإطلاق، وكذلك يقع فى التقطيع، وإنما نعتمد هاهنا على الحروف التى تظهر فى اللفظ والخط، مع الوصل والخروج، وهى ستة أحرف: الألف، والياء، والواو، وهاء الضمير، وهاء التانيث، وهاء السكت التى لبيان الحركة، فلو سلم لهم على ماقرروه فى القافية: الألف، والواو، والياء، لم تسلم لهم الهاءات الثلاث؛ لأنها حروف قائمة بأنفسها، غير متولدة من إشباع الحركة، فتقع على خلف القاعدة، ويحتاجون إلى كلام آخر غير الذى نوره، يُعبّر به عن هذه الحروف التى لم تدخل تحت أمثلتهم، والذى يجمع بين المذهبين أن الوصل ينقسم إلى قسمين: قسم موجود فى الخط ضرورة، كألف التثنية، وواو الجمع، وياء المتكلم، وهاء الضمير، وهاء التانيث، وهاء السكت. وقد يكون الوصل والروى منها - وقسم ثان يقع من إشباع الحركات، فيصح على هذا وإلا فلا، وهذه الحروف ينفرد كل منها فى الوصل، ولا يقع حرف مع حرف وصلًا، فإن أصداءها وأجراسها مختلفة، فلو اجتمع منها حرفان لاختلف الصوت وكان معيباً» (ص ٢٦).

وقبل ذلك قال: «والخروج ينقسم إلى ثلاثة أقسام، يكون: ألفا، واوا، ياء، وفى موطن آخر

قال: فقد اجتمع تسعة أقسام أصول. تحتها اثنا عشر نوعا فروع، وهذا يستوعب جميع ماتع منه القافية» (ص ٢٦).

هذا الإدراك الفنى للجرس الموسيقى والصوتى عند الإريلى يحتكم إليه دائما، بعد أن أضاف ميزة أخرى للشعر بأنه: «يدخل فيه الحداء والغناء والترنم»، ثم ربط الألف والواو والياء - حروف مد ولين - بأنها تساعد على مد الصوت. والهاء أيضا فيها من الخفاء والهمس، ما يُقربها من المد واللين (ص ٢٧).

ويتضح من مناقشته لأقوال الأَخْفَش أنه يحاول أن يوجهها، أو يردُّ عليها، فهاهو يقول: وأما إذا كان عروض البيت مؤسساً وضربه غير مؤسسٍ، لا يجيزه الخليل، وأجازه الأَخْفَش، وهو غير حسن، نحو قول:

فطالما وطالما وطالما      غَلَبَتْ عادا وكليب الأعمما

وكان الأَخْفَش يقول: «قد تنزلت «ما» من (طال) منزلة بعض كلمة، فصارت كالكلمة الواحدة، ولا حجة فى ذلك» (ص ٢٢)، وهو فى رده هذا لم يحتكم إلى حجة أو رأى؛ بل رفضه رفضا غير مبني على حيثيات تعزز رده، وكأنى به لمس ذلك من قول الأَخْفَش: «لانهما صارا كلمة واحدة، ولولا أن ذا جاء ما أجزناه».

وعن التأسيس جاء برأى كُثَيْرِ الذى أورده الأَخْفَش، فقال: سئل كُثَيْرُ عن قول الشاعر:

أطلال دار بالسُّبَّاعِ فَحَمَّتْ      سالت، فلما استعجمتْ ثم صُمَّتْ  
صرفت ولم تصرف أوانا وبادت      نهال دموع العين حتى تَعَمَّتْ

فقال: «لا يجوز مع الميم غيرها». ثم قال الإريلى: «وهذا ليس بحجة، فإنه يجوز مع الميم حروف المعجم ما خلا الألف، فإنها لا تجوز هنا» (ص ٢٣) (٣٦).

وفى رأى أن الإريلى لم يَطَّلِعْ على رأى الأَخْفَش كاملا حين أورد هذا الخبر فى كتابه «القوافى»، فقال: «فلزم الميم فى القصيدة كلها، وزعموا أنهم سألوا كُثَيْرا عنها، فقال: لا يجوز غير الميم فى القصيدة كلها، وقد قال كُثَيْرُ فغير ما قبل التاء»:

أصاب الردى من كان يهوى الردى      وجن اللواتى قلن: عزة جئت  
وقلن لها: يا عز كل مصيبة      إذا وطئت يوماً لها النفس ذلك

إذ جاء بالنون واللام<sup>(٣٧)</sup>. وهذا مما يؤيد أن سؤال كَثِيرٍ زعم، أو أنه تراجع عن رأيه فقال هذه القصيدة، وبهذا يسقط احتجاج الإربلى على كَثِيرٍ.

وأما سبب وجود الرَّدْفِ والتَّأْسِيسِ في الشعر، فيقول الإربلى: «ولما كان الشعر موضوعا للغناء والحداء، ويحتاج إلى مد الصوت في القافية، جُعِلَ الرَّدْفُ قَبْلَ الرَّوِيِّ؛ ليساعد على مد الصوت مع الوصل والخروج، فيعذب نظمه، ويطيب سماعه، وكذلك التأسييس، للزوم الفتحة قبل الألف فيه؛ لما فيها من مد الصوت» (ص ٣٦).

ثم ضرب أمثلة لذلك، وبعد مناقشته الردف والتأسييس، علَّلَ أسباب اجتماع ساكنين في القافية، فقال: قد يجمعون بين ساكنين في القافية، وجاءوا بالردف؛ ليجبروا بالمد ما وقع بين التقاء الساكنين، مثاله قول أبي النجم:

يَاصَاحُ مَا هَاجَكَ مِنْ رِبْعِ خَالٍ      وَدِمْنَةٌ قَدْ أَقْفَرَتْ وَأَطْلَالٌ

ونحو قول الآخر:

مَالَكُ لَا تَتَّبِعُ يَا كَلْبَ الزُّؤْمِ      قَدْ كُنْتَ نَبَاحًا فَمَا لَكَ الْيَوْمَ

فلما اجتمع الساكتان جيء بالردف؛ لتكون استطالة الصوت بالردف عوضا من التقاء الساكنين (ص ٣٧).

وهذا التفسير الفنى للردف والتأسييس، لم اطلع عليه فى الكتب التى فى حوزتى وتصدت للقافية، والإربلى بهذا يحاول أن يتفرد بشيء لم يأت به من سبقه من الباحثين والمؤلفين، ولعل اطلاعه على أغلب هذه المؤلفات جعله يتميز بمعالجة قضاياها معالجة منفردة، وتلك الميزة الحقيقية لعمله هذا.

وتطرق لوقوع الواو المفتوح ما قبلها، فلم يجزها؛ لأنها لم تراعى مد الصوت.

وكان الشكل الصوتى عنده فيصلا فى كل أحكامه التى تطرق إليها فى الحروف والحركات الملازمة للقافية، لاسيما حروف المد.

ثم ضرب أمثلة تصورية لم يرها في شعر، فقال: «لا يجوز بِيَعٌ مع بِيَعٌ ولا يجوز قَوْلًا مع قَوْلًا، لأنهم يراعون مد الصوت في حرف العلة، وأنهم يناسبون بينها ويكرهون اختلافها، ولذلك كرهوا وقوع الألف مع الواو والياء ردفاً، لمخالفة الصوت؛ لأنه إذا اختلف كان إقواءً كحروف الروى، ولما كان الرفع ملازماً حرف الروى كرهوا اختلافه» (ص ٣٧).

وتطرق للألف مع الواو والياء، فقال: وأما الألف فإنها فارقت الواو والياء؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وأما الواو والياء، فقد ينكسر ما قبلهما، وينضم ويفتح، ويجوز حركتهما أنفسهما في مثل: غزو، وظبى (ص ٣٧).

وحين تكلم عن الروى أورد - أولاً - تعريف الأخفش، وهو المصطلح الشائع عند الجمهور، وقال به قبله الخليل، فقال: «والروى عند أبي الحسن الأَخْفَش: الحرف الذى تبنى عليه القصيدة، ويلزم فى كل بيت، نحو قول الشاعر:

إذا قلَّ مالُ المرءِ قلُّ صديقُهُ وأومتُ إليه بالعيوبِ الأصابعُ

فالعين روى، وهو لازم كما قال، ولكن يبقى عليه فى رسمه دخل، فإن التأسيس يلزم فى كل بيت، والردف - أيضاً - والوصل والخروج. فهذه الحروف التى تلزم القافية ولا يصح رسمه، نحو قوله:

رحلت سمية غدوةً أجمالها

فهذا البيت قد لزم فيه الردف والروى والوصل والخروج، فلا يصح قوله: «مالزم فى كل بيت»، وأقول: إنه أراد أن هذه الحروف - وإن لزم القافية - فإنها تتغير وتختلف، فتارة تقع القافية مُرَدِّفَةً، وتارة مُؤَسَّسَةً، وطورا تقع مُجَرَّدَةٌ مُقَيَّدَةٌ، وطورا تجرى مُطْلَقَةً» (ص ٣٩ ، ٤٠).

وهو بهذه المناقشة لا يرضى بهذا التعريف الذى أورده الأَخْفَش، لأنه يبحث عن تعريف مانع جامع كما يقول المناطقة، ولكن الأَخْفَش فى تعريفه أضاف كلمة واحدة، وهى قوله: «فى موضع واحد»، لم يوردها الإربلى، ثم استعان على هذا التعريف بتحديد هذا الموضع فى البيت السابق، حيث قال: «فالعين روى»، واحترز مرة أخرى، لكى لا يفهم من تعريفه أنه

الحرف الأخير من كل بيت، فقال: «ويلزم بعد الروى الوصل والخروج»<sup>(٣٨)</sup>.

أما إضافة الإربلى لهذا لتعريف، فقد قال: «وعندى أن الروى هو ثالث التأسيس أو ثانى الردف» (ص ٤٠).

بعد هذه المناقشة يلتمس العذر للأخفش، فيقول: «فقد تبين وجه العذر».

وانفرد الإربلى عن غيره من العلماء، الذين ناقشوا حروف الروى، فجاء على اختلاف العلماء فيها. إذا كانت «ألفا»، أو «واوا»، أو «ياء»، أو «هاء» للضمير، أو التانيث، أو السكّنتى التى لبيان الحركة، ثم تطرق لجواز مجيء تلك الحروف رَوِيًّا، وضرب شواهد على ذلك فى خمس صفحات (ص ٤٠ - ٤٥)، ثم تحدث عن المواضع التى لا تكون فيها هذه الحروف رَوِيًّا.

وهو - فيما أرى - من أكثر العلماء اهتماما بذلك، حيث تتبع كل الحروف، واطعاً «الصوت» عملية حاسمة فى التعريف، واتخذها ميزانا للتفريق بين هذه الحروف، وهل هى روى، أم وصل، أم خروج؛ وتلك ميزة أكسبته التفريق بين الشكل الكتابى والصوت المنطوق «المسموع»، وحين ناقش تلك القضية أفضت به مناقشته إلى الحديث عن الوصل ومجيئه بعد الروى، وأنه يقع بأحد حروف ستة، وهى: الألف. الواو. الياء. هاء الضمير. هاء التانيث. هاء السكّنتى التى لبيان الحركة، متحركات أو سواكن. وقد سبق أن بيّنا مواضعها إذا كانت روى، وهماوذا يعود إليها مرة أخرى فى حالة كونها وصلاً لا روى، فيقف معها وقفة مطولة (ص ٤٨ - ٥١).

أما الخروج، فيقف عنده وقفة حاسمة فى نقاط محددة، فعرّفه بأنه: الحرف الذى يقع بعد الوصل، ليس بينهما حاجز، ويكون ألفا، أو واوا، أو ياء (حروف لين).

ثم جعل الأصل فى الخروج الألف، وقال: «وأما الواو والياء، ففرع على الألف». واستشهد بما قاله ابن جنى: «جُعِلَتِ الألف أصلاً؛ لما فيها من طول المد بخلاف الواو والياء»<sup>(٣٩)</sup>، وأعقب ذلك بقوله: «وأرى أن الألف لما لزمتهما الفتحة قبلها، كان من المد ما ليس فى الواو والياء، فإن ما قبلهما يقع مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً وموقوفاً، والفتحة أخف الحركات، وهى ملازمة الألف قبله، فلذلك جُعِلَ أصلاً، وإذا كانت خروجاً، لزم أن تقع هاء

التأنيث قبلها وصلًا، وهي ضمير المؤنث، فقوى خروج الألف لذلك، والواو والياء لا تقع إلا مع ضمير المذكر، إذا كان وصلًا، وكان أحدهما خروجاً» (ص ٥٢).

وهو حين أيدَ ابن جنى فيما ذهب إليه، يوضح هذا التأنيث بتركيزه على «صوت المد» الواضح في الألف، والذي تفتقر إليه الواو والياء حين يلازمها الفتح، وبما أن الفتحة أكثر موافقة للألف وهي ملازمة له، فإن المد فيها أكثر وضوحًا من الياء والواو.

وأفرد بابًا كاملًا للحركات، التي تقع قبل: الألف، والواو، والياء، وهاء الضمير، وهاء التأنيث، وهاء السكت التي لبيان الحركة، واقتفى أثر العلماء قبله، فهي عنده: الرُّسُّ والإشباعُ، والحنوُ، والتوجيهُ، والمُجرى، والإِطلاقُ، والنفاذُ، والتُعديُّ، والمتُعديُّ، والغُلُوُّ.

إلا أنه خالف بعضهم؛ حيث أُلحق المتُعديُّ والغالي بالحركات، مع أن الغالي هو الحرف الذى ينشأ من إشباع الغُلُوِّ<sup>(٤٠)</sup>، والمتُعديُّ هو الحرف الذى ينشأ من إشباع التُعديِّ.

ولم يضعهما فى أقسام الحروف، لأنه - من وجهة نظره - لا أصل لهذين الحرفين، وإنما نشأ من الغلو والتعدي، فصارا معهما كالشئ الواحد، وكان موضع الحركات أولى بهما من موضع الحروف، واستند إلى ذلك بأن الأَخْفَشَ وضعهما فى هذا التقسيم (ص ٥٢)، وهما فى كتاب الأَخْفَشَ تحت عنوان: (باب ما يلزم القوافى من الحركات)<sup>(٤١)</sup>، وتناول هذه الأقسام بالتفصيل، مستدركًا بعض الملاحظات على مَنْ سبقه، ولعل وقفته مع الأَخْفَشَ فى كل مصطلح من مصطلحات القافية تنبئ عن اهتمامه بآراء الأَخْفَشَ، محتفيا بها مرة بالتأييد، وأخرى بالمحوظة، فله وقفات متأنية معه، لعل أكثرها وضوحًا وقفته عند تعريف الإشباع، فهو عنده: حركة الدخيل، والدخيل هو الحرف الذى بين التأسيس والرؤى. أما الأَخْفَشَ فهو يحدد الرؤى بالطلق، وَرَدَّ الإِربلى هذا التحديد، فقال: وليس بشئ، فإن الإشباع يقع قبل المُطَلَّقِ والمُقَيَّدِ. والمطلق نحو قول النابغة:

عَقًا حُسْمٌ مِنْ فَرْتَنَا فَالْفَوَارِغُ      فجنبا أريك فالتلاع الدوافعُ

فكسرة الفاء هى الإشباع، والألف قبلها تأسيس، والعين روى، والواو بعده وصل

(دوافع).

والمقيد نحو قول:

لما رأيتُ مواردًا للموتِ ليس لها مصادرٌ

فالدال دخيل، وكسرتة إشباع.

ويعد أن أورد رأيه هذا، يورد رأياً آخر للأخفش، وهو أنه: «لا يجوز الضم مع الكسر، ولا الفتح مع الكسر»، وعلل ذلك بأنه «لم يُقَلَّ إلا قليلاً» (ص ٥٤) <sup>(٤٢)</sup>.

غير أن الإدريلى يردُّ ذلك مستنداً إلى رأى الخليل، حين أجاز وقوع الضمة مع الكسرة؛ لأنه يعاملها معاملة الألف، والواو والياء معهما ردفاً. فجوازه اجتماع الضمة والكسرة إشباعاً، جواز صوتي مقبول؛ لأنهما حركتان شبيهتان بالواو والياء صوتياً على مسافة صوتية أقل، فهو يستند في ذلك إلى الحركة الصوتية، بغض النظر عن الرسم، ثم عَضُد رأيه بأن «العرب تُجْرِي الحرفَ مجرى الحركة، والحركة مجرى الحرف» (ص ٥٤).

ثم قال: [ومما أُجريت فيه الحروف مجرى الكلمات: حذفهم الحروف للجزم والوقف، في نحو: «لم يقض» و«لم يرم»، كحذفهم الحركات فيها في حرف «لم يضرب» «اضرب»] (ص ٥٤، ٥٥).

وأراد بعد ذلك أن يتطرق إلى المشابهة الملازمة للتأسيس والردف، في كون كل واحد منها بألف: (حاتم، حام)، مما أفضى إلى المشابهة بين الدخيل والروى، فكل منهما يقع بعد ألف لازمة، فألف الردف مع الروى، كالف التأسيس مع الدخيل، «فلذلك أُجريت حركة الدخيل مجرى حركة الروى، فقبح اختلاف حركة الروى، كقبح اختلاف حركة الدخيل، فصار اختلافهما كالإقواء ونحوه» (ص ٥٥).

ولم يقف الأمر عند الحركة، فإن بعض العروضيين طالب أن يكون الدخيل حرفاً واحداً. ومناقشة الإدريلى هذه، مناقشة منطقية عقلية، إذ يقول: «إن الحرف أقوى من الحركة، ولا بد من الفرق بين المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ به، فَيُعْطَى السببُ الأقوى الحكمَ الأقوى، ويعطى الأضعفُ الأضعفَ، ألا ترى أن «أحمد» لما أشبه «أركب»، فجاء على وزنه علماً، أعطى حكم الفعل؛ وهو منعه الجر والتثوين، إذ ليسا في الفعل، ولم يعط جميع أحكام الفعل؟ فكذلك

لا يلتزم الدخيل حرفاً بعينه لمشابهة الروى، لأنه ليس - وإن أشبهت ألف التأسيس ألف الردف، تبلغ أن تكون - ردفاً في الحقيقة (ص ٥٦).

ثم تحدث عن اختلاف إشباع الروى إذا كان مقيداً أو مطلقاً، فقال: «اختلافه - أى الإشباع - والروى مُقَيَّدٌ، أقيح منه والروى مطلق، وضرب مثلاً لذلك من شعر الحُطَيْيَّةِ، فقال:

وَمُ سَقَوْنِي المَحْضَ إِذْ قَلَصْتْ عَنِ المَاءِ المَشَافِرُ

وقال:

الواهبُ المائنة الصفايا ← فوقها وترٌ مظاهرٌ

ثم احتج على العروضيين حين سَمَّوْا اختلاف حركة ما قبل الروى «توجيهها»، وقال: ولا أرى ذلك؛ لأنهم إذا سموا الإشباع بالتوجيه وقع اللبس، وإن كان كل منهما حركة ما قبل الروى (ص ٥٧).

فالتوجيه عنده: «حركة الحرف الذى قبل الروى المُقَيَّدِ»، واستشهد بقول طَرْفَةَ:

أصحوتَ اليومَ أمْ شاقَّتْكَ هَرُ وَمِنَ الحَبِّ جَنُونَ مُسْتَعْمِرِ

فكسرة العين توجيه، والراء روى، فعلى هذا المثال يصح التوجيه.

وأراد أن يُحدِّدَ الصورة الصوتية لمقطع القافية غير المرغوب فيه فى الحنو على أربع صور، فقال: [اعلم لا يجوز «قَيْلٌ» مع «قَيْلٍ»، ولا «قَوْلٌ» مع «قَوْلٍ»، ولا «قَوْلٌ» مع «قَيْلٍ»، ولا «قَيْلٌ» مع «قَوْلٍ»] (ص ٥٨)، وهو بهذا يصنع الصور الأربع.

ثم رجع مرة أخرى لتعريف العروضيين للتوجيه، فقال: «وأما قولهم التوجيه حركة ما قبل الروى المقيد، فهذا الكلام على إطلاقه لا يصح، فإن الروى المقيد يقع قبله تارة الردف، وتارة الدخيل، ومع هذا لا تسمى حركتهما توجيهها» (ص ٥٩).

ثم قيد بعد ذلك هذا التعريف المطلق - فى نظره - فقال: «والواجب أن يقال: التوجيه حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد المجرى القافية» (ص ٥٩).

وتحدث عن فرع من فروع التوجيه - أهمله العروضيون - كما قال - وهو فى حالة حركة ما

قبل الروى المطلق المجرد، وهى كحركة ما قبل الروى المقيد، ولم يسموها وهى داخلة فى القافية، وكل ما دخل فى القافية قد سماه الخليل باسم ما خلا هذا، ومثاله قول الشماخ يرثى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه :-

جزى الله خيرا من أميرٍ وباركُتْ      يدُ الله فى ذاك الأديم المُمزقِ  
فمن يَسعُ أو يركبُ جناحى نعامِ      ليدرك ما قدمت بالأمس يُسبِقِ  
قضيت أمورا ثم غادرتُ بعدها      بوائج فى أكامها لم تُفتقِ  
وما كنتُ أخشى أن تكون وفائهُ      بكفى سبتنى أذيق العين مُطرقِ  
أبعد قتيل بالمدينة أظلمتُ      له الأرضُ تهتزُّ العضاءُ بأسوقِ  
تظل الحصانُ البكرُ تلقى جنيئها      ثنا خبِرَ فوقَ المطى مُعلقِ

فهذا روى مطلق، وقافيته مجردة، وقد اختلف ما قبلها من الحركة، كاختلافه فيما قبل الروى المقيد المجرد، وليس له اسم، ولا بأس به لو عدُّ توجيها» (ص ٦٠٦) (٤٣).

وأراد أن يستطرد استطرادا يفضى إلى حقيقة أن الضربَ السالم من الزحاف لا يأتى إلا وأخره ساكن بعد حركة (ص ٦١)، ثم طفق يحصر التفاعيل التى آخرها ساكن، وهى سبعة: «مفاعيلن. فاعلاتن. مستعلنن. مفاعلتن. ومفَاعَلن. فعولن. فاعلن».

وتحدث بعد ذلك عن الروى المقيد، الذى زاد على أصله شىء، فقال: «ولا يكون ما قبل آخره إلا ساكنا»، ثم وزعه على ثلاثة أضرب ..... أوردها فى صفحتى (٦٢ ، ٦٣)، ولم يكن له فيها إلا حسن التبويب، ومحاولة الإحاطة والشمول (٤٤).

ولعله أول من علل تسمية المجرى والإطلاق، إذ يقول: «وإنما المجرى والإطلاق، جعللا اسمين لحركة الروى، فالمجرى مشتق من جريان الصوت فى الروى فى حروف اللين، والإطلاق مشتق من إطلاق الحركة على الروى غير المقيد، فإن المقيد لا مجرى له، وهما اسمان على مسمى واحد» (ص ٦٣٩).

وهو بهذا التعليل اللطيف يصبح - فيما أرى - من أول من تنبه إلى هذا الفرق الدقيق بين الإطلاق والمجرى؛ إذ المجرى «جريان الصوت» - على ما يبدو من هذا التعليل - سابق للإطلاق، فبعد تمام العملية يأتى «الإطلاق».

المر  
بها  
والمر

وعقد التُّعْدَى والمُتَّعْدَى فصلا جاء على تفصيلهما تفصيلا دقيقا استغرق صفحتين، حيث عرِّج على نقطة مهمة، وهى: أن التُّعْدَى والمُتَّعْدَى لايجتمعان مع الغُلُوِّ والغَالِي؛ لأنهما يتقاربان فى اللفظ، فالغُلُوُّ هو: حركة الروى المقيد بالكسر، فـ «المخترق» إذا حُرِّكَتْ «المخترقى»، فهذه الياء تشبه ياء «مخمصهى» فى المتعدى.

فلو وقعت ياء المتعدى مع ياء الغالى لصار الوصل <sup>برصد</sup> خروجين، وهما يشبهان بعضهما بعضا، فاستغنى فى كل موضع بإحداهن عن الأخرى (ص ٦٦).

ثم عرِّج على الفرق بين ياء المتعدى وياء الغالى، فقال: «إن ياء الغالى تقع نونا، نحو: «المخترقن»، وياء المتعدى لا تقع نونا، وهذا موضع غريب لا يعرفه إلا حدائق علم القوافى» (ص ٦٦).

وبعد مناقشة المتعدى، وأنه «يمنتع وقوعه على الألف؛ لثلا يصير للبيت الواحد وصلان» (ص ٦٦ ، ٦٧)، ويأن «المتعدى والخروج لايجتمعان، فكل واحد منهما يقوم مقام صاحبه».

وقد لجأ إلى هذه الفروق التى أغفلها المهتمون بالقوافى قبله، لأنها نطقا لا تقع، وتصورا لا تسمى باسمين مختلفين، ويشبه بعضها بعضا، إلا أن ياء المتعدى لاتقع نونا، بينما الغالى تصير، وأن الخروج لا يكون إلا ياء، أو واوا، أو ألفا بعد هاء الإضمار، إذا كانت وصلا.

والمناقشة نفسها يعيدها مع الغلو والغالى، وأن الأخيرة تقع ياء ونونا، نحو: «المخترقى»، و«المخترقن»، وأن نونه تنوين، ولا يعتد بهذه الزيادة «الياء» و«التنوين» فى التقطيع، فالغلو هو إشباع حركة الغالى.

وعنده أن الغلو والغالى يقعان مع حروف القافية كلها، إلا الخروج والنفاذ، فلا يقعان معهما (ص ٦٧)، وعلل ذلك بأن صورة التعدى والمتعدى كصورة النفاذ والخروج، فقوله:

هيات من مخترقن هياتهو

فقد أتبع هاء وصله واوا «هيات هو»، والواو هنا هى الخروج.

وقول أبى النجم:

تَنْفُشُ مِنْهُ الخَيْلُ مَا لَا تَفْزَلُهُو

فهاء الوصل أتبعها واو الخروج، فالذى يمنع من اجتماع الغالى مع المتعدى، هو المانع من اجتماعه مع الخروج والنفاذ، ولا فصل بينهما (ص ٦٧).

## عيوب القافية:

بعد هذه المناقشة التي شملت حروف وحركات القافية جاء على عيوبها، حين قسمها إلى عيوب في الحركات، وهي: الإقواء، الإكفاء، السناد، الإجازة.

وعيوب في المعاني: الإبطاء، التضمين، التحريد، الرمل، النصب، البأ.

## الإكفاء والإقواء:

خط في هذا القسم بين الحركات والحروف، حيث اعتمد على رأى الخليل، حينما اعتبر الإكفاء هو الإقواء، وأورد نقطة الاختلاف بين الخليل والأخفش، فأورد الشواهد التي استشهد بها الأخفش، وهو على هذه الصورة يكون من العيوب في الحروف لا الحركات؛ حيث قال الأخفش: «رأيت بعضهم يجعله اختلاف الروى، وأنشد:

كَانَ فَا قَارُورَةٌ لَمْ تُعْفَصِ  
مِنْهَا حَاجَاً مَقْلَةٌ لَمْ تُخْصِ  
كَانَ صَيْرَانَ الْمَاهَا الْمُتَقَرِّ

فقال: هذا الإكفاء (ص ٧٢) <sup>(١٥)</sup>، ثم أورد أبياتا متفرقة يختلف فيها الروى بين «الزاي والصاد، والميم والنون، والطاء والدال، والنون والميم، والصاد والسين، والجيم والياء».

وحين أورد أشعاراً حروف رويها بين الميم والنون، ووجد كثيراً من ذلك في أشعار العرب، أراد أن يبرر هذا العيب بأنه يقع من أجلاف العرب، وحفَاتِهِم وإمائهم، وممن لا يخالط ملوك العرب وفصحاءهم (ص ٧٤).

وحين جاء الروى بين اللام والميم والراء والياء:

ألا قد أرى إن لم تكن أم مالك      بِمَلِكِ يَدِيْ إِنْ الْبَقَاءَ قَلِيْلُ  
رأى من رقيقه جفاءً وريباً      إِذَا قَامَ يَبْتَاعُ الْقِلاصَ ذَمِيْمُ  
خليلى سيرا واثركا الرحل إننى      بِمَهْلَكَةِ وَالْعَاقِبَاتُ تَدُوْرُ  
فبيناه يشرى رحلته قال قائل      لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلاطِ نَجِيْبُ

قال: وقد وقع ما هو أفحش من هذا كله، فأورد الأبيات، ثم قال: وهذا مستهجن لبُعدِ مخارج حروفه (ص ٧٤)، وهذا القول لم يقل به الأَخْفَش حين أورد الأبيات<sup>(٤٦)</sup>.

وتطرق لحرف الروى فى شاهدين، أحدهما لأبى جهل:

فَمَا تَنْقُمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنْى  
بِأَزْلِ عَامِينَ حَدِيثُ سِنى  
لِمَثَلِ هَذَا وَلَدَتْنى أُمى

وثانیهما:

وَيْلٌ لِبُرْنى الْجِرَابِ مِنْى  
تَقُولُ سِنى لِلنَّوَاةِ طِنى

فقال: [إن الأبيات الأخيرة - أى البيتين - رويها الياء، ولا يكون غيرها. أما الأولى أبيات - أبى جهل - فإن رويها ما قبل الياء، وهو «النون الميم»]، وقال: «وهذا موضع يشبهه على كثير من علماء العروض» (ص ٧٥)<sup>(٤٧)</sup>، ويبيِّن سبب اختلاف حروف النصين بأن قصيدة أبى جهل لا يمكن إطلاق رويها؛ فليس دونه ضرب أقصر منه؛ والأبيات الأخيرة كذلك لا يمكن إطلاقها، لأن رويها «طنى»، هكذا يريد الياء (ص ٧٦)، لأن الياء منها ضمير المؤنث، والحركة فيها لا تجوز من حيث جازت فى ياء المتكلم (ص ٧٦).

وحين جعل بعض العروضيين الإكفاء اختلاف ما قبل حرف الروى المقيد، نحو قول:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرِقِ  
أَلْفِ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعَى الْحَمِيقِ  
مَصْبُورَةٌ قِرْوَاءُ هَرَجَابٍ فُتُقِ

حيث صار ما قبل الروى «الراء» فى الأول مفتوحا، والثانى «الميم» مكسورا، والثالث «التاء» مضموما، فهذا النوع من الإكفاء لا يراه الإربلى إكفاءً؛ لكثرة وقوعه فى أشعار فصحاء العرب وفحولها (ص ٧٩)، واستشهد بشعر امرئ القيس، وطرفة بن العبد<sup>(٤٨)</sup>.

عقد الإربلي فصلا للسناد، أورد فيه اختلاف علماء العروض ، فمنهم من جعله: «كل عيب يقع فى القافية» أو «اختلاف القافية والتأسيس»، ومنهم من جعله «كإقواء» أو «الإكفاء»، وفريق جعله «اختلاف حركة الدخيل»، أو «اختلاف الرفع»، ولكنه يميل إلى تعريف الأخفش له، بأنه: «كل عيب فى القافية قبل الروى وبعده» (ص ٨٠٧) (٤٩).

وفى سناد الإشباع اختلاف بين الخليل وتلميذه الأخفش؛ فالخليل ومن تبعه لا يعنون مطلق اختلافه عيبا، غير أن الأخفش يرى أن الضمة مع الكسرة جائز، والفتح مع الضم أو الكسر عيب، ثم أورد أمثلة لذلك، منها قول الشاعر:

يا فَعْلُ ذاتِ السُّدْرِِ والجَدَاوِلِ      تَطَاوَلِي ما شِئْتِ أَنْ تُطَاوِلِي

فالواو فى «جداول» مكسورة، وفى (تطاولى) مفتوحة، والخليل لا يعتبره عيبا، واتفق الإربلي معه، فقال: «إن الدخيل لما جاز أن يقع فى القصيدة بجميع حروف المعجم - ولم يلزم حرفا بعينه - ولم يعبه ذلك - أجرى الخليل حركته مجرى حرفه وقاسها، فإن تَغْيِرَ الحركة أخف من تَغْيِرِ الحرف» (ص ٨١٧) (٥٠).

ويوافق الأخفش فى سناد التوجيه إذ يقول: «وأما سناد التوجيه، فمختلف فيه، وهو حركة ما قبل الروى المقيد، وأرى أن المطلق لاحق به، وإن لم يذكر البتة، وكان الخليل يجيز اجتماع الضمة مع الكسرة، ويمنع اجتماع الفتحة مع أحدهما، وكان الأخفش لا يراه عيبا؛ لكثرتة فى أشعار العرب الفحول الفصحاء، وأرى رأيه فيه»، ثم أراد أن يعلل رأى الخليل حين منع اجتماع الفتحة مع الضمة أو الكسرة، ورأى الأخفش حين أجازها، فقال: «الخليل قاسه على الحروف فى الرفع، فكما لا يجوز اجتماع «الألف» مع «الواو» و«الياء»، ولا مع أحدهما ردا، فكذا لا يجوز اجتماع الحركات قبل الروى، والأخفش يرى أن الحركات أخف من الحروف، ولاسيما فى الروى المقيد، فإنه لا وصل ولا خروج» (ص ٨١٧).

أما سناد الرفع، فقد أوردته كما ذكره العروضيون، ولم يناقشه طويلا؛ لأنه لا خلاف حوله.

ووقف طويلا عند سناد الحنو (ص ٨٢ - ٨٥): إذ هو حركة ما قبل الرفع، فالضمة مع الكسرة جائز وقوعهما، والفتحة لا يجوز وقوعهما مع الضمة أو الكسرة، واستند على جواز ذلك بجواز اجتماع الواو والياء ردفين في قصيدة واحدة، وعلى غير جواز الألف مع الواو أو الياء.

ثم أورد رأى ابن جنى، الذى لم يمنع اجتماع الفتحة مع الكسرة، أو الضمة، إذ قال: «وليس بعيب فظيع، وإنما هان ذلك عندهم؛ لأن الفتحة تجرى مجرى الكسرة وتعاقبها فى كثير من الكلام» (ص ٨٢). وهذا الرأى غير موجود فى مختصر القوافى لابن جنى؛ وإنما الموجود أمثلة تعد السناد عيبا، حين تجتمع فيه الفتحة مع الكسرة أو الضمة:

أَلَا هُبُّىُّ بِصَحْنِكَ فَاصْبِحِينَا

ثم قال فيها:

تَصَفَّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا

وقال الآخر:

لَقَدْ أَلِجُ الْخِيبَاءَ عَلَى جَوَارٍ      كَانَ عِيُونُهُنَّ عِيُونَ عَيْنِ

وقال:

وَاضْحَى الرَّاسُ مِنَى كَالْجَيْنِ<sup>(٥١)</sup>

ولعل الإربلى اعتمد على أحد كتب ابن جنى المفقودة ، يؤيد ذلك استشهاد ابن جنى بأمثلة نحوية و صرفية، واستشهاده بأبيات شعرية خلا منها مختصره<sup>(٥٢)</sup>.

وبعد حديثه المستفيض عن السناد بأنواعه، علَّل التسمية بأن السناد مشتق من قولهم: «خرج بنو فلان متساندين»، أى على آراء مختلفة غير متَّفِقةٍ، فلما كان السِّنَادُ اختلافا فى القافية وتَغْيِراً عن المعتاد فى الشعر سُمِّي سِنَاداً (ص ٨٥<sup>١٨٨</sup>)<sup>(٥٣)</sup>.

**الإجازة:**

والإجازة - بالزأى والراء - عند الإربلى نوع من الإكفاء، إلا أن حروفه أبعد مخرجا من حروف الإكفاء، كوقوع الطاء والذال واللام والميم والشين، ثم أورد مثلا لذلك:

لشعر الروي  
فما أحسنه

إِنْ بَنَى الْإِبْرِدَ أَخْوََالَ أَبِي  
وَإِنْ عِنْدِي إِنْ رَكِبْتُ مِسْحَلِي  
سَمُّ ذَّرَارِيحِ رَطَابٍ وَخَشْيِي

فاجتمع هنا الباء واللام والشين رويًا.

وهو في تناوله للإجازة قريبًا مما أورده التبريزي<sup>(٥٤)</sup>، غير أن التلوخي - وهو فيما يبدو أقدمهما (كان حيا ٤٨٧هـ) - أورد اختلاف العروضيين حوله من «اختلاف في التوجيه أو اختلاف الروي»:

قُبِّحَتْ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صُدُغٍ      كَأَنَّهُ كَشِيَّةٌ ضَبٌّ فِي صُقُغٍ

أو اختلاف عروضيين في قصيدة واحدة، وأخيرًا جاء على تقييد الروي، وتركه هكذا مطلقًا، ولم يحاول أن يحدد هذا التقييد<sup>(٥٥)</sup>.

**عيوب المعاني** (كما سماها المؤلفان):

بعد أن انتهى الإربلي من تناول العيوب التي تلحق الحروف والحركات، استعرض عيوب المعاني، فابتدأها بالنصب: حيث أورد تعريفات له، منها: «كل شعر قام في أصل الدائرة غير مجزوء»، «النصب الاستواء ليس من العيوب»، «النصب اسم لكل شعر تام البناء، سالم من السناد، غير مجزوء، ولا مشطور، ولا منهوك» (ص ٨٥).

وهو بهذا التعريف يُخْرِجُ «النصب» من العيوب، لأن الشعر المجزوء ناقص، والنقص عيب، وهو كثير في أشعار العرب، بيد أنه غير معيب عندهم، واتكأ على العلماء، فأورد قول أبي الحسن: «قد يجوز أن يُسَمَّى الشئ لِيُقْصَلَ به بين الشئ وغيره» (ص ٨٦).

ثم أورد احتجاج الأخفش بقول الخليل: «الرس هو من رس الحمى، وهو أولها»، ولم يقتنع الإربلي باحتجاج الأخفش، إذ ردَّ عليه بقوله: «وهذا واضح»، ومع ذلك فكان إلحاقه بغير العيوب أليق، ولا أرى شيئًا لم يذكره الخليل إلا وفيه للقول مجال، وأرى أن النصب إنما أراد أبو الحسن به كل شعر تام البناء، جار على أصول الدوائر، فإنه فيه مرفوض، غير مستعمل، كأصل المديد التثمين، والمضارع التسديس، وكذلك المقتضب والمجتث، فتأم هذه الأبحر معيب (ص ٨٦).

والإربلى قد أدرك مشكلة الدوائر التي وضعها الخليل، حيث استنتج منها تصورا غير موجود في الشعر، فلمس الإربلى هذه النقطة لمسا خفيفا: مُثَبِّتًا أَنْ النَّصْبَ لَيْسَ نَاقِصًا فِي ذَاتِهِ؛ وَإِنَّمَا نَقُصُّهُ جَاءَ مِنَ الدَّوَائِرِ الَّتِي أَوْقَعْتَ الْخَلِيلُ فِي افْتِرَاضِ وَزْنٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ، لِاسِيْمَا وَهُوَ قَدْ بَنَى أَوْزَانَهُ (تفاعيله) عَلَى الاسْتِقْرَاءِ وَالاسْتِنْتِجَاءِ، وَلَيْسَ التَّصَوُّرُ، وَكَأَنَّيْ بِالْإِرْبَلِيِّ يَرْفُضُ مَقْيَاسِيَةَ الدَّوَائِرِ، لِأَنَّهَا تَفْضِي إِلَى نَمَازِجٍ مُتَعَدِّدَةٍ غَيْرِ مَوْجُودَةٍ أَصْلًا، حَتَّى حَاولَ بَعْضُ النَّاطِمِينَ أَنْ يَتَّبِعَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ عَلَيْهِ نَقْلًا لَا يَرْقَى بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَى مَنزَلَةِ الشَّعْرِ، لِأَنَّ نَظْمَ الْعَرُوضِيِّينَ أَرَادُوا أَنْ يَحْقُقُوا التَّصَوُّرَ الَّذِي وَضَعَهُ الْخَلِيلُ بِنِ أَحْمَدِ الْفَرَاهِيدِيِّ، نَتِيجَةَ الْعَمَلِ الرِّيَاضِيِّ، الَّذِي قَامَ بِهِ فِي الدَّوَائِرِ.

### البأو:

وأما البأو، فإن الفرق بينه وبين النصب على رأى من قال: إن النصب السالم من السناد أن البأواسم لتجنب المستحسن من السنادون المستقباح منه»، «أى مجيء الضم مع الكسر» (ص ٨٧).

### الإيطاء:

بعد أن تحدث الإربلى عن عيوب المعانى، شرع فى ذكر عيوب الشعر، ولعل أكثره حظوة عنده «الإيطاء»، الذى أفرد له إحدى عشرة صفحة (ص ٨٧ - ٩٨)، شملت تعريف الإيطاء، وأن العرب تعدّه عيباً يدل على عيب الشاعر وقلة مادته، حتى يضطر إلى إعادة القافية بلفظها ومعناها (ص ٨٧).

ثم أورد نقطة خلاف بين الخليل والأخفش وابن جنى، حيث جعل الخليل «الليلة» «وليلة» «إيطاء» فى قول الشاعر:

يَارِبُّ سَلَّمَ سَيْرَهُنَّ اللَّيْلَةَ

وَلَيْلَةَ أُخْرَى وَكُلَّ لَيْلَةَ

بينما لا يعدها الأخفش إيطاء، ووافق ابن جنى على ذلك معللا رأى الأخفش بقوله: «لأن [أل التعريف] إذا دخلت على نكرة، كستها من التعريف ماتفارق حالها فى التنكير، وتصير كأنها كلمة أخرى» (ص ٨٧) (٥٦)، ومن هذه النقطة بنى ابن جنى قياساً عليها مع «سيقوم» قافيتين لا إيطاء فيهما، معللا ذلك بأن السين قد أخلصت المضارع للاستقبال دون الحضور، كما أخلصت اللام (يقصد أل التعريف) النكرة دون الإشاعة والتنكير، فحين جاز «الرجل» مع «رجل»، يجوز «يذهب» مع «سيذهب» (ص ٨٧) (٥٧).

وأورد الإربلى ما أورده ابن جنى لتكرير القافية - ويريد بها هنا الكلمة الأخيرة سقطا تعريف الخليل لها - في أول البيت الذي يليها، وهو دليل على قوة الشاعر وحسن صنفته، نحو قول (ص ٨٧):

واحدٌ موقوفٌ أم سلم	تصديها وأصحابي وقوف
وقوف فوق عيس قد أملت	براهنُ الإناخة والوجيف
وجيفٌ بالقننِ صهننُ حوصنُ	وقلة ما يذقن من المعثوف
عنوفٌ من قوام غير لون	رجيع الفرح أو لوك الصريف
صريفٌ ثم تكليف الفيافي	كان سراة جلتها الشتوف

فهذه الأبيات قد أعاد قافية كل بيت منها في أول البيت الثاني، نحو: «وقوف» في القافية، ثم قال في أول البيت الثاني «وقوف»، فهذا وأشباهه محمود عندهم «أى العرب» (ص ٨٨).

وفيما يبدو أن الإربلى أخذ تعريف الإبطاء على أوسع أبوابه، فالمقصود: أن الإبطاء تكرير كلمتين في قافيتين، بيد أنه التزم بالتعريف، حين قال: «إعادة لفظ الروى بعينه في بيتين في القصيدة» (ص ٨٦)، فسواء كان هذا اللفظ في آخر البيت أو في أوله - وهو احتراز تنبه إليه - وإن لم يكن مقصودا عند علماء العروض، فالإبطاء: «رد كلمة قد قفَى بها مرة»<sup>(٥٨)</sup>، أو «أن تجمع في شعر واحد بين كلمتين بلفظ واحد ومعنى واحد»<sup>(٥٩)</sup>.

وهذا الاحتراز الذي تنبه إليه الإربلى، جاء من اعتقاده بأنه لم يجد تعريفا مانعا جامعا للإبطاء، فأخذ التعريف على أوسع احتمالاته، وبدأ يناقشه مناقشة جزئية.

والإربلى - فيما أرى - وافق ابن جنى وقبله الأخفش بأن «الكلمتين» إذا اختلفتا تركيبا، ونتج عن هذا الاختلاف تعدد معنييهما، فلا إبطاء، أما إذا اتفق الصوت والرسم واختلف المعنى، فإنه عند الإربلى إبطاء لا محالة، حيث يقول: «وإذا اتفق لفظ الإبطاء واختلفت معانيه، فإنه إبطاء لا محالة»، نحو قول الراجز:

لئن رجعت من دمشق صالحا

لأجشمن سترأ صالحا

حتى أوافي بالفرق صالحا

إني رأيت صالحا لي صالحا

فهذا إبطاء وإن اختلفت معانيه، لأن كل لفظ من قوله: «صالحا»، إنما يريد بها ضد الفاسد، فالمعنى فى جميعها واحد (ص ٨٩).

ولكنه فى شرطه السابق «اتفاق اللفظ واختلاف المعنى»، حين بدأ فى تطبيقه انقسم هذا التعريف عنده - فيما أرى - إلى قسمين: «اختلاف المعنى فى خصوصية الكلمة، واتفاق المعنى فى عمومية الكلمتين»، وضرب بـ «صالحا» مثلا لذلك، ثم اتكأ على ظاهر التعريف «اتفاق اللفظ، واختلاف المعنى»، فقال: «فإن اتَّفَقَ اللفظان واختلف المعنى كالعباس، تريد بالأول العَلَمَ، وبالأخر الصفة - وهو ضد البَسَام - جاز ولم يعد إبطاء، ولو وقعنا بغير لام تعريف كان أحسن، ولا يكون إبطاء»: لأن الكلمة تبعد عن العلمية وتقرب من الصفة» (ص ٨٩).

ولكنه فى هذه القضية كان قلقا، فلم يستطع الحسم والتفريق: لأن ما يقال فى «العباس» يقال فى «صالح» علما أو صفة، وكأنه تَنَبُّهُ لسؤال قد يُسألُ عنه، حيث قال: «فإن قيل: إن العلم هناك على حكم الصفة، كالحارث والأحوص، فالجواب: أن العباس وإن كان فيه معنى الصفة، فعلى كل حال هو علم» (ص ٨٩)، وهذا رد غير مقنع، وكأنى به أحس بذلك، فاتكأ على رأى الخليل، إذ قال: «وبعد، فلو لم يجمع بين هذه كان أليق وأولى، فإنه رأى الخليل» (ص ٨٩)، وللقلق الذى ساور الإربلى أورد أبياتا استشهد بها ابن جنى<sup>(٩٠)</sup> عن خلف الأحمر:

أما ترانى رجلا كما ترى  
أحملُ فوق بزتى كما ترى  
على قَلْوَصِي صعبة كما ترى  
أخافُ أن تطرَحْنِي كما ترى  
فما ترى فيما ترى كما ترى

فقال: «لو كان عدة هذه الأبيات ثلاثة، لكان الخطب فيها أيسر (ص ٩٠)؛ كنت تجعل واحدا منها من رؤية العين كقولك: كما تبصر، والآخر من رؤية القلب بمعنى العلم، كقولك: كما تعلم، والثالث من رأيت: التى هى من الرأى، كقولهم: فلان يرى رأى أهل العدل، فلو كانت الأبيات ثلاثة حُمِلت على هذا، ولم تكن إبطاء، لاختلاف المعانى، وإن اتفقت الألفاظ، فلما كانت خمسة، فظاهر أمرها الإبطاء، لاتفاق المعانى والألفاظ جميعا» (ص ٩٠).

أما إذا كانت الكلمتان «القافيتان» لفظهما واحد، وهما اسم وفعل، فإنهما عند الأخفش ليسا إيطاء خلافا للخليل، وتوقف الإربلي عند هذا النوع، فلم يناقشه، موافقا، أو معارضا، أو متسانلا.

وفيما يبدو أن الخليل لم يقل في ذلك إيطاء استناداً على الأخفش، حين تنبه لهذا الزعم الملصق بالخليل؛ حيث جوز (ذهب) إذا أُريد به الفعل مع (ذهب) إذا عُني به الاسم<sup>(٩١)</sup>.

أو لعل موقف الإربلي المنطلق من أن اتفاق اللفظ واختلاف المعنى في الكلمتين أو أكثر إيطاء - لأنه احتكم إلى الصوت والرسم وهذا لا يتحقق باختلاف المعنى وحده - و لعل موقفه هذا جعله يورد رأى الأخفش المخالف للخليل؛ ليس لموافقته، بل للتنبيه عليه فيما أرى.

وإذا تَغَيَّرَ رسمُ الكلمة بحرفٍ جَرُّ، والكلمة الأخرى بحرفٍ جرٍ مُغَايِرٍ، فقد عدّه الإربلي إيطاء، موافقة لعلماء العروض قبله، وأغلب ما أورده سبقه الأخفش إليه.

ولم يأت الإربلي إلا بالباء واللام، وهما حرفان حركتهما واحدة (بِرَجُلٍ) و (لِرَجُلٍ)، وتلك قضية أشغلت الإربلي كثيرا، ولو أورد حروف جرٍ تختلف في صوتها، مثل: (في، على)، لَتَبَيَّنَ سببُ موافقته للأخفش فيما يبدو.

و حين اختلف اللفظ والمعنى في: «لم تَضْرِبِ» للمذكر. ولم «تَضْرِبِي» للمؤنث، جعله غير إيطاء، حين يجتمع اللفظان في قافيتين في قصيدة واحدة، لأن الياء في: «لم تضربي» دخلت لمعنى وَبُنِيَتْ مع الفعل، فهي أقوى من لام التعريف؛ لأن اللام أزال التذكير (ص ٩٠).

أما حين اتفق اللفظ والمعنى في: «هي تضرب» و «أنت تضرب»، فهي عنده إيطاء، وكذلك «زوج» و «زوج» للذكر والأنثى، فإنه إيطاء.

وكانى به جعل الصوت فيصلا حاسما بين الإيطاء وغير الإيطاء، فإن «لم تضرب» و «لم تضربي» - فيما أرى - بينهما فرق صوتي يدركه المشتغلون بالعروض، وتثبتته الدراسات الصوتية الحديثة.

وأورد لابن جنى أيضا ما ناقشه حول اختلاف الحروف فى الكلمتين لـ «كؤد» مع «كئد»  
وماشابههما، وأن هاتين الكلمتين إذا اجتمعتا فى قصيدة، فليستا «إيطاء»؛ لأن الحروف  
أوضح من الحركة.

واحترز الإربلى كثيرا عندما أورد قوله - نقلا عن ابن جنى -: «ولو جمعت بين  
«كتابهم» و«شبابهم» فى قصيدة لم تكن إيطاء، وكذلك «دعاهم» و«رماهم»، وكذلك كل موضع  
يكون المضمَر فيه لازما للأول فى الواحد، ألا ترى أن «دعاهُ» و«رعاهُ» لا يستطيع أن يفصل  
عنه المضمَر للطف المضمَر، لأنه على حرف واحد، فلا يقوم المضمَر بنفسه لذلك، ومثله  
التثنية - وإن كان أكثر من حرف - فإنه لا يقوم بنفسه. فلما كان المضمَر لا يقوم بنفسه  
صارت القافية «شبابهم» و«كتابهم» معا، لا «هم» وحدها، فعلى هذا لا يكون إيطاء، قال  
الشاعر:

تلائدُ نحنُ اقْتِنينانُهُ  
نعم الحصونُ والعتادُ هُنَّ  
يا حَبِذا هُنَّ لِدِينانُهُ  
نحنُ إلى الرهانِ قدنا هُنَّ  
لحلبيةٍ تجمعُ بينَهُنَّ  
حتى إذا وافينَ حلبَهُنَّ  
سُرْحَنَ ما بتدرنَ شأوهُنَّ  
كالطيرِ إذ يادرنَ وِرْدَهُنَّ  
فجئنَ قد بَرِّذَنَ سَبَقَهُنَّ  
لم تُدرِكِ الخِـمْلُ غُبَارَهُنَّ

فهذا ليس بإيطاء؛ لضعف الضمير عن القيام بنفسه (ص ٩٤).

أما إذا قام الضمير بنفسه كما فى: «كما هى» و«ألا هى» أو «كما هى»، أو «ألاهما»،  
فيعده الإربلى إيطاء.

وجاء إلى منطقة وسطى بين: «أن يقوم الضمير بنفسه» أو «لا يقوم الضمير بنفسه»، وتلك

المنطقة هي اتصال الضمير بحرف، مثل: «رمى به» و «أتى به»، فإنه أثبت مجيئه في الشعر، لكنه ضعيف، وقد عدُّ إيطاءً<sup>(٦٢)</sup>.

وكان الأخفش أبعد نظراً في حكمه، حين قال: إن الشعراء أكثر من جمعه، ولم يعلق بأنه إيطاءً.

ومالبت الإربلى أن تردد في حكمه القاطع، حين أورد نصاً أنشده ابن الأعرابي:

أصبح سوم العيس قد رمى به  
على سبّدي طال ما اعتلى به  
وإن هبطنا مريماً رغي به

حيث قال: فهذا وأمثاله - وإن كان مسموعاً من العرب - فإنه وأمثاله - قد يكاد يكون إيطاءً (ص ٩٥).

وظف الإربلى يورد ما جاء به ابن جنى عن الأسماء المضافة لياء المتكلم مع الأسماء المكسورة، مثل: «غلامى» و«غلام»، بعد أن حكم عليها الأَخْفَشُ بأنه لا إيطاءً فيها، والخليل لا يجيز اجتماعهما ويعدُّ إيطاءً.

وإذا أُعيدت الكلمة قافيةً وأُعيد لفظها في قافية بيت آخر - وكانت العوامل تقع عليها - سواء اتفق معناها أو اختلف، فهي عند الخليل إيطاءً، نحو: «ثغر» تريد الفم، و«ثغر» تريد الحرب، ونحو «كلب» تريد «القبيلة» و«كلب» تريد «النايح»، وأشبه ذلك. وأورد قول الشاعر:

قامت تهادى طفلة جلت      هودجها بالرقم والعقل  
تفتن بالالفاظ أهل النهى      وتستبى بالفنج والعقل

(خمسة أبيات) (ص ٩٧).

والإربلى بعد أن أورد تلك المقولة، والمثال عليها، وأن الخليل يراها إيطاءً، قال: والأخفش يخالفه ولا يرى ذلك إيطاءً، والأكثرون مع الأخفش على ذلك<sup>(٦٣)</sup>.

وقد تنبه الأَخْفَشُ إلى أن العروضيين يزعمون أن الخليل يجعل ما كان لفظه واحداً،

واختلف معناه إبطاء، فقال: وهذا ينكر، وقد قال هو بخلافه، لأنه جوز «ذَهَبَ» إذا أُريد به «الفعل» مع «ذَهَبٍ» إذا عني به «الاسم» - وهو «الذَّهَبُ» - و«الرجل» مع «الرجل» إذا كنت تعنى بأحدهما الرجولة، والآخر العلم، ولو كان هذا إبطاء لكان قول الشاعر:

هذا جنائٍ وخياره فيه  
إنْ كُلُّ جانٍ يده إلى فيه

إبطاء، لأن لفظهما واحد<sup>(٦٤)</sup>.

وهذا التنبيه من الأخفش لم يَطْلُعْ عليه - فيما يبدو - الإربلي، إذ أنه تجاهله، حيث أورد الأبيات السابقة التي عدّها الخليل إبطاء، ثم قال الإربلي: و«ذهب» من «التبر» و«ذهب»، من «الذهب»، وهذا الفعل يعده الخليل إبطاء، والأخفش، والنضر بن شميل، ومؤرّج، والجرمي، وغيرهم، لا يعنون ذلك إبطاء (ص ٩٧).

وقول الإربلي هذا يخالفه التبريزي، وهو أقدم منه، حيث يقول: «وإذا كان الاسم ينصرف إلى فعل، نحو: «ذهب» تريد التبر مع «ذهب» تريد الذهاب، فلا يجعله - أي الخليل - إبطاء؛ لأن العوامل لا تقع عليها، ووافقه التبريزي بقوله: «وهذا هو الصحيح»<sup>(٦٥)</sup>.

### التضمين:

يتناول العروضيون وبعض نقاد الشعر «التضمين» تناولا معنويا؛ يتكئ على الصورة النحوية حيناً، وعلى النحو الوظيفي بصورة أدق، وإذا كانت القافية مقطعا صوتيا أو نغما موسيقيا يتم بتقنية معروفة، فإن هذا العيب الذي وصفوه من عيوب القافية، لم يكن داخلًا في تقنياتها الصوتية، ولا المقطعية، وإنما يتناول تمام المعنى، واستقلاله عما يليه، وهذا التناول جعل أكثر العروضيين يناوون بقسم كبير منه عن عيوب القافية، ذلك الفريق - فيما أرى - اتكأ على المقطع الصوتي، أكثر من اتكائه على تمام المعنى، وظلت تلك الدراسات تدور حول هذا الموضوع.

والإربلي حوله وجهات نظر، فلم يعامل «التضمين» مصطلحا لعيب من عيوب القوافي، بل تعداه إلى مفهوم آخر، فنحن أمام مفهومين لمصطلح التضمين، أحدهما: «من عيوب القافية».

والإربلى كان حذرا - فيما أرى - حينما وضعه من «عيوب الشعر»، ولم يترك هذه اللفظة على إطلاقها، بل ناقشها حين قال: وقد سماه المبرد «المضمر» في قوافيه (ص ٩٨)، وسبقه إلى وضعه من «عيوب الشعر»<sup>(٦٦)</sup>، والأخفش في «القوافي»<sup>(٦٧)</sup>، وكان ابن جنى حذرا أيضاً حين وضع عيوب القافية أربعة: الإكفاء، والإقواء، والإيطاء، والسناد، وتجنب «التضمين»، فلم يذكره في مختصر قوافيه<sup>(٦٨)</sup>.

وتناول الإربلى التضمين تناولا باعتباراه مفهومين لا مفهوماً واحداً، فهو أولاً: «من عيوب الشعر» على حذر، فقد قسمه تقسيماً وظيفياً للنحو، فقال: وهو - أي التضمين - دون الإيطاء في القبح، وهو معنوي، ومعناه أن يأتي بيت لا يقوم معناه إلا في بيت آخر، فهذا هو التضمين (ص ٩٨).

ومنه نوع تتعلق فيه قافية البيت الأول بالبيت الثاني، فلا تتم إلا به، ولا يصح معناه إلا فيه، وكلما كانت حاجة البيت الأول إلى الثاني أمس كان أقبح، مثاله مارواه ابن جنى في قطرب:

ليس المالُ بمالٍ      من الأتومِ إلا للذي  
يريد به العلاءُ ويمتهنهُ      لأترب أقربيه وللقصي

فجعل التضمين بالموصل والصلة، والموصول والصلة في شدة الاتصال كالشيء الواحد؛ لأن الموصول لا يستغنى عن صلته (ص ٩٩).

ومنه ما يقع في أبيات متعددة، نحو ما رواه الإربلى عن أبي زكريا التبريزي في عروضة لبعضهم:

ياذا الذي في الحب يلحى أما      والله لو حُمَّلتُ منه كما  
حملت من حب رخصيم لما      لمت على الحب فذرني وما  
(سنة أبيات).

بعد إيراد هذا النص الذي تناوله كثير من العروضيين، يقول: «إن فيه حلاوة في النوق والسمع»، وهناك قطعة أخرى لابن المعتز، مطلعها:

يانفسُ ويحك طالما      أبصرتِ مومضةً وما (ص ١٠٠)

وقد تردد في إطلاق «العيب» على هذه الأبيات، ولولا وحدة البيت التي سيطرت على أذهان نقاد الشعر، لما تردد في تجسيد هذا النوع، مما نلاحظه في قوله السابق: «على أن فيه حلاوة في النوق، وخفة في السمع».

وحين بعد المعنى الوظيفي للنحو، انطلق الإربلي يحتكم إلى نوقه، تخلصا من النحو الوظيفي، نراه يقول: «ومنه نوع آخر، وهو: أن يكون البيت قائما بجملة تتم معنى الجملة فيه، إلا أنه يحتاج إلى تغيير تلك الجملة، فيحتاج إلى بيت يفسره، وذلك غير معيب، نحو قول امرئ القيس:

وتَعْرِفُ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ شِمَانِلَا      وَمِنْ خَالِهِ وَمِنْ يَزِيدٍ وَمِنْ هَجْرُ  
سَمَاحَةً ذَا وَبِرًّا ذَا وَوَفَاءً ذَا      وَنَائِلَ ذَا إِذَا صَحَا وَإِذَا سَكْرُ

وقال: فهذا تضمين حسن» (ص ١٠٠).

المفهوم الثاني للتضمين: مفهوم لم يكن موجودا في القرون الأولى - حتى القرن الخامس الهجري - وهو نوع أهمل أكثر المتحدثين عن القافية؛ لأنه لا يتصل بها اتصالا وثيقا، بيد أن الإربلي حين أورد مصطلح التضمين عاجله من «عيوب الشعر»، وليس من «عيوب القافية»، كما وقع غيره، ولعل الأخفش أول من تنبّه إلى مصطلح «التضمين»؛ إذ جعله عيبا في الشعر.

وتوسع الإربلي في مصطلح «التضمين»؛ إذ جعله ذا مفهومين، المفهوم الأول: الذي ناقشه العروضيون، والمفهوم الثاني: وهو أن يُضْمَنَ الشاعر في شعره بيتا لغيره، وقال الإربلي: «نحو ما وقع لي في قصيدة ضمنتُ فيها بيتَ النابغة، والأبيات من قصيدة طويلة فيها حكّم، وأدب، ومدح في رسول الله ﷺ، منها:

ومن شيمتي أني إذا خان صاحبُ      أديم له العتيبي ولا أتعثُّ  
وإنى إذا أبدى الجمّاح وقادني      خليلى إلى وعْرِ المسالك أصحبُ  
وماملك الإخوان مثل ممانظِ      إذا زهدت فيه الاخلاء يربغُ  
«ولمت بمسئتي سبق أخا لا تلمه      على شعنتِ، أى الرجال المهذبُ»

وقال: فهذا وأمثاله يقع كالأمثال، ويَحَلَّى به الشاعر شعره، على أنه قد نظم في تلك أبيات، لا يكاد يضىء جوهره عليها، ولولا الرواية لعدُّ منها، ونُسب إليها (ص ١٠١).

وأخذ يستعرض أنواع «التضمين»، الذي عناه بالاعتباس، سواء كان بيتاً، أو شطراً، أو مقطعا. ثم رجع مرة أخرى إلى المفهوم الأول للتضمين، فناقش رأى الخليل والأخفش، فقال: وقد اختلف الخليل والأخفش في التضمين، فكان الخليل يرى أن كل بيت لا يقوم معناه إلا في بيت آخر، تضمين معيب، والأكثرون معه على ذلك، وخالفه أبو الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش، وقال: ذلك ليس بعيب، واحتج بما ليس من الباب في شيء، وقال: «التضمين ليس بعيب، وإن كان غيره أحسن منه. ولو كان كل ما وجد ما هو أحسن منه قبيحاً، كان قول الشاعر:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا      وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَرَوْهُ

قبيحاً، إذا وجد ما هو أشعر منه، فليس التضمين بعيب، كما أن هذا البيت ليس بقبيح» (ص ١٠٢) (١٩).

والإربلي ناقش هذا الموضوع دفاعاً عن رأى الخليل، فقال: [وهذا ميل ظاهر من أبي الحسن على الخليل، والعرب تحمد من الشعر ما كان كل بيت منه قائماً بنفسه، فذاً، لا تعلق له بغيره، والعرب تقول: «إن كل بيت من القصيدة شعر قائم بنفسه»، بل قال علماء النظم: «إن الأولى في مطلع القصيدة أن يكون صدره تام المعنى، واللفظ لا يفتقر إلى عجزه»] (ص ١٠٢).

إذن فكرة وحدة البيت جعلت الإربلي يتعامل مع التضمين بهذه الرؤية، ويرد على الأخفش وابن جنى حينما ناقشا التضمين، واحتج ابن جنى بأن «التضمين» مذهب تراه العرب، ولم يعد مذهبهم من وجهين، وهما: السماع والقياس، فقد ورد عنهم ذلك سماعاً، أما القياس: فلأن العرب قد وضعت الشعر وضعا دُلِّلَ به على جواز التضمين (ص ١٠٣) (٧٠).

ورد الإربلي تلك المقولة «بأن ابن جنى احتج بحجج نحوية، لا مدخل لها في باب التضمين، ولا حجة لابن جنى فيما ذكره، فإن السماع والقياس قد جاء في جميع عيوب

أشعار العرب، فلو كان السماع والقياس يخرج العيب عن أن يكون عيباً؛ لبطل جميع ما رواه علماء الأدب من عيوب أشعار العرب، ولا قائل بذلك.» (ص ١٠٣).

وهو في دفاعه هذا اتكأ على الاختصاص، فقال: «ولكلُّ فنُّ أهلٌ، ولكل عمل رجال، والآراء تختلف باختلاف الإرادة» (ص ١٠٣)، وهو بهذا القول يدخل في إشكالية التخصص الدقيق والقراءة البريئة والحكم البري، ولا أرى ذلك سبباً لأن يُقفل الجانب العلمي، والاحتكام إلى عنصرى الذوق والجمال، وأن لا تبقى «وحدة البيت» مسيطرة على الحكم، فهو قد أشار قبل قليل إلى أبيات ابن المعتز، وأبيات أوردها التبريزي في الكافي «بأن فيها حلوة في الذوق وخفة في السمع»، وحين احتكم إلى وحدة البيت، نراه يعيب بعضاً مما وقع فيه التضمين.

### التحريد:

وأما التحريد، فقد أورد تعريف التبريزي والتنوخى والرقى له، وهو: «اختلاف ضروب القصيدة، مثل أن يجيء ضرب على «فعلن» محرك العين، وضرب على «فعلن» ساكنها، مثاله في المديد والبسيط» (ص ١٠٣) <sup>(٧١)</sup>، حيث ينتهى الشطر بـ «فاعلن»، فتصير «فعلن» أو «فعلن».

وضرب شواهد لذلك، ولكنه يزيد على ما جاء في ذلك التعريف بوجهة نظر أخرى، وهى أن التحريد «كل شعر غير مستقيم الوزن»، ووضع قصيدة عبيد بن الأبرص وقصيدة طرفة مثالين للتحريد، ولم يستشهد بهما، حيث جاء بهما في موطن آخر سيأتى.

وتتبع الأخفش مرة أخرى في توزيعه لأنواع الشعر «قصيدة، رمل، رجز»، وأورد قول الأخفش: «فأما القصيدة: فالطويل، والبسيط التام، والكامل التام، والمديد التام، والرجز التام، وهو كل ما تنغى به الركبان، ولم نسمعهم يتقنون إلا بهذه الأبنية، وقال بعضهم، إنهم يتقنون بالخفيف، والذي صح وانتق أهل العلم عليه أن العرب يكثر حداؤها وغناؤها وترنمها بالرجز المشطور، وما ناسبه أجزاء، وأما التام من أشعارهم فهو قليل استعماله، وإذا صحت روايته فالعرب لاتعارض في لغاتها، ولعل التحريم أقل أشعار العرب، ولم تستعمله العرب تاماً» (ص ١٠٤)، وهذا النص في قوافى الأخفش <sup>(٧٢)</sup>، وأسقط الإربلى منه: «والوافر

التام». واستشف الإربلي من هذا القول: «أن غير التام من الأبحر عيب، ورأه كثيرا في أشعار العرب، كالمجزوء والمشطور والمنهوك، ولهذا اشْتُقَّ الحُرْدُ من قول العرب: «بعبير أجرد»، إذا كان ينفض إحدى يديه في مشيه، ويخالف قوائمه، أو أن يكون في الرَّجْلَيْنِ» (ص ١٠٤).

### الرَّمَلُ :

ولعل الإربلي أوفى من تحدث عن الرَّمَلِ؛ إذ خصص ثلاث صفحات ونصف الصفحة من كتابه لهذا المصطلح، الذي تحدث عنه الأَخْفَشُ (في قوافيه)، والتبريزي (في الكافي)، والرقي (في قوافيه) باقتضاب شمل التعريف<sup>(٧٣)</sup>.

والرَّمَلُ عند هؤلاء العروضيين: «كل شعر مهزول، ليس بمؤلف البناء»، واستشهدوا لذلك بقصيدة عبيد بن الأبرص:

أقفر من أهله ملحوبُ      فالقَطِيبَاتُ فالذَنُوبُ

غير أن الإربلي ناقش بعض أبياتها، واستشهد كذلك بقصيدة طرفة:

لولا رجاء أنه لا يعمرُ      فرع من الناس كما تُعَمَّرُ

وقصيدة امرئ القيس:

عيناك دمعها سجالُ      كان شانيهما أو شالُ

وصبَّ حديثه في القصائد الثلاث على العروض والضرب فيها، ودافع عن قصيدة عبيد بأنها ليست كما قيل: «من أنه أنشأها خطبة، فاتزن بعضها، وقيل: نظمها قصيدة، فاختل بعضها» (ص ١٠٨).

### الرجز:

أما حديثه عن الرجز فقد تناول قول الأَخْفَشِ فيه: «هو كل شعر على ثلاثة أجزاء» (ص ١٠٨)<sup>(٧٤)</sup>. وقد أورد الإربلي مثالا لذلك:

ماهاج أشجانا وشجواً قد شجا

ومرة أخرى يورد ما كان على جزعين:

### ياليتنى فيها جَدْع

وماورد على جزء واحد:

قالت تبلُّ

ماذا الحَجَلُ

هذا الرُّجُلُ (ص ١٠٩) (٧٥)

ثم أورد حكم الأَخْفَش على هذا النوع، وهو: «أنه لا يرى جميع ذلك شعرا، بل يعده سجعا» (ص ١٠٩) (٧٦).

وتوسط الإربلى فى الحكم، فما كان منهوكا فأعلى كالمشطور، يعد شعرا؛ لأن الرجز: أن تعقل الناقة، فتمشى على ثلاث قوائم، أما المنهوك، فهو: ما كان على جزعين، وَمَشَى الناقة على يدٍ ورجلٍ أعظم اضطرابا (ص ١٠٩).

### المقعد:

والإربلى من القلائل الذين تحدثوا عن «المقعد»، وهو: «خروج الشاعر من العروض الأولى فيه إلى الثانية، وعوده من الثانية إلى الأولى، وضرب مثلا ما أنشده ابن برهان

### النحو:

أنا وهذا الحى من يَمَن  
قوم لهم فينا دعاء جَمُّ  
وربيعة الأذئاب فيما بيننا  
مترددون مذذبون فتارة  
إن ينصرونا لا نَعِزُّ بنصرهم  
عند الهياج أعزّة أكفاء  
ولنا لديهم إحنه ودماء  
ليسوا لنا سلما ولا أعداء  
مُتَنَزِّون وتارة حُكفاء  
أو يخولونا فالسما سماء

وجعل ذلك مختصا بالكامل (ص ١٠٩).

فالعروض فى الأبيات:

١- يَمَنُ: /// ه متفا = فعلن

٢- تُنْ جَمْعُتُنْ: / ه / ه // ه متفاعلن

٣- ما يَبْنِنَا: / ه / ه // ه متفاعلن

٤- نَ فَتَارَتُنْ /// ه // ه متفاعلن

٥- زُ بَنَصْرَهُم /// ه // ه متفاعلن

فالبيت الأول جاءت عروضه (متقا).

وَأَلْحَقَ أَنْوَاعًا أُخْرَى بِالْمَقْعَدِ، وَلَمْ يَضَعَهَا مِنَ الْعِيُوبِ، وَهِيَ: «التجميع، والمرسل، والمدمج، والمُدْرَج».

فأما التجميع، فهو: «أن يكون البيت مهياً للتصريح»، ومعناه أن يجيء عروضه بلفظ يصلح أن يكون قافية مصرعا، ثم يأتي الضرب بقافية على خلاف لفظ العروض، نحو قول جميل:

يا بئس إنك قد ملكت لاسجحي      وخذي بحظ من كريم واصل

فهذا البيت توهم عروضه أنه مصرع، وأن رويه يجيء على الحاء (ص ١١٠).

وأما المرسل: فهو ضد التجميع، وهو كل صدر لم يقع مصرعا، ولم تقع عروضه بصورة لفظ، يحسن أن يقع رويه على تلك الصورة، نحو قول امرئ القيس: (٧٧)

وقفا بها صحبي على مطيهم      يقولون لا تهلك أسي وتكمل

وأما المدمج، فهو: كل عروض تقع حروفها منقسمة بين آخر الصدر، وأول العجز، نحو قول عبيد (٧٨):

مثل سحوق البرد عفى بعدك ال      قطر مغناه وتلويب الشمال

فالعروض (بعد كل) أخذت حرفا من كلمة (القطر) وهي (ل)، فأصبحت الكلمة شركة بين الصدر والعجز، وهو ما يعرف بالتدوير. فالدمج عند الإريلى هو التدوير، وأما الإدماج عند ابن الدهان، فقد عرفه بقوله: «أن يكون بعض الكلمة في آخر البيت، وبعضها في أول

البيت الآخر»، (وتعريفه هذا نوع من أنواع التضمين)<sup>(٧٨)</sup>.

وأما المدرج: فيسمى «المقتضب» و«المصمت»، وهو: «أن يبتدىء الشاعر بالمدح بغير غزل ولا نسيب ولا تشبيب»، نحو قول النابغة - يمدح النعمان ويعتذر له - «مطلع القصيدة»:

أتانى أبيت اللعن انك لمتنى . وتلك التى أهتم منها وأنصبُ (ص ١١٠)

وأعجبَ بتقسيم آخر، وجده بخط ابن الخشاب، حيث نُصِفَ الأبيات إلى سبعة أقسام: «تنصيف البيان، والتنصيف التام، والتنصيف المحتاج، وتنصيف الاقتضاء، وتنصيف الإدماج، وتنصيف الإقطاع، وتنصيف السُّكُت» (ص ١١١).

وتحدث عن هذا التقسيم، ثم رجع مرة أخرى على «الدمج»، وبين الفرق بينه وبين «الإقطاع»، وأن «الدمج» خاص بـ «أل التعريف» من الكلمة فى آخر العجز، وقد أطلق عليها «لام التعريف»؛ مجازة للنطق لا الرسم.

وهو بهذا التقسيم الدقيق قد أُوفى «علم القافية» ما يتصل بتقنياتها، وحدودها، وتركيبها الصوتى والرسمى، ويُعتبر كتابه «القوافى» من أشمل ما كُتِبَ، حيث أتاح له الاطلاع، والتخصص الدقيق، أن يناقش أغلب الآراء التى تحدثت عن القافية قبله، فكان كتابه - بحق - قراءة نقدية للكتب السابقة عليه، وللإربلى شخصية متميزة وتحرُّمٌ للدقة، واستحضار للنصوص، وإحالتها على مرجعيتها الروائية أو السندية، مما أكسب عمله هذا إلماماً واسعاً، ودراية دقيقة بتقنية القافية، ذلك العلم الذى حُمِّلَ مصطلحات ثقيلة، اهتم بها المشتغلون فى هذا العلم، وإن لم يُعرِّها الشعراء اهتماماً كبيراً، لاسيما وأن الموهبة الحَقَّةُ تُجَنَّبُ صاحبها الوقوع فى الأخطاء الموسيقية، فتلك الدراسات محسومة فى ذهن الشاعر الموهوب، بيد أن الناقد يحتاج إلى دراستها، وتلك طبيعة العلوم، حين تتحول من الإبداع إلى التقنين.



## التعليقات

- (١) أُرْجِنْتُ أجزاء وأرقام الصفحات للمكان الذي يُعتمدُ فيه على رأى.
- (٢) للتحقق دراسة عن «على بن عثمان الإربلى» (٦٠٢ - ٦٧٠هـ) - حياته وشعره - مقبولة للنشر فى مجلة دراسات عربية وإسلامية (القاهرة)، وللإربلى شعر فى سقوط «بغداد»، وقصيدة تسمى «الفاخرة»، ومدح الملك الناصر (ت ٦٥٩هـ).
- (٣) ذيل مرآة الزمان ٢/٤٨٠. وانظر ص ١٤٤.
- (٤) عيون التواريخ ٤٢٥.
- (٥) النجوم الزاهرة ٧/٢٣٦. والدليل الشافى ١/٤٦٤. والمنهل الصافى من ٤١٣ب.
- (٦) انظر فى هذا المقرئى: «السلوك لمعرفة دول الملوك» ١/٢ق، من ٦٠٤. والعينى: «عقد الجمان» مجلد ٢٠/ورقة ٥٧٩. وابن تغرى بردى: «النجوم الزاهرة» ٧/٢٣٦. والدليل الشافى ١/٤٦٤. والمنهل الصافى ٤١٣ب. واليونينى: «ذيل مرآة الزمان» ٢/٤٨٠.
- (٧) انظر المصادر السابقة. وابن شاکر الكتبى: «قوات الوقیات» ٢ - ١١٨. وعیون التواریخ ٤٢٥. وابن معصوم المدنى: «أنوار الربیع» ١/٣١. والبغدادى: «هدية العارفين» ١/٧١٢. والزرکلى: «الأعلام» ٥/١٢٥. وكحالة: «معجم المؤلفین» ٧/١٤٧.
- (٨) الدليل الشافى ١/٤٦٤. والمنهل الصافى ٤١٣ب.
- (٩) النجوم الزاهرة ٧/٢٣٦.
- (١٠) ذيل مرآة الزمان ٢/٤٨١.
- (١١) انظر النجوم الزاهرة ٧/٤٨، وانظر ص ٢١٩.
- (١٢) المنهل الصافى ٢/٤١٤.
- (١٣) السابق.
- (١٤) من قصيدة تبلغ تسعة وثلاثين بيتاً فى ذيل مرآة الزمان ١٤٥ - ١٤٧.
- (١٥) النجوم الزاهرة ٧/٢٣٦. والمنهل الصافى / الجزء الثانى رقم ٤١٥ ب.
- (١٦) المخطوطة ٤٩ / أ، ب.
- (١٧) ذيل مرآة الزمان ١٤٥.
- (١٨) السابق ١٤٧.

(٢٠) انظر النجوم الزاهرة ٧ / ٢٣٦. والمنهل الصافي / الجزء الثاني، ورقم ٤١٥ / ب. وابن شاکر  
الکتابي: «فوات الوفيات» ٢ / ٢٩٧. واليونيني: «ذيل مرآة الزمان» ٢ / ٤٨١. والمقریزی: «السلوک»  
٢ / ٢ من ٤-٦. والذهبي: «تاریخ الإسلام» ١٨ / ٢٧٠ / ب.

(٢١) أنوار الربيع ١ / ٣١ - ٣٢.

(٢٢) انظر مناقشة البيديعات في: «على بن عثمان الإربلي» - حياته وشعره - للمحقق ص ٧ - ١١.

(٢٣) حيث إن الدراسة ناقشت كتاب القوافي للإربلي، واستعانت بخصوص كثيرة منه: فإن الإحالة عليه  
ستكون في متن الدراسة بين معكوفين، ورقم الصفحة يعني أصل المخطوط، لا المطبوع. وانظر  
العمدة ١ / ١٥٣، ففيه مناقشة لتعريف القافية.

(٢٤) انظر د. رفعت الغرنواني: وظيفة المقطع الصوتي ٢١، وتجد شيئاً من هذه المناقشة عند أحمد  
سليمان ياقوت في: «عروض الخليل: ما لها وما عليها» ١٣، ١٤.

(٢٥) الأخفش: قوافيه ١. والإربلي في القوافي ٤.

(٢٦) الأخفش: قوافيه ٢، ٣.

(٢٧) قوافيه ٣.

(٢٨) هذا القول خلا من مختصر قوافيه.

(٢٩) انظر محمد العلمي في العروض والقافية ٣٠٣.

(٣٠) لعله يريد بالمحدثين ما بعد عصر الاحتجاج.

(٣١) الأخفش: «قوافيه» ٢.

(٣٢) انظر التعريف عند التنوخي في كتابه «القوافي» ٥٩. والإربلي في قوافيه ٣.

(٣٣) انظر تعريفه في كتابه «القوافي» ص ١. والتنوخي: «القوافي» ٥٣، ٥٤.

(٣٤) انظر ذلك عند الأخفش: «القوافي» ٥٣ - ٥٤.

(٣٥) انظر ذلك مثلاً عند التبريزي: «الكافي في العروض والقوافي» ٩٥.

(٣٦) القوافي ٢٦ و ١٨.

(٣٧) القوافي ١٨، ١٩.

(٣٨) القوافي ١٠.

(٣٩) النص ليس في مختصر قوافي ابن جنى.

(٤٠) هذا الرأى عند الأخفش في كتابه القوافي ٣٧.

(٤١) القوافي ٣.

(٤٢) وانظر أيضا الأخفش: «القوافي» ٣٨.

(٤٣) الأبيات خلا منها ديوان السماخ بن ضرار.

(٤٤) أورد الأخفش في قوافيه بابا عن التقييد والإطلاق ٨٦ - ٩٦. وانظر قبله ٣١، ٣٢، إذ جاء بأشياء، وضرب شواهد، ولكنه لم يبوب ذلك مثل الإربلي؛ الذي استفاد بلاشك من كتابات الأخفش، فأدلت عليه هذا التبويب، وإن أغفل الشواهد، مما جعل القارئ يحتاج إلى تطبيق لما ينظره الإربلي. أما التتوخى فقد أورد شيئا من ذلك في كتابه القوافي تحت عنوان: «اللين في القوافي» (ص ١١٧ وما بعدها)، ولم يتطرق إلى التبويب والتقسيم الذي فعله الإربلي بعده.

(٤٥) الأبيات والتعليق في قوافي الأخفش ٤٣.

(٤٦) قوافي الأخفش ٤٦ - ٤٧.

(٤٧) أورد الأخفش أبيات أبي جهل في قوافيه ٤٩، ٩٥، واتفق الإربلي مع الأخفش بأن ما قبل «البياء» هو حرف الروى.

(٤٨) أورد الإربلي في كتابه «القوافي» قول امرئ القيس (ثلاثة أبيات)، مطلعها:

أحار بن عمرو كائى خَمِرٌ      ويعنو على المرء ما ياتَمِرُ  
وأربعة أبيات أخرى، أولها:

ديمة هطلاء فيها وَطْفٌ      طبق الأرض تحرى وتَدُرُّ

ثم أورد لطرفه بن العبد أبياته المشهورة في كتب العروض:

أصحت اليوم أم شاقتك هِرُّ      ومن الحب جنون مُسْتَعِرُّ

(٤٩) وانظر التعريف عند الأخفش في قوافيه ٥٣، «وأما السناد، فهو: كل فساد قبل حرف الروى مما هو فى القافية»، وقد تصرف الإربلي فى اللفظ، وإن أصاب المعنى.

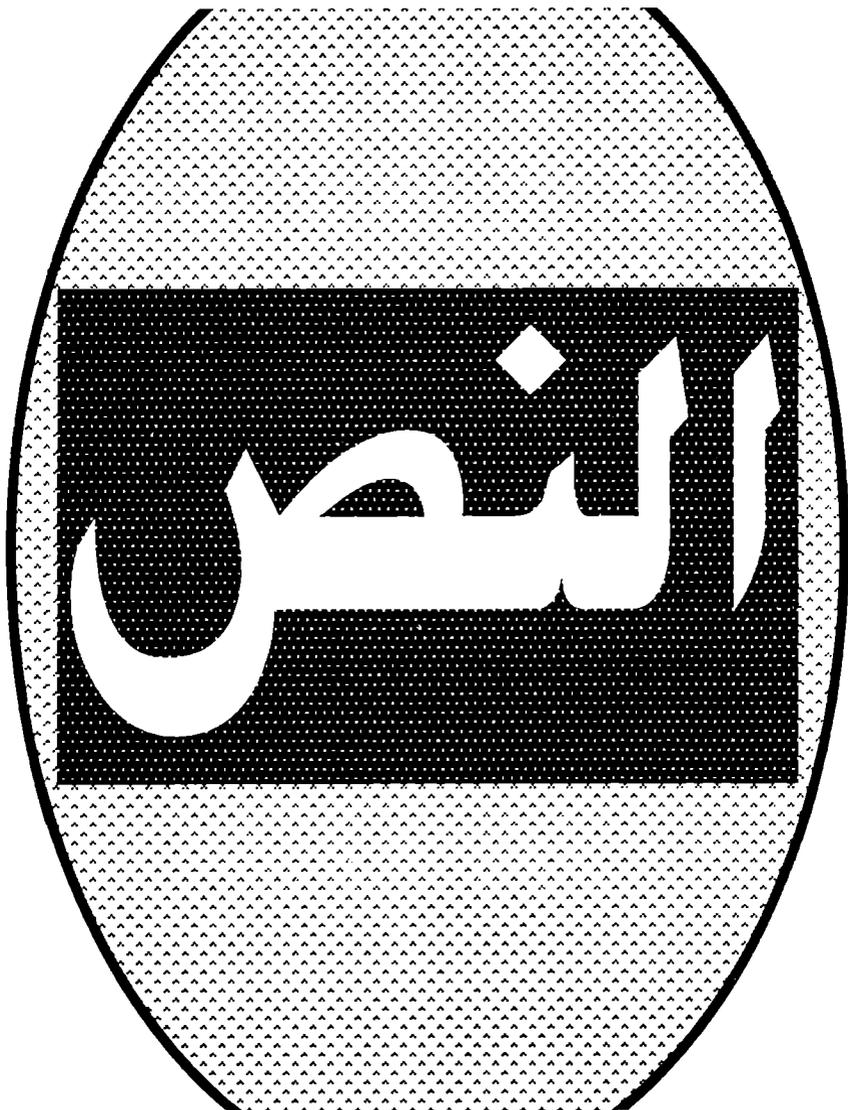
(٥٠) الإربلي أكثر تخلصاً من تلك القيود الدقيقة، التى وقع فيها الأخفش، حتى أحالته إلى تفريق دقيق، لا يلحظه المنشد فى الروى المطلق؛ بيد أنه وافق الأخفش حين تحدث عن «سناد التوجيه».

(٥١) ابن جنى: مختصر القوافي ٢٠٣ - ٢٠٤، وهذه الأبيات موجودة فى كثير من كتب العروض، وفى كتاب القوافي للإربلي ٨٢ - ٨٣.

- (٥٢) انظر قوافى الإربلى ٨٢ - ٨٣.
- (٥٣) سبقه التبريزى إلى هذا التعليل فى كتابه: «الكافى».
- (٥٤) التبريزى: فى كتابه «الكافى» ١٦٧، والرقى: فى «القوافى» ٣٠.
- (٥٥) التتوخى: فى كتابه «القوافى» ١٦١ - ١٦٢.
- (٥٦) فى كتاب الأخفش «القوافى» ٦٥ عبارة قريبة مما أوردها الإربلى، وهى: «وقد يجوز وضع الاسم ليفصل به الشئ عن غيره». وانظر ذلك عند الأخفش: فى قوافيه ٥٦، ٥٧، ٥٩. وابن جنى: فى مختصر قوافيه ٣٠٢.
- (٥٧) هذا القول ليس فى مختصر ابن جنى.
- (٥٨) الأخفش: قوافيه ٥٥.
- (٥٩) ابن جنى: مختصر القوافى ٢٠١.
- (٦٠) الأبيات غير موجودة فى مختصر قوافى ابن جنى.
- (٦١) انظر الأخفش: «قوافيه» ٩٣.
- (٦٢) الأخفش: «قوافيه» ٦٢.
- (٦٣) الأبيات خلا منها «قوافى الأخفش»، وهى عند التبريزى: فى «الكافى فى العروض والقوافى» ٣٦٢، غير منسوبة لشاعر.
- (٦٤) انظر ذلك فى قوافى الأخفش ٦٣، ٦٤.
- (٦٥) هذا رأى أحدث شكاً عند الأخفش، حيث أورده فى ص ٥٨، «والخليل يراه إيطاء، إذا اتفق اللفظ واختلف المعنى» وهو ما جعله يقول فى ص ٦٣: «وزعموا أن الخليل كان يجعل ما كان لفظه واحداً، واختلف معناه، إيطاء. وهذا ينكر، وقد قال هو بخلافه». وانظر التبريزى: «الكافى فى العروض والقوافى» ١٦٣.
- (٦٦) انظر كتابه «القوافى» وما اشتقت ألقابها منه ١٢.
- (٦٧) حيث قال: وفى الشعر التضمين (ص ٦٥).
- (٦٨) ص ١٩٩.
- (٦٩) والنص أيضاً عند الأخفش فى قوافيه ٦٥.
- (٧٠) وهذا النص خلا منه مختصر ابن جنى.

- (٧١) انظر: الكافي في العروض والقوافي ١٦٧. وقوافي التنوخى ١٦٧. وقوافي الرقى ٣٠.  
(٧٢) ص ٦٨.
- (٧٣) الكافي ١٦٧. وقوافي الرقى ٣٠.
- (٧٤) وانظر: الأخفش في قوافيه ٦٨.
- (٧٥) وانظر ذلك عند التبريزي: في الكافي ٧٩. والدماميني: في الغامزة ٦٧.
- (٧٦) هذا القول خلاصته كتاب «القوافي» للأخفش.
- (٧٧) ديوانه ٩.
- (٧٨) ديوانه ١١٥.
- (٧٩) الفصول في القوافي لابن الدمان (٧٨).







# كتاب القوافي

تصنيف الامير الاجل الكبير الاوحد الافضل جامع  
اشتات الفضائل امين الدين ابي الحسن علي بن عثمان بن  
علي بن سليمان بن علي بن محمد الشيباني المعروف  
بالسليماني الاربلي رحمه الله وشاير المسلمين

الان نوره العظمى  
تتبعه من ايام  
الاعراب



ساقف ساقف  
سلك من العبد الفقير  
القدر للمهاجر  
المردف بان  
الطوان  
الحنف  
وذلك  
من  
لا  
وعلى  
مردف



طرة المخطوطة

١٥٨٤





بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى  
 الله على سيدنا محمد واله اجمعين اعلم ان العروض مرتبطة  
 بالقوافي كارتباط البدن بالقدمين وهي تلزم العروضي والسامع  
 معرفتها وفي علم القوافي فوائد كثيرة ونوادير حتم ودقائق مستحسنة وغرائب  
 مستفادة مستعد به يظهر بها فضل العرب ويرتفع محل اهل الادب  
 وبها يقيد ما بنوا عليه اوزانهم واشتقوا به اركانهم حيث لا يمكن ان  
 يدخل فيها ما ليس منها ولا يخرج عنها ما هو فيها واذا جهلها الشاعر  
 ضعف رصفه وتهلل لبيبه واختل نظمه فربما نظر خرج من ضرب  
 الى ضرب اخر وهو لا يعلم وربما نظر قصيدة مؤشدة او مردفة فاخل  
 بالتأليس او الردف في بعض اياتهما ولا يعلم بذلك وربما سئل عن روى  
 بيته فاشتبه عليه الوصل والروى فلا يعلم ايهما الروى او في الردف  
 والروى مواضع غريبة دقيقة جهلها الشعراء بل الادباء واذا جهل الشاعر  
 او الاديبي ذلك لخطت عند اهل الادب منزلته واستجملت في  
 النفوس معرفته ولو كان مجيدا في نظمه بارعا في ادبه وعلمه فاذا اعلم  
 العروض والقوافي انبسط فهمه واتسعت معرفته وجماله وثبتت قوافيه  
 فلم تغلق وانقاد له جامح اللفظ فلم يترق فان القافية من الابيات  
 بمنزلة الزجاج من الانابيب وعلى اثر ذلك فله قول المحترى  
 عتاب باطراف القوافي كانه طعان باطراف القنا المنكب  
 ونحن فنين محمولها ونوضح فروعها واصولها **فصل اعلم**

في علم العروض والقوافي  
 فوائد كثيرة ونوادير حتم  
 ودقائق مستحسنة وغرائب  
 مستفادة مستعد به



ومعناها في اول النصف الثاني وسبه وبين الادماج فرق وهوان الادماج  
تختص بوقوع لام التعريف من الكلمة في اخر العجز والباقي يقع في اول العجز  
خو قول الحارث بن جليزة

غير ابي قد استعين على الفهم اذا خف بالشويخ الجاني  
بزفوف كانها هقلة امر ريبال ذوية سقسا  
استت بناءً وافزعها القناض عصراً وقد دنا الامسا  
فهذا الايات توالى فيها الاقنطاع واما تنصيف السكت وهوان يكون  
في اول النصف السالى همزة الوصل فختاران بوقف على النصف الاول

كقول الشاعر

اذ لا يبادر في الشتا وليدنا القدر يبرلها بغير جعال .! وكقول الاخر  
لا نسب العمر ولا خلة اتسع الحرق على الرايع .! فهذا جملة التيسير  
ولا بأس به فافهمه ه تمت القوافي والحمد لله قوربا  
وصلواته على سيدنا محمد النبي واله واصحابه وسلامه ه . ما نسخ منه فصيح

الصفحة الاخيرة



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين .

اعلم أن العروضَ مرتببٌ بالقوافي كارتباطِ البدنِ بالقدمين، وهي تَلْزَمُ العروضِ والشاعرَ معرفتها ، وفي علم القوافي فوائد كثيرة ، ونوادِرُ جَمَّةٌ، ودقائقُ مُسْتَمْلَحَةٌ، وغرائبُ مستفادَةٌ مُسْتَعْدَبَةٌ، يظهر بها فضل العرب، ويرتفع محل أهل الأدب، وبها يُقَيَّدُ ما بنوا عليه أوزانهم، وأسسوا به أركانهم، بحيث لا يمكن أن يدخل فيها ما ليس منها، ولا يخرج عنها ما هو فيها .

وإذا جهلها الشاعر ضَعَفَ رَصْفُهُ، وتهلَّلَ نَسْجُهُ، واخْتَلَّ نَظْمُهُ، فربما نَظَّمَ فخرج من ضَرْبٍ إلى ضَرْبٍ آخر، وهو لا يعلم، وربما نظم قصيدةً مُؤَسَّسَةً أو مُرَدَّفَةً، فأخْلَ بالتأسييسِ أو الرُدْفِ في بعض أبياتهما، ولا يعلم بذلك، وربما سئِلَ عن رَوِيٍّ بيته فاشْتَبَهَ عليه الوصل والرؤي، فلا يعلم أيهما الرَوِيُّ .

وفي الردف والرؤي مواضع غريبة دقيقة يجهلها الشعراء، بل الأدباء، وإذا جهل الشاعر أو الأديب ذلك، انحطت عند أهل الأدب منزلته، واستجْهَلَتْ في النفوس معرفته، ولو كان مجيداً في نظمه بارعاً في أدبه وعلمه<sup>(١)</sup>.

فإذا عَلِمَ العروضَ والقوافيَ أنبسط فهمه، واتسعت معرفته ومجاله، وثبتت قوافيه، فلم تَقْلُقْ ، وانقاد له جامع اللفظ فلم يَنْزُقْ، فإن القافية من الأبيات بمنزلة الزجاج من الأنابيب .

وعلى أثر ذلك فله قول البحرى<sup>(٢)</sup>:

عِتابٌ بِأَطْرَافِ الْقَوَافِي كَأَنَّهُ طِعَانٌ بِأَطْرَافِ الْقَنَا الْمُتَكَسِّرِ [الطويل]

ونحن نُبَيِّنُ مَحْصُولَهَا، ونوضح فروعها وأصولها .

(١) سبق مناقشة هذا الرأي في الدراسة .

(٢) ديوانه : ٢ / ٨٨٩ ، البيت العاشر من قصيدة تبلغ اثنين وعشرين بيتاً : يمدح بها إبراهيم بن الحسن بن سهل .

اعلم أن القوافي تشتمل على حروف وحركات ومعان ، ليست بحروف ولا حركات (١) .

فالقوافي خمس، وهي: المتكاس، والمتراكب، والمتدارك، والمتواتر، والمترادف، والحروف اللازمة للقوافي ، هي : الروي، وقبله التأسيس، والدخيل، أو الردف وحده، وبعده الوصل والخروج، والمتعدى. → الرضائي هنا

والحركات اللازمة للحروف ، هي: المُجْرَى، والإِطْلَاقُ، والرُّسُّ، والنفاذ، والحذف، والتوجيه، والإشباع، وانتعدى، والغُلُوُّ، والغَالِيُ عَلَى الْخِلَافِ. ومن العيوب في الحركات: الإقواء، والإكفاء، والسناد، والإجازة. ← لم يذكر من حروف  
وأما المعاني التي ليست بحروف ولا حركات ، فهي: الإيطاء، والتضمين، والتحرید، والرَّمْلُ، والنصب، والبأو.

في ذكر القافية واختلاف العلماء في حقيقتها:

اعلم أن القافية عند الخليل - رحمه الله تعالى - هي: «من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن» (٢) ، وقيل: «مع الحركة التي قبل الساكن» (٣) ، وليس بشيء، فإن الحركة لا تقوم بغير حرف، فمثالها من قول لبيد (٤) :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَعْلَهَا ، فَمَقَامُهَا بِمَعْنَى تَأْبُدُ غَوْلَهَا لِرِجَامِهَا [الكامل]  
فالقافية من جيم «رجامها» إلى آخر البيت.

وحجة الخليل أن الرسم الذي ذكره، جامع جميع الحروف والحركات؛ المسميات اللازمة في القافية، التي لا يجوز اختلالها ولا اختلال شيء منها، ولو اختل شيء منها لاختلفت القافية، كذلك تقول العرب.

(١) انظر تفصيل ذلك في «عيوب القافية» ص ١٥٧ - ٢١٤ .

(٢) في قوافي الأخفش ٦ ، يعرف الخليل القافية بأنها : «ما بين آخر حرف من البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن» ، ويظهر التعريف أن حرف الروي ليس من القافية .

(٣) التعريف الثاني في كافي ابن السراج ٩٨ .

(٤) ديوانه (إحسان عباس) ٢٩٧ ، مطلع الملقة ، وهي ثمانية وثمانون بيتا . وفي كافي التبريزي ١٥٢ ، وغير مذكور في ص ٥٩ .  
وقوافي التنوخي ٩٨ ، ومعيان النظار في علم الأشعار ١ / ٣٨ .

ولو اختلف شيء مما قبل هذه الحروف والحركات لم تتغير القافية باختلاله، ووافق على ذلك أبو عمر الجرمي ومن رأى رأييهما. فإن في القافية على رأى الخليل ألف التأسيس، مثل: «عائد»، أو ألف الردف، مثل: «كتاب».

ويعرض في الردف الوار، مثل: «مسعود»، والياء مثل: «سعيد»، فمتى اختلف شيء من ذلك قالت العرب: اختلفت القافية؛ فلا يجوز حذف ألف التأسيس، ولا ألف الردف، ولا واوه ويائه معا، ولا يجوز حذف ما يتعلق بالقافية من حرف أو حركة، ولا يجوز أن يأتي بيت مؤسس وبيت غير مؤسس، ولا بيت مُردّف وبيت غير مُردّف في قصيدة واحدة ألبتة، ومتى وقع كان سناداً معيّباً.

وقال أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش<sup>(١)</sup>: «إن القافية، هي: آخر كلمة في

البيت».

وإذا أُطلقَ كلامه هذا لا يصح، فإن الكلمة في آخر البيت قد تكون على حرفين، ولا يجمع حرفان ما اشترط في القافية، نحو: «يد» و«غده»<sup>(٢)</sup>، وأما حجته، قال: لأنها تقفو الكلام<sup>(٣)</sup>، وقال: الدليل على أنها تقفو الكلام، لأن القافية حروف، والحروف مؤنثة<sup>(٤)</sup>.

وهذا ليس بحجة، فإن العرب قد تؤنث المذكر في مثل هذا الباب ونحوه، ويدل على ضعف قوله أن سيبويه<sup>(٥)</sup> قال في أول الأمثلة: «فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد، نحو: الباء من «يزيد»، واللام من «يزيد»، والكاف من «رايتك»، وواو العطف وفائه، ولم يُعلم أن أبا الحسن ولا غيره أنكر ذلك، ولا استدركه على سيبويه.

ويلزم من قول أبي الحسن أن تكون القافية في قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

لَيْتَ شِعْرِي ضَلُّهُ أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكُ (مجزوء المدينة) ص (من لا الهدي

(١) القوافي: ص ١.

(٢) لعل المؤلف يقصد أن الحرفين في كلمتي: «غده» و«يد» لا يستطيعان أن يقيا بشروط القافية.

(٣) المرجع السابق: ص ١.

(٤) هذا القول ليس في قوافي الأخفش؛ وإنما فيه: «أنها - أي القافية - ليست بالحرف» ص ١.

(٥) كتاب سيبويه ٤/ ٢١٦.

(٦) البيت من نص شعري، يبلغ اثني عشر بيتاً، يُنسب إلى أم السُّلَيْك، ويُقال: إنه لامٌ «تأيد شرّاً». في الحماسة ٢٥٩ -

والقسطناس ١١١. والفصول في القوافي ٢٤.

**الكاف:** لأن سيبويه وأبا الحسن قد سمّيا الكافَ كلمة، فيحمله هذا المذهب على ارتكاب ما أنكره على غيره ممن يقول: إن حرفَ الروي هو القافية .

فإن قيل: إن أبا الحسن لم يُرد من الكلام ما كان على حرف واحد، وإنما أراد ما زاد على الحرف ، فإن أراد ما كان على حرفين فقد تقدم القول في بطلانه.

وبعد: هذه من زكريا

فإنه أطلق كلامه، ولم يُقيد، ولا حَقَّق/وأيضاً فإن أبا الحسن <sup>(١)</sup> قد ذهب إلى أن جميع حروف الجر إذا اتصلت بالأفعال لم يكن تكريرها إبطاءً، وقال: هي كالأجزاء من الأفعال نحو: «رَمَى به» و«دَعَا به» ، وقوله : جميع حروف الجر يلزم منه جواز «انصرف عنه»، «وانقطع عنه» ، إذا جاء قافية، فيجيز في نحو قول الشاعر في الرجز<sup>(٢)</sup> :

يا ليت لي بنتٌ تزودُ عني

[مشهورالجز]

حتى إذا أُوديتُ ماتت عني

فلا يكون «عني» و«عني» عنده إبطاءً على رأيه، وهذا لا قائل به.

فإن لم يُرد ظاهرَ كلامه - ولكنه تَسَمَّحَ فيه، وأراد المعنى - فإنه قال بقول الخليل، إلا أنه لم يحتز، ولم يقيد كلامه، ويكون مُجَمِّلاً لما فصله الخليل .

وقال أبو الحسن <sup>(٣)</sup> لو قيل لك: اجمع لي قوافي، لم تَجْمَعْ أنصافاً، وإنما كنت تجمع كلمات، وذلك أيضاً كلام مهمل غير مقيد، لأنه إنما سألك أن تجمع له الحروف بما يلزمها من الحركات التي لا يجوز إخلالها، ولا ينقص منها شيء، فكانه قال: اجمع لي الكلمات المتشابهة التي تُخْتَمُ بها الأبيات على نظام واحد. ألا ترى أنك لو جمعت له، فقلت: عماد وفواد ونحوهما - فقد دخلتَ فيه الحروف والحركات التي تسمى قافية - وهي من فتحة الميم إلى الدال من «عماد» - فقد جئتُ بالقافية على الحقيقة وزدته زيادة؟ والزيادة لا تكون نقصاً في الشيء المطلوب.

(١) في كتابه القوافي ٦٢ ، لم يُكر أنها إبطاء ، ولكن قال : [وأما «أتى به» ، و«رمى به» و«أتى بها» مع «رمى بها» ، فقد أكثر من جمعه الشعراء ، وكذلك جميع حروف الجر ، مما ليس باسم ، إذا ألزمتها بحروف الإضمار] .

(٢) الكافي في القوافي ٣٥١ / ١ .

(٣) الأختص، والقول في قوافيه ٥ .

فإن اعترضَ على الخليل فيما رَسَمَه من القافية، فقيل له: ماتصنع بقول رؤية بن العجاج<sup>(١)</sup> :

وقاتمِ الأعماقِ خاوى المُخترَقِ [مشطرد الرجز]

ألا ترى أن القافية عنده من ضمة ميم «المخترق» إلى القاف؟ لأن الخاء أول ساكن يلي آخر البيت، ومع هذا فقد اختلفت، وتغير ما قبل القاف بينها وبين ضمة الميم، فإن في القصيدة:

نَاءٍ مِنَ التَّصْبِيحِ نَاءِ الْمُعْتَرَقِ

وفيها:

تَبْدُو لَنَا أَعْلَامُهُ بَعْدَ الْعَرَقِ

وفيها:

مُصَبِّرَةٌ قِرَاءُ هِرْجَابٍ نُتُقُّ

وفيها:

أَلْفًا شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الْحَقِ

فقد اختلف ما قبل القاف، فالجواب: أن هذا الاختلاف في هذا لا يعتد به، فإن الخليل احتاط في قوله: «واحترز»، فإنه رأى ما قبل قوله:

القلام من ناهي

أَلْفًا شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الْحَقِ

فهذا الساكن الذي هو أقرب السواكن إلى آخر البيت، فالحركة التي قبله لا يحتفل باختلافها، كما لا يحتفل باختلاف الحرف قبل: «عالم» و«سالم»، وهو (الدخيل)، فإنه يقع بحروف معددة - ونذكره في بابهِ إن شاء الله.

وعند الخليل أن لا يرأى بحكم حرف ولا حركة إلا من حيث بدأ وأصل، فجعل ذلك

(١) ديوانه: ١٠٤. والمشاطير في قوافي الأخفش ٣٦، ٣٥، ٣٦، ٨١، ٨٦، ١٠٩، ١١١. وفي قوافي التنوخي ١٣١. والمشطرد الأول مع ثلاثة غيره في الموشح ١٩٨. والمشطردان: الأول والرابع، في مختصر القوافي ٢٠٤. وكافي الشنتريني ١٠٢، ١٠٦.

ابتداء الغاية، وليس لما قبله حُكْمُهُ في القافية.

وقال قطرب<sup>(١)</sup>: «إن القافية هي الحرف الذي تُبْنَى عليه القصيدة»، وليس بشيء، فإن ذلك الحرف هو الرَّوِيُّ، ولو تعاور الحرفَ معنيان لالتبس.

وأما كثير من المُحَدِّثِينَ وَمَنْ لا حجة في قوله، فإنه إذا قيل له: ما قافية بيتك أو قصيدتك؟ فإنه يُجيبه بالرَّوِيِّ، فيقول: ميمية، أو نونية، أو نحوه، وذلك تعارفٌ بينهم لا أصل له يُبْنَى عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن كَيْسَانَ<sup>(٣)</sup>: «القافية كل شيء يلزم إعادته في آخر البيت»، فهذا أشار إلى قول الخليل، إلا أنه يلزم فيه لزومُ الدخيل حرفاً واحداً، وأنه متى تَغَيَّرَ بحرفٍ غيره انْتَقَضَ رسمُه، وقد يُعْتَدَرُ عنه، فيقال: إنه لما كان الدخيل معلوماً تَغَيَّرَ عند علماء هذا الفن، فكانه مُسْتَثْنَى مما يلزم ولا يتغير، فيكون رسمُه موافقاً لرسم الخليل، مثاله بيت عَدِيِّ بن زيد<sup>(٤)</sup>:

لم أَرِ مِثْلَ الْفَتِيانِ فِي غَيْبِ الْـ      أَيامٍ يَنْسُونُ مَا عَوَّاقِبُهَا [النسرح]

فيلزم في هذه القافية: الواوُ وفتحُها، والألفُ، والقافُ، والباءُ، والهاءُ، والألفُ. ويجوز في موضع القاف غيرها - أي حُرُوفَ كان - وهذا على رأي الخليل<sup>(٥)</sup> وابن كَيْسَانَ، مع العذر عن رسمه، وأما الخليل فلا يَرِدُ عليه ذلك، فإن القافية عنده من الواوِ وفتحها إلى آخر البيت، والقافُ وما يسدُّ مسدَّهُ داخل تحت رسمه، فلا يلزمه ما يلزم ابن كَيْسَانَ.

(١) أورد هذا القول أبو يُمَى التنوخي في كتابه القوافي ٩٠  
(٢) هذا الرأي قال به - ابن عبد ربه - حين قال: «القافية حرف الروي». الذي يبني عليه الشعراء العُقْدُ ٥ / ٩٦٠. وابن رشيق يورد عن الخفراء وبعض الكوفيين قولهم: «إن القافية هي حرف الروي». الحمدة ٨ / ٣٠٤.

(٣) هذا التعريف من [الفصول في القوافي] لابن الدهان ٣٣ عن ابن كيسان - إلى أنها - أي القافية - كل شيء لزمت إعادته في آخر البيت. وقد خلا كتابه تقييد القوافي من هذا التعريف. وقريب منه ما جاء به التنوخي عن أبي موسى الحامض (قوافي التنوخي ص ٦٦). والذي يرد في تقييد القوافي رأي الخليل. وهو: أن القافية الحرف الذي يلزمه الشاعر في آخر كل بيت حتى يفرغ من شعره (تقييد القوافي ١٥). وقريب من هذا القول عند التبريزي (الكافي ٧). وهو في اللسان ٢٠ / ٥٧.

(٤) ديوانه ٤٥. من قصيدة تبلغ واحداً وثلاثين بيتاً ولأبيجة بن الجلاح في الحماسة البصرية ١٢ / ٤٦١. وصنعة الشعر ٣٠٥.  
(٥) الجملة مضطربة، واستقامتها بحذف كلمة الخليل الأولى.

وقد يُحْتَجُّ لِقَطْرِ فِي قَوْلِهِ: «الْقَافِيَةُ هِيَ الْحَرْفُ الَّذِي تُبْنَى عَلَيْهِ الْقَصِيدَةُ»، فَإِنَّ الْحَرْفَ إِذَا لُفِظَ بِهِ مَذْكَرٌ، نَحْوُ: «ح رَف»، وَيَكُونُ أَرَادَ الْحُرُوفَ، فَأَمَّا الَّذِي الْحَرْفُ عِبَارَةٌ عَنْهُ، فَفِيهِ قَوْلَانِ: فِي أَنَّهُ يَجُوزُ تَذْكِيرُهُ وَتَأْنِيثُهُ، فَإِنَّ جَمِيعَ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَالْغَالِبُ عَلَيْهِ التَّائِنِثُ، مِثْلُ: «التَّاءُ» وَ«الثَّاءُ» وَغَيْرَهُمَا، وَقَدْ يُؤَنَّثُ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، مِنْ ذَلِكَ «بَيْتُ الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>.

كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلُوحٌ وَمِيمٌهَا [الطويل]

وَأَنَّ كَانَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ يُسَمَّى حَرْفًا، وَكَذَلِكَ إِنْسَانٌ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، كَبِيعْرِهِ وَصَغِيرِهِ.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ فِي تَذْكِيرِ الْحُرُوفِ وَتَأْنِيثِهَا: مَنْ نَكَّرَ أَرَادَ الْخَطَّ، وَمَنْ أَنْثَّ أَرَادَ الْخَطَّةَ وَالصُّورَةَ، وَهَذَا سَاقِطٌ عَنِ الْخَلِيلِ، لِأَنَّهُ يَرِيدُ جَمَاعَةَ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ.

وَالْجَمَاعَةُ وَالْفِرْقَةُ وَالْقِطْعَةُ كُلُّهُنَّ مُؤَنَّثَةٌ، فَإِنَّ أَحْتَجَّ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ يُؤَنَّثُ بَعْضُ الْمَذْكَرِ، نَحْوُ: «بَيْتُ الْكِتَابِ»<sup>(٢)</sup>.

كَمَا شَرِّقَتْ صَدْرُ الْقِنَاءِ مِنَ الدَّمِ [الطويل]

وَأَنْشُدْ أَبُو عَلِيٍّ مِثْلَهُ<sup>(٣)</sup>:

قَدْ صَرَّحَ الشُّرُّ عَنْ كُتْمَانَ وَابْتَدَلَتْ

وَقَعُ الْمَحَاجِنِ بِالْمَهْرِيَّةِ الذَّقْنِ [البسيط]

فَقَالَ فِي الْأَوَّلِ: «شَرِّقَتْ» وَلَمْ يَقُلْ: «شَرِّقَ»، وَقَالَ فِي الثَّانِي: «وَابْتَدَلَتْ» وَلَمْ يَقُلْ: «وَابْتَدَلْ»، فَنَقُولُ: هَذَا وَأَمثَالُهُ ضَرُورَةٌ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: لَا تُؤَخِّدُ الْأَسْمَاءُ بِالْقِيَاسِ، إِنَّمَا

(١) كِتَابُ سَبِيحِهِ وَهُوَ قَبْلَهُ لِلرَّامِي ٢٦٠/٣ وَصَدْرُهُ: .....  
أَهَاجَتِكَ أَبْيَاتُ أَبَانَ قَدِيمِهَا .....

وَفِي الْخَصَائِصِ ٢٩٦/٣ .

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ لِلْأَعْمَى صَدْرُهُ :

وَتَشَرَّقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْعَنَهُ

دِيْوَانُهُ مِنْ ٢٦٤ وَكِتَابُ سَبِيحِهِ ٥٢/١

(٣) الْخَصَائِصُ ٤١٨/٢ . وَفِيهِ : «السَّيْدُ» يَدُلُّ مِنْ «الشَّرِّ» . وَفِي اللِّسَانِ : «حَجْنٌ» ١٦٢/١٦ . «ذَقْنٌ» ٣٢/١٧ .  
لَا بِنَ مَقْبَلٍ وَالْمَحْتَسِبُ ١٣٧/١ .

يُذَكِّرُ مِنْهَا مَا جَاءَ مَذْكَرًا، وَيُؤَنِّثُ مَا جَاءَ مُؤَنَّثًا / وقال: سألت من أنشد<sup>(١)</sup>:

لَا يَشْتَكِيَنَّ عَمَلًا مِمَّا انْقَيْنَ [مشطورالرجز]  
مَسَادِمَ مَعُ فِي سُلَامَى أَوْعَيْنَ

فقلت: أين القافية؟ فقال: «انْقَيْنَ»، فهذا العربي نحا نحو ما أراه الخليل، وطال عليه أن يقول: «من فَتَحَةِ الْقَافِ إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ»، فجاء بما هو أسهل عليه، وما هو أنس به، وذكر الكلمة التي انطوت على القافية في الحقيقة مجازًا .

ومنهم من يسمى البيت قافية، قال حسان بن ثابت رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>:

فَتَحَكِمُ بِالْقَوَائِي مَنْ هَجَانَا وَتَضْرِبُ حِينَ تَحْتَلِبُ الدَّمَاءُ [الوافر]

ومنهم من يسمى القصيدة قافية، قالت الخنساء<sup>(٣)</sup>:

وَقَافِيَةٌ مِثْلُ حَدِّ السَّنَا نِ تَبْقَى وَيَذْهَبُ مِنْ قَائِلَهَا [المقارب]

أرادت القصيدة، وهذا من باب تسمية الكلّ بالبعض، لأن بناء الشعر على القوافي. وقد يُسَمَّى الكلُّ بالبعض، نحو: «خاتم فضة»، و«باب ساج»، وحكى عن أبي علي الفارسي: خرجت فإذا الضُّبُعُ، قال: ألا ترى أن «الألف واللام» هنا إنما هي لتعريف الجنس دون الواحد؟ فإنك لا تريد أنك خرجت فصادفت جميع الضباع، وكذلك قولهم: «ضربت زيدًا»، فإن الضرب لم يقع بجميع زيد ظاهره وباطنه، وإنما ضربت جزءًا منه، فعلى هذا يصح تسمية البيت والقصيدة قافية، وتقول العرب: «عنده قوافٍ كثيرة»، يريدون القصائد.

وقال ابن جنى<sup>(٤)</sup>: تسميئهم البيت قافية فيه مجاز، وهو حذف المضاف، وإقامة

(١) المشطوران في كتاب قوافي الأقفش ٢، بلا عزو. ومختصر القوافي ٢٠٠. وديوان الأدب للفارابي ٤ / ١٠٥. وما لأبي ميمون النضر بن سلمة العجلي في كافي ابن السراج ١٠٩. ومن أرجوزة تبلغ خمسة وعشرين مشطورًا، يصف فيها الفرس، في عيون الأخبار ١ / ١٥٦. ومع ثالث في تلقيب القوافي ٢٦.

(٢) ديوانه ٧٤: من قصيدة يهجو بها أبا سفيان بن الحارث قبل فتح مكة.

(٣) ديوانها ٩٢: من قصيدة تبلغ واحدًا وثلاثين بيتًا، وهو البيت الخامس عشر. وفي اللسان ١٥ / ١٩٤. ولعبيد بن ماوية الطائي في الحماسة (شرح الجواليقي) مع ستة غيره ١٧٠. وفي قوافي التنوخي ٢٢ (بلا عزو). وقوافي الأقفش ٤. وكافي ابن السراج ٩٠.

(٤) هذا القول خلاصته كتاب «مختصر القوافي»، ولعله في كتاب «المغرب في شرح القوافي»: والذي ذكره في كتابه الخصائص ٨٥ / ١. والمنصف ١ / ٢٢٤ وأشار إليه في ص ١٠٢، ويبدو أنه اعتمد عليه كثيرًا.

المضاف إليه مقامه، وهذا كثير عنهم. وكان أبو الحسن الأخفش لا يجيز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه على كثرته، ومع هذا فلا بد من تأويل ما لا بد من تأويله من كلام العرب.

وأما تسمية القصيدة قافية، ففيه مجاز آخر، ومعناه أن لكل بيت منها قافية، وذلك وارد في كلام الله تعالى، قال الله تعالى:

« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً <sup>(١)</sup>، أَوْ اجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً.

وأما ما جاء من فصيح الكلام فما حكاه أبو زيد: «أتينا الأمير فكسانا كلنا حلة، وأعطانا كلنا مائة»، فكذلك تسميتهم القصيدة قافية، أي كسا كل واحد منا حلة، وأعطى كل واحد منا مائة، وأي لكل بيت من القصيدة قافية. وقد سمى العرب القصيدة قافية كثيراً <sup>(٢)</sup>.

وحكى ابن جنى عن أحمد الطبراني عن شيخ له شام عن البحرى أنه قال: سمعت ابن الأعرابي يقول: «استجيبوا القوافي، فإن فيها حوافر الشعر»، وقد ذكر.

وزعم بعضهم أن نصف البيت قافية - يعنى الأخير - ويقال له: لِمَ إِذَا نَظَمْتَ الْبَيْتَ إِلاَ آخِرُهُ قَلتَ : قد بقيت القافية؟ وأظنه يقيسه على مَنْ سَمَى الْبَيْتَ كُلَّهُ قَافِيَةً ، وهو قريب منه، والنصف الآخر أقرب إلى القافية، غير أن العرب لم تقل ذلك، والواجب اتباعهم فيما سموه كما سموا القارورة لاستقرار الماء فيها، ومع هذا لا يسمى كل ما استقر الماء فيه قارورة، والاشتقاق لا يقاس لتلايق اللبس.

وقد سُمِعَ عن بعض الناس أنهم يقولون: «كل ما ساغ سماعه وعذب ذوقه، جاز أن يكون شعراً مما هو موزون»، وذلك خلاف ما وضعت العرب عليه أوزانها، فإنهم إذا سمعوا في القوافي «قال» مع «قيل»، قالوا: «اختلفت القافية»، وإن كان آخرهما «لامين»، لأن الألف لا يقع معها غيرها رِداً.

(١) سورة النور: الآية ٤ .

(٢) كبيت الخنساء السابق، وانظر غيره في الجامع في العروض والقوافي ٢٦٦ .

وقوم يزعمون أن العرب لا تعرف الحروف وأن إباحية<sup>(١)</sup> سُئِلَ أن يَنْظِمَ قصيدةً على رُويِّ القاف، فقال:

كَفَى بِالثَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ [الوافر]

فلم يَعْرِفِ القافَ . فنقول: إنهم وإن لم يعرفوا الحروفَ، فإنهم يعرفون أصداءها وأجراسها ، ويعرفون ألفاظها طبعاً، ولولا ذلك ، وإلا فمن أين حافظوا على الروي كما ورد عنهم؟<sup>(٢)</sup>:

ولو حَدَاهُنْ أَبُو الجُودِيِّ [مشطورالرجز]  
بِرَجَزٍ مُسْتَحْفِرٍ السُّرُويِّ  
مُسَوِّيَاتٍ كَنُويِّ البَرْنِيِّ

والقوافي لها مراتب خمس، فالأولى: تقع من ثلاث كلمات، نحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

أَلَيْتَ شِعْرِي هل يرى الناسُ ما أرى من الأمرِ أو يبدو لهم ما يَدَأُ لِيَا [الطويل]  
فالقافية: من دال «بدا»، واللام للجر ، والياء والألف للمتكلم .  
كلمة ن وبعين مر

وقد تقع القافية من كلمتين، نحو قول ابن ميادة<sup>(٤)</sup> :

كَانَ فُؤَادِي فِي يَدِ ضَبَّتْ بِهِ مُحَاذِرَةٌ أَنْ يُفْضِبَ العَبْلَ قَاضِبَةٌ [الطويل]  
فالقافية: «قاضبة»، «فقاضب» كلمة، «والهاء» ضمير الغائب ، ومثله<sup>(٥)</sup>:

فَبَاتَتْ تَعْدُ النَجْمَ فِي مُسْتَحِيرَةٍ سَرِيعٍ بَأْيَدِي الأَكْلِينَ جُمُودَهَا [الطويل]

(١) الصدر في قوافي الأخفش ٢٢ . وعجزه :  
ليس لِحُبِّهَا إِنْ طَالَ شَافٍ .....  
كلمة وبعين مر

وهو في اللسان ٢٠ / ٥٧ «قفا» .

(٢) المشاطير بلا عذر في سر صناعة الإعراب ١ / ٨٦٤ . ورجل يُكْنَى أياً الجودي في الخزانة ٣ / ٧١ . واللسان «جود» ٤ / ١٣٣ .  
وعجزه ٥ / ١٤ .

(٣) البيت من معلقة زهير في ديوانه (دار الأناق) ١٦٧ . ومع بيت ثان في قوافي الأخفش ٢٥ . وكافي التبريزي ١٥٤ . والعقد  
الفريد ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ . وفي مختصر قوافي ابن جني ١٩٥ (بيتان) .

(٤) الحماسة ٤١٣ (الحماسية ٥٤٦) ، مع ثلاثة غيره . وهي في الأمالي ١ / ١٦٥ .

(٥) اللسان «نجم» ١٥ / ٤٦ .

وقد تقع القافية من كلمة واحدة كقول حِطَّان بن المعلَى<sup>(١)</sup>:

أَنْزَلَنِي الدَّهْرُ عَلَى حُكْمِهِ      مِنْ شَامِغٍ عَالٍ إِلَى خَفْضِهِ [السريع]  
فالقافية: «خفضٍ»، وهى كلمة واحدة .

وقد تقع القافية من بعض كلمة وكلمة أخرى، كقول أبى حِيَةَ التَّمِيمِي<sup>(٢)</sup>:

وَقَالَتْ: فَلَمَّا افْرَغَتْ فِي لُؤَادِهِ      وَعَبَّئْتِهِ مِنْهَا السُّحْرُ قَلْنُ لَهُ: قُمْ [الطويل]  
فالقافية من «هاء» لَهُ مع «قَمْ» .  
ومثله قول امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

وَقَدْ رَأَيْتَنِي قَوْلَهَا: يَا هُنَّا      (ه) وَيَحَاكَ الْحَقَّ شَرًّا بِشَرِّهِ [المتقارب]  
فالقافية من : راء «شَرًّا» إلى آخر البيت.  
ومثله قوله - وهو الصحيح -<sup>(٤)</sup>:

أَلَسَ الضُّرُوسِ حَيْنُ الضُّلُوعِ      تَبْجُوعُ طَلُوبٍ نَشِيطٍ أَشْرُ

فالقافية : من «طاء» نشيط إلى آخره، فهى بعض كلمة وكلمة أخرى.

وقد تقع القافية من بعض كلمة ، كقوله<sup>(٥)</sup>:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلدَّارَى مَطْبِئِي      فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ [الطويل]

فالقافية : من «حاء» المتحمل إلى آخر الكلمة ، فهذه مراتب القافية التى لا يمكن أن يزداد عليها ولا ينقص منها، ومع هذا فلا تستمر قصيدة على ذلك، بل تختلف أبياتها باختلاف

(١) البيت بلاعزو مع ثان فى قوافى التنوخى ١٢٢ . وفى ديوان الحماسة (شرح الجواليقي)، مع ستة غيره ٨٩ - ٩٠ .

(الحماسة ٨٧) لحنان بن المعلى ، ويقال : إنها للمعلى بن الحجال العبدى .

(٢) الحماسة (شرح الجواليقي) ٤٢٦ ، مع خمسة غيره .

(٣) ديوانه ١٦٠ ، البيت التاسع عشر .

(٤) ديوانه ١٦١ ، البيت الثانى والعشرون .

(٥) البيت لامرئ القيس ، البيت العاشر من قصيدة (سبعة وسبعين بيتا) ، ديوانه ١١ .

طول كلمات القافية وقصرها، فيقع ما كان من ثلاث كلمات من كلمتين، وما كان من كلمتين من كلمة، وما كان من كلمة من بعض كلمة، ولكنها لا يمكن زيادتها عن ثلاث كلمات، ولا نقصها عن بعض كلمة، فالقافية إن تغيّرت بطول الكلمات وقصرها، فلا تنفك عن المراتب الخمس، بل تنتقل من مرتبة إلى أخرى .

وفى القافية خلاف بين الخليل والأخفش ، فى نحو قول عمرو بن كلثوم<sup>(١)</sup>:

ألا هبى بصحنك فاصبحينا ولا تبقي خمور الأندرينا [الرائد]

فالقافية عند الخليل من «الراء» إلى آخر البيت ، وعند الأخفش من «كسرة الراء»، وحجته أنه قال : ألا ترى أن الحرف يتغير كما قد جاء فى عروض هذا المثال؟، الحرف «حاء» فى التصريع، وجاء فى ضربه «راء»، قال: فدلّ على أن الاعتماد على الحركة لا على الحرف، فإن الحركة لو اختلفت بالفتح لقبح ذلك، ولم يجز إلا شاذاً، وهذا قول مدخول لا يليق بمثله، فإن الحركة التى مع الحرف الذى هو أول القافية لا يمكن النطق بها إلا مع حرف، وكذلك كل حركة لا توجد ملفوظاً بها إلا مع حرف، وأما كون الحرف يتغير فليس بضائر، فإن المراد إنما هو مجيء القافية على وزن لا يختلف - وهذا يصح - وإن تغيّر الحرف بغيره كتغيير الدخيل.

قال ابن جنى: الصحيح ما ذهب إليه الخليل، وصوب ذلك علماء العروض والقوافى، قال الخليل: «قد يكون فى القوافى التأسيس والرّدْف»، فلو كانت الحروف عنده هى القوافى لما سماها باسم غيرها، ولكن القافية عنده: «من آخر البيت إلى أول ساكن يليه مع الحرف المتحرك الذى قبل الساكن ، بالغاً ما بلغ من الحروف المعودة، فالقافية عنده فى نحو قول الهذلى<sup>(٢)</sup> ثلاثة أحرف:

ويأبى إلى نسوة بأناسٍ وشعثٍ مراضيعٍ مثل السعالِ [المتقارب]

(١) جوهرة أشعار العرب ١٣٩، مطبع مطفحة. وكافى ابن السراج ١١١، والغامزة ١٠٠.  
(٢) من قصيدة (تبلغ ثلاثة وثمانين بيتاً) لامية بن أبى عانذ . فى شرح ديوان أشعار الهذليين ٥٠٧، والبيت هناك الرابع من الخمسون، ورد:

له نسوة عطلات الصدر ر عوج مراضيع مثل السعالى  
وهو فى كتاب سيبويه ١/٣٢٩، ٦/٦٦، ويلاعنو فى كافى التبريزى ١٣٠، وفى قوافى التنوخى ١٢٠، وفى العقد ٤٩٤/٥.  
وعروض الورقة ٨٩، وفى معيار ابن السراج ٩٠، وصنعة الشعر ١٦٤، ومعيار النظائر ٢٩.

وهي : العين، والألف، واللام.

وهي في قول جرير <sup>(١)</sup> أربعة أحرف :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طَلْحِ  
سُعَيْبِ الْغَيْثِ أَيُّهَا الْخِيَامُ [الوافر]

وهي: الياء، والألف، والميم، والواو.

وهي في قول الأعشى <sup>(٢)</sup> خمسة أحرف :

هَزِيرَةٌ : ودعها وَإِنْ لَمْ لَانِمْ  
غَدَاةٌ غَدِ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ [الطويل]

وهي: الواو، والألف، والجيم، والميم، والواو.

وهي في قول عدى بن زيد <sup>(٣)</sup> ستة أحرف، نحو:

لَمْ أَرْ مَثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَيْبِ الْ  
أَيَّامِ يَنْعَسُونَ مَا عَوَّيْبُهَا [المنسرح]

وهي: الواو، والألف، والقاف، والباء، والهاء، والألف.

وقد يقع في القافية ما هو على سبعة أحرف، وهو المتكاس، وهو في الزحاف خَبْلٌ،  
نحو قول العرب <sup>(٤)</sup> :

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَاهُ ، فَجَبَرُ [الرجز]

فالقافية : من لام الإله ، وبعده : الألف، والهاء، والفاء، والجيم، والباء، والراء. وهذا  
التقسيم هو من نحو ما تقدم ، أنها: تكون من ثلاث كلمات، فإن الكلمة غالباً حرفان، وقد  
تكون حرفاً واحداً.

وقد تنقسم القافية إلى سبع كلمات، كما قُسمت إلى سبعة أحرف، بشرط أن تكون

(١) ديوانه ٢٧٨ . مطلع قصيدة (تبلغ سبعة وأربعين بيتاً) .

(٢) مطلع قصيدة يهجو بها يزيد بن مسهر الشيباني ١١٢ (٢٤ بيتاً) .

(٣) مر في ص ٨٢ .

(٤) المشطور لعبد الله بن ربيعة العجاج . مطلع أرجوزة ، يمدح بها عمر بن عبید الله بن مَعْمَر ، (وتبلغ مائة وثمانين مشطوراً) .

ديوانه ٤ - ٤٨ . وفي قوافي الأخفش ٣١ - ٦٤ . وللعجاج في قوافي التنوخى ٢٨ . والموشع ١٥ . وفي كافي ابن السراج

٩٩ . ومختصر القوافي ١٨٩ . والخصائص ٢ / ٢٦٠ ، ٢٦٢ .

الكلمات من حروف المعاني، وعلى هذا ترجع القسمة إلى أربعة عشر قسماً، فالأول: تقع القافية فيه على سبع كلمات نحو المتكاوس، وذلك أنه يقع بأربعة أحرف متحركات، وقبله حرف ساكن، وقبله حرف متحرك، وبعدها في آخر البيت حرف ساكن، مثاله: «لَنْ فَعَلْتَنْ»، فإن «لن» هو السبب الأخير من الجزء الذي قبل الضرب المخبول، وهو إما مستغلقن أو فَعَلْتَنْ كالضرب، ومثاله في اللفظ «بِي، لِي، وَلَهُ»، فهذه سبع كلمات. وقد يقع هذا الضرب من بعض كلمة وست كلمات، نحو: «نِعْمَتِي لِي وَلَهُ»، فبعض الكلمة «تاء» نعمتي، وبعدها الياء، واللام، والياء، والواو، واللام، والهاء.

وقد تقع القافية من ست كلمات، نحو: «مَالِي وَلَهُ»، وقد تقع من بعض كلمة وخمس كلمات، نحو: «مقدماً لِي وَلَهُ»، وقد تقع من خمس كلمات، نحو: «لِي وَلَهُ»، وقد تقع من بعض كلمة وأربع كلمات، نحو: «عندي ولي»، وقد تقع من بعض كلمة وأربع كلمات، نحو: «فيه به»، وقد تقع من بعض كلمة وثلاث كلمات، نحو: «عندي له»، وقد تقع من ثلاث كلمات، نحو: «من بعده»، وقد تقع من بعض كلمة وكلمتين، نحو: «أولى لك»، وقد تقع من كلمتين، نحو: «صاحبى»، وقد تقع من بعض كلمة وكلمة، نحو: «سُتَخْبِرِي»، وقد تقع من كلمة واحدة، نحو: «منزلي»، وقد تقع القافية من بعض كلمة، نحو: «حُصُونًا». فهذه جملة ما تنقسم القافية إليه، وفيها أربعة أقسام من المتكاوس وهي الأول، والباقي وهي عشرة، قد متنا لها بأبيات في الباب قبل هذا<sup>(١)</sup>.

وقد حدّد الخليل القافية، فقال: «إن من أسمائها فَيَعِل، وفَاعِل، وفَال، وقَيْل، والمراد بهذه الأمثلة أن القافية عنده من الحرف المتحرك الذي قبل الساكن إلى آخر البيت، بخلاف من رأى أن أول القافية الحركة دون الحرف، وقد ذكرنا فساد ذلك.

وأما اشتقاق القافية، فمن قولك: قَفَوْتُهُ أَي تَبِعْتُهُ، وَقَفَيْتُ عَلَى أُثْرِهِ. وَقَفَوْتُ الرَّجُلَ: إِذَا رَمَيْتَهُ بِفَجْورٍ، وَفَلَانٌ قَفَوْتِي، أَي تَهَمَّتِي، الَّذِي أَتْبَعُ الْقَوْلَ فِيهِ، وَقَفَوْتِي أَيضاً خَيْرَتِي، أَي

(١) المؤلف يُشير إلى ما سبق أن أُردده في الصفحات (٨٦، ٨٧، ٨٨) من غير أن يُورد كلمة [باب] عنواناً لذلك.

الذى أتبعه حسن القول فيه، قال الله تعالى: «ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِم بِرُسُلِنَا»<sup>(١)</sup>؛  
أى أتبعناهم.

قال زهير<sup>(٢)</sup> :

وَقَفَىٰ عَلَىٰ آثَارِهِنَّ وَايَدُنَا      كَشُؤْبُوبٍ غَيْثٍ يَخْفِشُ الْاَكَمَّ وَايَلَةَ [الطويل]

فهذه أمثلة اشتقاق القافية، وأصل ذلك «القفا» وهو يُذَكَّرُ وَيؤنث.

وجاء في الحديث «على قافية أحدكم ثلاثُ عُقَدٍ»<sup>(٣)</sup>، أراد بالقافية «القفا»، فبذلك سُمِّيَت  
القافية .

وقال أبوتمام حبيب بن أوس<sup>(٤)</sup> :

وَتَقَفُوا إِلَى الْجَدْوَى بِجَدْوَى وَإِنَّمَا      يَرُوقُكَ بَيْتُ الشُّعْرِ حِينَ يُصَرِّعُ [الطويل]

فهذا جملة ما بلغنى مما قاله العلماء فى القافية.

قد تَبَيَّنَ ما القافية، وممَّ اشتقاقها، ثم نُفَصِّلُ ما تقدم منها مُجْمَلًا ، فالأول من القوافى  
الخمس (المتكاسم) وهو: كل قافية توالى فيها أربعة أحرف متحركة بين حرفين ساكنين.

واعلم أنه لاتقع فى كلام العرب كلمة على أربعة أحرف متحركة أصول، وذلك مرفوض،  
فأما عَلِيطُ، وَعَكْمِسُ، ودَلْمِصُ، وهُدَيْدُ، وَخَزْخِزُ، وأمثالها: فإنما حُذِفَ من كُلِّ حرفٍ، فأصل  
عَلِيطُ «عَلَايِطُ» وَعَكْمِسُ «عَكَامِسُ»، ودَلْمِصُ، «دَلَامِصُ»، وهُدَيْدُ «هَدَايِدُ»، وَخَزْخِزُ  
«خَزَاخِزُ».

ولما وُجِدَ فى أشعار العرب ذلك وبإين الأصول، سُمِّيَ مُتْكَاسِمًا، وأصل الكَوَسُ: الاضطراب  
ومخالفة المعتاد، ومنه كاسَتِ الناقَةُ والدابة، إذا مشت على ثلاث قوائم، تكوسُ كَوَسًا .

(١) سورة الحديد : الآية ٢٧ ، وورد فى الأصل : «وقفينا على آثارهم» ولعل هناك سقطاً، أو سهواً من الناسخ .

(٢) ديوانه (دار الأفاق) ٥٢ ، من كلمة له يمدح فيها : حصن بن حذيفة بن بدر ، وهى سبعة وأربعون بيتاً ، ورواية البيت فى  
الديوان . هـ :

تَتَّبِعُ آثَارَ الشَّيْءِ وَايَدُنَا      كَشُؤْبُوبٍ غَيْثٍ يَخْفِشُ الْاَكَمَّ وَايَلَةَ

(٣) الموطأ (دار الحديث) ١ / ١٥٩ (باب جامع الترغيب فى الصلاة).

(٤) ديوانه ٢ / ٣٢٢ ، البيت التاسع من قصيدة (٥١ بيتاً) ، يمدح فيها «أبا سعيد محمد بن يوسف التَّمْزِى»

قال الهَرَمِيُّ:

هل اترك البكرة الكوماء كائناً  
إذا تلاعبت النكباء والخطراً [البيط]

وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

فطلت تكوس على اكرع  
ثلاث وكان لها اربع [المقارب]

والتكوس: التزامم، ونبت متكوس: إذا ركب بعضه بعضاً، وكذلك النخل .  
قال حطاريد بن قرآن<sup>(٢)</sup>:

ودنى من نجران ركن عمرد  
ومعطي من نخله متكوس [الطويل]

وأما الكوسى، فتلك للحزم والثبات، وليس من هذا. وهذه القافية هي الفاصلة الكبرى،  
وبيت المتكوس<sup>(٣)</sup>:

قد جبر الدين الإله فجبر [الرجز]

فالقافية من لام الإله إلى آخر البيت، فإن اللام متحركة، وبعدها الألف ساكنة، فقد تبين  
أن القافية أربع متحركات بين ساكنين، ومثله أيضاً :

إن الأمير خضرم  
يمير من قصده [مجندةالرجز]

ماضل قصد سائل  
ذى حاجة وجده

فالقافية فى الأول: «مَن قَصَدَ هُوَ»، وفى الثانى: «تَبَنَ وَجَدَ هُوَ» ، فالدال روى، والهاء  
وصل، والواو المنشأة من إشباع ضمة الهاء خروج، وهى ساكنة آخرًا، ونون «من» هى  
الساكن الأول، فتبين أن المتكوس أربعة أحرف متحركة بين ساكنين.

(١) بلاهز فى قوافى التنوخى ٦٩. والكامل فى اللغة ٢ / ٣٦٢. وفى اللسان ٨ / ٨٤. وفى شاعرات العرب ٢٧٥، بيت قريب من  
هذا لعمره بنت العباس، ترضى فيه أخاها يزيد، بروايته:

فطلت تكوس على اكرع  
ثلاث، وغادرت أخرى خضيباً

(٢) اللسان «كوس» ٦ / ٢٠٠ .

(٣) المشطور مَرَّ تخريجه فى ص ٨٩ . وفى مختصر القوافى ١٨٩ ، (والتكوس : كل قافية كان فيها أربعة أحرف متحركة بين  
ساكنين).

والقافية الثانية: المتراكب<sup>(١)</sup>، وهي كل قافية تَوَالَى فيها ثلاثة أحرف متحركة بين ساكنين، وهو غاية ما يقع في كلمة واحدة، نحو: «فَخِذْ» و«عَضُدْ» ونحوهما، وهو أكثر استعمالاً من المتكاوس في الشعر، ومثاله في أربعة أجزاء مُقَاعَلَتُنْ، مُفْتَعِلُنْ، فَعِلُنْ، وفَعَلُنْ، إذا كان قبله فَعُولٌ وبيئته من مُقَاعَلَتُنْ<sup>(٢)</sup>:

لَقَدْ عَلِمْتُ رِبِيْعَةً أَنْتَ نَحْبَلُكَ وَاهِنْ خَلَقُ

فهذا البيت من مجزوء الوافر، من العروض الثانية، من الضرب الأول منها، والقافية «نَنْ خَلَقُو». فالنون الثانية والواو الآخرة ساكنان، والحاء واللام والقاف بينهما متحركة.

لقد تبين أن المتراكب ثلاثة أحرف متحركة بين ساكنين. ومثاله: من مُفْتَعِلُنْ قول رجل من حَمِيْرٍ<sup>(٣)</sup>:

لَا يُسَلِّمُونَ الْغَدَاةَ جَارَهُمْ حَتَّى يَزِلَّ الشُّرَاكُ عَنْ قَدَمِهِ

فالبيت من مَطْوِيٍّ المنسرح؛ وهو الضرب الأول استعمالاً، فالقافية: «عَنْ قَدَمِهِ»، فالنون والهاء ساكنان، والقاف والذال والميم بينهما متحركة كالبيت الأول.

ومثاله من «فَعِلُنْ»<sup>(٤)</sup>:

إِنْ يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا

فالبيت من البسيط من الضرب الأول من العروض الأولى، والقافية: قَدْ حُسِدُوا فالذال والواو ساكنان، والحاء والسين والذال بينهما متحركة.

(١) انظر قوافي الأخصش ٨.

(٢) البيت بلاعز في كافي التبريزي ٥٢. وفي العقد الفريد ٥ / ٤٨١. والقسطاس ١٣٤ والمعيان ٤٩. والجامع في العروض والقوافي ١١٥.

(٣) معيار النظار ١ / ٩٩.

(٤) البيت مع اثنين غيره في الحماسة (شرح الجواليقي) ١٢٣ (الحماسية ١٢٩)

ومثاله من «فَعَلٌ» الذى قبله فَعُولٌ قول :

ذَعَرْنَا بِهِ الْوَحْشَ لِي سِرْبِي فَأَصْنَعْتُ مِنْهَا رَمَاءً تُعَلُّ

محرذوفان

فالببيت من الضرب الثالث من المتقارب، وعروضه وضربه مقصوران.

والثالثة المتدارك<sup>(١)</sup>، وهى كل قافية توالى منها متحركان بين ساكنين، وسُمى بذلك؛ لأن الخيل إذا جاءت يدرك بعضها بعضاً، كان أحسن من أن يركب بعضها بعضاً، وأقل كلفةً، وأيضاً فإن الكلام وُضِعَ على الإدراج، والحركة من أمارات الوصل، والسكون من أمارات الوقف، فلما كان كذلك لم يُنكَرَ أن تُغَلِبَ الحركة السكون، فتكون ضِعْفَهُ، وتقع هذه القافية فى ستة أجزاء، وهى: مُتَفَاعِلُنْ، مُسْتَفْعِلُنْ مَفَاعِلُنْ، فَاعِلُنْ، وَفَعِلُنْ، إذا كان قبله حرف ساكن، نحو: فَعُولُنْ فَعَلُنْ إذا كان قبله حرف متحرك، نحو: فَعُولٌ فَعَلٌ.

فمثاله فى «مُتَفَاعِلُنْ» قولُ عنترة<sup>(٢)</sup>:

وَإِذَا صَحَرْتُ فَمَا أَقْصُرُّ عَنْ نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وَتَكْرِمِي<sup>(٣)</sup>

فالببيت من العروض الأولى، من ضربها الأول من الكامل، والقافية من كاف «تكرمى»، فالراء الأولى المدغمة ساكنة، وياء الإطلاق ساكنة، والراء الثانية والميم بينهما متحركان، وهو المتدارك.

ومثاله فى «مُسْتَفْعِلُنْ»<sup>(٤)</sup>:

مَاذَا وَتَوَلَّى عَلَى رُبْعٍ خَلَا مُخْلَوْلِقٍ دَارِسٍ مُسْتَعْجِمٍ

فالببيت من العروض الثانية، من ضربها الثانى من البسيط، والقافية «تَعْجِمِي»، فالعين ساكنة، وياء الإطلاق ساكنة، والجيم والميم بينهما متحركان، وهو المتدارك.

(١) فى قوافى الألفى ٨ : «توالى فيها حرفان متحركان بين ساكنين».

(٢) ديوانه ١٤٩، البيت الخامس والأربعون من معلقته (٨٩ بيتاً). وفى كافى التبريزى ٥٨، ٧٠. والعقد الفريد مع أربعة غيره ٤٥٣/٥. ومع ثانٍ غيره فى الموشح ٥٢. وفى معيار ابن السراج ٥٢. وعروض الورقة ٦٩.

(٣) فى الأصل: تكرم.

(٤) كافى التبريزى ٤١، والعقد ٤٨٠ / ٥. وفى العقد «معجم» بدل من «مستعجم». وفى معيار ابن السراج ٤٤، وفيه «رسم عفا» بدل من «ربيع خلا». وعروض الورقة ٦٢. والحدود العين ٦١.

ومثاله فى «مَفَاعِلُنْ»<sup>(١)</sup> :

لَعْمَرُكَ مَا أُدْرِى وَإِنِّى لِأَوْجَلُ      عَلَى أَيَّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوْلُ

فالببيت من الضرب الثانى من الطويل، والقافية «أُو وَ لُوْ» ، فالواو الأولى المدغمة ساكنة،  
روار الإطلاق ساكنة، والواو الثانية واللام بينهما متحركان، وهو المتدارك.

ومثاله فى «فَاعِلُنْ» قولُ امرئِ القيسِ<sup>(٢)</sup>:

صَمَّ صَدَاهَا وَعَقًا رَسْمَهَا      وَاسْتَفْجَمَتْ عَنْ مَنطِقِ السَّائِلِ

فالببيت من الضرب الثانى ، من العروض الأولى من السريع ، والقافية «سائلى» والألف  
وباء الإطلاق ساكنان ، والياء واللام بينهما متحركان ، وهو المتدارك.

ومثاله فى «فَعْلُنْ» قولُ امرئِ القيسِ<sup>(٣)</sup>:

تَطَاوَلْ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ      وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرُقْدِ

فالببيت من الضرب الثالث ، من العروض الأولى من المتقارب، والقافية «ترقدى»، فالراء  
وباء الإطلاق ساكنان، والقاف والداال بينهما متحركان، وقبله «فَعَوْلُنْ» وهو «وَلَمْ تَرُ» فَعَوْلُنْ  
«قَدِي» فَعْلُنْ، وهو المتدارك.

ومثاله فى «فُعلُنْ»، التى قبلها فَعَوْلُنْ<sup>(٤)</sup>:

قَدْ قَالَ لِي عَاذِلِي قَوْلًا عَلِمْتُهُ

فهذا البيت من الضرب الثانى ، من العروض الثانية من المتقارب، وقد دَخَلَ الْبَيْتَ ثَلْمٌ

(١) البيت لمن بن أوس المزنى فى ديوانه ٧١. وفى الكامل فى اللغة ١ / ٤٩٢ / ٢ / ٢١ وفى المنصف ٣ / ٣٥.

(٢) ديوانه ٢٥٥. البيت الثانى من قصيدة (٢٦ بيتا) ، ورسم المؤلف (السائل) بالياء، وليست بالهمزة.

(٣) مطلع قصيدة فى ديوانه ١٨٥ (١٦ بيتا).

(٤) قد يكون هذا شطر بيت من البسيط ، وتقطيعه :

قَدْ	قَالَ	لِي	عَاذِلِي	قَوْلًا	عَلِمْتُهُ	ثَلْمٌ
٥ //	٥ //	٥ //	٥ //	٥ / ٥ /	٥ / ٥ /	٥ //
مستقل	فعلن	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	علن

وأقرب صورة له ، هى الصورة الأولى فى بحر البسيط ، عروضها وضربها ٥ // (فعلن) ، حذف أوله ، فصار ٥ // (علن) .  
إذ لم يُعْهَدِ فى تقسيم العروضيين لهذا البحر أن يضعوا عروضه وضربه على ٥ // «علن» ، ولو وجدوا نصوصها تقول إلى هذا  
الوزن ، لسلكوه - فيما أرى - فى بحر البسيط ؛ لأنه أكثر ملاءمة من سلكه فى بحر المتقارب . كما وضعه المؤلف على حيرة  
منه.

فى أول صدره، وفى أول عَجْزِهِ، وهو جائز فيه، وفى «فَعُولٌ فُلٌ» خلاف بين الخليل والأخفش، وقد ذُكِرَ فى بابه، وهذا البيت عويص وتقطيعه:

قدقا لِييَمَا ذِي قَوْلُنْ عَلِمْتُ هُو  
فَعْلُنْ فَعُولُنْ فَعَلُنْ فَعُولٌ فُلٌ  
أثلم سالم محنوف أثلم مقبوض أبتز

فالقافية «لِمَتَّهَوُ»، والميم وواو الإطلاق ساكنان، والتاء والهاء بينهما متحركان، وهو المتدارك .

والرابعة: المتواتر، وهو كل قافية وقع فيها متحرك بين ساكنين، وسُمِّيَ بذلك؛ لأن المتحرك يليه الساكن وليس فيه تتابع الحركات، كما فى المترابك والمتدارك.

وروى الأصمعى <sup>(١)</sup> قال: تواترت الإبل إذا جاء منها شيء، ثم انقطعت، ثم جاء منها شيء، كذلك قال الله تعالى: « ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتْرًا » <sup>(٢)</sup>، أى بين كل نبيين فترة. وقال أبو الأسود <sup>(٣)</sup>:

بقافية حذَاءٍ سَهْلٍ رَوِيهَا كَمَرَدِ الصَّنَاعِ لَيْسَ فِيهَا تَوَاتُرٌ [الطويل]  
أى ليس فيها توقف ولا فتور.

وقول الكتاب: قد تواترت كُتِبَى إِلَيْكَ - يعنون اتصالها وتتابعها - غلط لا وجه له، والصواب فيه: قد تواترت كُتِبَى إِلَيْكَ . بل يصح كُتِبَتْ إِلَيْكَ مع المَحْرُوسِ لِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ لِأَنَّهَا بَعْدَ

وتقع هذه القافية فى عشرة أجزاء، وهى: مَفَاعِلِيُنْ ، فَاعِلَاتُنْ ، فَعْلَاتُنْ مَفْعُولُنْ، فَعُولُنْ، فَعْلُنْ، فُلٌ، إذا كان قبله حرف ساكن، ومُتَّفَاعِلَاتُنْ، ومُسْتَفْعِلَاتُنْ، ومُفْتَعِلَاتُنْ، فهذه عشرة أجزاء.

فَأَمَّا مَفَاعِلِيُنْ ، فمثاله قول <sup>(٤)</sup>:

(١) القول ليس فى الكنز اللغوى «كتاب الإبل»، وقريب منه غير معروى فى كافي التبريزى ١٤٨.

(٢) المؤمنون: الآية ٤٤ .

(٣) اللسان: مادة (وتر) ١٢٧/٧ (أبو الأسود).

(٤) البيت مع ثانٍ غيره للمرار بن سعيد النقمسى فى الحماسة ٢٢٤ (الحماسية ٤٠٥).

إِذَا شِبْتُ يَوْمًا أَنْ تَسُوْدَ عَشِيرَةٌ      فَبِالْجِلمِ سُدًّا لَا بِالتَّسْرُعِ وَالتَّشْتُمِ

فهذا البيت من الضرب الأول من الطويل، والقافية «شتمي»، فالتاء وياء الإطلاق ساكنان، والميم بينهما متحركة، وهو المتواتر.

ومثاله في فَعَلَاتُنْ، قول<sup>(١)</sup>:

يَا بَكْرُ أَنْشِرُوا لِي كَلْبِيًّا      يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ ؟

فالبيت من المديد من العروض الأولى وضربها الأول، والقافية «رأو»، فالألف وواو الوصل ساكنان، والراء بينهما متحركة، وهو المتدارك.

ومثاله في فَعَلَاتُنْ قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

وَلَقَدْ زَجَرْتُ الْعَيْسَ ثُمَّ بَعَثْتُهَا      وَهَنًا، وَقَلْتُ: عَلَيْكَ خَيْرٌ مَعَدًّا !

فالبيت من الضرب الثاني، من العروض الأولى من الكامل، والقافية «عدي»، فالدال الأولى وياء الوصل ساكنان، والدال الثانية بينهما متحركة، وهو المتواتر.

ومثاله في مَفْعُولُنْ قول امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

دَارٌ لِيَهْدِي وَالرِّيَابِ وَفَرَّقَنَا      وَنَمِيسَ قَبْلَ حَوَادِثِ الْأَيَّامِ

فالبيت من زحاف الضرب الأول، من العروض الأولى من الكامل، مضمر مقطوع، والقافية: «يأمي»، فالألف وياء الوصل ساكنان، والميم بينهما متحركة، وهو المتواتر.

ومثاله في فَعُولُنْ قولُ ربيعة بن مقروم الضبي<sup>(٤)</sup>:

(١) كافي التبريزي ٢٦، والمهلل في الأغاني ٥ / ٥٩ مع بيت ثان. وفي حماسة الظرفاء ١ / ١٢٠ مع اثنين غيره. وفي الأغاني ٥ / ٥٩ مع بيت ثان. والعقد ٥ / ٢٢٠، ٤٧٨ مع اثنين غيره. وفي رسالة الصاهل والشاحج ٤٥٤. والمعيار ٢٨. وعروض الورقة ٦٠. والإقناع ٧٥. وعروض ابن جنى ٢٩. والحر العين ٥٣.

(٢) ديوانه ٢٠٧، برواية الصدر:

وَلَقَدْ بَعَثْتُ الْعَيْسَ ثُمَّ زَجَرْتُهَا

(٣) ديوانه ١١٤، البيت الثالث من قصيدة تبلغ واحدًا وعشرين بيتًا.

(٤) الحماسة (الجواليقي)، مطلع خمسة أبيات ٢٢٩، (الحماسية ٤١١). وفيه «طويل قلبه» بدل من «بعيد قلبه»، وفي الهامش في نسختين رمز لهما ب: (م) ت «بعيد قلبه».

وكم من حاملٍ لى ضَبُّ ضِفْنٍ      بَعِيدٍ قَلْبُهُ حُلُوِّ اللِّسَانِ

فالببيت من الضرب الأول من العروض الأولى من الوافر ، مقطوف ، والقافية «سأنى» ، فالألف وياء الإطلاق - وهى الوصل - ساكتان ، والنون بينهما متحركة ، وهو المتواتر .

ومثاله فى فَعْلُنْ ، فنحو قولِ عصامِ بنِ عبيدِ الرُّمَّانِي<sup>(١)</sup> :

أَبْلِغْ أبا مِسْعَمٍ عَنِ مُقْلِفَلَةٍ      وَفى العِتَابِ حَيَاةً بَيْنَ اقْوَامِ

فالببيت من الضرب الثانى ، من العروض الأولى من البسيط ، وهو مقطوع ، والقافية «وأمى» ، فالألف وياء الإطلاق ساكتان ، والميم بينهما متحركة ، وهو المتواتر .

ومثاله فى قُلْ ، إذا كان قبله حرف ساكن ، نحو : «فَعُولُنْ قُلْ» ، فنحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

خَلِيلِيَّ عُوْجًا عَلَى رَسْمِ دَارِ      خَلَّتْ مِنْ سُلَيْمَى وَمِنْ مِيَّةِ

فالببيت من الضرب الرابع من المتقارب ، وهو أبتَر ، والقافية «مِيَّة» ، فالياء الأولى والهاء ساكتان ، والياء روى ، والهاء وصل ، وقد يكون ساكتا ، والياء الثانية بين الياء والهاء متحركة ، وهو المتواتر .

ومثاله فى مُتَفَاعِلَاتِنْ ، فنحو قول<sup>(٣)</sup> :

وَلَقَدْ سَبَقَتْهُمُ إِلَيَّ      عَى فَلِمَ نَزَعْتَ وَأَنْتَ آخِرُ

فالببيت من مجزوء الكامل ، من الضرب الأول من العروض الثالثة ، وهو مُرْقَلٌ ، والقافية «آخِر» ، فالحرف الثانى من الهمزة والراء ساكتان ، والحاء بينهما متحركة ، وما رأيتهم عدوا الهمزة المدودة حرفين ، كما عدوا الحرف المشدد حرفين - وقد ذكرتها أنفا - ولولا ذلك لما صَحَّتْ هذه القافية ، وهو المتواتر .

(١) الحماسة (شرح الجواليقي) ٣٢٤ ، مع ثلاثة غيره (الحماسية ٤٠٦) . والببيت منسوب لهمام الرقاشى فى البيان والتبيين ٣١٦/٢ .

(٢) فى كافى التبريزى ١٢٢ . والمعقد ٥ / ٤٩٤ . وعروض الورقة ٨٩ . والإقناع ٧٥ . والحدود العين ٦٩ . ومعيار النظار ٨٠ / ١ .  
(٣) فى كافى القناتى ١٩٠ . وعروض الورقة ٧١ . والمعقد ٥ / ٤٨٢ . وهو للحطيئة فى ديوانه (دار صادر) ٢٤ ، الببيت الثالث عشر من ستة وثلاثين بيتا . وفى معيار النظار فى علوم الأشعار ١ / ٤٠ . وتلقيب القوافى مع اثنين آخرين ١٨ .

ومثاله من مُتَمَلِّئِنٌ ، قوله (١) :

صَفَحُوا عَنِ ابْنِكَ إِنَّ فِي ابْنِكَ جِدَّةً حِينَ يُكَلِّمُ

فألبهت من المجزوء المرفل بعد خَزَلِهِ من الكامل، والقافية «كَلِّمُ»، فاللام الأولى والميم ساكنان، واللام الثانية بينهما متحركة، وهو المتواتر.

وأما (الترادف) فهو: كل قافية توالى في آخرها ساكنان لا متحرك بينهما، وسُمِّيت بذلك، لأن غالب العادة في آخر الأبيات أن يقع فيها ساكن واحد، سواء كان رويًا مقيدًا، أو كان موصولًا، أو كان بخروج، فلما اجتمع في آخر هذه القافية ساكنان سُمِّيَ بذلك؛ لأن أحد الساكنين كانه ردف للأخر ولاحق به، كالرديف يُلَى الراكب.

وكان الخليل اشتق له مُتَفَاعِلًا من الردف، وتقع هذه القافية في ثلاثة عشر جزءًا ، وهي: «مُتَفَاعِلُنْ، مُسْتَفْعِلُنْ، مُفَاعِلُنْ، مُفْتَعِلُنْ، فَعَلَتَانْ، فَاعِلِيَانْ، فَعِلِيَانْ، مَفْعُولَانْ، فَاهِلَانْ، فَعِلَانْ، مَفَاعِيلْ، فَعُولْ، فَعُولَانْ». فاما مُتَفَاعِلُنْ، فنحو قول الشاعر (٢) :

أَبْنَى، لَا تَظْلِمُ بِمَكِّيَ كَمَّا لَا الْكَبِيرَ وَلَا الصَّغِيرَ

فالببيت من مجزوء الكامل، من الضرب الثاني من العروض الثالثة، وهو مُدَال، والقافية «غَيْرَ»، فالياء والراء ساكنان، وهو المترادف.

وأما مثاله في مُسْتَفْعِلُنْ، فنحو قول الشاعر (٣) :

إِنَّا دَمَعْنَا عَلَى مَا خَلَيْتُ سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ وَعَمْرُوٌّ مِنْ تَمِيمٍ

(١) البيت بلا عروفي معيار النظار ١ / ٤٣ .  
(٢) البيت مع ثان غيره في رسالة الصاهل والشاحج للمرأة المكية ١ / ٥٣٠ . وفي الفصول في القوافي (غير معزو لشاعر) ٨٦ ، وفيها :

لا الصغير ولا الكبير

وفي قوافي الأخفش ٨٩ . والمرأة المكية هي : سبيمة بنت الأحب ، من بني خزيمة بن عوف ، وأبناها الذي قالت له هذا الشعر، هو : خالد المشركي ، من ولد عبد مناف بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة (الصاهل والشاحج هامش ١ ص ٥٣٠ . وهناك تخريج للبيت).

(٣) عروض الورقة ٦٥ . وكافي التبريزي ٤١ مع أربعة غيره للأسود. بن يعفر . وتروى لغيره في المشح ٧٤ . والمعقد ٥ / ٤٧٩ . والمعيار ٤٤ . ومعيار النظار ١ / ٢٩ .

فالببيت من العروض الثانية ، من ضربها الأول من مجزوءٍ مُذالٍ من البسيط، والقافية «ميمٌ»، فالياء والميم ساكتان، وهو المترادف.

وأما مثاله فى مَفَاعِلَانٍ، فنحو قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

قد جَاءَكُمْ أَنْكُمْ يوماً إذا ما دُقْتُمْ الموتَ سوف تُبْعَثُونَ<sup>أخيه</sup>

والبيت من البسيط من زحافه، وهو مخبونٌ مُذالٌ من ضربه الأول. والقافية «تُونٌ»، فالواو والنون ساكتان، وهو المترادف.

وأما مثاله فى مُفْتَعِلَانٍ، فنحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يا صاحٍ قد أَخْلَفْتَ أَسْمَاءُ ما كانت تُعْتَبِكُ من حُسْنٍ وِصَالٍ

فالببيت من زحاف البسيط مَطْوًى مُذالٌ من الضرب الأول. والقافية «صَالٌ»، فالالف واللام ساكتان، وهو المترادف.

وأما مثاله فى «فَعَلَّتَانٍ»، فنحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

هذا مقامى قَرِيبٌ من أُخِي كَلُّ امرئٍ قائمٌ مَعَ أُخِيهِ

فالببيت من زحاف البسيط، وهو المخبول. والقافية «خِيبةٌ» ، فالياء والهاء ساكتان، وهو المترادف.

وأما مثاله فى «فَاعِلِيَّانٍ»، فنحو قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

يا خَلِيلِي أَرَبَعًا وَاوَدَ تَخْبِرًا رَبَعًا بِمُسْفَانٍ

فالببيت من مجزوء الرمل، من الضرب الأول من العروض الثانية، وهو مُسْبِغٌ، والقافية:

(١) عروض الوردية ٦٥. وكافى التبريزى ٤٦. والغامزة ١٥٩. والعقد ٤٨٠. ومعيار النظار ٣١ / ١.  
(٢) عروض الوردية ٦٥. وكافى التبريزى ٤٦. والغامزة ٥٧. والعقد ٤٨٠. ومعيار النظار ٣١ / ١. وصنعة الشعر ١١٠.  
(٣) معيار النظار ٣١ / ١. وكافى التبريزى ٤٧.  
(٤) كافى التبريزى ٨٦. والعقد ٤٨٧ / ٤٨٩. والغامزة ٧٠. والمعيار ٦٦. وعروض الوردية ٨١. وعروض ابن جنى ٧٠. والقسطاس ١٧٩. ومعيار النظار ٥٤ / ١.

«فَأَنْ»، فالألف والنون ساكنان، وهو المترادف.

وأما مثاله في «فَعْلِيَّانُ»، فنحو قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

واضحاتُ هارسيًا      تٌ وأدمٌ عَرَبِيَّاتُ

فالبيت من زحاف الرَّمَلِ مخبون، مُسَبَّغٌ مجزوء، وهو من الضرب الأول من العروض الثانية. والقافية «يَأْتُ»، فالألف والتاء ساكنان، وهو المترادف.

وأما مثاله في «مَفْعُولَانُ»، فنحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يَنْضَحْنُ فِي حَافَاتِهَا بِالْأَبْوَانِ

فالبيت من العروض الثالثة المشطورة من السريع، والقافية «وَأَلُ»، فالألف واللام ساكنان، وهو المترادف.

وأما مثاله في «فَاعِلَانُ»، فنحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لَا يَغْرُنُّ امْرَأًا عَيْشُهُ      كُلُّ عَيْشٍ صَانِرٌ لِلزُّوَانِ

فالبيت من الضرب الأول من العروض الثانية من المديد، وهو المقصور. والقافية «وَأَلُ»، فالألف واللام ساكنان، وهو المترادف.

وأما مثاله في «فَعْلَانُ»، فنحو قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

أَقْصَدْتُ كِسْرَى وَأَضْحَى قَيْصَرَ      مُقْلَقًا مِنْ دُونِهِ بَابُ حَدِيدِ

فالبيت من مخبون الضرب الثاني، من العروض الأولى من الرَّمَلِ. والقافية «دِيدُ»، فالياء

- 
- (١) عروض الوردية ٨١، وكافي التبريزي ٩٠، والعقد ٤٨٨ / ٥، ومعيار النظار ٥٦ / ١، والعامزة ٧٠.  
(٢) كافي التبريزي ٩٨، والعقد الفريد ٤٨٩ / ٥، والمعيار ٧١ (حافات)، وعروض الوردية ٧٩، وعروض ابن جني ٧٨ / ٩٧، والقسطاس ١٩٠، والمفتاح ٢٦١، والعامزة ١٩٦، ومعيار النظار ٦٠ / ١، وهو للحجاج في ديوانه ٨٦ / ٢.  
(٣) البيت بلا عذو في كافي التبريزي ٢٢، وفي كافي التنوخي ١١٨، والعقد الفريد ٤٧٨ / ٥، وعروض الوردية ٦١، والعامزة ١٥١، والقسطاس ١٠٥، ومعيار النظار ٢٤ / ١.  
(٤) البيت بلا عذو في معيار النظار ٥٦ / ١.

والدال الثاني ساكتان، وهو المترادف.

وأما مثاله في «فَعُولَانُ»، فنحو قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

لَا يَدُّ مِنْهُ مَا نَحْدِرُنْ وَارْقَيْنْ

فالببيت من مشطور السريع ، من مخبون العروض الثالثة. والقافية «قَيْنْ»، فالياء والنون ساكتان، وهو المترادف.

وأما مثاله في «مَفَاعِيلُ»، فنحو قول امرئ القيس (روايئنا عن الاصمعي)<sup>(٢)</sup>:

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَرْجَاهُمْ بِيضُ الْمَسَافِرِ غُرَانُ

فالببيت من الطويل، عَرُوضُهُ على الأصل مقبوضة، وضربها مقصور، ورواه الخليل مطلقا بإقواء، وقد ذُكِرَ أنفا في خلافِ الطويل، والقافية «غُرَانُ»، فالالف والنون ساكتان، وهو المترادف. وهو عند الخليل من المتواتر، وهو من الضرب الأول.

وأما مثاله في فَعُولُ ، فنحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وِيَاوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَانِسَاتٍ وَشَعَثٍ مَرَاضِيَعٍ مِثْلِ السَّعَانِ

فالببيت من الضرب الثاني، من العروض الأولى من المتقارب، والقافية «عَالُ»، فالالف واللام ساكتان، وهو المترادف. فقد كملت القوافي الخمس بأمثلتها.

**يلحق بالمترادف في «مفاعيل»:**

قال الخليل: «هذه الأبيات - يعني ثياب بني عوف - هي مُطْلَقَةٌ. فالقافية عنده متواتر، وكان هذا الجزء لم يُنْقَلْ عن أصله.

(١) كافي التبريزي ١: ١٠١، والفارزة ٧٢، والمقد ٤٨٩/٥.

(٢) ديوانه: ٨٢، ومعيان النظار ٢٢/١، وفيهما: «المشاهدة بدل من «المسافر». ومع بيت غيره في كافي التبريزي ٢٥، وفي قوافي

التبريزي ١٢١، والمعدة مع ثلاثة غيره ١/١٤٨.

(٣) من تخريجه في ص ٨٨.

قال أبو الحسن الأخفش: «إن قيل: إنما تحذف العرب شيئا، إذا رُدَّ إلى أصله، أو إلى مثله، نحو: «فَاعِلَاتُنْ» في المديد، لَمَّا حُدِفَتِ النونُ بَقِيَ «فَاعِلَاتُ»، فأسكنت تاءه، فبقي «فاعلات»، فنُقِلَ إلى «فَاعِلَانْ» فَهَلَا فُعِلَ فِي «مَفَاعِيلِ» المترادف كذلك، وِرُدَّ إلى «فَعُولَانْ»، ووزنهما سواء؟ وكانت النون تلزم آخر البيت، كما جاء في المديد، وتجري الضروب مجرى واحدا»، فالجواب: إن هذا الجزء سكت لأمه، فلم تحتج إلى النقل إلى النون، وإنه لم يطرده فيجعل له زحاف، وهو عند الخليل غير منقول عن أصله الذي هو «مَفَاعِيلَانْ» فلا مبالاة به.

واعلم أن «فَعُولَانْ»، و«مَفَاعِيلِ» ووزنهما واحد، وإن اختلف لفظهما، والذي عدّه المتقدمون «مَفَاعِيلِ» و«فَعُولَانْ» معجمة، لم يذكرها ابن جنى في شرح قوافي الأخفش، ففي مسألة الأخفش إخلال، وليست بشيء في الأصل.

واعلم أن العرب من شرطها أن تقف على آخر البيت ساكنا مطلقا، كمقيد، وكان يقع في أشعارها الإقواء، فيستر ذلك السكون، فلا يظهر قبضه - هذا إذا كان الوزن مطلقا - وأما إذا كان مقيدا فلا بأس باختلاف إعرابه حكما لا لفظا. وهذا يُحَكَّمُ القولُ عليه في فصل الإقواء<sup>(١)</sup>.

واعلم أن المترادف لا يقع في القوافي المقيدة؛ خاصة وهذه القوافي الخمس لا يخرج عنها وزن من جميع أوزان العرب، وهي تقع في أواخر الأبيات على ضروب. فمنها ما يجيء على أصله، ومنها ما نقص عن أصله، ومنها ما زاد عن أصله.

فأما ما جاء على أصله، فنحو: «مفاعيلن» في ضرب الطويل، و«فاعلاتن» في المديد، ونحوه. وأما ما تغير بنقص، فنحو: «مَفَاعِلُنْ» في الطويل، فإنه قَبِضٌ، و«فَعِلُنْ» في ضرب البسيط، فإنه خَبِنٌ، إلى غير ذلك مما نقصه الزحاف.

وأما ما وقع فيه الزيادة، فنحو الضرب المرفل، وهو ما زِدَتْ عليه من آخره سببا خفيفا،

(١) ويحسن أن يرجع لمصطلح الإصراف: إذ يحمل نصريما توضح ما ذكره الإربلي، والمقيد عند ابن السراج في المعيار ٩٣ على ضربين: مطلق لا يخرج به عن الوزن، وآخر يخرج إلى ضرب آخر.

نحو: «مُتَفَاعِلَاتِنُ»، ونحو المذال، وهو ما زدت في آخره حرفا ساكنا<sup>(١)</sup>، نحو: «مستفعلن»، ونحو المسبِّغ، وهو ما زدت على آخره حرفا ساكنا<sup>(٢)</sup>، نحو: «فَاعِلِيَّانَ»، فهذه صورة الضروب.

فأما ما وقع في آخره ساكتان، وهو المترادف، فليس بأصل البتة، فإنه ليس في أصول العروض التقاء ساكتين حشوا ولا طرفا.

اعلم أن الضرب الثاني من العروض الثانية من البسيط «مُسْتَفْعِلُنْ»، وهو من «المتدارك»، فإذا دَخَلَهُ الطُّىُّ حُدِّفَتْ فَاوُهُ، بَقِيَ «مُسْتَعْلُنْ»، وَنُقِلَ إِلَى «مُقْتَعْلُنْ»، فيصير من «المتراكب»، فإذا دخله الخَبْلُ حُدِّفَتْ سَيْنُهُ وَفَاوُهُ، بَقِيَ «مُتَعْلُنْ»، نُقِلَ إِلَى «فَعْلَتُنْ»، فيصير من المتكاسوس، وحيث وقع الضرب «مُسْتَفْعِلُنْ»، فحكمه كذلك.

ومثله «فَعْلٌ» في المتقارب ساكِنَ اللام إذا وقع قبله «فَعْلُونْ»؛ فهو من المتدارك، فإن قُبِضَ «فَعْلُونْ» قبله، بَقِيَ «فَعْلُونْ» «فَعْلٌ»؛ فهو من المتراكب، وجاز وقوعها قافيتين في تصيدة واحدة. قال ابن جنى: «وتعليل ما جاز مع غيره من القوافي، ومَنَعُ ما لم يَجْزُ معه غيره، ليس من علل القوافي، ولكنه من علم التصريف.

وأما المترادف، فلا يقع مع هذه الأصول؛ لكونه ليس منها، فإنهم يكرهون توالى الحركات في أواخر الأبيات، ويختارون ذلك في الحشو والعروض. ألا ترى أنهم لما أثروا حذفَ حرفِ ساكنٍ لازم في الطويل تخفيفا، جعلوه في العروض، ولم يجعلوه في الضرب، فجاءت عروضه مقبوضة أبدا، ما لم يُصَرِّعْ، وجاء ضربُه مقبوضا وغير مقبوض؟

ولأن أول البيت ابتداء الحركات، فتحمد فيه الحركات، وأخر البيت وَقْفٌ، فلا يكون إلا على الساكن، ولذلك اختاروا كثرة السواكن في آخر البيت، ولذلك وقع في الضرب المقيد الساكتان، ولم يجز ذلك في الحشو؛ ولذلك وقع في القافية: الرفع، والتأسيس، والوصل والخروج، ولا يقع الوصل والخروج إلا بحروف اللين، وقد تكون ساكنة، فإن وقع الواو والياء متحركين، ففيهما مَدٌّ ولين، يُقَرَّبُهما من السكون، وأما الألف فلا تكون إلا ساكنة، ولذلك منع

(١) على الوند المجموع (علن) من مستفعلن.

(٢) على السبب الخفيف (تن) من فاعلاتن؛ لتصير فاعلاتن (فاعليان) / ٥ / ٥ // ٥٥ / ٥٥.

الخليل جوازَ «فَعُولٌ فُلٌّ»؛ لتوالي الحركات فى آخر البيت، وهو عند الجميع غير مستحسن.

اعلم أن القوافى تنقسم إلى أقسام غير الأول، وهى نوعان: مقيدة، ومطلقة. فالمقيد ما كان غير موصول، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: مقيد مجرد، ومقيد مؤسس، ومقيد مُردَّفٌ .

والمطلقة تنقسم إلى بيئته أقسام: مطلق مجرد، مطلق مؤسس، مطلق مردف، ومطلق بخروج - والوصل من لوازم المطلق.  
أبي بن السرح

ثم إن الردف ينقسم إلى ثلاثة أقسام: يكون بالألف - لا يجوز معها غيرها - ويكون بالواو وحدها، ويكون بالياء وحدها، ويجوز أن تقع الياء والواو ردفاً فى قصيدة واحدة.

ثم الوصل ينقسم إلى ستة أقسام: يكون ألفاً، أو واواً، أو ياء، أو هاء الضمير، أو هاء التانيث، أو هاء السكت.

ثم الخروج ينقسم إلى ثلاثة: يكون «ألفاً»، أو «واواً»، أو «ياء». فقد اجتمع تسعة أقسام أصول، تحتها اثنا عشر نوعاً فروع. وهذا يستوعب جميع ما يقع فى القافية.

وعندهم أن القافية المطلقة يلزمها الوصل، فإن كانت القافية منصوبة، نتج من الفتحة ألف، وإن كانت القافية مرفوعة، نتج من الضمة الواو، وإن كانت القافية مجرورة، نتج من الكسرة الياء، فالوصل عندهم على هذا.

ورأيت بعد ذلك ألف التثنية، وواو الجمع، وياء المتكلم، لا تدخل فيما ذكره، ويحتاجون فى إدخالها فى الوصل إلى غير ما قرروه، فإنهم لابد لهم من إشباع الحركات؛ لتظهر الحروف الساكنة بعد الإطلاق، وكذلك يقع فى التقطيع، وإنما نعتمدها هنا على الحروف، التى تظهر فى اللفظ والخط، مع الوصل والخروج، وهى ستة أحرف: الألف، والياء، والواو، وهاء الضمير، وهاء التانيث، وهاء السكت، التى لبيان الحركة، فلو سلم لهم على ما قرروه فى القافية الألف والواو والياء، لم تسلم لهم الهاءات الثلاث؛ لأنها حروف قائمة بأنفسها غير متولدة من إشباع الحركة، فتقع على خلاف القاعدة، ويحتاجون إلى كلام آخر، غير الذى قرروه، يُعبرُ به عن هذه الحروف، التى لم تدخل تحت أمثلتهم.

والذى يجمع بين المذهبيين: أن الوصل ينقسم إلى قسمين: قسم موجود في الخط ضرورة، كالف التانيث، وواو الجمع، وياء المتكلم، وهاء الضمير، وهاء التانيث، وهاء السكوت، وقد يكون الوصل والروى منها. وقسم ثان يقع من إشباع الحركات فيصح على هذا، وإلا فلا، وهذه الحروف ينفرد كل منها في الوصل، ولا يقع حرف مع حرف وصلًا، فإن أصداءها وأجاسها مختلفة، فلو اجتمع منها حرفان لاختلف الصوت، وكان معيبًا.

وجميع هذه الحروف تكون سواكن، مالم يقع بعدها حرف الخروج، فأنى حرف وقع بعده خروج تحرك حرف الوصل، وسكن الخروج بشرط حركة الروى، فإن سکن، فهو المقيد. والشعر يدخل فيه الحدا، والغناء والترنم. والألف، والواو، والياء، هي: حروف المد واللين، ولذلك جاءت في القافية، لتساعد على مد الصوت، وأدخلوا الهاء مع هذه الحروف لِمَا في الهاء من الخفاء والهمس، فهي تُقَرَّبُ بين المد واللين.

فقد تبين ما ذكرناه، ويتضح هذا بالأمثلة الشاهدة من الشعر.

نرجع إلى تفصيل القافية، فأما القافية المقيدة، فمنها المجردة، وهي: مالم يقع فيها تأسيس، ولا ردف، نحو قول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

(بَرْهْرَهْ) <sup>(٢)</sup> رَخْصَةُ رُودَةٌ  
كَخَرْعُوبَةِ الْبَانَةِ الْمُتْفَطِرِ

فالقافية من المتدارك، وهي مقيدة، فالنون والراء ساكنان، والقاء والطاء بينهما متحركان، والبيت من المتقارب، من الضرب الثالث، من العروض الأولى.

ومنها المقيدة المؤسّسة، نحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

صَلَّتْ الْجَبِينِ مُهْدَبٌ يُنْمَى إِلَى عَمْرٍو بْنِ عَامِرٍ

فالقافية من المتواتر، والألف والراء ساكنان، والميم بينهما متحركة، والبيت من مجزوء الكامل، وهو مُضَمَّرٌ، مُرْقَلٌّ من زحافه، والألف من عامر هي التأسيس، والميم دخيل، والراء روى.

(١) ديوانه ١٥٧، البيت الثاني عشر، وصدده:

بَرْهْرَهْ رُودَةٌ رَخْصَةٌ

(٢) في أصل المخطوط (برهرة)، وهو - فيما يبدو - سهو من الناسخ (أسقط هاء من الكلمة)

(٣) المعيار ٥٧، وصنعة الشعر ٢٠٢، وقوافي المبرد (٥).

ومنها المقيد الردف، وينقسم إلى ثلاثة أقسام - كما تقدم - فيكون الردف «ألفا»، أو «واوا»، أو «ياء» قبل الروى، لا حاجز بينهما، ولا يجوز أن يقع مع الألف غيرها رِدفًا، ويجوز وقوع الواو والياء ردفين فى قصيدة واحدة، إذا انضم ما قبل الواو، وانكسر ما قبل الياء، ومتى اختلت، كانت سنادا معييا، فأما الردف بالألف، فنحو قول<sup>(١)</sup>:

السرياء عنم الحمد لله الوهب المثنان

وهو العروض الثالثة من مشطور (الرجز)، والقافية مترادف<sup>(٢)</sup>.

وأما الردف بالواو، فنحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

يا أحمك الواحد ماذا الصنود والقلب واه فى هواكم عميد

فالقافية من المترادف، والواو والداد ساكتان، والواو ردف، والداد روى، والبيت من ثانى ضروب العروض الأولى من السريع، والاستشهاد بالواو فى عروض البيت، وأما الردف بالياء، فنحو ضربه، وهو: «كُم عميد»

وأما اجتماع الواو والياء ردفًا فى قصيدة واحدة، فنحو عروض هذا البيت وضربه، وهما: «ذ صنود»، «كُم عميد».

ونحو قول:

دار للمنيار بذات الفضا مقفرة أرجائها لا تُجيب [السريع]  
غيرها من بعد سكاينها - أحبتي - مر الصبا والجنوب

وأما التوافى المطلقة، فلمنها المجردة، وهى: ما لم يدخلها تأسيس ولا ردف، نحو قول امرئ القيس<sup>(٤)</sup>:

(١) فى الحور العين ٦٦، وفيه [العظيم المثنان]. ومعيار النظار فى علوم الأشعار ١ / ٦٠.

(٢) له يقصد المصطلح.

(٣) الحور العين ٨٨. وتوافى المبرد ٤، وفيهما [فيم الصنود] و [القلب عان]. وصنمة الشعر ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٠٢، وانفردت

صفحة ٢٨٤ برأية: [والقلب صب] بدل من [والقلب عان]. والجامع فى العروض والقوافى ٢٨٩.

(٤) ديوانه ٨، مطلع قصيدة تبلغ سبعة وسبعين بيتا. وقوافى التنوخى ٤٥. والمعيار ١٩.

فَلَمَّا نَبَّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزَلٍ بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوَمَلٍ

فالقافية: «حَوَمَلِي» وهي من المتدارك، والواو والياء ساكنان، والميم واللام بينهما متحركان، والبيت من الضرب الثاني من الطويل.

وأما المطلقُ المُوَسَّسُ، فنحو قول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

دَعُ عَنْكَ نَهْبًا صَبِيحًا فِي حَجْرَاتِهِ      وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاهِلِ [الطويل]

فالقافية «واحِلِي»، وهي من المتدارك، والالف والياء ساكنان، والحاء واللام بينهما متحركان، والالف تأسيس، والحاء بعده دخيل، واللام روى، والياء - التي من إشباع كسرة اللام - وصل.

وأما المطلقُ المردَّفُ بالَف، فنحو قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

أَلَا هُمْ صَبَا حَا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي      وَهَلْ يَمَعْنَ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ (الخالي)<sup>(٣)</sup>

فالقافية: «خالي»، وهي من المتواتر، والالف والياء ساكنان، واللام بينهما متحركة، والالف ردف، واللام روى، والياء وصل ساكنة، والبيت من الضرب الأول من الطويل.

وأما المردف بالواو، فنحو قول امرئ القيس<sup>(٤)</sup>:

وَسِنٌّ وَسُنِّيْقٌ سَنَاءٌ وَسُنْمًا      نَعْرَتُ بِمِدْلَاجِ الْهَجِيرِ نَهْوَضِ [الطويل]

فالقافية: «هُوَضِي»، وهي من المتواتر، والواو والياء ساكنان، والضاد بينهما متحركة، والواو ردف، والضاد روى، والياء بعدها وصل، والبيت من الضرب الثالث من الطويل.

(١) ديوانه ٩٤، مطلع قصيدة (تسعة أبيات). والبيت جاء مخرومًا: بحيث يبدو صدره من الكامل، وعجزه من الطويل، بسبب

الخرم: (وهو حذف الأول من «فعلان» أول تفعيلات بحر الطويل).

(٢) ديوانه ٢٧، مطلع قصيدة (٤٤ بيتًا). وصنعة الشعر ٢٢٤.

(٣) في الأصل رسمت (الخال)، ويبدو أنها سهو من الناسخ: بدليل تدارك ذلك حين قال: فالقافية: «خالي».

(٤) ديوانه ٧٦، من قصيدة تبلغ اثنين وعشرين بيتًا - البيت العشرين - ويقال: إنها لأبي نوَّاد الإيادي (ص ٧٢). وفيه:

«كسنيق»، والسنيق: الصخرة الصلبة، والسن: الثور الوحشي، ومدلاج الهجير: الفرس الذي يسرع في الهجير (الديوان: رواية الأصمعي).

وأما المردف/فسائر القصيدة، وأولها<sup>(١)</sup>:

أَعْنَى عَلَى بَرْقِر - آراه - وَمِيضِي حَبِيْبٌ لِي شَمَارِيْعٌ يَبِيْضُ

فالقافية: «بِيضِي»، فالياء والياء ساكنان، والصاد بينهما متحركة، وقد وقعت الياء والواو ردفاً في قصيدة واحدة.

وأما المطلق بخروج - ولاخروج إلا بعد وصل - فأما الخروج بالالف، فنحو قول أبي العلاء المعري<sup>(٢)</sup>:

فَالنَّفْسُ تَبِيْئِي الْحَيَاةَ جَاهِدَةً . وَفِي يَمِيْنِ الْمَلِيْكِ مِقْوَدَهَا  
فَلَا اقْتِحَامُ الشُّجَاعِ مَهْلِكُهَا وَلَا تَوَقُّي الْجَبَانَ مَخْلِدُهَا

فالقافية: «مَخْلِدُهَا»، وهي من المتراكب، والحاء والالف ساكنان. واللام والذال والهاء متحركة، والذال روى بالالف خروج، والبيت من الضرب الأول من العروض الأولى من المنسرح.

وأما الخروج بالواو، فنحو قول الشاعر:

مَنْسُ بِأَمَقْعَدِي يَارَجَائِي يَا مَلِيْ  
مَا خَابَ عَبْدٌ وَأَنْتَ مَقْعَدُهُ

فالقافية: «مَقْعَدُ هُوَ»، وهي من المتراكب، والقاف والواو ساكنان، والصاد والذال والهاء بينهما متحركة، والذال روى، والهاء وصل، والواو خروج، والبيت من الضرب الأول من المنسرح.

وأما الخروج بالياء، فنحو قول الشاعر:

مَنْ يَتَّقِي اللَّهَ فِي الْأُمُورِ يَجِدْ  
فِي يَوْمِهِ رَاحَةً وَفِي غَدِهِ [المنسرح]

فالقافية «فِي غَدِهِ»، وهي من المتراكب، والياء والياء ساكنان، والغين والذال والهاء

(١) ديوانه ٧٢، مطلع القصيدة التي مر فيها البيت السابق. والعمدة ١ / ١٤٥.

(٢) نسقط الزند ١٦٦.

بينهما متحركة، والدال روى، والهاء وصل، والياء خروج، ولا يقع الخروج إلا بعد هاء الضمير خاصة، ولا يكون الوصل إلا مع حركة الروى.

لقد اجتمع ثلاث قوافٍ مقيدة وستٌ مطلقة، منها: مقيد مجرد، ومقيد مؤسس، ومقيد مردف، ومطلق مجرد، ومطلق مؤسس، ومطلق مردف، ومطلق بخروج، ومطلق بتأسيساً مطلق بردف وخروج. فقد تمّ القول على أنواع القافية، ونذكر الآن الحروف.

فمن الحروف: التأسيس - وبدأنا به؛ لأنه أول حرف فى القافية - وهو ألف ساكنة، ولا تكون إلا ساكنة، ولكن نحترز من الهمزة؛ فإنها قد تكون ساكنة ومتحركة، ولا يكون التأسيس إلا بالألف خاصة، ويُشترط أن تكون من نفس الكلمة، نحو قول عمرو بن مِخْلَةَ الكلبى<sup>(١)</sup>:

ويوم ترى الراياتِ فيه كأنها . حوائمٌ طَيْرٍ مُسْتَدِيرٍ وواقعٌ [الطويل]  
فألف «واقع» : تأسيس.

فإن كانت الألف من كلمة والروى من كلمة أخرى ، لا يعد تأسيساً<sup>(٢)</sup>، نحو قول عنتره<sup>(٣)</sup>:

ولقد خَشِيتُ بأنْ أَموتَ ولم تَدْرُ . فى الحربِ دائرةٌ على ابْنِي ضَمْمِمْ [الكامل]  
الشَّاتِمِي عِرْبِي ولم اشْتَمُهُمَا . والنَّازِرِينَ إِذَا لَمْ الْقَهْمَا (دَمِي)<sup>(٤)</sup>

فألف «القهما» ليست تأسيساً، لأنها من كلمة أخرى، وجعلت الألف هذه بمنزلة الميم الساكنة من «ضمضم» فى البيت الأول، وذلك أن القصيدة كلها ليست بمؤسّسة، ومطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتْرَدِّمْ . أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهْمِ

(١) البيت فى الحماسة (شرح الجوالقى) مع خمسة غيره (١٨٢) الحماسية (٢١٦) .

(٢) هذا ما يراه الأخفش فى قوافيه ٢٢ .

(٣) ديوان ١٤٢ ، ١٥٤ . من مملّته ، وهى على الترتيب : السابع والثمانون ، والثامن والثمانون . والأول والثانى فى كافى التبريزى

١٥٤ . وقوافى التنخى ٨٠ ، ولقبها : [إنّو لا تأسيس فى «القهما»] . وهما فى قوافى الأخفش ٢٢ . ومختصر القوافى ١٩٥ .

والحدود العين ١٠٠ .

(٤) فى الأصل: «دم» من غير ياء المتكلم

وحاصله أنه متى وقع بين مؤسس في قصيدة غير مؤسسة لا يعتد به، ويكون سناداً معيباً، فإن كان من غير الكلمة التي فيها القافية، وكانت القافية ضميراً، جاز وقوع هذه الألف، ولاتعد تأسيساً ولاسناداً، بل الألف كغيرها من الحروف.

فإن كان بيت قافيته مضمرة، وبيت قافيته غير مضمرة جاز أن تُعد ألفهما تأسيساً وغير تأسيس، نحو قوله<sup>(١)</sup>:

لِإِنْ شِئْتُمَا الْفَحْتُمَا وَتَجْتُمَا      وَإِنْ شِئْتُمَا مِثْلًا بِمِثْلٍ كِلَاهُمَا [الويل]  
 لِإِنْ كَانَ عَقْلٌ فَاغْتَبَا مِنْ أَخِيكَمَا      بِنَاتِ الْمَخَاضِ وَالْفِصَالِ الْمَقَاحِمَا  
 فجاء في البيت «هما» - وهو ضميرٌ مثنى - وفيه الألف، ووقع في البيت الثاني  
 «المقاحمًا»، وألفه من نفس الكلمة، وليس بضمير، فإن شئت جعلت ألف كلاهما تأسيساً،  
 وإن شئت جعلته غير تأسيس مع ألف «المقاحمًا»، التي في البيت الأخير، ومثله  
 قول<sup>(٢)</sup>:

إِلَّا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى      مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَبْذُو لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا؟ [الويل]  
 بَدَأَ لِي أُنَى لَصْتُ مُدْرِكٌ مَامُضِي      وَلَا سَابِقًا شِينَا إِذَا كَانَ جَانِيَا

فألف «بدا» ليست من نفس الكلمة التي فيها الروى، وألف «جانياً» من نفس الكلمة التي فيها الروى، فجاز أن تكون ألف تأسيس، وأن لا تكون كالأول سواء، والأولى أن تُعد الألف

(١) هما في قوافي الأخفش ٢٤، غير معزوين، مع اختلاف في الرواية. والفارمزة ٢٥٧. وكانى القنائي ١٩٨. ولعوف بن عطية الخروع في الأصمعيات ١٦٧، من قصيدة تبلغ (ثلاثة عشر بيتاً)، مع اختلاف في الرواية (يخاطب جمعاً، لامثنى). وهما بلا عزو في مختصر القوافي ١٩٦. والمعدة ١/ ١٦٣.

(٢) البيتان غير معزوين في قوافي الأخفش ٢٥. وفي كافي التبريزي ١٥٤. والفارمزة ٢٥٧. والأول في العقد الفريد ٥/ ٤٤٩، ٥٠٠، ٥٠٣. وهما في مختصر القوافي ١٩٥. ولزهير بن أبي سلمى في ديوانه (دار الأناق) ١٦٧ - ١٦٨، البيتان الأول والسابع (من ستة وعشرين بيتاً). وغير معزوين في الفصول في القوافي ٥٢. وكذلك في معيار النظار في علوم الأشعار ١/ ٩٦. والجامع في العروض والقوافي ٢٧٦، في الأصل: «سابق».

المنفصلة عن الروى المضمَر تأسيساً، لشدة اتصال الضمير بما قبله.

وأما إذا كان عروض البيت مؤسساً وضربه غير مؤسس، فلا يجيزه الخليل، وأجازه الأَخْفَش<sup>(١)</sup>: - وهو غير حسن - نحو قول<sup>(٢)</sup>:

فَطالما وطالما وطالما [مشطوراالرجز]

غَلِبْتُ عاداً وكَلِيبَ الأَعْجَمَا

وكان الأَخْفَش يقول: قد تَخَرَّضْتُ «ما» من «طال» منزلةً بعض كلمة، فصاروا كالكلمة الواحدة. ولا حاجةً في ذلك، وليس موضع الكلام، وتذكر ذلك في فصلِ السَّنَاد، ومثل الأول قول العجاج<sup>(٣)</sup>:

يادارُ سَلَمَى يا سَلَمَى ثم اسَلَمَى [مشطوراالرجز]

بِسَمْسَمٍ وعن يَمِينٍ سَمْسَمٍ

ثم قال فيها:

فِخْذِفْ هامةٌ هذا العالَمِ

وكان رُؤبة بن العجاج يقول: لغة أبي «همزُ العالَمِ»، فعلى هذا لا يكون ألفها سناداً معيباً، ولا تأسيساً، فيسلم للعجاج بيتُه، وأما إذا لم تجعل الألف همزة، فلا يجوز مع الألف ما لا ألف فيه قافيتين، نحو: سَمْسَمٍ والعالَمِ.

(١) ناقش الأَخْفَش هذا الرأي في كتابه القوافي ٢٦، فقال - بعد إيراده البيت - : «للم جعل الألف تأسيساً : لأنه أراد أصل ما كانت عليه «طال» ، وما إذا لم يجعلها كلمة واحدة ، وهو قد جعلها كلمة واحدة ، ولولا أن ذا جاء ما أجزأناه ، والأخفش يرى أن الأولى بالقياس أن يجعل الألف تأسيساً ، ولكن أجاز هذين البيتين بقوله : ولولا أن ذا جاء ما أجزأناه .

(٢) المشطوران لأبي التجم في قوافي الأَخْفَش ٢٦ ، وفي الفصول في القوافي ٥٢ . ومعيار النظار في علوم الأشعار ١ / ٩٦ ، وفيهما : وغلبيت الأَعجَماء ، بدل من «كَلِيبَ الأَعجَماء» والجامع في العروض والقوافي ٢٧٦ .

(٣) المشطوران (الأول والثالث) في قوافي الأَخْفَش ٢٥ ، ٢٧ . وفي ديوانه ٢٨٩ - ٢٩٨ ، المشاطير (الأول ، والثاني ، والثامن ، والثمانون) . وقوافي التنوخى ١٥٦ . والمشطوران الأول والثاني في كافي التبريزي ١٦٤ . وفي الموشح ١٩٧ . أورد الأبيات ثلاث مرات فحُن إبراهيم بن شهاب عن محمد بن سلام ، وعن عمر بن شُبَّه ، ثم عن أبي محمد التنوخي عن أبي زيد . وفيه يقول رُؤبة : إن أبي - العجاج - كان في لغته «العالَم» «والخاتم» مهموزان . وفي العمدة المشطوران (الأول ، والثالث) ١٦٨ / ١ . ومما في كافي الشنبريني ١١٢ . والغامزة ٢٦٢ . والموشح ٢٢ . في الحور العين ٩٩ . والجامع في العروض والقوافي ٢٧٦ ، ٢٨٥ . والخصائص ٢ / ١٩٨ .

منه: ولا يجوز وقوع قافية مؤسسه مع قافية غير مؤسسه، نحو: «مَطَالِبًا» و«مَذَاهِبًا» مع «تَطْرُبًا»، و«تَعَقُّبًا».

فإن لم يكن فيها حرف إضمار، وكانت الألف من كلمة أخرى، نحو: «زكا - سبًا»، جاز وقوعها، مع «تعقبا» فإن «زكا - سبًا» ليس فيها حرف ضمير، وهما كلمتان.

وأما الهمزة، فلا تكون تأسيسًا، ويجوز معها ما ليس بهموز، نحو: قول زهير بن أبي سلمى<sup>(١)</sup>:

فاصبحتمنا فيها على خير موطنٍ      بعيدين فيها من عقوقٍ ومائمٍ [الطويل]  
ولم يقع الهمز في سائرهما، ومطلعها:

أمن أم أبى دمنة لم تكلم      بعمامة الدراج فالمتكلم

وأجاز الأخفش في «كتابتك» و«عتابتك»<sup>(٢)</sup>، أن تكون «الألف» تأسيسًا، و«الباء» دخيلًا<sup>(٣)</sup>، و«الكاف» رويًا (وسئل كثير عن قول الشاعر<sup>(٤)</sup>):

الطلال دأب بالسباع فحمت      سألت فلما استجمعت ثم صمت [الطويل]  
صرفت ولم تصرف أوأنا وبأرت      نهال دموع العين حتى تعمت

فقال: «لا يجوز مع الميم غيرها»، وهذا ليس بحجة، فإنه يجوز مع الميم جميع حروف المعاجم، ما خلا الألف، فإنها لا تجوز هنا.

وقد جمع الفرزدق بين الراء واللام في بيتين قبل التاء، وهو خلاف لقول كثير، وهما

(١) ديوانه (دار الآفاق) ٩، ١٦ (البيتان: العشرون، والأول) من تسعة وخمسين بيتًا.  
(٢) في قوافيه ٢٩ «وأما كتابك» و«ثيابك»، فلا يكون - أي حرف الألف - إلا تأسيسًا: لأن ألف التأسيس ليست في كلمة أخرى، وحرف الروى في كلمة: لأن الكاف لا تكون كلمة: إنما هي حرف، وهو حرف الروى.  
(٣) في الأصل: «دخيل».  
(٤) البيتان وقول كثير في قوافي الأخفش ١٨. وهما في الفصول في القوافي ٥٧، وفيه: «نهال» بدل من «نهال». وديوان كثير (إحسان عباس) ٣٢٢.

من أبيات الحماسة<sup>(١)</sup>:

وَبَاكِئَةٍ تَبْكِي هَزِيمًا وَلَوْ رَأَتْ      هَزِيمًا لَدَارَتْ عَيْنُهَا فَاسْتَدْرَتْ [الطويل]  
يَقَاتِلُ عَنْهَا الْغَيْلَ وَهُوَ أَمَامَهَا      وَيَطْمُنُّ عَنْ أَدْبَارِهَا إِذْ تَوَلَّتْ

وموضع التأسيس من القافية ، هو قبل الروى بحرف واحد - لايبأى أى حرف كان - وذلك الحرف هو الدخيل، ولايقع الدخيل إلا متحركا، ولايكون التأسيس إلا بالالف خاصة، وإنما انفرد بالالف - خاصة - دون الواو والياء ؛ لأن الألف فيها من المد واللين ماليس فى الواو والياء، فجاز اختصاصها ومراعاتها؛ لبعدها عن الروى.

قد تقدم أنه إذا كان حرف الروى من كلمة ليس فيها إضمار، وكانت الألف من كلمة أخرى، لم تكن الألف تأسيسا، ويجوز فى موضع هذه الألف جميع حروف المعجم ، كما تقدم من قول عنقرة: «أَلْقَهُمَا دَمِي»، ونحو قول العجاج<sup>(٢)</sup>:

فَهِنَّ يَعْكَفَنَ بِهِ إِذَا حَجَا      [مشطورالرجز]  
عَكَفَ النَّبِيطُ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا

فالف «إذا» ليست بألف تأسيس، فإنها من كلمة، و«حجا»، كلمة أخرى قائمة بنفسها، لاتحتاج إلى تكميلها بالالف، ولا إلى الكلمة التى الألف منها، فإن «حَجَا» مثل «غزا» و«دعا».

ولا يصح انفرادها فى نحو: «سالم» و«حاتم»؛ لعدم الفصل، ولأن الألف من نفس الكلمة التى فيها الروى، ويقوى ذلك أن الرفع يجوز أن يقع متصلا ومتفصلا،

(١) ديوانه (الصاوى) البيت الأول ، رويته :

وقائلة كيف القتال ولو رأَتْ      هريما لدارت عينها واستدْرَتْ

وهما فى قوافى الأخفش ١٩ - ٢٠ . وصنعة الشعر ٢٨٩ . والجامع فى العروض والقوافى ٢٧٧ .

(٢) ديوانه ٣٥٤ ، (المشطوران: الثالث عشر ، والسابع عشر) ، وهما فى وصف ثور ، حجا : أقام ، يقال : (حجا ، يحجو ، حجوا) ، إذا ثبت بالمكان ، وأقام به ، الفنزج : لعبة يقال لها : البنجكان . وهى فارسية أعربت (الديوان) . وفى قوافى الأخفش ٢٤ ، ٧٠ . وفى قوافى التنوخى ٨١ . والمقد الفريد ٥ / ٤٩٩ . وصنعة الشعر ٢٨٠ . والفصول فى القوافى ٥١ .

رحلت سُمِيئَةً غُدْوَةً أَجْمَالَهَا فَضُنْبِي عَلَيْكَ لَمَا تَقُولُ بَدَأَ لَهَا [الكامل]

فألف «بدا» ردف، وإن كانت منفصلة من «لها»، وليس الروى ضميراً، ولا حرفاً من ضمير، والروى «اللام»، و«الهاء» وصل، و«الألف» بعدها خروج، وما ذلك إلا لقرب الردف من الروى ويُعَدُّ التأسيس عنه، ولهذه المراعاة جاز الردف بالألف وحدها، والواو والياء منفردين، ومجتمعين.

فإن قيل: لِمَ أَجَزْتُمْ، إذا كان الروى ضميراً أو من جملة ضمير، أن تكون الألف المنفصلة تأسيساً؟ فالجواب: أن الضمير منوط بما قبله، جار مجرى بعضه منه؛ لأنه لا يجوز أن يُسْتَأْنَفَ الضمير دون أن يتقدمه مظهره، ألا ترى أنك لو قلت - من غير تقدم ذكر رأيتُه -: أو هو كريم، لم يستقم الكلام؛ لصلاحه لكل رجل تلقاه أو يوصف بالكرم، وإذا أضمرت العربُ بغير تقدم ذكر، فإنها تفسره بعد ذلك. قال الله تعالى: «فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا»<sup>(٢)</sup>، وقول العرب: «رَبِّهِ رَجُلًا». وقولهم: «ضْرِبْتِي وَضْرِبْتُ زَيْدًا»، فلما كان الضمير محتاجاً إلى ما قبله، وصار كالجزء منه جُعِلَتِ الياء من «بدا ليا» مع الألف، بمنزلة الياء من «جائياً» من الألف، وكذلك «كلاهما» و«المقاحما»<sup>(٣)</sup>، عُدَّتْ أُلْفُهُمَا تأسيساً لذلك، وما جاءت الألف فيه غير تأسيس، قول الراجز<sup>(٤)</sup>:

أَيُّ جَارَاتِكَ تَلِكَ الْمَوْصِيَةِ [مشطردالرجز]  
قَائِلَةٌ لَا تَسْتَقِي بِحَبْلِيَةِ  
لَوْ كُنْتُ حَبْلًا لَسَقَيْتُهَا بَيْتَ  
أَوْ قَاصِرًا وَصَلْتُهُ بِثَوْبِيَةِ

(١) ديوانه ٦٣، مطلع قصيدة تبلغ أربعة وخمسين بيتاً. وقوافي الأخفش ١٣، ٢٧، وقوافي المبرد ٩، والعقد ٥ / ٣٠٧، والعروض والقوافي لأبي العلاء ١٤٨، ومعيان النظار في علوم الأشعار ١ / ٩٧.

(٢) الأنبياء: الآية ٩٧.

(٣) يشير إلى بيتي زهير بن أبي سلمى، وبيتي عوف بن عليبة الخرج، مرت في ص ١١١.

(٤) كافي التبريزي ١٥٥، وقوافي التنوخى ٧٩، ومختصر القوافي ١٩٦، والعقد ١ / ١٦٢، والغامضة ٢٥٩، والفصول في

القوافي ٥٢، ومعيان النظار في علوم الأشعار ١ / ٩٦، وفيها: «لَا تَسْقِينِ» بدل من «لَا تَسْتَقِي» وقوافي الرقي ٢٦.

فألف «سَقَيْتُهَا بِيْنَهُ» غير تأسيس، وإنْ كَانَ الروى حرفاً مُضْمَرًا، فَإِنَّ هَذَا قَدْ صَارَ بالتركيب، مثل: «سَالَمَا» و«عَالَمَا»، وخرج عن «بداليا» وأشباهه، وكذلك «طالما» - وقد تقدم ذكره - لا يكون تأسيسا للعلّة المذكورة، ألا ترى أن «ما» لما لزمت «طال»، وهى فِعْلٌ، فأصلحتها؛ لوقوع الفعل بعدها، ووقعت وقوع الفعل الذى من عادة الفعل تقاضيه بعده، حتى بقيت «طال» - الآن - وإنْ كانت فِعْلا لا فاعلُ لها، كما أن «قلُّ» من قولك: «قَلَّمَا يَقُومُ زيد» لا فاعل له، لأن «ما» أزالته عن حكمه فى تقاضيه الفاعل، وصار حكمه حكمَ الحرف المقتضى للفعل لا الاسم، نحو: «لولا»، و«هَلَا»، والواجب فى «طالما» أن تُكْتَبَ موصولة للزومها «ما»، وهو المذهب القوى، وعليه علماء «الكتابة»، وأما «كِتَابُكَ» و«عِتَابُكَ»، فألفهما أَلْفٌ تأسيس لا غير، لأن الكاف - وإنْ كانت ضمير المخاطب - فإنها لا تقوم بنفسها، فكانها غير منفصلة من الألف.

ثم الدخيل، وموضعه بين التأسيس والروى - ولا يبالى أى حرف كان - ولا يلزم حرفا بعينه، ولو لزم حرفا بعينه لاشتبه بالروى، وصار كأن للقصيدة رويين، واشتبه التأسيسُ بالردف، والرؤىُ بالوصل.

لو قيل: إن الدخيل قد يُجَوِّزُ للشاعر فى اللزوم أن يأتى بحرف واحد لا يتغير، ولا ينكر ذلك أحد من علماء هذا الفن، فالجواب: إنه لما تعيّن حرف الدخيل وعُرف موضِعُهُ، وتبينَ التأسيس قبله والروى بعده، جاز ذلك، ولكنه لولزم من أول الأمر حرفا بعينه لَوَقَعَ اللُبْسُ<sup>(١)</sup>.

ومثال الدخيل وموضعه، قولُ امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

يا دارَ مَأْوِيَةٍ بِالْحَائِلِ      فَالْفَرْدِ فَالْخَبِيثِينَ فَالْعَاقِلِ [السريع]

(١) أراد المؤلف أن يشير إلى جدل قائم حول «الدخيل»، وهل يُشترط فيه أن يتعين الحرف والحركة، أم أن الدخيل يعتمد على تحديد الحركة وتتدرج الحروف، ولا سيما وأن التأسيس وحرف الروى يحيطانه؛ مما يجعل تعيين الحرف ينطه فى لزوم ما لا يلزم، والتعريف الذى قال به العروضيون للدخيل أوقع فى هذا الجدل، فهو عندهم: «الحرف الواقع بين التأسيس والروى، وهو لازم لغير عينه، فإن لزم هو عينه، كان لزم ما لا يلزم» (معيار النظار فى علوم الأشعار ١ / ٩٧). والفصول فى القوافى (٥٩).

(٢) ديوانه ١١٩، مطلع قصيدة (عشرة أبيات)، وعجزه:

لالسهب فالخبيتين من عاقل

فالقاف من «عاقل» هي الدخيل، والقافية: «عَاقِلِي»، فالألف تأسيس، والقاف دخيل، واللام روى، والياء وصل، وسُمِّي دخيلاً تشبيهاً بالدخيل في القوم، وليس منهم.

وأما الِردف، فهو حرفٌ قبل حرف الروى، لا حاجز بينهما، ويكون الِردف: إما «ألفاً» أو «واواً» أو «ياء»، فأما الألف، فلا يقع معها غيرها رداً في قصيدة واحدة، على أن ابن جنى روى أنهم جمعوا بين الألف والياء ردفين في قول رؤبة<sup>(١)</sup>:

بُكَاءُ تُكَلِّى لَقَدْتُ حَمِيماً      تَبْكِي عليه باباً وابناً

[مشطورالرجز]

وهو سناد، وأوضحته في فصل السناد.

وأما الواو والياء، فيجوز اجتماعهما رداً في قصيدة واحدة، بشرط انضمام ما قبل الواو، وانكسار ما قبل «الياء»، وأن يكونا ساكنين، نحو: «سَعُودٍ» مع «سَعِيدٍ».

ومثاله في، الألف، قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

قِفَانُكَ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبِ وَعِرْفَانِ

[الطويل]

فألف «عرفان» ردف، والنون روى، والياء وصل.

ولما كان الشعر موضوعاً للغناء والحداء، ويحتاج إلى مدِّ الصوت في القافية، جعل الِردف قبل الروى؛ ليساعد على مد الصوت مع الوصل والخروج، فيعذبُ نظمهُ، ويطيب سماعهُ، وكذلك التأسيس للزوم الفتحة قبل الألف فيه، لما فيها من مد الصوت، مثاله في المفرد المضاف: «هذا أخوك»، و«رايت أخاك»، و«مررت بأخيك»، توطنهُ لما اغترموه في الجمع، نحو: «قام الزيدون»، و«مررت بالزيدين»، وكذلك جاء التأسيس تارة، والردف أخرى، مؤذنين بما بعد الروى من مد الصوت، إذا كان الروى مطلقاً، وفيه وجه آخر، وهو: أن مدِّ الصوت بحروف المد واللين يكون عوضاً من حرف متحرك، أو زنة حرف، حذف من أتم البناء

(١) ديوانه ١٨٥، والمشطور الثاني «فهى ترى باب وابنيما»، وعلى هذه الرواية ليس فيه سناد. وقوافي الاخفش ٢٧، والغامزة ٢٥٣، وفيه: «فهى تتأدى بابى وابنيما».

(٢) ديوانه ٨٩، صدر بيت (من قصيدة تبلغ سبعة عشر بيتاً)، وعجزه:

رسم عفت ايات منذ ازمان

في الضروب، نحو الضرب الثالث من الطويل، والضرب الثاني من البسيط، والضرب الثاني من الكامل وغيره، فإنه دخل هذه الضروب حَذَفٌ، ثم وقع مع الحذف الِردفُ، فقام مقام المحنوف، فإنَّ الضرب الثالث من الطويل حُذِفَ منه سببٌ خفيف، وهو: «أُنْ» من «مَفَاعِلُنْ» فبقي «مَفَاعِي»، نُقِلَ إلى «فَعولُنْ».

ونحو الضرب الثاني من البسيط مقطوع، ووزنه «فَعْلُنْ»، والردف لازم له.

وكذلك الضرب الثاني من الكامل، ووزنه «فَعْلَاتُنْ»، وأصله «مُتَفَاعِلُنْ»، ففُطِحَ بحذف النون وسكون اللام، فبقي «مُتَفَاعِلُ»، نقل إلى «فَعْلَاتُنْ»، وازمه الِردف عوضاً عما حُذِفَ منه.

وجه آخر، وهو: أنهم قد يجمعون بين ساكنين في القافية، وجاءوا بالردف، ليجبروا بالمد ما وقع من التقاء الساكنين، مثاله قول أبي النجم<sup>(١)</sup>:

ياصاحِ ماهاجِكَ مِنْ رَبِّعِ خالٍ      ودمِنَةٌ قد انْفَرَتْ واطْلانِ [السريع]

ونحو قول الآخر<sup>(٢)</sup>:

مألكَ لا تَتَّبِعُ يا كَلْبُ الزَّمِّ [مشطردالرجز]      ما الزَّهرُ عندَ ...  
قد كُنْتُ نَبأها ، فمألكَ اليَمِّ

فلما اجتمع الساكنان جيء بالردف، لتكون استتالة الصوت بالردف عوضاً من التقاء الساكنين، ولذلك صار إشباع المدة في قول الله تعالى «وَلَا الضَّكَّالِينَ»<sup>(٣)</sup>، عوضاً من التقائهما، ولذلك لاتجد شعراً في آخره ساكتان، إلا والأول حرف لين، إلا ماشدً، نحو<sup>(٤)</sup>:

أنا جريرٌ كُنيتُ أبوهمرد [مشطردالرجز]      الزهر  
قد نصرَ اللهُ وسعدُ في القَصْرِ

(١) ترقى المبرد ٤ . والحرد العين (بلامد) ٨٨ . والشطر الأول مع ثانٍ غيره في العقد ٥ / ٤٨٩ . وما ليسا في ديوان أبي النجم المجموع .

(٢) اللسان «نبيح» ٢ / ٤٤٩ ، وفيه: «الدم» بدل من «الزيم» .

(٣) الفاتحة: الآية ٧ .

(٤) المشطردان (الأول والثالث) في ترقى الاخفش ٩٨ ، وفيه: «وقد أخبرني مَنْ اتق به أنه سمع»

ومنها:

## أَجْبُنًا وَغَيْرُهُ خَلْفَ السُّنَنِ

فهذه الآيات، قد وقع في آخرها ساكنان، ولا حرف لين معها، وهذا لم يذكره العروضيون<sup>(١)</sup>.

وإذا وقع واو مفتوح ماقبلها، لم يجز معها واو مضموم ماقبلها<sup>(٢)</sup>، ولذلك لا يجوز «بيع» مع «بيع» ولا يجوز «قولا» مع «قولا»: لأنهم يراعون مد الصوت في حرف العلة، وأنهم يناسبون بينها، ويكرهون اختلافها، ولذلك كرهوا وقوع الألف مع الواو والياء ردفا، لمخالفة الصوت، لأنه إذا اختلف كان إقواء كحروف الروي، ولما كان الرفع ملازما حرف الروي كرهوا اختلافه، وهو السناد، ويذكر مفضلا في بابه.

وأما الألف، فإنها فارقت الواو والياء؛ لأن الألف لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا، وأما الواو والياء، فقد ينكسر ماقبلهما وينضم وينفتح، ويجوز حركتهما (نفسيهما)<sup>(٣)</sup>، في مثل: «غزوة» و«ظبي»، وتجز حركة ماقبلهما، نحو: «القول»، و«القبيل»، و«البيع»، و«العين»، و«صبيود»، و«وثار»، ويجوز أن تدغم (إحداهما)<sup>(٤)</sup> في الأخرى، نحو: «مقضى»، و«سيد»، فإن الأصل «مقضوي» على وزن «مفعول»<sup>(٥)</sup>، فإن الواو والياء - أيهما سبقت بالسكون - أدغمت في الأخرى.

وكذلك «سيد» و«ميت» أصله «سيود»، و«ميوت» على زنة «فعل»، فأدغمت الياء في الواو؛ لأنها سبقت بالسكون، ولهذه العلة جاز وقوعها ردفا في قصيدة واحدة.

وأما الألف، فليست في شيء من هذا، وأيضا فإن «الياء» و«الواو» يُحذفان في الوقف في القوافي، نحو: «غُرَان» و«أرضان»، فتُحذف الواو في «غُرَان»، والياء في «أرضان». وكذلك يقع في كل روي مرفوع، أو مجرور وقعت عليه، ويُحذفان من: «رؤوس الآي»<sup>(٦)</sup>.

(١) أورد الأخفش أربعة مشاطير أخرى من أرجوزتين، اجتمع فيها ساكنان، ولا حرف لين بينهما، انظر ص ٩٨.

(٢) كان في الكلام سقلا قبل هذه العبارة، ومن إذا وقع ياء مفتوح ما قبلها لم يجز معها ياء مكسور ما قبلها.

(٣) (٤) في الأصل: «نفسهما»، و«إحديهما».

(٥) هذا هو الوزن الصرفي، أما الوزن العروضي، فهو: «مفعول».

(٦) «رؤوس الآي» يقصد بها فواصل الآيات؛ فتُحذف منها الياء مثلا حذفت من القافية على الوقف، كما سيأتي عند المؤلف.

## ونون التثنية الساكنة

والآلف ليست كذلك، وتنفارقهما في أنها تكون بدلا من التثنية/في نحو: «رأيت زيدا»، وفي نحو: «أولم تصبرا»<sup>(١)</sup>.

ولا تكون الواو والياء بدلا من التثنية، إلا في لغة رديئة، حكاها سيبويه عن أبي الخطاب، أنها: لغة «أزيد السراة»<sup>(٢)</sup>، وهو قولهم: «هذا زيرو، ومررت بزیدی»، وأيضا فإن الواو والياء تجوز حركتهما.

والآلف، فلا تجوز حركتها، ولا تتحرك البتة، وليس يبين ملاءمة إلا في الانقلاب، فإن كل واحدة من الثلاث تنقلب إلى أختها سيبويه لايجيز «يسوء» مع «يسيء»، قال: «لأن الشاعر إذا خفف اختلف الرويان، وذهب الردفان»، وخالفه الأخفش، فقال<sup>(٣)</sup>: «إنما يجعل حرف الروي الهمزة، ولو كان من لغة الشاعر التخفيف، لم تقع الهمزة رويًا، لأن الهمزة لا تثبت في لغته رويًا في مثل هذا الموضع»، ووجه قول سيبويه «أنك لو خففت «يسيء» لحذفت الهمزة، وألقت ضمتها على الياء؛ لأنها عين وليسر زائدة للمد، مثل ياء: «خطية»، فيلزمك أن تقلب الياء إليها، وتُدغم الأول في الآخر، فتقول: «يسيء» كما قلت: «خطية»، ولكنها عين، فتحركها بحركة الهمزة المحذوفة بعدها، فتقول: «هو يسيء»، وكذلك «يسوء»، تحذف همزته، وتلقى ضمتها على الواو قبلها، فتقول: «هو يسو»، فإذا فعلت ذلك اختلف الرويان؛ لأن أحدهما يصير ياءً، والآخر يبقى واوًا إذا قلت «يسوء».

وإذا أدغمت الواو والياء، لم يجز أن يقعا ردفين، في نحو: «جوأ» و«دوأ»، ويجوز معهما «عدوأ»، و«نجوأ»، وأمثالهما.

وكذلك الياء، نحو: «أيا» و«غيا»، يجوز معها «ظليا»، و«رميا»، ونحوه؛ لأن الواو والياء إذا ادغما ذهب منهما المد واللين، وتصير كسائر الأسماء، وكذلك الهمزة في «رأس»، لا تكون ردفا، نحو قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

(١) في المثال الأول: «رأيت زيدا»، كانت الآلف بدلا من التثنية، أما المثال الثاني: «أولم تصبرا»، فالآلف بدل من نون التوكيد الخفيفة، وليست التثنية، فهو نظر إلى الإطلاق، سواء كان عن تثنية «زيدا» أو نون «تصبرا» (زيدا، تصبرا).

(٢) القول مع زيادة له في كتاب سيبويه ١٦٧/٢.

(٣) العبارة في قوافية ١٥.

(٤) الأبيات غير معروضة في صنعة الشعر ٢٨٥، وفيه: «السراد» بدل من «السداد»، «ومن» بدل من «ويا»، «وقتى منادمة» بدل من «وقتى مناصحة»، والجامع في العروض والقوافي ٢٧٤، وفيه: «ومن يعطى» بدل من «ويا معطى»، «وقتى منادمة» بدل من «وقتى مناصحة».

بِأَعْمَرٍ قَوْلِ الأَسَدِ وَيَا ... مُعْطِي المَقَادِ وَفَارِسَ البَاسِ [الكامل]  
عَمْرُو السَّوَارِسِ وَالمَجَالِسِ وَالمِ  
وَقَتِي مَنَاصِحَ عِزِّ وَعُزْمَةَ كَسَيْتَ ثِيَابَكَ غَيْرَ مُسْتَكْسِبِي (١)

فأتى بالبيت الثالث بغير همزة، وجاز ذلك؛ لأن الهمزة ليست من حروف اللين، بل هي حرف كسائر الحروف، فإن أبدلت منها ألفا، صار الألف المبدل رديفا، نحو قول امرئ القيس (٢):

سَلِيمُ الشُّطِيِّ عَيْلُ الشَّوِيِّ شَيْخُ النُّسَا كُهُ حَجَبَاتُ مُشْرِفَاتُ عَلَى الفَالِ [الطويل]  
وَمُسْمُ صِلَابٌ (٣): مَا يَتَّقِينَ مِنَ الوَجَا كَانَ مَكَانَ الرُّدْفِ مِنْهُ عَلَى رَأْلِ

فأبدل همزة «رأل» ألفا، ولذلك جاز إدخالها رديفا في القصيدة المردفة.

(والروى) عند أبي الحسن الأخفش (٤)، هو: الحرف الذي تُبْنَى عليه القصيدة، ويلزم في كل بيت، نحو قول الشاعر (٥):

إِذَا قُلَّ مَالُ المَرْءِ قَلَّ صَدِيقُهُ وَأَوْتَتْ إِلَيْهِ بِالعَيْبِ (٦) الأَصَابِعُ [الطويل]

فالعين روى، وهو لازم - كما قال - ولكن يبقى عليه في رسمه دَخْلٌ، فإن التأسيس يلزم في كل بيت، والرديف أيضا والوصل والخروج، فهذه الحروف تلزم القافية، فلا يصح رسمه، نحو قول (٧):

رَحَلَتْ مَعِيَّةً غُدُوَّةٌ أَجْمَالُهَا [الكامل]

فهذا البيت، قد لزم فيه الرديف والروى والوصل والخروج، فلا يصح قوله: «ما لزم في كل

(١) «مستكسر»، أطلق التتوين المكسر، قال إلى ياء ساكنة.

(٢) ديوانه ٢٦، (البيتان: الأربعون، والحادى والأربعون)، وفي الديوان: «سليم» بالكسر، تبعاً للبيت السابق له، وهو:

وَلَمْ أَشْهَدْ الخَيْلَ المَغِيرَةَ بِالمَضَى عَلَى مَيْكَلٍ نَهْدِ الجَزَارَةِ جَوَالِ

والمؤلف ضبط «سليم» بالرفع على أنه خير لمتبداً.

(٣) «وصم صلاب» في الأصل بالكسر، وهي بالرفع أولى، مطلقاً على مرفوع سابق له حجبات مشرفات، وله صم صلاب.

(٤) انظر قوافيه ١٠، وفيه بعد التعريف: «منها في موضع واحد».

(٥) قوافي الأخفش ١٠.

(٦) في الأصل: «بالعين».

(٧) سبق الإشارة إليه ص ١١٥.

بيت»، وأقول: «إنه أراد أن هذه الحروف وإن لزمت القافية، فإنها تتغير وتختلف باختلاف الأسلوب، فنتارة تقع القافية مردفة، ونتارة مؤسّسة، وطورا تقع مجردة مقيدة، وطورا مجردة مطلقة، وقد تقع بخروج. فجميع حروف القافية تلزم في موضع، وتفرق في موضع».

وأما الروي، فإنه - وإن اختلفت حروفه - لا يختلف موضعه، ولا بد من لزومه في قافية كل بيت، فيصح رسمه على ما أولّته، وعندى أن الروي، هو: ثالث التأسيس، أو ثاني الردف، فإن كان البيت مجردا مقيدا، فالروي: أول حرف لازم في القافية. وإن كان الروي مطلقا، فهو: ثاني حرف في البيت لازم، فمثاله في المؤسس، نحو<sup>(١)</sup>:

رَحَلْتُ سَعِيَّةً غُدْوَةً أَجْمَالَهَا      غَضِبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بِدَائِلِهَا [الكامل]

فالقافية: «أجمالها»، وقد تقدم القول عليه.

وأما المردف، فنحو قول طرفة<sup>(٢)</sup>:

وَأَنْ وَاشِرٍ لَدَيْكَ بَغَى صَدِيقًا      فَلَا تَدْعُ الصَّدِيقَ بِقَوْلٍ وَاشِرٍ [الوافر]

فالقافية: «واشى»، فالألف ردف، والشين روي، والياء وصل.

وأما المجرّد المطلق، فنحو قول طرفة<sup>(٣)</sup>:

أَبَا مُنْذِرٍ أَلْنِيحَ فَاَسْتَبِقِ بَعْضَنَا      -حَنَانِيكَ- بَعْضُ الشَّرِّ أَمْوَنُ مِنْ بَعْضِ [الطويل]

فالقافية: «بعضى»، فالضاد روي، والياء وصل.

وأما المجرّد المقيد، فنحو قوله أيضا<sup>(٤)</sup>:

نَمَسِكَ الْخَيْلَ عَلَى مَكْرُوهِهَا      حِينَ لَا يَمْسِكُ إِلَّا نُو كَرَمٍ [الرملي]

(١) سبق إيرادها في ص ١١٥، ١٢١.

(٢) خلا منه ديوانه (دار صادر)، وديوانه (تحقيق كرم البستاني)، وديوانه (تحقيق رباح خضر عكاري). وهو بلا عزو في عيون الأخبار ٢ / ٢٠، والمقد ٢ / ٢٣٣.

(٣) ديوانه ٦٦، مع سبعة غيره، يمدح فيها النعمان بن المنذر. والمقد ٥ / ٤٤٣، ٤٧٧. وتلقيب القوافي ٢٣.

(٤) ديوانه ١٩٧، البيت العاشر.

فالقافية: «ذو كرم»، وليس فيها ما يلزم في كل قافية، سوى الميم.

فقد تبين وجه العذر في الروى على مارسه الأخفش.

واعلم أنهم قد اختلفوا في الروى في حروف معينة، وهى: الألف، والواو، والياء، وهاء الضمير، وهاء التانيث، وهاء السكت التى لبيان الحركة، وهذه الحروف لها أحوال وتقلبات، فتكون رويًا فى حالة ، وغير رويًا فى أخرى.

﴿ فأما الألف، فإذا كان البيت مقيدا ، كان فيه رويًا جزما ، نحو قول:

يا مَنْزِلَ الحَيِّينِ مِنْ ذَاتِ الفُغْصَا      هلْ عِنْدَكُمْ ما عَدَدْنَا مِنَ الشُّجَا [الرجز]

فالألف هنا روي، ولا يجوز أن تكون الجيم رويًا، والألف وصلًا، وأن تُجْعَلَ القافية مطلقًا، فإن الجيم لا تلزم فى هذا الموضع ، ويقع معها غيرها ، بشرط القصر فى القافية، فإن لم تقع مقصورة كانت مطلقًا، ووقع الألف (وصلا)<sup>(١)</sup>:

فأما إذا كان الروى مطلقا ، فلا تكون الألف رويًا البتة، وذلك أن الروى المطلق لا يكون إلا متحركًا، والألف لا تكون إلا ساكنة، فبطل أن تكون رويًا، ويكون ما قبلها رويًا، وهى وصل، وإن كانت ساكنة، فقد يقع الروى متحركًا، والوصل ساكنًا، ولا يقع الروى والوصل بالعكس من هذه الصورة، ولا تقع الألف رويًا فى مواضع، منها: وقوعها ضميرًا فى التثنية، نحو: «نزلًا»، و«قامًا»، وشبهه.

ونحو ألف الإطلاق ، فى مثل: «مذهبا»، و«ملعبا»، وشبهه. والألف التى تُبَيَّنُ بها الحركة فى مثل: «أنا»، و«حيهلا». والألف التى تتبدل من التنوين فى مثل: «رأيتُ زيدًا» فى الوقف، والألف التى تكون بدلا من النون الخفيفة فى الوقف ، نحو<sup>(٢)</sup>:

بَادِ هَوَاكَ صَبَّرْتَ أَوْ لَمْ تَصْبِرًا [الكامل]

وأصله «تَصْبِرُنْ» ، فأبدل من النون ألفًا تخفيفًا.

(١) فى الأصل: «وصل» .

(٢) صدر مطلع قصيدة للمتنبى، ديوانه ٢ / ٢٦٤ ، ومجزه:

ويُكَاوِنُ إِنْ لَمْ يَجِرْ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى .....

وجميع هذه الألفات لا تقع روياء، وتقع وصلا، وتُذَكَّرُ في الوصل، وفي الذي تقدم من أمر الألف في المطلق والمقيد، كفايةً وحصرًا لجميع هذه المذكورة.

وأما الواو والياء، فإذا سَكَنَ ما قبلهما، وكانا طرفين، كانا رويين على حالهما، فأما الواو، فنحو قول الراجز<sup>(١)</sup>:

إِنِّي إِذَا مَا حَذَلْتَنِي دَلْوِي [مشطورالرجز]  
سَقَيْتُ مِنْ حَوْضِ عَزِيزِ الصَّفْوِي

فالأو: هي الروى، والفاء قبلها ساكنة، والقافية: «صفوى»، وهي مطلقة.

ومثله قول الآخر<sup>(٢)</sup>:

لَمْ يَدْرِ مَنْ لَأْمَنِي عَلَى طَرْبِي كَيْفَ اغْتَبَّطِي بِلُدَّةِ اللَّهْوِي [المنسرح]

فالواو: روى، والهاء قبلها ساكنة، والقافية: «لهوى»، وهي مطلقة، وجاز ذلك لسكون الهاء، وتطرف الواو بعدها، ويقوى ذلك أن ما قبل (الهاء) لا يلزم حرفا بعينه، فإن هذه الهاء التي قبل الواو، يجوز موضعها غيرها من الحروف.

وإن تحركت الواو والياء، فهما رويان، نحو: «لَنْ يَقْضِيكَ» و«لَنْ يَرْمِيكَ»، ونحو: «طَيْبِيَّة»، و«دُمِيَّة»، ونحو: «لَنْ يَغْزُو»، و«رَأَيْتَ قَاضِيَا»، و«غَلَامِيَا»، و«غَلَامِيَّة».

وكذلك إذا انفتح ما قبل الواو والياء، كانا رويين وحاصل الواو والياء أنهما إذا تحركتا، أو سَكَنَ ما قبلهما، أو انفتح، كانا رويين وكذلك إذا انفتح ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء.

ومتى وقعت الواو والياء طرفين ساكتين، فهما وصل لا غير.

وأما الياء الساكن ما قبلها، فنحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

يَأْمَنْ بَقِي ظَالِمًا مُنَافَرْتِي لَا تَبِغْ وَاحْذَرِ مَوَاقِعَ الْبَغْيِي [المنسرح]

فالياء الأولى: روى، والثانية: وصل.

(١) الحور العين ٩٤، مع مشطور ثالث غيرهما. وقوافي المبرد ٦، ٧.

(٢) صنعة الشعر ٢٨٠، بلا غير. وكذلك في الجامع في العروض والقوافي ٢٧٠.

(٣) صنعة الشعر ٢٨٠، وفيه: «الرمي» بدل من «البغي».

فإن انفتح ما قبل الواو، وانكسر ما قبل الياء، لم يكونا إلا رويين، فمثاله في الواو<sup>(١)</sup>:

حَدَّثَنَا الرَّائِدُ فِيمَا (رَوَى) أَنَّ شِرَارَ النَّاسِ قَوْمٌ (عَصَوْ) [السريع]

فالواو: روى<sup>١</sup>.

ومثال الواو رويًا أيضًا قول الشاعر:

مَرَّيْتُ حَتَّى مَابِدَأَ لِي الضُّوْ  
اسْمَتْهَا سَوْمَ النِّعَامِ بِاللَّوْ

فالواو: روى، وما قبلها لا يلزم حرفًا بعينه، فتمحضت الواو رويًا.

ومثاله في الياء المكسور ما قبلها قول الصلتان العبدى<sup>(٢)</sup>:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ كَرُّ الْقِدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ [المتعارب]  
إِذَا لَيْلَةٌ هَزَمَتْ يَوْمَهَا أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٌ فِتْنَى

فالياء روى، والنشين في البيت الأول، والتاء في الثاني مكسوران، وتغيّر ما قبل الياء في الحروف يُخْلِصُ الياء رويًا.

ومتى وقعت الواو علامة الجمع لا تكون رويًا، نحو: «أذهبوا» و«اعيدوا» لانضمام ما قبلها، وكذلك إذا كانت في مرتبة الوصل، نحو قول الشنفرى<sup>(٣)</sup>:

أَقْبِعُوا بَنِي أُمِّي صَدْرَ مَطِيكُمُ فَإِنِّي إِلَى حَيْ سِوَاكُمْ لَأَمِيلُ [الطويل]

فالروى اللام، والواو بعدها وصل، والواو فيما عداها يجوز أن تقع رويًا.

ومتى وقعت الياء في خطاب المؤنث، لا تكون رويًا، في نحو: «انطلقى»، «وقومى» للزوم

(١) قوافي المبرد (٥)، والمؤلف رسم «روي»، «عصوه» كما تُنطق، لا كما تكتب «رووا»، «عصوا»: خوفًا من ليس القراءة - فيما يبدو - وحفاظًا على الرسم العروضي. والبيت في الحور العين ٩٤.

(٢) في الكامل ٢ / ١٥٦. والشعر والشعراء ٣٢٢، مع اثني عشر بيتًا. ويلا عزوم مع اثنين غيره في الحور العين ٩٥.

(٣) مطلع لامية العرب، قوافي التنزيخي ٨٣، والأمالى ١ / ١٥٦.

ماقبل الياء حرفا بعينه، وكذلك إذا كانت الياء فى مرتبة الوصل، نحو<sup>(١)</sup>:

فَقَاضَتْ دَمْعُ الْعَيْنِ مَنِ صَبَابَةٌ عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلُّ دَمْعِي مِحْمَلِي [الطويل]

فالقافية: «مِحْمَلِي»، فاللام روى، والياء بعدها وصل، والياء فيما عداها تصلح أن تقع

رويا.

وَكَأَنَّهَا صَدَأُ صَفَا



وأما هاء الضمير، فإذا سكن ما قبلها كانت رويا، نحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

قِسْ بِالْتَّجَارِبِ أَعْقَابَ الْأُمُورِ كَمَا تَقِيسُ نَمْلًا بِنَسْلٍ حِينَ تَحْتَوِمَا [البيط]

أَمْوَالَنَا لِذُرَى الْمِيرَاثِ نَجْمَعُهَا وَدُرُنَا لِخِرَابِ الدُّهْرِ نَبْنِيهَا

فالهاء روى، والياء قبلها ساكنة، والألف وصل، وهذا موضع يشتبه فيه الروى بالوصل،

فالقافية من الأول «نَوْمَا»، ومن الثانى «نِيهَا»، فالواو والياء قبل الهاء ردف، والهاء روى،

والألف وصل، وقد اجتمعت الواو والياء ردفين فى البيتين.

ومما الهاء فى روى فى المقيد، قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لَأَنْ حَتَّى لَوْ مَشَى الذَّرُّ رُ عَلَيْهِ كَأَدَّ يَدْمِيَّةَ [مجنذ الرمل]

فالقافية: «مِيَّة»، وهى مُقَيِّدَةٌ، فالياء ردف، والهاء بعدها روى، لأن المقيد لا وصل له.

ومما جاءت الهاء فى رويا، ووقعت متصلة ومنفصلة فى بيت واحد، عروضاً وضرباً، مع

سكون ما قبلهما، قول<sup>(٤)</sup>:

مِيلَا خَلِيلِي نَحْوَ الدَّارِ نَبْكِيهَا وَنَوْمًا بِاسْمِهَا فِى النَّاسِ تَنْوِيهَا [البيط]

فهاء «نبكيا» منفصلة من ضمير مؤنث، وهى فى العروض، فإن «نكي» كلمة، و«ها» كلمة

(١) البيت لامرئ القيس، ديوانه ٩، من مطلقته، البيت الثامن.

(٢) صنعة الشعر ٢٨١، وفيه: «فعلاء بدل من «نملاء».

(٣) قوافى الأخفش ٨٠، وقوافى التنوخى ١١٩، وفيه: «الذر». والعقد الفرید ٥ / ٤٨٨، والحدود العين ٩٤، وقوافى المبرد ٦.

(٤) صنعة الشعر ٢٨٢.

أخرى، وأما «تنويها»، التي في الضرب ، فـ «الهاء» من نفس الكلمة، فهي أصلية، والياء قبلها ساكنة، وهي ردف، والذي يدل على أن «هاء» العروض روى مع التصريح ، وقوعها مع الهاء الأصلية، فإنه متى وقعت مع الأصلية لا تكون إلا رويًا، ويجوز أن يقع مع هذه الهاء الياء والواو ردفين في القصيدة، نحو: «تَنَوِيهَا»، ويجوز معها «أَسْلُوها»، فوقوع الياء والواو ردفين دليل قاطع على أن «الهاء» روى؛ لاختلاف الردف.

والذي أراه أن «هاء» الأصل روي بكل حال، و«هاء» الضمير متى وقع ما قبلها حرف علة ساكنًا، فالهاء روى - وإن وقع ما قبلها غير حرف علة - نحو: «مَلَّها» و«شَبَّها»، و«عَنَّها»، فالهاء روى . فإن لزم ما قبل الهاء حرفًا بعينه، فالهاء وصل، والحرف الذي قبلها روى، فإن تحرك ما قبل الهاء - أي حركة وقعت - كانت الهاء وصلًا؛ تحركت الهاء أو سكنت.

وأما هاء السكت ، نحو: «أَقْتَدِهْ» و«أَغْزُهْ»، فلا تكون رويًا إذا تحرك ما قبلها، بخلاف الواو والياء، فإن الواو والياء إذا تحرك ما قبلهما كانا رويًا، وكذلك إذا تحركا كانا رويًا.

وأما هاء التانيث ، نحو: «حَمْزُهْ»، و«طَلْحُهْ»، فلا تكون رويًا ساكنة، فإن تحركت الهاء، أُبْدِلَتْ تاء، نحو: «حَمْزَتِ» و«طَلَحَتِ»، فالتاء المبدلة روى، وما بعدها وصل بحسب حركة الروى، ولا يلزم ما قبل هذه التاء حرفًا بعينه، ويقع معها «فَتِي»، و«التي»، وما ليس بـ: «هاء» مبدلة، وقال التبريزي<sup>(١)</sup>: «لا تقع هذه الهاء رويًا»، ولم ينظر في حركتها وما تصير إليه.

فأما المواضع التي لا تكون الألف، والواو، والياء، وهاء الضمير، وهاء التانيث، وهاء السكت فيها رويًا، فسنذكرها مفصلة أما الألف: فلا تكون رويًا، إذا جاءت في مرتبة الإطلاق ، نحو قول: «عَبْدِ قَيْسِ بْنِ خُفَّابِ الْبُرْجُمِيِّ»<sup>(٢)</sup>:

وَاصْبَحْتُ أَعْدَدْتُ لِلنَّائِبَاتِ عَرَضًا بَرِيًّا وَعَضْبًا صَقِيلًا [المتقارب]

فاللام روى، والألف وصل، وكذلك الألف في مثل: «رَكِبًا»، و«ضَرَبًا» ، لا تكون رويًا،

(١) انظر الكافي ١٥٠ .

(٢) البيت مع غيره في الأسمعيات ٢٣١ (الأسمعية ٨٨) . والمفضليات ٢٨٦ (المفضلية ١١٧) . ومع ثلاثة في الأنوار ومحاسن الأشعار (١/٨٤ - رسالة دكتوراه) . وديوان الحماسة (شرح الجواليقي) ٢١٠ .

وقول عبيد بن الأبرص<sup>(١)</sup>:

مَنْ تَأْتِنَا تُلْمِبُ بِنَا فِي دِيَارِنَا      تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبُنْ [الطويل]

ونحو<sup>(٢)</sup>:

قَدْ رَأَيْتِي حَفْصٌ قَحْرُكَ حَفْصًا      [الرجز] حَفْصٌ

ونحو<sup>(٣)</sup>:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ      [الرجز]

فهذه أمثلة إبدال النون ألفا في جميع ما ذكرته.

وهذا موضع الهمزة، والهمزة لا تكون رويًا، إذا أبدلت من الألف في الوقف، نحو: رأيت «رَجَلًا»، وهذه «حَبْلًا»، ويريد أن «يَضْرِبَهَا»<sup>(٤)</sup>.

وأما الواو: فلا تكون رويًا إذا وقعت في مرتبة الوصل، نحو قول زهير بن أبي سلمى<sup>(٥)</sup>:

بِأَنَّ الْفَلَيْطُ ، وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكُوا      وَزِدُّوكَ اشْتِيَاقًا أَيُّهُ سَلَكُوا [البسيط]

فالكاف: روي، والواو: وصل، والقافية: «تَسَلَّكُوا».

وكذلك واو الجمع، لا تكون رويًا، نحو: «قومو» و«أقعدو».

وأما الياء، فلا تكون رويًا إذا كانت في مرتبة الإطلاق، نحو قول علقمة<sup>(٦)</sup>:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَايِدِ لِحَاةٍ      طِرَادُ الْهَوَادِي كُلِّ شَأْنٍ مُقَرَّبٍ [الطويل]

فالياء روي، والياء بعدها وصل<sup>(٧)</sup>، وكذلك الياء في خطاب المؤنث، نحو: «قُومِي»

و«أَذْهَبِي»، فالياء فيهما وأمثالهما وصل.

(١) البيت خلا منه ديوانه (تحقيق حسين نصار). وهو لعبد الله بن الحر في الغامزة ٢٤٢.

(٢) المشطور في قوافي الاخفش ٧٧، رويها ساكن الروي (حفص) في ص ١١٠، حيث قال: «وسمعا من العرب من يُجْرِي الروي في الوقف مجراء في الكلام». وهو في كتاب سيبويه ٤ / ٢٠٨.

(٣) تكرر هذا الشاهد.

(٤) كتبها المؤلف كما نطقها، ورسَّمها: «رجلي، حبلِي، يَضْرِبَهَا».

(٥) ديوانه (دار الأفاق) ٧٨، مع اثنين وثلاثين غيره.

(٦) ديوانه (الأعلم الشتري) ٨٨، من قصيدة تبلغ خمسة وأربعين بيتًا.

(٧) يقصد إشباع الكسرة في «مَقْرَبٍ»: لتكون «مَقْرَبِي».

سواء كانت ضمير مثنى، أو مفرد<sup>(١)</sup>.

وكذلك الألف: التي لبيان الحركة، نحو: «أنا»، و«حيهلا». وكذلك الألف المبذلة من التثوين نحو: «ضربت زيدا».

وكذلك الألف: التي تكون بدلا من النون الخفيفة؛ التي تقع في آخر الكلمة للصرف، أو لغيره، نحو: «صه»، «مه»، و«غاق»، ونحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أَقْلَى اللُّؤْمِ عَاذِلَ وَالْعَتَايِنِ [الوافر]

ونحو قول الآخر<sup>(٣)</sup>:

دَايِنْتُ أَرْزَى وَالِدِيونُ تُقْتَضِنُ [الرجز]

وقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَنَّ [الرجز]

وقال الأعشى<sup>(٥)</sup>:

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَنَّ [الطويل]

وقول عمرو بن كلثوم<sup>(٦)</sup>:

وَقَمِيْرًا بَدَأَ ابْنُ خَمْسٍ وَعِشْرِيْنَ نَ لَهُ قَالَتْ الْفَتَاتَانِ: قَوْمُنَ [الخفيف]

(١) هكذا كُتِبَتْ في الأصل، وعلى هذا الرسم يُفهم أنها سواء كانت ضمير مثنى أو ضمير مفرد - عطفًا على «ضمير» - وعلى هذه القراءة، سيكون في العبارة خلط بين ألف التثنية، وألف الإطلاق، ولعله أراد الأخيرة.

(٢) صدر بيت لجرير، وعجزه:

وقولِي إِنْ أَصَبْتُ لِقْدَ أَصَابَا

ديوانه ٢٢ / ٨١٣، وروى في كافي التبريزي بالإطلاق (العتابا) ١٥١. ورواية العيون الغامزة للأعجاز الأربعة، تتفق مع ما هنا (بالإسكان) ٢٤١، ٢٤٢. وكذلك في الخصائص ٩٦ / ٢.

(٣) العيون الغامزة ٢٤١ وقوافي الأخفش ١٠٦، وفيه: «ليلي»، «وَقْتَضِنُ»، وفي ص ١١١ «تَقْضِي». وهو في الخصائص ٩٦ / ٢.

(٤) العيون الغامزة ٢٤١.

(٥) ديوانه ١٧٣، وروى بالإطلاق، وروايته:

«وَذَا النَّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكُهُ» ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

والقصيدة أربعة وعشرون بيتا، ورويت بالإسكان في الغامزة ٢٤١.

(٦) خلاصته ديوانه والبيت لعمر بن أبي ربيعة في الغامزة ٢٤١، وروايته تتفق مع هذه الرواية.

كلمتها نحو

## في الألف والواو والياء:

اعلم أن هذه الأحرف الثلاثة لا تكون رويًا إذا لحقت الضمير، نحو: «رأيتُها»، ونحو: «مررتُ بهي»، ونحو: «هذا غلامُهُ»، وفي نحو: «رأيتُهما»، ومررتُ بهي، وكلمتُهُن»، فالهاء في جميع هذه روي، وما بعدها وصل، وإنما لم تُجْعَلْ هذه الحروف رويًا؛ لأنها ليست من نفس الكلمة؛ وإنما هي زوائد، ومن عادة العرب الترتُّم بالشعر في الحداء والغناء، ومدَّ الصوت في آخره، فجيءَ بهذه الحروف الثلاثة في آخر الشعر، لأنها حروف مد ولين، فالصوت يجري في آخرها أطول من جريانه في آخر غيرها من الحروف.

وهذه الحروف تنقسم ثلاثة أقسام: تكون زوائد كما تقدم، وقد تكون أصلية، فأنت مُخَيَّرٌ في أن تجعلها رويًا، وأن لا تجعلها رويًا، وذلك في نحو: «قَفًا، ودُنْيَا، ويَخْشَأُ، ويَحْيَا» وفي نحو: «يدعو، ويصبو» وفي نحو: «يَقْضِي، وَيَرْمِي».

والقسم الثالث، أن تكون زائدة مَبْنِيَةٌ مع الكلمة، بناءً لا تنفصل عنه، فأنت فيها مخير في جعلها رويًا وغير روي، وذلك في نحو: «حَبْلِي، ويُسْرِي، وسُعْدِي، وَغَضْبِي»، وذلك لأنها إذا لم يكن انفصالها، كانت كالجزء من الكلمة؛ فجاز وقوعها رويًا، وامتنع وقوعها رويًا؛ لكونها حروف مد ولين<sup>(١)</sup>.

وبين الألف والهاء مناسبة، من أن الهاء فيها من الهمس واللين مافي الألف، وأيضًا؛ لئِنهما يقعان لبيان الحركة، فالألف، نحو: «أنا»، والهاء، نحو: «أرْمِي، وأغْزُهُ»، ونحو قوله تعالى: «فَبَهْدِ نُهُمُ أَقْسَدَهُ»<sup>(٢)</sup>، فلذلك دخلت الهاء مع حروف المد واللين.

وأما الهاءات الثلاثة، وهي: «هاء الضمير، وهاء السكت، وهاء التانيث»، فأما هاء الضمير؛ فمتى سكن ما قبلها كانت رويًا، نحو: «تحنوها، وتبينها»؛ لاجتماع الواو والياء ردفين، ومتى تحرك ما قبل الهاء، فالهاء وصل، وما قبلها روي - على أي حركة كان - مثاله: «مُخَاطِبُهَا، ومُخَاطِبُهُ ومُخَاطِبِهِ»، سكنت الهاء أو تحركت. فإن سكن ما قبل الهاء وسكنت الهاء، فالهاء

(١) سبق أن أشار المؤلف إليها في: «بهى» و«غلامُهُ».

(٢) الأتعام: الآية ٩٠.

روى: لأن المقيد لا وصل له ، وماقبلها إن كان من حروف العلة، فهو ردف، وإلا فهم مجردة،  
وأما هاء السكت ، فلا تكون رويًا البتة ، نحو: اقتدته، واغزته، وارمته، وأما هاء التانيث ، نحو:  
«حمزة، وطلحة»، فلا تكون رويًا ساكنة، فإن تحركت كانت رويًا.

ويلتحق بهذه الهاءات ، هاء الأصل التي من نفس الكلمة، ولكنها تخالفهن، فإنها تكون  
رويًا على كل حال - تحرك ما قبلها أو سكن - فمثاله فيما سَكَنَ ما قبلها ، قولُ الشاعر<sup>(١)</sup>:

ألا لا قَبِيحَ السَّرْحَمِ      نَ هَذَا الوَجْهَ مِنْ وَجْهِ [البرزج]  
فَمَا أَنْ عَايَنَ النَّاسُ      لَهُ فِي الخَلْقِ مِنْ شِبْهِ

وفى المفتوح<sup>(٢)</sup>:

أَسْتَجِيزُ الخِصَامَ والسُّفْهَاءَ      وقد رأيتُ المشيبَ والجَلْهَاءَ ١٩ [المنسرح]

وقال أبو زكريا: إن هاء الأصل تكون وصلًا ورويًا، واستشهد - على كونها رويًا - بقول  
الشاعر<sup>(٣)</sup>:

قالت أَيْتِي لِي ولم أَسْبِهْ      [مشطوراالرجز]  
ماالعَيْشُ إلا غَفْلَةُ المدلِّ  
لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقَ المُمَوِّ  
بِرَاقِ أصْلادِ الجبينِ الأجلِّ

فهذه الهاء روى لا محالة، ولم أعلم من أين نَقَلَ أن هاء الأصل تكون وصلًا، ولم يستشهد  
على كونها وصلًا، وأهمله.

٨٧ وأعلم أنه قد تَقَدَّمَ ذَكَرُ الحروف التي لا تصلح أن تكون رويًا، فإذا وقع في آخر البيت  
منها حرف أو حرفان، فاعدل إلى ما قبل ذلك، فإنه حرف الروي بيقين. فقد تحقق حرف

(١) صنعة الشعر ٢٨٢. وقوافي المبرد ٧. والجامع في العروض والقوافي ٢٧٢. والحدود العين ٩٤.

(٢) صنعة الشعر ٢٨٣.

(٣) لؤدي بن العجاج في ديوانه ١٦٥، وفيه: «ما السن» بدل من «ما العيش». وبلا نسبة في كافي التبريزي مع مشطور غيرها  
١٥١. والمشطوران (الأول والثاني) في قوافي الأخفش ٨١، ١١٦. وفي المقدم ٥ / ٥٠٤. ومما في الحدود العين ٩٢.  
والأخير في معجم مقاييس اللغة ٤٦٨ / ١.

الروى واتضح، وماعدا هذه من حروف المعجم ، يجوز أن يقع رويها لا محالة.

### الوصل وموضعه بعد الزوى المطلق :

ويقع بأحد حروف ستة، وهي: الألف، والواو، والياء، وهاء الضمير، وهاء التانيث، وهاء السكت التي لبيان الحركة، متحركات كُنْ أو سواكن، وهذه الحروف تقع من إشباع الحركات، فإن كان الروى منصوبا نتجت الألف، وإن كان مرفوعا نتجت الواو، وإن كان مجرورا نتجت الياء، فمثاله في إشباع الفتحة ، قولُ يحيى بن زياد<sup>(١)</sup>:

لَمَّا رَأَيْتُ الشَّيْبَ حَلَّ بِيَاضُهُ      بِمَفْرُقِ رَأْسِي قَلْتُ لِلشَّيْبِ مَرْجَبًا [الطويل]

فالألف وصل ، والياء قبلها روى.

ومثاله في إشباع الواو ، قول معن بن أوس<sup>(٢)</sup>:

رَأَيْتُ أَخُوكَ الدَّائِمُ الْعَهْدُ لَمْ أَحُلْ      إِنَّ أُنْزَاكَ خَصْمٌ أَوْتَابَاكَ (مَنْزُولٌ) [الطويل]

فالواو وصل، واللام قبلها روى.

ومثاله في إشباع الياء ، قول سالم بن وابصة<sup>(٣)</sup>:

بِالْعِلْمِ وَالْخَيْرِ أَسْئِدِيهِ وَالْحِمَّةُ      تَقْوَى الْإِلَهِ وَمَالٌ يَرْغَمُ مِنْ رَحِمِ [البسيط]

فالياء وصل ، والميم قبلها روى.

وقد يقع الوصل بحروف لم تنتج من إشباع الحركة، نحو: «ألف التثنية، وواو الجمع، وياء المتكلم»، فمثاله من ألف التثنية: «أذهباً، واقترباً، وانزلاً»، ومثاله في واو الجمع: «أذهبوا، واضربوا، وانزلوا»، ومثاله في ياء المؤنثة: «أذهبي، واضربي، وانزلي»، وهذه الحروف يجوز مع كل واحد منها غيرها، فيجوز مع «انزلاً» «منزلاً»، و«أذهباً» «مذهباً»، ومع «اضرباً»

(١) جاء البيت مخروما، وهو في جواهر الأدب (علاء الدين الإريلى) بلاغزو ٤٢٣.

(٢) شعره (جمع عمر محمد القطان) ٧١ رقم (٢٨) ، البيت الثاني مع اثني عشر غيره ، وتخريجه هناك في ص ٧٥ .

(٣) الحماسة (شرح الجواليقي) ٣٣٩ (الحماسة ٤٢٧) مع أربعة غيره .

«مضرباً»، وكذلك يجوز مع «أذهبوا» مذهبٌ، ومع «اضربوا» مَضْرَبٌ، ومع «انزلوا» منزلٌ .

وكذلك يجوز مع «أذهبي» «مذهبٍ»، ومع «اضربي» «مضربٍ» ومع «انزلي» «منزلٍ»، إلى غير ذلك.

وإنما ذكرنا هذه الحروف؛ لأنها ليست من إشباع الحركة، وإنما هي أسماء تدل على ماتحتها بلفظها.

وأما هاء الضمير ، نحو قول العُجَيْرِ السُّلُولِي (١):

تركنا فتىً قد أيقن الجوعُ أنه      إذا ما أتى في أرهلِّ القومِ فاتلُّهُ [الطويل]

فالهاء وصل؛ وهي ساكنة، واللام قبلها روى، ولاتقع هاء الضمير وصلًا بغير خروج إلا في ضمير المذكر ، إذا كانت الهاء ساكنة، فإن تحركت تعين الخروج؛ لكنه لا يقع ألفًا؛ بل وأراً وياً منفردين، وأما في ضمير المؤنث ، فلا بد من الخروج ، وتقع هاء الضمير في المذكر والمؤنث ساكنة ومتحركة، فمثالها في المذكر يُذكر في فصل الخروج.

وهاء ضمير المؤنث - إذا وقعت وصلًا - نحو: «حبَّالها»، فلا يقع بعدها الخروج إلا ألف فقط، عكس هاء ضمير المذكر.

وأما هاء التانيث، فنحو قول حُمَيْدَةَ بنتِ النعمان (٢):

ترى زوجةَ الشيخِ مغمومةً      وتُتمسِّي لصحبتهِ قَالِيَةً [المتعارب]

فالهاء وصل، والياء روى ، وهي متحركة.

وأما هاء السكت التي لبيان الحركة، فنحو قول (٣):

بالفأضيلين أولى النهى      في كلِّ أمرِك فائقتهِ [مجزؤه الكامل]

(١) مع سبعة غيره في الأمل ١ / ٢٧٥. ومع خمسة في الحماسة ٢٦٠ (الحماسية ٣١٢).

(٢) الحماسة ٦١٧ (الحماسية ٨٤٢). وشاعرات العرب ٧٧، مع اثنين غيره.

(٣) صنعة الشعر ٢٩١. والجامع في العروض والقوافي ٢٧٩. والعيون الفائزة (الطبعة العثمانية) ٩٤. والكافي في القوافي

١/٣٤٤

فالهاء وصل،، وهي ساكنة، والذال قبلها روى.

اعلم أن الوصل يقع بأحد الحروف الستة المقدم ذكرها، وأصل ما يلحق الروى المطلق حرفٌ واحدٌ - وهو الوصل - وهو الأصل، فإذا جعلوا بعد الوصل حرفاً آخر فذلك مجاز، وعِلَّتُهُ أن هاء التانيث متحركة مفتوحة أبداً، وهي تشبه الألف لملازمتها الخروج، فحركتها - والألف بعدها - كحركة ما قبل الألف والألف بعدها سواء.

ولا يقع بعد الروى أكثر من حرفين، وهما: الوصل والخروج، وذلك لأن أصل التركيب في كلام العرب لا يقع من أكثر من اسمين، نحو: «رأى هُرْمُزُهُ»، و«معدى كَرِب»، فكذاك الوصل والخروج.

وأيضاً، فإن هاء الوصل هي بعد الروى المطلق، نحو قول:

اطال عليه العُدْلُ ظُلماً عواندُهُ      ولاسواً فهاجت بالمَلَامِ بلائُهُ [اللويد]

فالهاء وصل، واللام روى <sup>ك</sup>قلو اجتمع إلى هاء الوصل الغالي، وهو حرف ينشأ من إشباع حركة الغلو، ومثاله<sup>(١)</sup>:

وقاتمِ الأعماقِ خاويِ المُخْتَرِقِ [مشطود الرجز]

فإذا أردت أن تحرك القاف، وتُشَبِّعَ الحركة، قلت: «المُخْتَرِقِ»، فلو انضمت هذه النون إلى الروى، ودخلت «هاء الوصل» عليه، لكانت داخلة على غير الروى، وهاء الوصل لا تدخل إلا على الروى، لا فاصل بينهما، فلذلك لم يجتمعا.

وليس شيء يمكن أن يدخل بين الروى والوصل سوى نون الغالي، فلما امتنع دخولها مع الوصل تعين أنه ليس بعد الروى سوى حرفين، وهما: الوصل والخروج.

وأيضاً، فإن هاء الوصل لا تقع إلا بعد الروى المطلق، والغالي نون ساكنة؛ فلا يقع بعده وصل.

و

(١) طبقات نحول الشعراء ٧٦١. وفي كافي ابن السراج ١٠٢، ١٠٦ (المخترقن) نقلاً عن الأخفش.

لو قيل: هلا جرىءً بالغالى بعد هاء الوصل؟ فالجواب: إنه كان يمتنع من وجهين:

أحدهما: أن هاء الوصل لا يتبعها إلا حرفُ الخروج، ولا يكون إلا حرفُ مد ولين، والغالى ساكن لا مدَّ فيه.

كَيْفَ أَتَى فَرِيضَةَ وَرَأَى رِزْقًا

والوجه الثاني: أن الغالى ينشأ من نفس حرف الروى، فلا يقع بينهما حرف، ولا يُتصوَّرُ؛ فتعين امتناع وقوع أكثر من حرفين بعد الروى.

ولما امتنع اجتماع الحرفين، امتنع اجتماع الحركتين بعد الروى.

وقد يجتمع هاء الأصل، وهاء الضمير رويًا ووصلا، نحو قول:

يَلِيْقُ بِالْمَرْءِ الثَّقَى إِذَا رَأَى (جَلَّهَهُ) [مجنذ الرجز]  
كَيْفَ يَنَامُ عَاقِلٌ وَالشَّيْبُ قَدْ (نَبَّهَهُ)

فهذان بيتان من الرجز، وضرب الأول مخبول، والهاء الأولى روى، والثانية وصل، وسُمى الوصل وصلا؛ لأنه وصل حرف الروى، ولا يجوز أن يتغير حرف الوصل كما لا يجوز أن يتغير حرف الروى، لثلاث تختلف الحركة، فيكون سنادا.

والخروج: هو الحرف الذى يقع بعد الوصل، ليس بينهما حاجز، ويكون: «ألفا»، أو «واوا»، أو «ياء»، ويقع بعد «هاء» الضمير المتحركة، إذا كانت وصلا، نحو قول الأعشى<sup>(١)</sup>:

رَحَلَتْ سَعِيَّةٌ غُدْوَةَ أَجْمَالِهَا غَضِبَى عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَأَ لَهَا [الكامل]

فالخروج الألف، والهاء وصل، واللام روى، والألف قبله ردف.

ومثال الواو، قول:

أَلَا مَنْ لِمَحْرُوفٍ طَوِيلٍ بِكَأْوِهِ يَجْنُ إِلَى نَاءٍ بَعِيدٍ لِقَاؤُهُ [الطويل]

فالواو خروج، والهاء قبله وصل، والهمزة روى، والألف ردف.

(١) انظر ص ١١٥، ١٢١، ١٢٢.

ومثال الياء خروجاً ، قول<sup>(١)</sup>:

مَنْ يَتَمَنَّ السُّعْمَرَ فَلْيَدْرِخْ      صَبْرًا عَلَى نَقْدِ أَحْبَابِهِ [السريع] ٤  
وَمَنْ يُعْمَرُ يَلْقَ فِي نَفْسِهِ      مَا يَتَمَنَّاهُ لِأَعْدَائِهِ ٥

فالياء خروج، والهاء وصل، والهمزة روى، والألف ردف، ولا خروج إلا بعد وصل. وسُمِّيَ خروجاً؛ لخروجه عن الوصل، وتجاوزه إلى غاية لاشيء بعدها.

واعلم أن الأصل في الخروج الألف، وأما الواو والياء، ففرع على الألف.

قال ابن جنى<sup>(٢)</sup>: «جُعِلَتِ الألفُ أصلاً لما فيها من طول المد، بخلاف الواو والياء»، وأرى أن الألف لما لزمتهما الفتحة قبلها، كان فيها من المد ما ليس في الواو والياء، فإن ما قبلهما يقع مفتوحاً، ومضموماً، ومكسوراً، وموقوفاً.

والفتحة أخف الحركات، وهي ملازمة الألف قبله، فلذلك جُعِلَ أصلاً وأيضاً فإن الألف إذا كانت خروجاً، لزم أن تقع هاء التانيث قبلها وصلاً، وهما ضمير المؤنث، فقوى خروج الألف لذلك.

والواو والياء، لانتقع إلا مع ضمير المذكر، إذا كان وصلاً وكان أحدهما خروجاً - ولا يقعان خروجاً - والوصل غير هاء المذكر.

فهذا حكم الحروف الستة، وقد مضى القول عليها، وهي: التأسيس، والدخيل، والردف، والروى، والوصل، والخروج.

(١) البيتان للشافعي في تاريخ إربل ١ / ٢٢٨. وخلا منهما ديوانه (تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي).  
(٢) العبارة ليست في مختصر قوانين ابن جنى، وإنما يبدو أن المؤلف اعتمد على شرح ابن جنى لقوانين الأخفش: الذي لم يعثر عليه بعد.

## باب الحركات

فمنها ما يقع في نفس الحروف المقدم ذكرها، ومنها ما يقع قبلها.

ونذكر الحركات على ترتيب الحروف، فمنها:

الرس، وهو: حركة الحرف الذي قبل التأسيس.

وأما الإشباع، فهو: حركة الدخيل.

وأما الحنو، فهو: حركة الحرف الذي قبل الرفع.

وأما التوجيه، فهو: حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد.

وأما المجزى، فهو: حركة الروي.

وأما الإطلاق، فهو: اسم لكل حركة روي، يكون له مجزى.

وأما التفاض، فهو: حركة ماء الوصل.

وأما التعدى، فهو: حركة ماء الضمير في الوصل، إذا كانت ساكنة.

وأما المتعدى، فهو: (الحرف) الذي ينشأ من إشباع التعدى، وليس بموضعه.

وأما الغلو، فهو: حركة الغالى، ويقع في الروي المقيد، نحو: «المخترق».

وأما الغالى، فهو: الحرف الذي ينشأ من إشباع الغلو، وليس بموضعه.

فقد دخل مع هذه الحركات حرفان للضرورة، وذلك أنهما ملازمان لحركتهما.

فالحرف الأول: المتعدى

والثاني: الغالى.

وإنما لم نذكرهما في الحروف: لأنهما لا أصل لهما، وإنما نشأ من الغلو والتعدى، فصارا معهما كالشيء الواحد، وكان موضع الحركات أولى بذكرهما من موضع الحروف، لأنهما نشأ منهما، وهذا ذكره الأخفش<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: قرايه ٣٥ - ٣٧.

وأما الرَّسُّ، فهي: الحركة التي قبل التأسيس، ولا تكون إلا فتحة، فإن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وذهب قوم إلى أن الرَّسُّ لا حاجة إلى ذكره؛ لما يلزم الألف من الفتحة قبله مطلقاً، والذي أراه أن ذكر الرَّسِّ واجب؛ لأنه داخل في القافية، كما حددها الخليل، فقال<sup>(١)</sup>: «القافية من آخر البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن».

فالرَّسُّ داخل في القافية، وكل حرف وحركة وقعت في القافية قد سَمَّاهَا الخليل باسم يليق به، فوجب لذلك تسميتها، وإن كانت لازمةً صيغةً واحدة، لانتغير عنها.

ويعدُّ:

ما لا يدرى

فقد سَمَّوْا من الحروف ما يلزم بنفسه، وهو الدخيل، فتسمية الرَّسِّ - وهي: حركة تلتزم بنفسها من باب الأوَّلَى - وسُمِّيت هذه الحركة رَسًّا؛ لأنها أول القافية، وهي (مشتقة)<sup>(٢)</sup> من رَسَّ الحُمَّى، وهو أولها، وفي هذه الحركة خفاءً ويُعدُّ عن الروي؛ فسُمِّيت رَسًّا؛ لخفائها، كرسَّ الحُمَّى، ومثاله في قول عمرو بن مِخْلَةَ<sup>(٣)</sup>:

وَيَوْمَ تَرَى الرِّايَاتِ فِيهِ كَأَنَّهَا حَوَائِمُ طَيْرٍ مُسْتَدِيرٍ وَوَأَقِعُ [الطويل]

ففتحة الواو التي قبل الألف هي الرَّسُّ، والقافية «وَأَقِعُ»، والألف تأسيس، والقاف دخيل، والعين روي، والواو المشبَّع وصل.

وأما الإشباع، فهو: حركة الدخيل، والدخيل، هو: الحرف الذي بين التأسيس والروي، وقال الاخفش<sup>(٤)</sup>: «بين التأسيس والروي المطلق - وليس بشيء - فإنَّ الإشباع يقع قبل المطلق والمقيد، فالمطلق، نحو قول القافية<sup>(٥)</sup>»:

عَفَا نَوْحَسُ مِنْ فَرْتِنًا فَالْفَوَارِعُ فَجَنَّبًا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَابِعُ [الطويل]

فكسرة الفاء، هي: الإشباع، والألف قبلها: تأسيس، والعين: روي، والواو بعده: وصل.

والمقيد، نحو قول<sup>(٦)</sup>:

(١) انظر ص ٧٨.

(٢) في الأصل (مشتق)، ولعله سهو من الناسخ.

(٣) مر البيت في ص ١١٠.

(٤) أي: «حركة الدخيل»، الحرف الذي بين التأسيس والروي المطلق.

(٥) ديوانه ٤٢ - مطلع قصيدة (خمسة وثلاثون بيتاً)، وفيه: «عَفَا حَسَمٌ بدل من «عفا نوحس»».

(٦) لقن بن ساعدة الإيادي، مع أربعة غيره في شعراء النصرانية ٢ / ٢١٣.

## ثُمَّ رَأَيْتُ مَوَارِدًا لِلْمَوْتِ لَيْسَ لَهَا مَصَابِرُ [مجزءه الكامل]

فالدال دخيل، وكسرتُه إشباع.

وقال الأَخفش<sup>(١)</sup>: لا يجوز ضمُّ مع كسرٍ، ولا فتحٌ مع كسرٍ، قال: لأن ذلك لم يُقَلَّ إلا قليلا، وهذا ليس بشيء، فإن الخليل أجاز وقوع الضمة مع الكسرة، وكان الخليل يعامل الفتحة والضمة والكسرة معاملة الألف والواو والياء، فكما يُجوزُ اجتماعُ الواو والياءِ رديفَين، ولا يُجوزُ وقوعُ الألفِ معهما رديفا، فكذلك أجازَ اجتماعُ الضمة والكسرةِ إشباعا، وكان الخليل لا يُجيزُ الحركاتِ الثلاثَ في التوجيه.

والعربُ تُجرى الحرفَ مجرى الحركةِ، والحركةُ مجرى الحرفِ، فأما إجراءُ الحركةِ مجرى الحرفِ، ففي عدة مواضع، منها:

أنهم إذا سمَّوا مؤنثا باسم مؤنث ثلاثي ساكنِ الأوسط، خَبَرُوا بينَ صَرْفِهِ عِلْمًا، وَتَرَكَ صَرْفَهُ، وذلك نحو: «هندٌ» و«دعدٌ» و«جُمْلٌ»، فإذا تحركَ الأوسط ثَقُلَ الأسم بحركة وَسَطِهِ، فلم يُصْرَفْ، نحو: «امرأةٌ سَمِيَتْهَا بـ «قَدَمٌ» و«كَيْدٌ» و«فَخْدٌ»، لا يصرِفها عِلْمًا مَنْ يَصْرِفُ «هندا» عِلْمًا، فَجَرَتْ الحركةُ في دالِ «قَدَمٌ» مجرى الياءِ في «زينب»، والألفُ في «سُعادٌ» في منع الصرْفِ علما (ومنه قولهم في النَّسَبِ إلى مثل: «حُبْلَى، وسَكْرَى»، «حُبْلَى، و سَكْرَى»، وإن شاعوا قالوا: «حُبْلَوِيٌّ»، و«سَكْرَوِيٌّ»، فأبدلوا الألفَ واوا، فإذا صاروا إلى الإضافةِ إلى ما تحركَ ثانيه، فكُلُّهُم يَحذفُ الألفَ. تقول في الإضافةِ إلى: «جَمَزَى» و«بَشَكَى»، «جَمَزِيٌّ» و«بَشَكِيٌّ»، بال حذف لا غير.

ومما أُجريت فيه الحروفُ مجرى الحركاتِ حذفُهُم الحروفَ للجزمِ والوقفِ، في نحو: «لم يقضِ»، و«لم يرم»، و«أقضِ» و«ارم»، كحذفهم الحركاتِ فيها، في نحو: «لم يضرب»، و«اضرب» كرمته: إعرابهم بالحروفِ في التثنية والجمع كقولنا كان بين الحروفِ والحركاتِ هذه النَّسَبُ، أُجروا الحركاتِ مجرى الحروفِ، وإن كانت الحركاتُ أضعفَ من الحروفِ.

فَمَنْ جَمَعَ بينَ الألفِ والواو والياءِ، أُجريت الحركاتِ مجرى الحروفِ، وَمَنْ مَنَعَ الفتحَ مع

(١) في قوائمه ٣٨ «ولا يحسن أن يجتمع فتح مع كسر، ولا مع كسر ضمُّ؛ لأن ذلك لم يقل إلا قليلا».

الضم والكسر، قال: لأن الحركات أضعف، فتتقص عن مرتبة الحروف ويصحح ذلك أن الحركات لما جاوزت الروى المقيد، كانت كأنها فيه، وأنه متى تحرك حرف الروى لم يحفل باختلاف الحركات قبله، ألا ترى إلى قول طرفه<sup>(١)</sup>:

أَسِفٌ، وَلَمْ تَكْدِمْ عَلَيْهِ بِإِعْدٍ [الطويل]

مع قوله:

يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكِ أَسَىٰ وَتَجَلِّدِ

فَكَسَرَ الميمَ فى البيت الأول، وفتح اللام فى الثانى.

ومثله قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

فِئَا نَبِكَ مِنْ دِكْرَىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسَطِ اللّوى بَيْنَ الدُّخُولِ فَعَوَّلِ [الطويل]

فَكَسَرَ «زأى» منزل، وفتح «ميم» حَوَّلِ.

وقد جاء الكسر والضم معا فى قول النابغة<sup>(٣)</sup>:

حَلَفْتُ هَلَمْ أَتْرِكْ لِنَفْسِكَ رِيْبَةً وَهَلْ يَأْتَمَنُ ذُو أُمَّةٍ وَهُوَ طَائِعٍ [الطويل]  
بِمُصْطَحِبَاتٍ مِنْ أَصَافٍ وَتَثْرَةٍ يَزْدَنُ إِلَّا ، سِيرُهُنَّ التَّدَاغُ

فَكَسَرَ «الياء» فى البيت الأول، وضم «الفاء» فى البيت الثانى، وهما الإشباع، وهو: حركة الدخيل الواقع بين التأسيس والروى.

واعلم أن بين التأسيس والردف مناسبة فى أن كل واحد منهما ملازم، لا يجوز فى موضعه غيره، نحو: ألف «حاتم»، وألف «حام»، فالألف الأولى «تأسيس»، والثانية «ردف»، فلما وقع بينهما مشابهة الملازمة، وانفراد الألف ردفا كالتأسيس، فذلك تقع المشابهة فى الدخيل والروى؛ لوقوع كل واحد منهما بعد ألف لازمة، نحو ألف الردف مع الروى، وألف

(١) ديوانه (الألم الشتمى) من معلقته، عجز البيت التاسع، وعجز البيت الثانى ٢٣، ٢٧.

(٢) ديوانه ٨، مطلع قصيدة (٧٧ بيتا). وهو فى العيون الفارزة ٢٢٨، مع ثان غيره.

(٣) ديوانه ٥١، (البيتان: الخامس والعشرون، والسادس والعشرون) وعلم القافية (١/٣). والبيت الثانى فى الحور العين ١٠١، مع واحد غيره.

التأسيس مع الدخيل؛ فلذلك أُجريت حركة الدخيل مجزى حركة الروى، فقُبِحَ اختلاف حركة الروى كقُبِحَ اختلاف حركة الدخيل، فصار اختلافهما كالإقواء أو نحوه.. فعلى هذا وقوع «الندافع» مع «الفوارع» أقرب منه مع الفتحة مع أحدهما، كما أن الإقواء بالضم مع الكسر أقرب منه مع الفتحة، ويُسمَّى إصرافاً.

فإن قيل: «إن ألف التأسيس مُشَبَّهة بألف الرفع، حتى استقبح اختلاف الإشباع، كما استقبح اختلاف المجرى، فهلا وجب اتفاق نفس الدخيل أيضاً، فلم يجز مع حرف الدخيل غيره، نحو: «حاجب» و«راكب»، وهلا لزم الدخيل حرفاً واحداً؟، فإن اختلفت نفس الدخيل كان يجب أن يكون أقرب من اختلاف حركته، كما أن اختلاف حرف الروى أقرب من اختلاف حركته».

**فالجواب:** إن الحرف أقوى من الحركة، ولا بد من الفرق بين المُشَبَّه والمُشَبَّه به، فيعطى السببُ الأقوى الحكمَ الأقوى، ويعطى الأضعفُ الأضعفَ، ألا ترى أن «أحمد» لما أشبهه «أركب»، فجاء على وزنه علماً، أُعطيَ حكمَ الفعل، وهو منعه الجرُّ والتنوين - إذ ليسا في الفعل - ولم يُعطَ جميعَ أحكامِ الفعل؟، فكذلك لا يلزم الدخيل حرفاً بعينه لمشابهة الروى؛ لأنه ليس - وإن أشبهت ألف التأسيس ألف الرفع - تبلغ أن تكون - ردفاً في الحقيقة، فلا يلزم اتفاق الدخيل بعدها، كما لا يلزم «أحمد» من كل وجه ما يلزم الفعل، وأيضاً فإن الدخيل قبل الروى، ولا يلزم قبل الروى إلا حرف اللين وحده، تأسيساً كان، أو ردفاً، وكلاهما ساكن بعد حركة، والدخيل أبداً لا يكون إلا متحركاً بعد ساكن، وأيضاً فإن الدخيل لا يلزم المد واللين كالردف، فلو لزم الدخيل حرفاً واحداً؛ لصارت القصيدة كأنها ذات رويين.

وأما اختلاف الإشباع، والروى مقيد، فاقبِحُ منه والروى مطلق، ومثاله قول الصطبية<sup>(١)</sup>:

وَهُمْ سَقُونِي الْمَحْضَ إِذْ قَلَصْتُ عَنِ الْمَاءِ الْمَشَافِرِ [مجزوء الكامل]

وقال:

(١) ديوانه (رواية ابن السكيت) ٦٢، البيتان: التاسع والعشرون، والثلاثون، من قصيدة يمدح فيها بفيضا، وهو «الزبيرقان ابن بدر». وديوانه (دار صادر) ٣٦، ٣٧، البيتان: الخامس والثلاثون، والسادس والعشرون، والبيت الثاني في عرض وقوافي المعرى ١٤٧.

## الواهِبُ الْمِائَةُ الصَّفَا      يَا فَوْقَهَا وَيَرُّ مُظَاهَرٌ

فَكَسَّرَ «الفاء»، وفتح «الهاء»، وهو معيب في المقيد، أكثر منه في المطلق، وقد سموا هذا «توجيهها»، ولا أرى ذلك؛ لأنهم إذا سموا الإشباع بالتوجيه وقع اللبس، وإن كان كلُّ منهما حركة ما قبل الروى، وهذا يُحَكَّمُ في فصل التوجيه.

● وأما الحنو، فهو: حركة ما قبل الرفع، مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، فالفتحة: لا يجوز معها غيرها، والضمة مع الكسرة جائزتان في قصيدة واحدة، وذلك أن الفتحة قبل ألف الرفع، ولا يجوز مع الألف غيرها رداً، فكذاك حركتها لا يجوز معها غيرها.

وأما الضمة: فتقع قبل الواو. والكسرة: تقع قبل الياء، وكما يجوز وقوع الواو والياء رداً في قصيدة واحدة، فكذاك يجوز وقوع حركتهما حنوً، فمثال الفتحة قول الفندي الزماني<sup>(١)</sup>:

وَلَا تُبْقِي صُرُوفَ الدُّفِّ رِ إِنْسَانًا عَلَى حَالٍ [الهدج]

فتحة «الهاء» حنوً، والألف بعدها رداً، واللام روى، والياء وصل.

ومثال الضمة، قول أبي ثمامة<sup>(٢)</sup>:

وإن ابْتِئْتُمْ فإِنَّا مَعْتَرٌ أَنْفٌ لَا نَطْعُمُ الخَسْفَ إنَّ السُّمَّ مَشْرُوبٌ [البيضا]

ضمة «الراء» حنوً، والواو رداً، والياء روى، والواو بعدها وصل.

ومثال الكسرة، قول أبي عطاء السندي<sup>(٣)</sup>:

فإِنَّكَ لَمْ تَبْعِدْ عَلَى مُتَعَهِّدٍ بَلَى، كُلُّ مَا تَحْتِ التُّرَابِ بَعِيدٌ [اللويد]

فكسرة العين حنوً، والياء رداً، والدال روى، والواو بعدها وصل.

(١) للفندي الزماني من قصيدة تبلغ ثمانية أبيات في الحماسة ١٥٤، ١٥٢، (الحماسية ١٧٧).  
 (٢) الحماسة (شرح الجواليقي) ١٦٥ (الحماسية ١٩١) مع أربعة غيره لعبد الله بن عتبة بن عنبط الضبي. وفي حماسة البحري مع ثمان غيره ٢٦٠، ٢٥. ومع خمسة غيره في المفضليات ٢٨٢ (المفضلية ١١٥).  
 (٣) البيتان مع اثنين غيرها، يرثي فيها عمر بن هبيرة، الشعر والشعراء (دار الثقافة - بيروت) ٢ / ٦٥٤. وتاريخ الطبري ٧ / ٤٥٦. وأمالى القالي ١ / ٢٦٨. وفي الحماسة ٢ / ١٥١، يرثي يزيد بن هبيرة.

ومثال وقوع الواو والياء ردفين فى قصيدة، كأول هذه القطعة، المقدم بيئتها:

إلا إن عينا لم تجد يوم واسيط عليك يجارى دمعها لجمود [الطويل]

فضمة الميم حذو، والواو ردف، والدال روى<sup>١</sup>، والواو بعدها وصل، فقد اجتمع فى هذين البيتين: الياء والواو ردفين، والضمة والكسرة حذوين.

واعلم أنه لا يجوز فى الحنو: «قِيلَ» مع «قِيلَ»، ولا «قَوْلٌ» مع «قَوْلٍ»، ولا «قَوْلٌ» مع «قِيلَ»، ولا «قِيلٌ» مع «قَوْلٌ»، والعلة فيه أن أصل الردف الألف، ثم حُمِلت الواو الساكنة المضموم ماقبلها عليه، وكذلك الياء الساكنة المكسور ماقبلها، ثم حُمِلت الياء المفتوح ماقبلها على الياء المكسور ماقبلها، وحُمِلت الواو المفتوح ماقبلها على الواو المضموم ماقبلها، لبقايا ماقيهما من المد واللين، فلما بعدَ حكم «قَوْلٌ»، و«قِيلٌ» عن حكم «قال» - من حيث كانا فرعَ فرعِ الذى هو «قَوْلٌ» مع «قِيلٌ» - كرهوا اجتماع الأمثلة المقدم ذكرها؛ لأن الفرع لا يُعطى حكمَ الأصل، فكيف بفرع الفرع؟! وأيضا، فإنهم كرهوا أن يخالفوا الألف التى هى الأصل، ثم يخالفوا الخلاف، فجاءوا ببعضه تابعا لما قبله، وببعضه تابعا لما بعده، وهذا يُحقَّق فى باب العيوب.

فقد تبين أن الردف متى كانت ألفا، كان الحنو فتحة جزما، ومتى كان الردف واوا، كانت الحركة مثله ضمة، ومتى كان الردف ياء، كانت الحركة قبلها كسرة، ويجوز اجتماع الكسرة والضمة حذوا.

وأما التوجيه، فهو: حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد، نحو قول طرفة<sup>(١)</sup>:

اصصوت اليوم أم شأقتك هز ؟ ومن العب جئون مستعز [الرملى]

فكسرة العين توجيه، والراء روى، فعلى هذا المثال يصح التوجيه.

(١) ديوانه (الأعلم الشنتمرى) ٥٩، مطلع قصيدة (٧٤ بيتا). والمرشح ٥٢ مع اثنين غيره. ولوالى الاخفش ٨٦، مع ثان غيره. ولديه «وسعر» بدل من «مستعز». والخصائص ٢/ ٢٢٨.

وأما قولهم: التوجيه حركة ما قبل الروى المقيد، فهذا الكلام إطلاقه لا يصح؛ فإن الروى المقيد يقع قبله تارة الرفع، وتارة الدخيل، ومع هذا لا تُسمى حركتهما توجيهاً.

والواجب أن يقال: التوجيه حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد، المجرى القافية.

وكان الخليل لا يرى اختلاف التوجيه، ولا يجيزه، وكان الأخفش يرى جوازَه، وكان الخليل يعده سنناً، مثاله قول ربيعة بن العجاج<sup>(١)</sup>:

وَمَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ [مشطرد الرجز]

ثم قال:

أَلْفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِيِ الْحَمِيقِ

ثم قال:

مَصْبُورَةٌ قَرَوَاءُ مَرْجَابٍ فَتُقُّ

فتفتح «راء» المخترق، وكسر «ميم» الحميق، وضَمُّ «تاء» فتُقُّ، فجمع بين الحركات الثلاث، وهو التوجيه.

ومثله قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ يَ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُ [المقارب]

ثم قال:

تَعِيمُ بَنُ مَرْ وَأَشْيَاعُهَا وَكِنْدَةُ حَوْلَى جَمِيعِ صَبْرُ

ثم قال:

(١) ديوانه ١٠٤. والمشطير في قوافي الأخفش ٣٠. والأول في ٣٦، ٨١، ٨٦، ١٠٩. المخترقين ١١١. وفي الموشح ١٦، والأول والثاني في ١٩٨. والمشطرد الأول في كافى ابن السراج ١٠٣، وفي ١٠٦ «المخترقين» عن الأخفش، والمشطوران الأول والثاني في ١١١. وفي الخصائص ٢/ ٢٢٨.

(٢) الأبيات في ديوانه (١٥٤) من قصيدة (٤٣ بيتاً). والعمدة ١/ ١٦٨ - ١٦٩. وتلقيب القوافي ٢٤. وكافى التبريزي ١٦٥، الأول والثالث. وهما في الغامزة ٢٦٣. والأول والثاني في صنعة الشعر ٢١. وجاء البيت الأول مخروماً.

## إذا ركبوا الخيلَ واستلأموا تخرقت الأرض واليوم قر

فكسر «فاء» أفرو، وضم «باء» صُبُر، وفتح «قاف» قر. ورأيت ذلك كثيرا في أشعار العرب.

والضمة فيه مع الكسرة أولى من (إحداهما)<sup>(١)</sup> مع الفتحة، وقال بعض العروضيين: «لا يجوز مع الفتحة غيرها، تشبيها بالفتح الردف؛ فإنه لا يجوز معها غيرها، والواو والياء تقعان معا ردفا، وقد حاج هذا القول قوم، وقالوا: إن الألف والواو والياء حروف، وهي قوية، فلا يحسن جمع بينهما في قصيدة، والحركات أضعف من الحروف وأسهل، فجاز لذلك وقوعها في قصيدة واحدة بجملتها، وقد جمعت فحول الشعراء بين الحركات الثلاث.

قيل: وسُمي توجيهها؛ لأن حركته كأنها في الروى المقيد؛ لئلازمتها إياه؛ فهي قريب من الإقواء؛ فصار كأنه ذو وجهين: وجه من قبله، ووجه من بعده؛ ومن هنا نشأ الخلاف فيه؛ وكرهوه كما كرهوا الإقواء، في نحو قول النابغة: «مَرُودٌ»، و«الأسود»<sup>(٢)</sup>، فكسر الدال الأولى، وضم الثانية، وكلاهما روى.

(١) في الأصل: «إحديهما».

(٢) سيأتي تفصيل ذلك في عيوب القافية .

## يلحق بالتوجيه:

اعلم أنهم أهلوا حركة ما قبل الروى المطلق المجرد، وهى كحركة ما قبل الروى المقيد، ولم يسموها، وهى داخلة فى القافية.

وكل ما دَخَلَ فى القافية قد سَمَّاهُ الخليلُ باسم ما خلا هذا، ومثاله قول الشعْخَاخ<sup>(١)</sup> يَرِثِي عَمْرَ بْنَ الخَطَّابِ - رضى الله عنه :-

جَزَى اللهُ خَيْرًا مِنْ أَمِيرٍ وَبَارَكْتُ	يَدُ اللهِ فِي ذَاكَ الْأَدِيمِ الْمُمَرَّقِ [الطويل]
فَمَنْ يَسْمَعُ أَوْ يَرُكِبُ جَنَاحِي نَعَابَةٍ	لِيُذْرِكَ مَا قَدَّمْتَ بِالْأَمْسِ يُسْبِقُ
فَغَنَيْتُ أَمْوَرًا ثُمَّ غَادَرْتُ بَعْدَهَا	بِوَأْتِيحٍ فِي أَكْمَامِهَا لَمْ تُفْتَقِ
وَمَا كُنْتُ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ رِثَاةً	بِكَفَى سَبَيْتِي أَرْزَقِ الْعَيْنَ مُطْرِقِ
أَبْعَدُ تَتَجَلَّى بِالْمَدِينَةِ أَظْلَمَتْ	لَهُ الْأَرْضُ تَهْتَزُّ الْعِصَاةُ بِأَسْوِقِ
تَنْظُرُ الحَصَانُ الْبِكْرُ تَلْفِي جَنِينَهَا	نَثَا خَبِرَ فَوْقِي الْعَطِيَّ مُعْلَقِ

فهذا روى مطلق، وقافيته مجردة، وقد اختلف ما قبلها من الحركة، كاختلافه فيما قبل الروى المقيد المجرد - وليس له اسم - ولا بأس به لو عدُّ توجيهها، وأخال ابن عبد ربه ذكره فى العقد<sup>(٢)</sup>.

وأما المجرى، فهو: حركة حرف الروى - أى حركة كانت - فمثالها بالكسر قول امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

فِإِ نَبْكِ مِنْ دِجْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ [الطويل]

- (١) الأبيات فى ملحق ديوان الشعْخَاخ ٤٤٨ - ٤٤٩، مع اثنتين غيرها، وفيه تعليق حول نسبة الأبيات للشعْخَاخ، أو مزود، أو جزء ابن ضرار (التعليق ٤٤٨ - ٤٥٠). وبلا زيادة فى ديوان الحماسة ٣١٢ (الحماسية ٣٨٩).
- (٢) ذكر ابن عبد ربه التعريف الشائع للتوجيه، وهو: «ما وجه عليه الشاعر قافيته من الفتح والضم والكسر، ويكون مع الروى المطلق أو المقيد، وإذا لم يكن فى القافية ردف ولا تلميس» (العقد ٥ / ٤٩٧ - ٤٩٨).
- (٣) صدر بيت، عجزه:

بسقط الذى بين النخول لحومل

ديوانه ٨، مطلع قصيدة (٧٧ بيتا)، وانظر ص ١٠٧، وقوافى التتوخى ٤٥.

فالقافية: «مَنْزِلِي» وهي مجردة، والروى: اللام، والياء: وصل، والروى مجرور، ونتجت ياء الوصل من إشباع الحركة.

ومثاله في المرفوع ، قولٌ نُصِيبُ<sup>(١)</sup>:

فَعَاجِرُوا فَاثْنُوا بِالَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ      وَوَسَكْتُوا ائْتَنْتَ عَلَيْكَ الْعَقَابِ [الطويل]

فالقافية «قَائِبُونَ»، والروى الباء، والواو بعده وصل، وقد نتج من إشباع ضمة الروى.

ومثاله في المنصوب قول<sup>(٢)</sup>:

قِفَا وَدَعَا نَجْدًا وَمَنْ حَلَّ بِالْحِمَى      وَقَلُّ لِنَجْدٍ عِنْدَنَا أَنْ تُوَدَّعَا [الطويل]

فالقافية «وَدَّعَا»، والروى العين، والألف وصل: نتج من إشباع فتحة الروى، فعلى هذا تبنى أصول الروى.

وأما الروى المقيد فعلى ضربين، أحدهما (تام) نحو قول رؤبة<sup>(٣)</sup>:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمَخْتَرِقِ

فإن تحركت القاف كانت فضلة، وحركتها هي الغلوة، نحو: «المُخْتَرِقِينَ»، أو «المُخْتَرِقِي»، وإنما وقع هذا الروى المقيد على هذه الصورة؛ لأنه لا يوجد ضرب سالم من الزحاف إلا وآخره ساكن بعد حركة، نحو: «مَفَاعِلِينَ»، «وَفَاعِلَاتُنَّ»، و«مُسْتَفْعِلِينَ»، و«مَفَاعِلَتُنَّ»، و«مَفَاعِلِينَ»، و«فَعُولُنَّ»، و«فَاعِلِينَ».

وأما المقيد الذى زاد على أصله شيء، فلا يكون ما قبل آخره إلا ساكنا، نحو: «المَرْقَلِ» فاعلاتن من فاعلن، وفاعلاتن المذال منه، ومثله كثير فى الأمثلة.

واعلم أن المقيد الساكن ما قبله على ثلاثة أضرب، أحدها: ما مدَّ عمَّا قُصِرَ منه، وقصُر

(١) ابن رباح (ت ١٠٨ هـ)، والبيت الثالث فى مجموع شعره من قصيدة (٧ أبيات)، يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ٥٩. وانظر

التخرىج واختلاف الروايات ١٤٥. وما ليس فى التخرىج: رسالة الصاهل والشاحج (أبو العلاء المعرى) ٣٤٨.

(٢) البيت للصمة بن عبيد الله القشورى مع سبعة غيره فى الحماسة (شرح الجواليقى) ٣٦٥ (الحماسية ٤٦٠).

(٣) مر تحقيقه فى ص ٨١، ٨٢، ١٢٤، ١٢٤.

عما هو أطول منه، وهذا الضرب على قسمين أيضاً، أحدهما: أن يكون هذا المقيد - لو أُطْلِقَ لاسْتَوَى هو وجزؤه الذى هو له فى الأصل - نحو: فاعِلانٌ فى المديد، فإنه فوق فاعِلن، ويون فاعِلانن، فلو استوى هو وجزؤه الأصيل: لصار فاعِلانن، وكذلك فاعِلانن فى الرَّمَلِ، فإنه لو أُطْلِقَ: لصار إلى فاعِلانن، وهى أصلٌ فى بحرهِ غير مزيد فيها **والضرب** الثانى من المقيد، وهو: الذى مُدَّ عَمَّا هو أقصر منه، وقَصُرَ عما هو أطول منه، فلو أُطْلِقَ: لصار به الإطلاق إلى صورة ليست من أصول التركيب، بل هى جائزة فيها، وزائدة عليها، وذلك نحو: «مُتفاعِلان» فى الكامل، فإنه فوق متفاعِلن، ولو أُطْلِقَ: لصار إلى مُتفاعِلانن- وليست مُتفاعِلانن من أصوله - فإن أطولِ الأصولِ السَّبَاعِيَّ، نحو مَفَاعِلِان، وشبهه.

وأما الضربُ الثانى من القسمة الأولى: أن يكون المقيدُ قد مُدَّ عَمَّا هو أقصر منه، إلا أنه لا يمكن إطلاقه، نحو: «مُسْتَفْعِلان» فى البسيط، و«فَاعِلِان» فى الرَّمَلِ: فإن «مُسْتَفْعِلان» ممدود عن «مُسْتَفْعِلن»، و«فَاعِلِان» ممدود عن «فَاعِلانن».

والضرب الثالث من القسمة الأولى، وهو: أن يكون الجزء مقيداً ممدواً عما هو أقصر منه، إلا أن يُقَيِّدَهُ بحذف حركة منه، لا أكثر منها، نحو: «مَفْعُولان» فى السريع والمنسرح؛ فإنهما فوق «مَفْعُولن»، وأصلهما «مَفْعُولات»، فأسكنت التاء، فنقل إلى «مَفْعُولان»، وإنما حذفت حركة التاء لا غير، وهو الموقوف.

و«فَاعِلان» فى المديد والرَّمَلِ، أصلها: «فَاعِلانن» دخلها الحذف، فسقطت النون، وسكنت الحركة قبلها.

و«فَاعِلان» فى السريع، أصله «مَفْعُولات»، دخله الطى والوقف، فنقل إلى «فَاعِلان»، فهو فوق «فَاعِلن».

ومن المقيد **ماليس بيتام** ولا تحتها ضرب هو أقصر منه، نحو: «فَعَل» فى المتقارب، وأصله «فَعُولن»، ومثاله قول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

رهضت بحمته  
منه مثل

وأرى من الشعر شعراً عويصاً يتنسى الرواة الذى قد **(يؤد)**<sup>(٢)</sup> [المتقارب]

(١) خلا منة ديوانه، وهو بلا مزو فى صنعة الشعر ١٦٦. والمعيار ٨٢. والعقد ٥ / ٤٩٤. وفيهما: «وأبنى» بدل من «وأرى».  
وكانى التبريزى ١٢٠. والغامزة ٢٥، ٧٩. واللسان ٥٨ / ٧ «عوى».  
(٢) كتبها المؤلف كتابة عروضية.

فالواو روى مقيد، وجاز ذلك لفتحة الواو التي قبلها، ومثله قول طرفة<sup>(١)</sup>:

سَبَقْنَا الْبَرِيَّةَ فِي غَزْوِنَا      بِحَمْلِ الْمَزَادِ وَتَوَطُّ الْقَرَبِ [المتقارب]  
ومما جاء «فَعَلْنُ»، وأصله «مَفْعُولَاتُ»، قول<sup>(٢)</sup>:

النُّشْرُ مِسْكٌ وَالْوَجُوهُ دَنَا      نِيرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَّمِ [الكامل]  
وهذا قد دخل عَرُوضَهُ وَضَرَبِيهِ الْكَفُّ وَالْحَبْنُ، ومثله قول طرفة<sup>(٣)</sup>:

أَسَدٌ غِيلٍ فَإِذَا مَا شَرِبُوا      وَهَبُوا كُلُّ أَمُونٍ وَطِيمِرٍ [الرملة]  
وهذه المواضع قد أُحْكِمَتْ فِي الْعَرُوضِ.      قَوْلُهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ كَرَابَةً  
أَهْلِكُنِي هَذِهِ الْمَاءُ لَعَنَ ..  
﴿ وَأَمَّا الْإِطْلَاقُ، فَهُوَ: اسْمٌ لِكُلِّ رَوَى لَهُ مُجْرَى - وَهُوَ ضِدُّ الْمَقِيدِ كَمَا قِيلَ - وَلا يَسُّ بِطَائِلٍ -  
وَإِنَّمَا الْمَجْرَى وَالْإِطْلَاقُ جُعِلَا اسْمَيْنِ لِحَرَكَةِ الرَّوَى.

فالمجرى، مشتق من جريان الصوت في الروى في حروف اللين. والإطلاق، مشتق من إطلاق الحركة على الروى غير المقيد، فإن المقيد لا مجرى له، وهما اسمان على مُسَمَّى واحد.

﴿ وَأَمَّا النَّفَاذَةُ، فَهُوَ: حَرَكَةُ هَاءِ الْوَصْلِ الَّتِي لِلْإِضْمَارِ، وَلا يَتَحَرَّكُ مِنْ أُخْوَاتِهَا غَيْرُهَا، نَحْوُ قَوْلِ بَشَّامَةَ بْنِ حَزْنٍ:

وَلَقَدْ غَضِبْتُ لِحَنْدِفٍ وَلِقَيْسِيهَا      لَمَّا وَتَى عَنْ نَصْرِهَا خَذَأُهَا [الكامل]

فاللام روى، والألف قبلها ردف، والهاء المتحركة وصل، والألف بعدها خروج، وحركة الهاء

(١) خلاصته ديوانه (دار صادر). وديوانه (تحقيق كرم البستاني). وديوانه (شرح الأعلام الشنتمري). وهو بلاعز في قوافي الأخص ٨٦.

(٢) البيت للمرقش الأكبر في المفضليات ٢٣٨ (المفضلية ٥٤). وبلاعز في كافي التبريزي ٩٨. وصنعة الشعر ١٢٩، ١٩٧. والقسطاس ١٨٦. وانظر بين معيارية العروض وأيقاعية الشعر ٧٣ - ٨١١، وفيه: هل القصيدة من الكامل أم من السريع.

(٣) ديوانه (الأعلام الشنتمري) ٧٠، ٧٢ مع خمسة سبعة غيره، والصدر في البيت السادس والثلاثين:

أَسَدٌ غَابَ فَإِذَا مَا لَزَعُوا

والعجز في البيت الثالث والأربعين.

هى النفاذ، وهى مفتوحة أبداً.

ولايتحرك من الهاءات الثلاث غيرها، ولايكون مع الفتح غيرها، ويقع بعدها الخروجُ ألفاً.  
وأما الهاء المضمومة والمكسورة، فلا تكون إلا للتذكير.

صَاوَةٌ

فأما الهاء المضمومة، فنحو قول:

وَمَا الْخَلُّ إِلَّا مَنْ وَقَاكَ بِنَفْسِهِ وَمَا السِّيفُ إِلَّا مَا كَفَاكَ مَضَاهُ [الطويل]

فالألف ردف، وفتحه الضاد حنو، والهمزة روى، وحركتها المجرى، والهاء وصل،  
وحركتها نفاذ، والواو بعدها خروج.

وأما الهاء المكسورة فى الوصل، فنحو قول:

يُعْطِيكَ قَبْلَ سَوْأَلِهِ وَالْوَجْهَ مِنْكَ بِمَائِهِ [مجزءه الكامل]

فالقافية: «مَائِهِ»، فالألف ردف، وحركة الميم حنو، والهمزة روى، وحركتها مُجْرَى، والهاء  
وصل، وحركتها نفاذ، والياء المنشأة من إشباع حركة الهاء خروج.

فهذه مراتب الهاء المتحركة وصلًا.

مسألة:

لِمَ لَمْ يَتَحَرَّكْ مِنَ الْهَاءَاتِ الثَّلَاثِ غَيْرُ هَاءِ الضَّمِيرِ وَصَلًا؟

الجواب: إن الألف لا تكون إلا ساكنة مفتوحا ماقبلها، فلو تحركت لعادت همزةً، ليس  
فيها مدٌّ ولا لين، فتصلحُ للوصل، وكذلك الواو والياء لو تحركتا، لذهب المد واللين؛ فلم يُوصَلْ  
بهما. وأما هاء الإضمار التى للوصل، فإنما حركوها لضعفها، وعندهم أن حركتها  
كسكونها، ومما يدل على ضعفها، أنها فى مواضع فى حكم المعدوم، كقول العرب: «مُدَّهُو  
يارجلُ» و«مُدُّها»، فيضمُّون مع المذكر، حتى كأنهم قالوا: «مُدُّوا» بلا هاء، ويفتحون مع  
المؤنث حتى كأنهم قالوا: «مُدُّا» بلا هاء، وذلك لِضَعْفِ الْهَاءِ، ولأنَّ الْهَاءَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْأَلْفِ؛  
لقربها منها، وشبهها بها للخفاء والخِفة، والألف تجرى عندهم مجرى الحرف المتحرك، ألا

تراهم قالوا: «قام، وباع، وطال، وهاب»، وأصله: «قَوْمٌ، وَيَبِعُ، وَطَوَّلُ، وَهَيَّبٌ»، فأقاموا الألف في هذا ونحوه ، مقام الواو والياء المتحركتين ؛ للزوم الفتحة قبلها، فهذا حكم هاء الإضمار لمؤنث كانت أو مذكر.

وأما هاء التانيث، فنحو قول<sup>(١)</sup>:

**صَفِيَّةٌ قَوْمِي وَلَا تَعْجِزِي      وَيَكِّي النِّسَاءَ عَلَى حِمَزَةٍ** [التقارب]

فالياء وصل، وهى ساكنة، والزاي قبلها روى، ولو تحركت هاء الوصل هنا، لَقُلْتُ: «حِمَزَةٌ» فكانت تعود «تاء» فى اللفظ، وتصير رويًا بعد أن كانت وصلاً، مثاله: «حِمَزَتِي»، فالتاء روى، والياء التى نتجت من إشباع كسرة الهاء المتحركة وصل، وتعود حركة الزاي مع الإطلاق مَهْمَلَةٌ لا اسم لها، ويجب أن تُسَمَّى «توجيها»، كتسميتها فى المقيد.

وأما الهاء- التى لبيان الحركة- فنحو قول حُمَيْدَةَ<sup>(٢)</sup>:

**فَقَدْتُ الشَّيْخَ وَأَشْيَاعَهُم      وَذَكَ مِنْ بَعْضِ أَقْوَالِيَةٍ** [التقارب]

فالياء روى، والهاء بعدها وصل.

وكذلك «فَيْمَةٌ، وَعَلَامَةٌ، وَلِمَةٌ»، فهذه الهاءات إذا وصلت الكلام أسقطتها منه، نحو قول الله تعالى: «فِيهِ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا»<sup>(٣)</sup>، ونحو قول<sup>(٤)</sup>:

**عَلَامٌ يَقُولُ: الرَّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي      إِذَا أَنَا لَمْ أَلْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كُرَّتِ** [الطويل]

فقد سَقَطَتْ هاءُ الوقف للوصل، واستغنى عنها، فلم يبق ما يتحرك ولا ما يسكن.

فهذه صورة الهاءات الثلاث واضحة . فافهم.

وأما التَّعْدِي، فهو: حركة هاء الإضمار إذا كانت ساكنة، وكان البيت مطلقاً، نحو

(١) بلا عزوفى قوافى الأخفش ٨٧. وعروض الرقة ٨٩. والمقد ٥ / ٤٩٤، وفيه: «حِمَزَةٌ» بتحريك الهاء، لجعلها «تاء» مربوطة. والمعدة ١/ ١٤٨.

(٢) مع اثنين غيره فى الحماسة ٦١٧ (الحماسية ٨٤٢)، وشاعرات العرب ٧٧.

(٣) النازعات: الآية ٤٣.

(٤) البيت مع ستة غيره لعمرو بن معدى كرب الزبيدى فى الحماسة (شرح الجواليقي) ٥٢ (الحماسية ٢٠). وهو فى ديوانه مع عشرة غيره (٧٢).

قول<sup>(١)</sup>:

لما رأيتُ الدهرَ جَمًّا حَبْلَةً [الرجز]

فإذا أردتَ حركةَ هذه الهاءِ، وَرَدْتُ البيتَ إلى الإِطلاقِ بعد التقييدِ في الوصلِ، قلتُ:  
«حَبْلَهُ»، فحركة الهاءِ هي التَعْدِي، والواو المنشأة من إشباع حركة الهاءِ بالضم هي المتعدي  
وهو الواو، ومثاله مع الكسرة والياء، نحو قول<sup>(٢)</sup>:

قريبةٌ نُدوتُهُ مِنْ مَخْمَصِيهِ [الرجز]

فإذا أردتَ حركةَ هذه الهاءِ بالكسر، وَرَدْتُ الوصلَ مطلقاً بعد تقييده ، قلتُ: «مَخْمَصِيهِ»،  
فالهاءُ في البيتين وصلٌ - متحركةٌ وساكنةٌ - وماقبلها روى بخلاف هاءِ السكتِ ، وهاءِ التانيثِ .  
فالتعدي بعد الوصلِ هي الياءُ، ولا يقع المتعدي بعد «هاءِ» التانيثِ ؛ لأنها لا تكون ساكنة  
الْبِتَّةُ، ولا يقع التَعْدِيُّ إلا بعد الحرفِ الساكنِ، فلا يقع المتعدي ألفاً أبداً، بل واواً وياءً ، للعلة  
المذكورة.

وكان يجب أن يُعَدَّ المتعدي في الحروف، ولكنه لما وُجِدَ بعد حركة التعدي، ونشأ منها ، ولم  
يمكن انفصاله عنها، وصاروا كالشيء الواحد، عُدَّ المتعدي مع الحركات لذلك .  
اعلم أن التَعْدِيَّ والمتعديَّ يقعان في جميع الحروف، إلا ما أستثنيه لك، فلا يجوز أن يقع  
مع الغلُو، ولا مع الغالي، ولا مع ألف الوصل، ولا واوه، ولا يائه، ولا مع الخروج، ولا النفاذ؛  
الذي هو حركة هاءِ الوصل.

فأما وجه امتناع وقوع التعدي والمتعدي مع الغلُو والغالي أنهما يتقاربان في اللفظ؛ لأن  
الغلُو هو حركة الروي المقيد بالكسر؛ إذا كان البيت في موضع خفض، نحو: «المُخْتَرِقِ»،  
إذا أردتَ حركتها، قلتُ: «المُخْتَرِقِي»، فْتَشْبِهُ هذه الياءُ ياءَ «مَخْمَصِيهِ» في المتعدي، فلو  
وقعت ياءُ المتعدي مع ياءِ الغالي؛ لصار الوصل كأنه بخروجين، وأيضاً فإن كل ياءٍ منهما

(١) بلا عزو في قوافي الألفش ١١٣ ، وبحريك الهاء من «حَبْلَةً» في: ١٣ ، ١٠٩ ، ٢٥ . وكذلك في الجامع في العروض والقوافي  
٢٨٢ . ومع مشطور غيره في كافي ابن السراج ١٠٥ ، منسويين لأبي النجم في الهامش ، اعتماداً على أصل مخطوطة  
الكافي . ومنفرداً في صنعة الشعر ٢٩٥ .

(٢) اللسان: «نذفة ٥ / ٥١ ، والخصائص ١ / ٢٠٣ ، ١٧٧ / ١٧٧ ، وفيهما: «محمصه» بدل من «مخمصه» .

تشبه الأخرى، فاستُفنى في كل موضع بإحداهن عن الأخرى.

والفرق بين ياء المتعدى وياء الغالى: أن ياء الغالى تقع نونا، نحو: «المخترَقْنَ»، وياء المتعدى لاتقع نونا، وهذا موضع غريب لا يعرفه إلا حَدَّاقُ عِلْمِ القوافي.

وأما وجهُ امتناع وقوعه مع الألف، في مثل قول الأخطل<sup>(١)</sup>:

[البسيط] وَسَلَّ بِمَصْنَعَةِ الْبَكْرِىِّ مَافِعْلًا

ووجه امتناع وقوعه مع الواو، في نحو قول طلقمة<sup>(٢)</sup>:

[البسيط] خُضِرُ الْمَزَادِ وَأَحْمُ فِيهِ (تَنْشِيمُو)

ووجه امتناع وقوعه مع الياء، في نحو قول عنقرة<sup>(٣)</sup>:

[الكامل] إِنْ كُنْتُ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي

فامتنع في هذه المواضع ؛ لنلا يصير للبيت الواحد وصلان.

وإذا كان الوصل هاءً، وقع معه التعدى والمتعدى ووجه امتناع وقوعه مع الخروج والنفاذ - وهو حركة هاء الوصل - لأنه لا يمكن وقوعهما، مثاله<sup>(٤)</sup>:

[الكامل] عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحِلَّهَا فَمَقَامَهَا

(١) عجز بيت صدره :

دع المفعول لتسأل بمصرعه  
ديوانه ٢٢٠ ، وفيه «واسال» بدل من «وسل» . وكتاب سيبويه ٤ / ٢٠٨ ، وفيه: «ما فعل» بإسكان اللام.

(٢) عجز بيت ، صدره:

وقد أصحاب فتيانا طعامهم  
ديوانه ٧٧ ، البيت الثالث والخمسون ، من خمسة وخمسين بيتا .

(٣) عجز بيت، صدره:

هلا سالت الخيل يا ابنة مالك  
جمهره أشعار العرب ١٦٦ .

(٤) صدر بيت للبيد من معلقته ، عجزه :

بمضى تأبُد غولها فرجامها  
ديوانه ٢٩٧ ، وانظر من ٨٧ . وكافي التبريزي ١٥٢ . والغامزة ٢٥١ . ومختصر القوافي ١٩٢ .

فالميمُ روى، والهاء وصل، والألف خروج، فقد استغنى بألفِ الخروجِ عن التعدى، وكذلك لو كان الخروج واوا، ومثاله<sup>(١)</sup>:

ويَلِدُ عاميةً (أعماهُو) [مشطرد الرجز]

فقد استغنى بواو الخروج عن التعدى، وكذلك الياء فى نحو قوله<sup>(٢)</sup>:

تَجَرَّدَ المجنونِ من (كِسَائِهِى) [مشطرد الرجز]

فقد استغنى بياء الخروج عن التعدى، وأيضا فإن هاء الضمير لا تتبع الفتحة فيها إلا الألف، ولا الضمة إلا الواو، ولا الكسرة إلا الياء، وإذا كانت هاء الضمير لمؤنث، لا يتبعها إلا الألف خاصة.

فلو شئت أن تجىء بعدها بواو أو ياء، لما أمكن؛ لأنه لا ضمة فيه، فتتبعها الواو، ولا كسرة، فتتبعها الياء، ومثاله:

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحِلِّهَا فَمَقَامُهَا بِمَعْنَى تَابَدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا [الكامل]

فألف «رجامها» الآخرُ خروج، ولا يجتمع التعدى والخروج، وكل واحد منهما يقوم مقام صاحبه.

« وَالغُلُوُّ: حركة الروى المقيد، إذا كان فى موضع خفض، نحو قوله:

وَقَاتِمِ الأعماقِ حَاوِيِ المَخْتَرِقِ

فحركة القاف - إذا أردتها - غلو، نحو: «المخترقى»، و«المخترقن».

وإشباع حركة الغلُو هو الغَالِي، ويقع ياء ونونا، نحو: «المخترقى» و«المخترقن»، ونونه تنوين، فلا يعتمد بهذه الزيادة فى التقطيع، وكان من شرط الغالى أن يقع مع الحروف، ولكنه

(١) المشطرد لرؤية فى ديوانه ٢. وفى كافى التبريزى ١٥٢. والغامزة ٢٥١. ومختصر القوافى ١٩٢. والحدود العين ٩١.  
(٢) المشطرد لأبى النجم فى كافى التبريزى ١٥٢. والغامزة ٢٥١. وخلاصته ديوانه المجموع. وبلا عزونى قوافى الأخصف ٣٤، ١٣. ومختصر القوافى ١٩٢. وقوافى البرد ٩.

لما لزم الغلو - وكان مُنشأً من حركته - لم يُفصلَ عنه، وصارا كالثيء الواحد، كالتعدى والمتعدى.

اعلم أن الغلو والغالى يقعان مع الحروف كلها - أعنى حروف القافية - إلا الخروج والتفاد؛ فإنهما لا يقعان معهما، والمانع من وقوعهما هو المانع من وقوع الغلو والغالى، مع التعدى والمتعدى، وذلك أن صورة التعدى والمتعدى كصورة النفاذ والخروج، ألا ترى أن قوله<sup>(١)</sup>:

هيهاتَ من مُنْخَرِقٍ (هَيْهَاتُهُوَ) [مشطرد الرجز]

قد أتبع هاءَ وصله وأوَّ خروجِهِ، وكذلك قول أبي النجم<sup>(٢)</sup>:

تَنْفُسُ مِنْهُ الْخَيْلُ مَا لَا (تَنْفُزُهُوَ) [مشطرد الرجز]

فأتبع هاءَ الوصلِ وأوَّ الخروجِ، واللفظ بهما واحد.

فالذى يمنع من اجتماع الغالى مع التعدى، هو المانع من اجتماعه مع الخروج والنفاذ ولا فصل بينهما.

**تهت الحركات بحمد الله تعالى**

(١) المشطرد لرؤية بن العجاج في ديوانه ٤، والخصائص ١٤٢/٣.

(٢) ديوانه ١٦٨، ويلا عزوفى قوافى الأخفش ٣٦.



## باب العيوب

وأما العيوب الواقعة في أشعار العرب - وقد تقدم ذكرها مجملًا - ونحن تفصلها هاهنا.

١. فأما عيوب الحركات، فمنها الإقوام وهو: أن يقع رويٌّ مرفوع، ورويٌّ مجرور، نحو قول النابغة<sup>(١)</sup>:

سَقَطَ النُّصَيْفُ، ولم تُرِدْ إسْقَاطَهُ      فتناولتُه واتَّقنتنا باليدِ [الكامل]  
بِمُخَضَّبِ رَحْمٍ كِسانِ بِنائِهِ      عَنَّمْ يكاد من اللطافة يُعَقِّدُ

فجر الأول، ورفع الثاني.

ومنه قول الحارث بن حلزة<sup>(٢)</sup>:

أَدْنَتْنَا بِبَيْنِهَا أسماءُ      رَبُّ نَأْوٍ يَمَلُّ منه التَّوَاءُ [الخبث]  
ومنها:

ومكنا بذلك الناسَ حتى      ملكَ المنذرُ بِنُ ماءِ السماءِ

فأتى بالأول مرفوعا، والثاني مجرورا.

ومثله قول الآخر<sup>(٣)</sup>:

(١) ديوانه (الأعلام الشنمري) ٩٢، البيتان: السابع عشر والثامن عشر، من قصيدة (٢٤ بيتا). وديوانه (دار صادر) ٣٤ - ٣٥، البيتان: السادس عشر والسابع عشر، وفيه: «على أغصانه لم يُعَقِّد». وبهذه الرواية لا إقواء فيه. وطبقات فحول الشعراء ٦٨. ومعيار النظار في علوم الأشعار ١/١٠١. وقوافي الأَخْفَش ٤٢. والحدود العيين ١٠٣. والموشح ٣٦. والأول في ص ٤٠. وهما في الغامزة ٢٤٦. وكافي ابن السراج ١٠٨، وفيه: «ألا ترى أنه قد روى أن النابغة قيل له: قد رفعت وخفضت، فلم يغلظن، حتى أحضروا قَبِيَّةً، فقيل لها: غشَّ بهذين البيتين، ومدَّى صوتك، ففعلت، فغلظن لما أرادوا». وقال: إنه عَنَّمْ على أغصانه لم يُعَقِّدُ .....

(٢) البيتان في ديوانه ١٩، من مملقته. والأول، وعجز الثاني في قوافي التنوخي ١٢٥. ومختصر القوافي ٢٠١. وعلم القوافي [١/٣]. واللسان «قوا» ٧١/٢٠.

(٣) البيتان لحسان بن ثابت في ديوانه ١٧٨ - ١٧٩. مع خمسة أبيات غيرها. وهما في الموشح ١٨، وفيهما: «الأعاصير» يدل من «العصافير»، وعلى هذه الرواية يكون فيها: إقواء. والأول في حياة الحيوان ٢/٢٩. وبلعزق في قوافي الأَخْفَش ٤١. ولحسان في كافي ابن السراج ١٠٧. وكافي القنائي ٢٠٠. وصنعة الشعر ٢٩٧. والأول مع غيره في كتاب سيديويه ٢/٧٤. واللسان «قوا» ٧١/٢٠.

لاباسَ بالقوم من طولِ ومن عَظْمِ جِسْمِ الْيَفَالِ وَأَحْلَامِ الْعَصَافِيرِ [البسيط]  
كَانَهُمْ قَصَبٌ جُوفٌ أَسَافِلُهُ مُتَقَبُّ نَفَخَتْ فِيهِ (الْعَصَافِيرُ)

فَجَرَّ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ، وَرَفَعَ الثَّانِي.

وقد ارتكَبَ فِيهِ عَيِّينَ، وَهَمَا: الْإِقْوَاءُ وَالْإِطَاءُ، وَهُوَ: الْعَصَافِيرُ وَالْعَصَافِيرُ.

وَقَالَتْ جَارِيَةٌ مِنْ خُتَمِمْ<sup>(١)</sup> - ضَمَّتْهَا نَجْعَةٌ إِلَى جَارِيَتَيْنِ مِنْ تُعَيْرِ بْنِ عَامِرٍ، فَلَمَّا أَنْ

ارْتَحَلَهُمَا قَالَتْ إِحْدَاهُنِ لِلْآخَرِيَيْنِ - :

أَتْرِييَ مِنْ عَلِيًّا نُعَيْرِ بْنِ عَامِرٍ      أَتْرِييَ عَدَّتْنِي نَوَى عَنْ نَوَاكِمَا  
وَشَعْبُ نَوَى قَدْ بَانَ لِي مُتَشَاوِرُ      أَلَمْ تَرَيَانِ الْبَرَقَ بَاتَ كَسَاتُهُ  
رَوَاحِجُ شُقْرُ تَتَّقَى بِالْعَسَوَانِ      فَمَا مَكُنْتَنَا - دَامَ الْجَمِيلُ عَلَيْكَمَا -  
بِئْتِهْلَانِ إِلَّا أَنْ تُزَمَّ الْأَبَاعِرُ

فَجَرَّتِ الْبَيْتَ الثَّلَاثَ، وَرَفَعَتْ مَاعِدَاهُ.

وَرَوَى ابْنُ جَنَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: أَنَّ رَجُلًا وَعَادَ امْرَأَةً، فَعَثَرَ عَلَيْهِ أَهْلُهَا، فَضْرِبُوهُ

بِالْعَصِيِّ، فَقَالَ فِي ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> :

رَأَيْتَكَ لَا تُغْنِيَنِي عَنِّي نَقْرَةٌ      إِذَا اخْتَلَفَتْ فِي الْهَرَاوَى الدَّمَامِكُ [الطويل]  
فَأَلَيْتَ لَا أَتِيكَ مَادَامَ تَنْضِبُ      بَارِضِكِ أَوْ ضَمَمُ الْعَصَا مِنْ رَجَالِكِ  
فَرَفَعَ الْأَوَّلَ، وَخَفَضَ الثَّانِي، وَيُرْوَى: «الْهَرَاوَى الدَّمَامِكُ».

وَقَالَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمْعَةِ<sup>(٣)</sup> :

نَصَحْتُ لِعَارِضٍ وَأَصْحَابِ عَارِضٍ      وَقَوْمِ بَنِي السُّودَاءِ وَالْقَوْمِ شُهْدِي [الطويل]  
هَازِهِبْتُ عَنْهُ الْقَوْمَ حَتَّى تَبْدُوُوا      وَحَتَّى عَلَانِي حَالِكُ الْوَسْرِ أَسْوَدُ

(١) العبارة التي بعضها بعضها الآخر : حيث إن قول الجارية الضمعية لم يات ، وحل محله : «قالت إحداهن للآخرتين» ، ولعل لفظة «إحداهن» تعني الجارية .

(٢) اللسان «قوا» ٢٠ / ٧١ ، وراجع مادة: «حلب»، «هرا»، «نضب»، «عصا» .

(٣) ديوانه ٥٩ ، ٦٤ ، وتخريجها ٧٢ . والبيت الثاني مع غيره في الموشح ١٧ .

فأتى بالأول مجروراً، والثاني مرفوعاً، وسائر القطعة مجرورة، على أنني أروى الثاني «أسوداً» بالرفع والجر.

وقال عمرو بن معدى كَرِبَ<sup>(١)</sup> :

دَعَانَا مِنْ بَرَأَقِشَ أَوْ مَعِينِ      فَاسْتَمَعَ وَاتْلَبَ بِنَا مَلِيعٌ [الوافر]  
وَفِي كَعْبٍ وَإِخْوَتِهَا كِلَابِ      سَوَامِي الطَّرْفِ عَالِيَةُ البَضُوعِ  
فرجع الأول، وجر الثاني. وهذا كثير في أشعار العرب<sup>(٢)</sup>.

فأما وقوع النصب مع الرفع أو الجر، أو معهما في قصيدة واحدة، فاسم ذلك الإصرافُ - بالصاد غير المعجمة - ذكر ذلك أبو العلاء المعري في شعره، يصف نعيب الغراب، في قصيدة رثى بها الشريف أحمد الموسوي، فقال<sup>(٣)</sup>:

طَارَ النَوَاعِبُ يَوْمَ فَادٍ نَوَاعِيًا      فَسَدَدْتَنَّهُ لِمُوَافِقٍ وَمُتَافٍ [الكامل]  
أَسْفُ اسْفُ بِهَا وَأَثَقَلُ نَهَضَهَا      بِالْحَزَنِ، فَهِيَ عَلَى التَّرَابِ هَوَافِ  
وَنَعِيْبُهَا كَنَحِيْبِهَا وَحِدَادُهَا      - أَبْدَأُ - سَوَادُ قَوَادِمِ وَخَوَافِ  
لَا خَابَ سَفْيِكَ مِنْ خَفَافِ اسْحَمِ      كَسُحْمِ الْأَسْدِيِّ أَوْ كَخَفَافِ  
مَنْ شَاعَرَ اللَّيْنِ قَالَ قَصِيدَةً      يَرِثِي الشَّرِيفَ عَلَى رَوِيِّ الْقَافِ  
بُنِيَتْ عَلَى الْإِيطَاءِ سَأَلَةٌ مِنْ آلِ      إِقْوَاءِ وَالْإِكْفَاءِ وَالْإِصْرَافِ

فأما قوله: بُنِيَتْ عَلَى الْإِيطَاءِ، فإنه أراد نعيب الغراب بقوله: «غاقٍ غاقٍ»، فجعل تكرار هذه إيطاءً، وقوله: «سألة من الإقواء» أي: لا إعراب فيه، وقوله: «والإكفاء» أي: هي على حرف واحد لا تختلف، وكذلك الإصراف، وهو كالإقواء، ولكنه بالنصب، وقوله: «على روي القاف» يعني: «غاقٍ غاقٍ»، فجعلها كالروي، وكأنه قال: لا عيب في قصيدة «هذا الغراب» سوى الإيطاءِ.

(١) ديوانه ١٤، من قصيدة (٣٧ بيتاً).

(٢) في أصل المخطوط، على الهامش الأيسر للصفحة ٢٤ / ب: «قال بعض الفضلاء:

يرفع الدهر ذا ويخفض ذا  
كقواف أصابها إقواء»

(٣) سقط الزند (٢٥١) من قصيدة تبلغ ثمانية وستين بيتاً. يرثي فيها الشريف أبو أحمد الملقب بالطاهر، ويعزى ابنه أبا الحسن الملقب بالرغسي، وأبا القاسم الملقب بالمرتضى، وسحيم الأسدي هو الشاعر عبد بنى المسحاس، وخفاف ابنه ندبه (سقط الزند ٢٥٢).

وكان الإصراف من تسمية أبي العلاء<sup>(١)</sup>، فإنه لم يذكره الخليل، ولا الأخفش، ولم نَرِهِ إلا عنه، وعَبَّرَ عنه ابن جنى<sup>(٢)</sup>، ولم يُسَمَّه إصرافاً.

وَرَوَيْتُ عن مشايخي عن أبي زكريا، أنه سَمَّى النصبَ مع الرفع أو الجر إصرافاً، وقد وقع في أشعار العرب، إلا أنه قليل، فمنه ما رواه ابن جنى عن أبي علي<sup>(٣)</sup>:

فِيحْيَى كَانَ أَحْسَنَ مِنْكَ وَجْهًا وَأَحْسَنَ فِي الْمُعْصَفَرَةِ ارْتِدَاءً [الوافر]  
ثم قال فيها:

وَلِي قَلْبِي عَلَى يَحْيَى الْبَلَاءُ

فنصب ورفع، وقال: قال رجل أعرابي: لَأَمْنَحُنْ فُلَانًا، أَوْ لَأَفْجُونَهُ، أَوْ لِيُعْطِيَنِي، فقال<sup>(٤)</sup>:

يَا أَمْرَسَ النَّاسِ إِذَا مَرَسْتَهُ وَأَضْرَسَ النَّاسِ إِذَا ضَرَسْتَهُ [الرجز]  
وَأَلْقَسَ النَّاسِ إِذَا فَقَسْتَهُ كَالهِنْدُونِي إِذَا (شَمَسْتَهُ)

وَوَجَدْتُهُ بَخَطِ تَاجِ الدِّينِ الكِنْدِيِّ «شَمَسْتَهُ»، بفتح التاء مُصْحَحًا عليه، وهو موضع الاستشهاد.

وقال رجل من بني ربيعة بن مالك - ومنحه رجل شاة جماء، فردها عليه -:

أَلَمْ تَرِنِي رَدَدْتُ عَلَى ابْنِ بَكْرٍ مَنِيحَتَهُ فَعَجَلْتُ الْأَدَاءَ [الوافر]  
وَقَلْتُ لِشَاتِي لَمَّا اتَّقْنَا: رَمَاكَ اللَّهُ مِنْ شَاةٍ بِدَاءٍ<sup>(٥)</sup>

(١) العروض والقوافي عند أبي العلاء ١٧٠، قال مؤلفه: «الإصراف إذا كان مع الرفع أو المجرود منصوب، سمي إصرافاً، هكذا ذكره أبو العلاء في قوله:

بُنِيَتْ عَلَى الْإِطَاءِ سَالَةً مِنَ الـ

إِقْوَاءِ وَالْإِكْفَاءِ وَالْإِصْرَافِ

(٢) قال في مختصر القوافي ٢٠١: «ويحول النصب مع كل منهما - أي الرفع والجر - قبيح جداً».

(٣) ليس في مختصر القوافي.

(٤) قول الأعرابي مع البيتين في اللسان «قوا» ٢٠ / ٧١.

(٥) كافي القناني ٢٠٠. ومعيار النظار في علوم الأشعار ١ / ١٠١، وفيه: «على ابن ليلى بدل من «على ابن بكر»، وفي الأصل «بداء» بفتح الباء، ومعها لا يستقيم المعنى. واللسان: «قوا» ٢٠ / ٧١.

وقال العلاء بن المنهال الغنوي في شريك بن عبدالله النخعي<sup>(١)</sup> :

لَيْتَ أَبَاشْرِيكَ كَانِ حَيًّا      فَيُقَصِّرُ حِينَ يَبْصِرُهُ شَرِيكَ [الوافر]  
وَيُقَصِّرُ مِنْ تَدْرِكِهِ عَلَيْنَا      إِذَا قَلْنَا لَهُ: هَذَا أَبُوكَ

رويت عن شيخنا، عن الكندي، عن مشائخه، عن ابن جنى في تفسير قوافي  
الأخفش (سعيد بن مسعدة)، قال: قال رجل<sup>(٢)</sup>:

لَا تَنْكِحَنَّ عَجُوزًا أَوْ مُطَلَّقَةً      وَلَا يَسْؤِقَنَّهَا فِى حَبْلِكَ الْقَدْرُ [البيسط]  
وَإِنْ أَتَوَكَ وَقَالُوا: إِنَّهَا نَصْفٌ      فَإِنَّ أَطْيَبَ نِصْفِيهَا الَّذِي غَيْرَا  
وراهما ابن جنى عن ابن الأعرابي<sup>(٣)</sup>، فرغ الأول، ونصب الثاني أيضا.

وقال الحنفيف العقبلي<sup>(٤)</sup>:

أَتَانِي بِالْعَقِيقِ دَعَاءُ كَعْبٍ      فَهَنْ النَّبِيعُ وَالْأَسَلُ الطُّوَالُ [الوافر]  
وَجَاءتْ مِنْ أَبَاطِحِهَا قَرِيشٌ      كَسِيلِ أَرِي بِبِشَّةٍ حَيْثُ سَالَا  
فرغ الأول، ونصب الثاني.

وقال آخر<sup>(٥)</sup>:

وَأُنِي بِحَمْدِ اللَّهِ لَا وَاهِيَ الْقَوَى      وَلَمْ يَكُ قَوْمِي قَوْمَ سُوءِ فَأَخْشَعَا [الحريل]  
وَأُنِي بِحَمْدِ اللَّهِ لَا تُوبَ عَاجِرٍ      لَبِئْسَتْ وَلَا مِيسَنَ عُذْرَةَ اتَّقَعُ

فنصب الأول، ورفع الثاني.

ومنه ما أنشده ابن الأعرابي<sup>(٦)</sup>:

- 
- (١) جاء البيت الأول مخرومًا . وهما في اللسان «قوا» ٧٢ - ٧١ / ٢٠ .  
(٢) البيتان في الفارزة ٩٤ (الطبعة العشانية) . والكافي في القوافي ١ / ٣٤٦ .  
(٣) البيتان ليسا في مختصر قوافي ابن جنى .  
(٤) اللسان: «قوا» ٧٢ / ٢٠ . وفي الأصل: «الْحَفْيِف» .  
(٥) اللسان: «قوا» ٧٢٢ / ٢٠ . «فأخشعاً» بالرفع أولى «فأخشعُ» . وبهذا ينتفى الإقراء .  
(٦) البيت الأول مخروم .

فلا وابي راعى الكواعبِ أفرسُ [الطويل]  
وكنا سواماً تشتهي ان تُفرسنا

قد أرسلوني في الكواعبِ راعياً  
اتت ذناباً لايبالين راعياً

فرغ الأول، ونصب الثاني.

وأنشد أيضاً<sup>(١)</sup>:

وكاد يهلك لولا أنه طافا [البيد]  
نوم الضحى بعد نوم الليل إصرافاً

غشيت جابان حتى اشتد مفرضه  
قولا<sup>(٢)</sup> لجابان فليحق بطيبه

فنصب الأول، ورفع الثاني.

وأنشد أيضاً<sup>(٣)</sup>:

أبى الحلقوم بعدك لا ينام [الوارث]  
كما شققت في القدر السناما

الا ياخبز يا ابنة يثردان  
وبرق للمصيصة لاح وهنا

فرغ الأول، ونصب الثاني.

وقال أبو الفتح بن جني<sup>(٤)</sup>: يثردان: غلامان كانا يثردان، فنسبت الخبزة إليهما.

وأنشد الفراء: «أثردان». فقد وقع الإصراف كما ترى، وهو قليل مع هاء الوصل، نحو

قول الأعشى:

رَحَلْتُ سَمِيئَةَ غَنَوَةَ أَجْمَالِهَا

وقال فيها:

مابألها بالليل زال زوالها

(١) كافي التبريزي ١٦٠ - ١٦١، وفيه جاء صدر البيت الثاني:

فقل لجابان يتركنا لطيفه

وشروح سقط الزند ١٢٨٢، واللسان ٧٢ / ٢٠.

(٢) في الأصل «قولا».

(٣) اللسان: «ثود» ٧٢ / ٤، «قوا» ٧٢٢ / ٢٠.

(٤) القول في اللسان لابن الأعرابي ٧١ / ٤ - ٧٢، ورواية الفراء في اللسان ٤ / ٧٢.

وهذا الإصراف فيه أقرب من غيره.

وقال ابن جنى: قال أبوعلی: إن حروف الوصلِ تنزلُ في الوقفِ، نحو قول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

قِفَا نَبَكِ مِنْ دِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

ونحو<sup>(٢)</sup>:

سُقِيتِ الغَيْثُ أَيُّهَا الخِيَامُ [الوافر]

فإذا وَقَفْتَ على الرَّوِيِّ بالسكون، زال الوصلُ، ولمَّا كان حرفُ الوصلِ غير لازم، وأنه يزل في الوقف، لم يُحْفَلْ باختلافه، ولذلك قُلَّ الإقواءُ عنهم بهاء الوصل، لأنه لا يمكن الوقف بدون هاء الوقف، كما يمكن في «مَنْزِلِ».

وقال أبوالعباس<sup>(٣)</sup>: لا يجوز النصب مع الخفض، ولا الرفع مع النصب.

والخليل وأصحابه لا يُجِيزون الإصرافَ، وأجازه المفضلُ الضُّبِيُّ الكوفي.

وأما الإكفاءُ فقد رَوَى عن الخليل بن أحمد أنه قال: الإكفاء هو الإقواء.

وقال الأَخْفَشُ<sup>(٤)</sup>: «وسألتُ أهلَ العِلْمِ، فقالوا: كذلك قال: وسألتُ فصحاءَ العربِ عن الإكفاء، فإذا هم يجعلونه الفسادَ في آخر الشعر، والاختلافَ من غير أن يحدوا ذلك».

وقال الأَخْفَشُ<sup>(٥)</sup>: «رأيتُ بعضهم يجعله اختلافَ الروي، وأنشد:

كَأَنَّ فَا قَارِرَةً لَمْ تُعْفَصِ [مشطرد الوزن]  
مِنْهُ حِجَابًا مُقْلَةً لَمْ تُلْخَصِ

(١) انظر ص ١٠٧، ١٤٦. وفي قوافي الأَخْفَشِ ١٠٠. بإسكان «اللام» حرف الروي.

(٢) في الكافي ١٥٧. وفي قوافي الأَخْفَشِ ١١٠. بإسكان «الميم» حرف الروي. وفي اللسان ٧٢ / ٢٠.

(٣) القول ليس في «القوافي» وما اشْتُقَّتْ ألقابها منه لأبي العباس المبرد.

(٤) القوافي ٢٤.

(٥) القول مع المشاطير في قوافيه ٤٢. ومختصر القوافي ٢٠٠.

ثم قال:

## كَانَ صِيرَانُ الْمَهَا الْمَنْقَرِ

فقال: هذا هو الإكفاء».

وأنشد آخرُ قوافيَ على حروفٍ مختلفةٍ، فقال: «قد أُكْفأتُ»، فعابَهُ، ولا أعلمُهُ قال: «إلا قد أُكْفأتُ».

وقال ابن جنى<sup>(١)</sup>: إذا كان الإكفاءُ في الشعرِ محمولاً على الإكفاءِ في غيره، وكان وضعُ الإكفاءِ إنما هو للخلاف، ووقعُ الشيء على غير وجهه، لم ينكر أن يُسمُوا به الإقواءُ في اختلاف حروفِ الروي جميعاً، لأن كلَّ واحدٍ منهما واقعٌ على غير استواءٍ، وإن كان قد يجوز أن يُقتصرَ بذلك على موضعٍ بعينه من طريق الاستعمالِ - لا يجاوزونه - أو أن يكثرَ في أحدِ المواضع ما لا يكثر في غيره، على نحو الاشتقاق الذي لا يُركَّبُ فيه القياسُ، بل نقف منه على الاستعمالِ.

قال: أنشدني أبو زيد في أول نوادره<sup>(٢)</sup>:

بَكَرَتْ تَلُومُكَ بَعْدَ وَهْنٍ فِي النَّدَى      بَسَلٌ عَلَيْكَ مَلَامَتِي وَعِتَابِي [الكامل]

وأصل «بَكَرَتْ» إنما هو للتُّقُدُّمِ في أي وقت كان، من ليل أو نهار، من ذلك باكورة الثمرة لأولها.

والبِكَرُ: «المرأة»: لأنها على حالها الأولى المتقدمة لافْتِضَاضِهَا. والسحابُ المَبِكَرُ: الذي يتقدم في أول السنة، ومنه: بَكَرَتْ في الحاجة، وأبكرت، وبَكَرَتْ، إنما هو التقدم في العمل، وإنما حُصِّ به أولُ النهار<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «بَكَرَتْ تَلُومُكَ بَعْدَ وَهْنٍ»، وهو صدر من الليل، وليس بأول النهار، ووجهه أن الشاعر

(١) هذا القول ليس في مختصر قوافي ابن جنى .

(٢) البيت لضمرة بن خزيمة النهشلي في نوادر أبي زيد مع ثلاثة غيره ٢

(٣) لمزيد من التفصيل انظر معجم مقاييس اللغة ١ / ٢٨٧ - ٢٩٠ .

ربما اضطررُ، فاستعمل ذلك على أصله الأول، وترك ماورد به الاستعمال الآن من الاختصار على أول النهار دون آخره.

وقد يقع ذلك من الشاعر إما اعتماداً، أو جذباً من الطبع إليه.

وكانت عامة العرب إذا قرئت مخارج الحروف بعضها من بعض لا يعرفونها، وكونها من مخرج واحد أخفى عليهم.

وأصل الإكفاء: القلب، وقالت ابنة مسافع - ترضى أباهما - وقتل وهو يحمي جيفة أبي جهل -<sup>(١)</sup>:

وما ليثُ غَريفِ نو	أظافيرَ وأقدامَ [الهبج]
كحى إذ تلاقوا وَ	وجوهُ القومِ أقرانَ
وانتِ الطاعنُ النجلا	ء منها مُزِيدٌ أنْ
وبالكفِّ حَسامَ مَنا	رِمَ أبيضُ خَدَامَ
وقد ترحلُ بالركبِ	فما تخنى بصُحبانَ

قال أبوعلی: «تخنى: أى تقول لهم الخنأ، فجمعت بين النون والميم لقرب مخرجهما، وذلك كثير فى أشعار العرب».

وأقول: إنما يقع مثل هذا الخلاف فى الروى من أجلاف العرب، وجفاتهم، وإمائهم، وممن لا يخالط ملوك العرب، وفصحاءهم.

وقال الراجز فى مثله<sup>(٢)</sup>:

(١) فى الموشح ١٩، وفيه: «وأنشد أبو عبيدة لابنة أبى مسافع، وقتل أبوها يوم بدر، وهو يحمى جيفة أبى جهل». وفى قوافى الأخفش ٤٤ - ٤٥. وصنعة الشعر ٢٧٧، وفيها: «فما نحن» بدل من «فما تخنى». وفى الجامع فى العروض والقوافى ٢٦٨. والأبيات ماعدا الأخير منها مع - بيتين - زائدين قبلها. فى السيرة النبوية لابن هشام ٢ / ٤١٨ - منسوبة لصفية بنت مسافر بن أبى عمرو، وفى السيرة قال ابن هشام: «ويروى قولها: «وماليت غريف ..... الخ»، مفصلاً من البيتين اللذين قبله». وقد جات الأبيات بدون إكفاء فى السيرة النبوية: حيث إن حرف الروى فيها النون الساكنة، فجاءت «أسنان» مكان «أقدام»، وذكران» مكان «خَدَام».

(٢) المشطوران: الأول والثانى فى قوافى الأخفش ٩٥، وفيه: «إذا نزلت فاجعلتنى»، وفيه: «إنى كبير». وفى الموشح ١٩، ومختصر القوافى ١٩٩.

[مشطودالرجز] إذا ركبْتُ فاجعلوني وَسَطًا  
إِنِّي شَيْخٌ لَا أَطِيقُ الْعُنْدًا  
وَلَا أَطِيقُ الْبَكَرَاتِ الشُّرْدَا

وقال آخر<sup>(١)</sup>:

[مشطودالرجز] بُنِيَ إِنْ الْبِرِّ شَيْءٌ هَيِّنٌ  
الْمَنْطِقُ اللَّيْنُ وَالطَّعِيمُ

فجمع الأول بين الطاء والدادال، وجمع الثاني بين النون والميم.

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

[مشطودالرجز] يَارُبُّ جَعَدٍ فِيهِمْ لَوْ تَدْرِينُ  
يَضْرِبُ ضَرْبَ الْبُزْلِ الْمَقَادِيمُ

فجمع بين النون والميم.

قال ابن جنى: وأنشد أبو عبيدة لجؤاس بن هزيم<sup>(٣)</sup>:

[مشطودالرجز] قُبِّحَتْ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صَدُغٍ  
كَانَهَا كُشَيْبَةٌ ضَبَّ فِي صَقْعٍ

ورواه غيره بالغين المعجمه، فلا يكون إكفاء.

وروى أيضا عنه، قال: سمعتُ بعض العرب ينشد<sup>(٤)</sup>:

[مشطودالرجز] إِنْ يَأْتِنِي لِحْنٌ فَإِنْسِي لِحْنٌ  
أَطْلَسُ مِثْلَ الذَّنْبِ إِذْ يَغْتَسُ  
سَوَاقِي حِدَائِي وَصَنْبِرِي النَّسُ

(١) في كافي التبريزي ١٦١، والغامزة ٢٤٥، ومختصر القوافي ١٩٩، وعلم القافية [١/٣]. ومعيار النظار في علوم الأشعار ١٠١/١، والكنز اللغوي ٤٧، والكامل في اللغة ٨٦/٢، والمنصف ٦١/٣، والكافي في القوافي ٣٤٥/ب.

(٢) سر صناعة الإعراب ٤٢٢/١، واللسان «جمد» ٩٤/٤، وتهذيب اللغة «جمد» ٣٤٩/١، والشعر والشعراء ٤٣، وفيها جيمًا: «السيطه بدل من «اليزل».

(٣) في الموشح ١٨، لجؤاس بن هزيم، ويلا نسبة في كافي التبريزي ١٦١، والعمدة ١٦٦/١، والمعراج في قوافي الأخفش ٤٩، ولجؤاس بن هزيم في كافي ابن السراج ١٠٩، ورؤبة بن المعراج في قوافي التنوخى ١٤١، وخلا منها ديوانه، وفي تلقيب القوافي بلا عزو ٢٦، والكنز اللغوي ٣٤.

(٤) المشاطير في الموشح ٢٧، وقوافي الأخفش ٤٦ - ٤٧، وقوافي التنوخى ١٧٢، واللسان ٢/٦، وضرائر الشعر ٤٦هـ / ١.

فجمع بين الصاد والسين.

وأنشد أيضا:

يَحْسَبُ بِالذُّوِّ الْغَزَالَ الدَّرَاجَا      حِمَارٌ وَحِشْرٌ سَعِبُ الْمَنَاعِيَا [الرجز]

ثم قال:

وَالثَّلَبُ الْمَطْرُودَ قَرْمًا هَانِجًا

فجاء بالياء والجيم في قافية واحدة.

وقد وقع ما هو أفحش من هذا كله، ورواه الأخفش<sup>(١)</sup>:

الَا قَدِ أَرَىٰ إِنْ لَمْ تُكُنْ أُمَّ مَالِكٍ      بِعَلِكِ يَدِي إِنْ الْبَقَاءُ قَلِيلٌ [الطويل]

ومنها:

رَأَىٰ مِنْ رَقِيقِهِ جَفَاءً وَرَيْبَةً      إِذَا قَامَ يَبْتَاعُ الْقِلَاصَ ذَمِيمٌ

ومنها<sup>(٢)</sup>:

خَلِيلِي سِيرًا وَاتْرُكَا الرَّحْلَ إِنِّي      بِمَهْلَكَةِ وَالْعَاقِبَاتِ تَمُودُ

ومنها:

فَبَيِّنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ:      لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

فجمع بين اللام والميم، والراء والياء، وهذا مُسْتَهْجَنٌ؛ لِبُعْدِ مَخَارِجِ حُرُوفِهِ. وسائرُ

القصيدة على روى اللام.

(١) قافية ٤٦. وقوافي التتويحي ١٤١ وصنعة الشعر ٢٧٦، وفيه: «ذميل» بدل من «ذميم»، وفيه: «وييمه» بدل من «وريبه» (البيت الثاني). والفصول في القوافي ٧١، وفيه: «وغلظة» بدل من «وريبه» (البيت الثاني). ويلا عزو في كافي القناني ٢٠١. وفي الخزانة ٢ / ٣٩٧، والأول مطلع قصيدة للمجيب السلوي يذكر فيها رَجْدَهُ، ويشبهه حاله في هوى امرأة يحبها. وشدة رَجْدِهِ بها، ويوجد رجل ضل بعيره، وفارقه أصحابه، واستولت عليه الهرم، فبيتا هو يبيع رَحْلَ جملة الذي ضل منه، سمع من يُعرف الجملة: ليرده إلى صاحبه. وفي الإقناع ٨١.

(٢) البيتان في الغامزة ٢٤٦، وفيه: «فالإجازة كقول: (البيتان)»، فجمع بين الراء والياء، وبينهما تباعد في المخرج.

قال: وأنشدها عربى فصيحاً لا يَحْتَشِمُ من إنشاده.

وروى أبو الحسن عن بعض العرب<sup>(١)</sup>:

قد وَعَدَّتْنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَأْ  
تَذَهُنُّ رَاسِي وَتُقَلِّبِنِي وَأْ  
وَتَمْسَحُ الْقَنْفَاءَ حَتَّى تَنْتَأْ

فجعل ما قبل الألف حرفَ الرويِّ، وخالف بين الحروف: لقرب المخرج بين التاء والواو، وهو من غريب القوافي لتغيير الروي.

ومثله، قولُ أبي جهل<sup>(٢)</sup>:

ماتتَنَّمُ الحربُ العَوَانُ مِنِّي  
بازلُ عامينِ حديدُ سِنِّي  
لِعِثْلٍ هَذَا وَلَدَّتْنِي أُمِّي

فما قبل الياء هو الروي، ولا يجوز أن تكون الياء رويًا.

قال ابن جني: لأن العرب لا تُقَيِّدُ شيئاً من الشعر، يوصلُ إلى إطلاقه في اللفظ، إلا وهو بين ضربين: ضربٌ هو أطولُ منه، وضربٌ هو أقصرُ منه، نحو: «فَعُولٌ» في المتقارب بين «فَعُولُنْ» و«فَعْلُنْ» ولا يكون الياء حرفَ الرويِّ؛ لأنك لو جعلت الياء في «سِنِّي»، و«أُمِّي» من هذا الشعر رويًا، وهو مقيد، وإطلاقه جائز، ومع هذا فليس دون هذا الضرب الذي هو: «مَفْعُولُنْ» من السريع - ضَرْبٌ أقصرُ منه، فَجَعَلَ الياء رويًا مُبَايِنُ لأصول هذا العلم، فكان حَمَلُهُ على الإكفاءِ أُمَّثْلٌ، وأوَّلِي من حَمَلِهِ على ما لا نظير له البتة.

قال: ويجوز أن يكون أراد: «سِنِّيًّا» و«أُمِّيًّا»، فحذف الألف للوقف، كما يقول بعض

العرب<sup>(٣)</sup>:

(١) قوافي الأَخفش ٤٧. ولحكيم بن معية في الموشح ١٩، ولبه: «وزعم أبو عبيدة: إن حكيم بن معية قال.»  
(٢) المشاطير في قوافي الأَخفش ٤٨، والكامل في اللغة ٨٦/٣، والأخيران ٩٥. وهما في الحور العين ١٠٣.  
(٣) مر تخريجها في ص ١٢٨، وأورد السيرافي «الغتاب» بروايتين: «الغتاب» و«الغتاب»، صنعة الشعر ٣٠٨ - ٣٠٩.

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ [الوافر]

فَسَكُنَ «الباء» للوقف.

ومثله<sup>(١)</sup>:

وَسَلَّ بِمَصْنُفَةِ الْبَكْرِىُّ مَا فَعَلَ

يريد: «العتابا» و«فَعَلَا»، فحذف الألف من آخر البيتين للوقف.

وأشدد ابن الأعرابي<sup>(٢)</sup>:

[مشطورا رجز] وَيَلُّ لِبَرْنِي الْجِرَابِ مَنِي  
إِذَا التَّقَتْ نَوَاتُهُ وَسِنِّي  
تَقُولُ «سِنِّي» لِلنَّوَاةِ طِنِّي

مسألة:

هل يكون رويُّ هذه الأبيات والتي قبلها واحدا؟

فالجواب: أن الرويُّ في هذه الأبيات المتأخرة مخالف لما قبله، وهي أبيات أبي جهل، فإن هذه الأبيات المتأخرة لا يجوز أن يكون رويُّها إلا الياء البتة، وليست كالأبيات التي قبلها، وهذا موضع يشتبه على كثير من علماء العروض، ويعتونها سواً، وليسوا بسواً، وذلك إنما حكمنا في «سِنِّي» و«أَمِّي» أن الرويُّ ما قبل الياء؛ لأنه لا يمكن إطلاقها، فإن هذا الضرب مادونه ضربٌ، هو أقصر منه، مُدُّ هذا الضرب عنه<sup>(٣)</sup>.

وأما الأبيات الثانية، فإنها لا يمكن إطلاقها، لأن رويُّها «طِنِّي»، والياء منها ضمير المؤنث، والحركة فيها لا تجوز من حيث جازت في ياء المتكلم، نحو: «لِي» و«بِي».

ألا تراك لا يجوز أن تقول في خطاب المؤنث في قومي «قومي»؟ فلما لم يجز إطلاق هذه الياء، وجب أن تكون الياء رويًّا لا غير، فهي بخلاف الأبيات التي قبلها. في أبيات مثل الأول، وهي<sup>(٤)</sup>:

(١) انظر ص ١٥٢، والرواية في الديوان «ما فعلا».

(٢) اللسان: «طنن» ١٧ / ١٣٩، وفيه: «نَوَاتُهَا» بدل من «نَوَاتِهِ».

(٣) لعل المؤلف يقصد أن ضرب بيتي أبي جهل: «مستفعل / ٥ / ٥ / ٥» (ثن سني) (ثي أممي)، وضرب هذه المشاطير «متفعل

/// ٥ / ٥» (ب مثنوي) و(سِنِّي) و(ت طِنِّي)، فجاء أقصر من الضرب في قصيدة أبي جهل، ماعدا المشطور الأول منها.

(٤) اللسان: «سمع» ١٠ / ٣١.

وَيْلٌ لِأَجْمَالِ الْعَجُوزِ مَنِيٌّ  
إِذَا دَنَوْتُ وَدَنَوْتُ مَنِيٌّ  
كَأَنِّي سَمَعْتُ مِنْ جَنِيٍّ

مسألة:

هل يجوز أن تلتحق هذه في الروى بما قبلها، أو بأحدهما؟

فالجواب: أن هذه الأبيات، وإن أشبهت التي قبلها في اللفظ والوزن، فهي مخالفة لهما في الروى، فإن هذه لا يجوز أن يكون رويها إلا التون؛ لأن فيها «جَنِيٌّ»، وتونها أصل، والياء بعدها وصل، بلا خلاف، فهذه مواضع غريبة، قلَّ مَنْ ذَكَرَهَا وَحَكَى ابْنُ جُنَيْ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ، قَالَ: «أَخْبَرَنِي الْكَسَائِيُّ، قَالَ: رَأَى رَجُلٌ الْأَسَدَ، فَخَافَ مِنْهُ، فَجَمَلَ يَلُودٌ بِعُوسَجَةٍ، وَيَقُولُ:

يَعْسِجُنِي بِالْحَوْتَلَةِ  
يُبَصِّرُنِي لَا أَحْسِبُهُ

فَقَلَّبَ كَلَامَهُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ:

يَخْتَلِنِي بِالْعُوسَجَةِ  
يَحْسَبُنِي لَا أَبْصِرُهُ

وَأَيًّا أَرَادَ فَهُوَ إِكْفَاءٌ، وَمِنَ الْإِكْفَاءِ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا  
وَلَا أُرِيدُ الشَّرُّ إِلَّا أَنْ تَأَ

(١) كتاب سيبويه ٢ / ٢٢١، والموضح ١٩، وفيه: «يريد فشرًّا، ويريد إلا أن تريد. قال: فسألت الأصمعي عن ذلك، فقال: هذا ليس بصحيح في كلامهم، وإنما يتكلمون به أحيانًا. قال: وكان رجلان من العرب أخوان، ربما مكثا عامة يومهما لا يتكلمان. قال: ثم يقول أحدهما: «الآء» يريد ألا تفعل، فيقول صاحبه: «بلى فاء» يريد فافعل. وليس هذا بكلام مستعمل في كلامهم، وفي نوادر أبي زيد جاء البيت بروايتين مع قصة الأخوين، ١٢٦ - ١٢٧، والروايتان هما:

١ - بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَاةً      وَلَا أُرِيدُ الشَّرُّ إِلَّا أَنْ تَأَةً  
٢ - بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا      وَلَا أُرِيدُ الشَّرُّ إِلَّا أَنْ تَأَ

وقال أبو زيد: والذي أحفظه من رواية النحويين «وأورد الرواية الثانية للبيت»، وقال: ويسمونه، فيقولون: إنما أراد «وإن شرًّا فشر»، فحذف الشر؛ لعلم السامع، وأثبت الفاء وأتبعها الألف، للقفائية؛ إذ كانت مفتوحة. وفي قوافي الأخصش

قال أبو الحسن<sup>(١)</sup>: ومن قال: إنه أراد بقوله: «فأ»، «وتأ» شيئاً، فقد أخطأ؛ لأن العرب لم يكونوا يعرفون الحروف، ولأنه لو قلت: «رأيتُ زيداً»، «أردتُ عمراً»، لم يجز، لأنه لا دلالة في اسم زيد على اسم عمرو، ولأنه لا يجوز أن تقول: «رأيتُ زيداً وأُ» من غير أن تقول: «وعمراً»؛ لأنه لا يفهم من ذلك أنك أردت «عمراً» دون غيره، فذلك لا يجوز ترخيماً.

وأقول: إنه أراد غير ما ذهب إليه أبو الحسن، ويكون على تقدير فعل، كأنه قال:

أَجْزَى بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَلَا أَجْزَى بِهِ، وَلَا أَحِبُّ الشَّرَّ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَجْزَى بِالْخَيْرِ الْوَاحِدِ خَيْرَاتٍ - وَهُوَ جَمْعٌ - وَإِنْ أَنْتَ شَرًّا وَاحِدًا «فأ»، أَيْ: فَلَا أَجْزَى لَكَ وَلَا أَحِبُّ الشَّرَّ، ثُمَّ اسْتَشْنَى، إِلَّا أَنْ «تأ»، أَيْ: تَأْتِي بِهِ مَكْرًا، لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يُحِبُّ الشَّرَّ، وَيَكُونُ الرَّوْيُ أَلْفًا، وَالتَّاءُ وَالْأَلْفُ بَعْدَهُمَا وَصَلٌ، وَهُوَ إِكْفَاءٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَقَدْ وَقَعَ قَبْلَهُ مِثْلُهُ فِي بَابِهِ، فِي قَوْلِ الْآخِرِ:

وَقَدْ وَعَدْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَأْ

وَحَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى خَيْرٍ مِنَ الْغَايَةِ، وَجَعَلَهُ فَضْلَةً لَا مَعْنَى لَهَا، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: دَلَّنَا سَبِيحِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يَضْطَرُونَ إِلَيْهِ، إِلَّا وَهُمْ يَحَاوِلُونَ بِهِ وَجْهًا، وَقَدْ تَحَدَّثَ الْعَرَبُ بَعْضَ الْكَلِمَةِ تَخْفِيفًا وَضُرُورَةً فِي الشَّعْرِ، نَحْوَ قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا اسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ [الطبري]

يريد: «ولكن اسقني»، فحذف النون.

وقول الآخر<sup>(٣)</sup>:

قُلْنَا لَهَا يَوْمًا: قَلِي، قَالَتْ: قَافٌ [الرجز]

وأمثاله كثير، لولا أن يخرجنا عن الباب.

(١) العبارة التي عند الأخفش هي: «إنه أراد ألفاء والتاء بشئ». ألا ترى أنك لو قلت: رأيتُ فاعمراً، ورأيتُ زيداً فاعمراً، لم يستدل به أنك تريد عمراً، وكيف يريدون هذا، وهم لا يعرفون الحروف ٥١٩ - ٥٢٠.  
(٢) كتاب سبويه ٢٧ / ١، وهناك تخريج له (هامش ٤)، والبيت منسوب للنجاشي. وفي صنعة الشعر ٨٠.  
(٣) اللسان: «وقف» ١١ / ٢٧٥، والخصائص ١ / ٣٠، ٨٠، ٢٤٦، ٢ / ٣٦١.

وأصل الإكفاء من قولهم: كَفَأْتُ الْإِنَاءَ ، إِذَا قَلَبْتَهُ أَوْ أَمَلْتَهُ. والمُكْفَأُ - أيضا - الْمُخَالَفُ بِهِ عَنْ أَمثَالِهِ، فلما جاء روى مخالف لما معه في القصيدة سُمِّيَ ذلك إكفاءً.

قال ذو الرمة<sup>(١)</sup>:

قطعتُ بها أرضاً ترى وجهَ ركبِها إذا ماعلَوْها مُكْفَأً غيرَ ساجِعٍ [الطويل]

فقوله: «غير ساجع»، أى غير مستقيم. ومنه السجع فى الكلام؛ وهو ما اشتبهت أواخره. على أن جميع ما يقع فى هذا ردىءٌ، وغلط من شاعره، فإنه لم يقع فى أشعار فحولهم إلا نادرا، وربما وقع منه قبل أن يبلِّغَ الحُلْمَ، وقبل مخالطة فصحاء العرب، وقد كان أكثرهم لا يعرفون الخط والحروف، فإذا رأوا حروفا متقاربة المخارج، أو من مخرج واحد، ظنوها حرفا واحدا، فأتوا بها رويًا، كما قالوا فى الكلام: «جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ»  
 فأجروا الصفة على «الضَّبِّ»، وليست له؛ وإنما هى «للجُحْرِ»، ولكنهم لما رأوا إضافته إلى الضَّبِّ - والمضاف عندهم والمضاف إليه كالشئ الواحد فى كثير من تنزيلاتهم - أجروا الخَرِبَ على الضَّبِّ، وذلك غلط من قائله. وقد تَحَلَّ النحويون له أن جعلوه على المجاورة. ومن الإكفاء<sup>(٢)</sup>:

إِنْ زُمَ أَجْمَالُ وَإِسْرَاقُ جِيزَةٍ      وصاحَ غرابُ البَيْنِ أَنْتَ حَزِينُ ؟ [الطويل]  
 تَسَادَرُوا بِسَعْدَى سَعْرَةٍ وَتَجَارِيَتْ      هَوَادِرُ مِنْ حَافَاتِهِمْ وَصَهِيلُ

فجمع بين التون واللام.

وقد يجعلون الإكفاء اختلافَ ما قبلَ حرفِ الروى المقيّد، نحو قول<sup>(٣)</sup>:

- (١) ديوان ٢ / ٧٨٩، البيت التاسع عشر من قصيدة (٧١ بيتا). وقوافى الأخفش ٥١، ولديه: «رودياً فقر» بدل من «قطعت بها أرضاً». وكذلك فى الموشح ١٨، ولدى قوافى التنوخى ١٤٠. وجاء البيت مخرومًا.  
 (٢) فى الموشح ٢٣. وبلا عزو فى قوافى الأخفش ٥٠، ولديه: «ردّه بدل من «زُم»»، وفى ساحاتهم، بدل من «حافاتهم». وصنعة الشعر ٢٩٧ - ٢٩٨، والجامع فى العروض والقوافى ٢٨٤، والبيتان لكثير عزة من قصيدة مطلعها:  
 أبائنا سعدى ؟ نعم سبتين      كما أثبت من جبل القرنين قرين  
 ديوان كثير ١ / ٣٦٠، الموشى ١٦٠، والأول فى الأغاني ٨ / ١٧٣.  
 (٣) مر تخريجه فى ص ٨١، ١٣٤، ١٤٤، ١٤٧.

وَلَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ [مشطودالرجز]  
 أَلْفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّامِيِ الصَّمِيقِ  
 مَصْبُورَةٌ قِرْوَاءٌ مَرْجَابٌ لَفْتُقُ

فَفَتَحَ مَا قَبِلَ الرَّوِيَّ، وَكَسَرَ الثَّانِيَّ، وَضَمَّ الثَّلَاثَ، وَهَذَا لَا أَرَاهُ إِكْفَاءً؛ لَكثْرَةِ وَقُوعِهِ فِي  
 أَشْعَارِ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ وَفَحُولِهَا، نَحْوَ قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (١):

أَحَارِ بْنِ عَمْرٍو كَانِي خَمِيرٍ وَيَعْنُو عَلَى الْمَرءِ مَا يَأْتَمِرُ [المتقارب]

ومنها:

تَعِيمُ بْنُ مَرْءٍ وَأَشْيَاعُهَا إِذَا رَكِبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلَامُوا  
 وَكِنْدَةُ حَوْلَى جَمِيعِ صُبُرٍ تَخَرَّقَتْ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ قَرٌّ

جمع بين كسرة الميم وضمة الباء وفتحة القاف في قصيدة.

ونحو قوله أيضا (٢):

دِيمَةٌ مَطْلَاءٌ فِيهَا وَطْفٌ لَاجِقٌ (الإِطْلَيْنِ مَحْبُوكٌ) (٣) مُمَّرٌ  
 تُجُّ حَتَّى ضَاقَ عَنْ أَدْيِهِ عَرْضُ خَيْمٍ خَفَافٌ فَيْسُرُ  
 تُخْرِجُ الْوَدَّ إِذَا مَا اشْحَذَتْ إِذَا مَاتَتْ شَتَكِرُ  
 قَدْ غَدَا يَحْمِلُنِي نِسِي أَنْفِهِ لَاجِقٌ (الِإِطْلَيْنِ مَحْبُوكٌ) (٣) مُمَّرٌ  
 فجمع بين ضمة الدال، وكسرة الكاف، وفتحة الميم.

وقال طرفة بن العبد (٤):

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرٌّ لَا يَكُنْ حُبُّكَ دَاءً قَاتِلًا  
 وَمِنْ حُبِّ جَنُونٍ مُسْتَعِرٌّ لَيْسَ هَذَا مِنْكَ مَاوِيٌّ بِحَرٍّ  
 وَلَهَا كَشْحًا مَهَا مَطْفِلٌ تَقْتَرِي بِالرَّمْلِ أَهْنَانَ الزُّهْرِ

(١) ديوانه ١٥٤، الأبيات: (الأول، والثالث، والرابع)، وأحار بن عمرو: حارث بن عمرو. والبيتان: الثاني والثالث في المقدم  
 ٥٠٦/٥. والبيت الثاني مع واحد غيره في النصف الثاني من كتاب الزهرة ٣٤٩. والثالث مع واحد غيره في الغامزة ٢٦٣.  
 (٢) ديوانه ١٤٤، ١٤٦، الأبيات: (الأول، والثاني، والسابع)، وفيه: «وطف» بدل من «وطف»، «خفاف» بدل من «خفاف»،  
 (٣) في الأصل «الاطلين محبوب»، وهو سهو من الناسخ بدليل ما ذكره لاحقاً.  
 (٤) ديوانه (دار صادر) ٥٠، والأبيات: (الأول، والثاني، والثامن) من قصيدة (٧٦ بيتاً) ٥٠-٥٩. وقوافي الأخفش ٨٦، مع  
 ثان غيره، وفيه: «وسمر» بدل من «مستعر». والبيت الأول مع ثلاثة غيره في الموشح ٥٢.

فجمع بين الكسرة والضمة والفتحة في قصيدة واحدة.

وقد كثر هذا في أشعار العرب الفحول العظماء، فكيف يُعدُّ إكفاء؟

وأيضاً، فإن الحركة عندهم أسهل من الحرف، وهم يُحرِّكون الساكن، ويُسكِّنون المتحرك، ويُلقون الحركة من الحرف إلى آخر<sup>(١)</sup>؛ لِخِفَةِ الحركة عندهم، ولوضع الضرورة، وهذا سَقَنٌ فيه.

وأما السناد فَمُخْتَلَفٌ فيه: وقال أبو الحسن الأخفش<sup>(٢)</sup> «سمعت العرب تقول: السناد: كل عيب يقع في القافية قبل الروى بعده». ويحكيه عن كثير من أهل العلم. وقد جعله غيره: اختلاف القافية في التأسيس.

وجعله آخرون: كالإقواء،

وجعله قوم: كالإكفاء،

وجعله: اختلاف الرفع. أو اختلفت حركة الرفع (منه، من، من، من).

قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فيه سنادٌ وإقواءٌ وتَحْرِيدٌ [البسيط]

فتبين أن الإقواء والتحريد ليسا بسنادٍ من شاهد البيت، وكلُّ شيء قيل في السناد داخلٌ فيما قاله الأخفش، وإن خالف الخليل في بعض ما ذكره.

### مواضع السناد بحسب القافية:

فالأول - سناد التأسيس: وهو أن يجيء بيتٌ مؤسسٌ وبيتٌ غير مؤسس، نحو قول

العجاج<sup>(٤)</sup>:

- .....
- (١) أي إلى حرف آخر .  
(٢) وقوافيه هـ ، بيد أنه قال : «في آخر الشعر» ، وليس «في آخر القافية» .  
(٣) رسم المؤلف «تجريد» بالميم والحاء ، وأجاز الاثنين معاً .  
(٤) مر تخريجه في ص ١١٢ .

يادَارَ سَلَمَى يَا سَلَمَى ثَم اسَلَمَى [مشطوراالرجز]

ثم قال:

بَسْمَسَمٍ وَعِن يَمِينِ سَمَسَمٍ

ثم قال:

فِخْدِفٍ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ

ثم قال:

مِبَارَكٌ لِلنَّبِيَاءِ خَاتِمِ

وهذا البيت الآخرُ هو موضع الاستشهاد في السناد لا «العالم»؛ فإن ذلك يخرج عن العيب؛ بما ذكره رُوْبَةُ أن لغة أبيه همزة «العالم»، ولا حجة في «خاتم».

وأما سِنَادُ الإِشْبَاعِ - وهو حركة الدخيل - فمختلف فيه، فالخليل وأصحابه، لا يعمنون مطلقاً اختلافه عيباً، والأخفش يرى<sup>(١)</sup>: أن الضمة مع الكسرة جائز، والفتح مع أحدهما عيب، غير جائز، مثاله في قول النابغة<sup>(٢)</sup>:

حَلَفْتُ لَمْ أَتْرِكْ لِنَفْسِكَ رَيْبَةً      وهل يَأْتَمَنُ ذُو أُمَةٍ وَهُوَ طَائِعٌ [الطويل]  
بِعَصْطِمَاتٍ مِنْ لَمَافٍ<sup>(٣)</sup> وَبُزْرَةٍ      يَزْدُنُ إِلَّا سَبْرُهُنَّ التَّدَائِعُ

فكسرَ ياءَ «طائع»، وضمَّ فاءَ «التدائع»، فهذا جائز.

وأما وقوع الفتح مع أحدهما، فهو عيب عند الأخفش، نحو قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

يا نخلُ ذاتِ السِّدْرِ والجداولِ [مشطوراالرجز]

تطاوَلِي ما شِئْتُ أَنْ تَطَاوَلِي

فكسر الواو في الأول، وفتح في الثاني، والواو دخيل، وحركته إشباع، والخليل لا يعده

عيباً.

(١) توافيه ٣٠.

(٢) مر تخريجه في ص ١٤٠.

(٣) لصفاف: موضع في بلاد بني تميم، ممنوعة من الصرف على لغتهم (الديوان يتصرف ٣٦).

(٤) المشطوران مع ثالث غيرهما في توافي الأخفش ٢٨ - ٢٩، ومع اثنين غيرهما في ص ٤٠. ومع ثالث غيرهما في الموشح ١٧. ومما في الإرشاد الشافي ١٧٦.

وأقول: إن الدخيل لما جاز أن يقع في القصيدة بجميع حروف المعجم، ولم يلزم حرفاً بعينه، ولم يُعَبَّ ذلك، أجرى الخليل حركته مجرى حروفه، وقاسها به، فإنَّ تغيُّر الحركة أخفُّ من تغيُّر الحرف.

وأما سناد التوجيه، **فمختلف فيه** وهو حركة ما قبل الروى المقيد.

وأرى: أن المطلق لاجق به، وإن لم يذكر البتة، وكان الخليل يُجِيزُ اجتماع الضمة مع الكسرة، ويمنع اجتماع الفتحة مع أحدهما. وكان الأخفش<sup>(١)</sup> لا يراه عيباً؛ لكثرة في أشعار العرب الفحول الفصحاء، وأرى رأيه فيه.

والخليل قاسه على الحروف في الرفع، فكما لا يجوز اجتماع الألف مع الواو والياء، ولا مع أحدهما رداً، فكذلك لا يجوز اجتماع الحركات قبل الروى.

والأخفش<sup>(٢)</sup> يرى: أن الحركات أخفُّ من الحروف، ولا سيما في الروى المقيد، فإنه لا وصل له ولا خروج، وقد تقدّم مثاله في فصل الإكفاء، في قول امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

بِيمَةٍ فَطَلَاءٌ لِيهَا وَطَفٌ      طَبِقُ الْأَرْضِ تَحَرَّى وَتَدْرُ

وقال في الثاني: «إِذَا مَا تَشْتَكِرُ»، وقال في الثالث: «مَحْبُوكٌ مُمَرٌّ»، فجاء بالضم والفتح والكسر في قصيدة واحدة، وهو كثير في أشعار العرب، ولا يمجُّه السمع، ولا ينبو عنه الطبع.

وأما سناد الرفع: فهو أن يجيء بيت مُرْدَفٌ، وبيت غير مُرْدَفٍ.

فإما أن تجيء القصيدة مردفة، وفيها غير مردف، وإما أن تجيء غير مردفة وفيها

(١) قوافيه ٣٢.

(٢) قوافيه ٣٢.

(٣) مرفى ص ١٧٣.

مردف، نحو قوله<sup>(١)</sup>:

إِذَا كُنْتُ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلًا      فَارْسِلْ حَكِيمًا وَلَا تُوصِهِ [المتقارب]  
وَإِنْ بَابُ أَمْرٍ عَلَيْكَ التَّوَيُّ      فَشَاوِرْ لَبِيْبًا وَلَا تَعصِهِ

فالببيت الأول مردف، وردفه واو، والثاني غير مردف .

ونحو قول الآخر<sup>(٢)</sup>:

نَدِمْتُ نَدَامَةً لَوْ أَنَّ نَفْسِي      تُطَارِعُنِي إِذَا لَبَّكَتُ خَمْسِي [الوانر]  
تَبَيَّنَ لِي فَسَادُ الرَّأْيِ مِنْهُ      لَعَمْرُ اللَّهِ حِينَ كَسَرْتُ قَوْسِي

فجاء الأول بغير ردف، وجاء الثاني مُرَدِّفًا بواو.

وأما سناد الحنون: وهو حركة ما قبل الودف - وفيه خلاف - فالضمة مع الكسرة جائز وقوعهما، والفتحة لاتجوز مع أحدهما .

وكما جاز اجتماع الواو والياء ردفين في قصيدة، ولايجوز الألف مع أحدهما، وكذلك لايجوز وقوع الفتحة مع الضمة والكسرة.

وقال عثمان بن جنى: «إنه ليس بعيب قطع»<sup>(٣)</sup>.

وإنما هان ذلك عندهم، لأن الفتحة تجرى مجرى الكسرة، وتعاقبها في كثير من الكلام، من ذلك أنهم عدلوا في لفظ المجرور فيما لاينصرف إلى لفظ المنصوب، فقالوا: «مررت بعمرة، ومنه قولهم: «ضربتُ الهندات»، فعدلوا عن الفتحة التي كانت تجبُ للتأنيث في تاء جمع التأنيث إلى الكسرة، لالشيء، سوى حمل التأنيث على التذكير، في قولك: «ضربتُ

(١) البيتان: بلا عزو في قوافي التنخى ١٥٩ . وكافي التبريزي ١٦٥ . والفصول في القوافي ٧٤ . والموشح ١٥ . وكافي ابن السراج ١١٢ . والغامزة ٣٦٣ . وأورد ابن رشيق القيرواني «توصه . وتعضه في العمدة ١/١٥٦ ، ١٥٧ ، وأورد الشطرين الأخيرين في البيتين ١/١٦٨ منسوبيين إلى حسان بن ثابت . وقد خلا منهما ديوانه (تحقيق سيد حفني وحسن كامل الصيرفي) . والبيتان في معيار النظار في علوم الأشعار ١/١٠٢ . والبيتان لطرفة بن العبد في ديوانه (دار صادر) ٦٤ . مع ثمانية غيرهما . وبلا عزو في كافي القنائي ٢٠١ . وبلا عزو في علم القافية [٣/ب] . وهما في طبقات فحول الشعراء منسوبيين إلى الزبير بن عبد المطلب ١/٢٤٦ . والبيت الثاني في قوافي المبرد ٨ .

(٢) بلا عزو في كافي التبريزي ١٦٥ . ويُسببًا في اللسان إلى محارب بن قيس من بني كسيمة (أو بنى الكسع) (كسع ١٨٧/١٠) ، وفيهما «سقاء» بدل من «فساد» في البيت الثاني . والبيت الأول بلا عزو في النصف الثاني من كتاب الزهرة ٣٤٣ . وهما في مختصر القوافي ٢٠٢ - ٢٠٣ . والحدر العين ٩٨ . والغامزة ٩٣ .

(٣) في الأصل «فضيع» أخت الصاد .

الزيدين ، ومررت بالزيدين» ، فيجمعون بين لفظ المنصوب والمجرور ، فلولا أن الفتحة عندهم جارية مجرى الكسرة، أو قريب منها، لما عدلوا عنها إلى الكسرة لأجل هذا .

وأما مشابهة الياء المكسور ما قبلها الياء المفتوح ما قبلها؛ فلأنهم قالوا<sup>(١)</sup>:

«جَيْبٌ بِكْرٍ»، فأدغموا مع الفتحة، كما قالوا: «هذا سعيد دأود»، وقالوا: «قيسُ عَيْلانَ، وشيبان»، كما قالوا: «سُبْحانَ»، فإذا كانت الحال في الياء والكسرة، مع الياء والفتحة ما ذكرنا، ساغ لهم مخالفة ما قبل ياء الرفع، فجمعوا قبلها بين الفتحة والكسرة، نحو قول الشماخ<sup>(٢)</sup>:

فإنْ يَكُ هاتِنِي أسْفًا شباهي      وأضحى الرأسُ مني كاللجَيْنِ [الوافر]  
لقد ألجُ الخِباءَ على جِوارٍ      كأن عيونهنَّ عيونُ عيني

فهذان البيتان ردفهما ياء، وقد فتح ما قبل الرفع في البيت الأول، وكسره في البيت الثاني.

ومثله قول عمرو بن كلثوم<sup>(٣)</sup>:

ألا فُبِّي بِصَحْنِكَ فاصْبَجِينَا      ولا تُبْقَى خمودَ الأندريئنا [الوافر]

ثم قال<sup>(٤)</sup>:

تُصَفُّهَا الرِّياحُ إذا جَرِينَا .....

فكسر ما قبل الرفع في الأول، وفتحها في الثاني، فلما كان بين الكسرة والفتحة في

(١) أدغمت «ياء» «جيب» في «ياء» «بكر»، «ودال» «سعيد» في «دال» «دأود» .

(٢) البيتان ليسا في ديوانه (تحقيق صلاح الدين الهادي) . وهما غير معزوين في الموشح ٢٣ - ٢٤ . ولعبيد بن الأبرص في

قوافي التنوخى ١٥٨ . والحدود العين ٩٩ . وهما في ديوانه ١٣٣ - ١٣٤ . من قصيدة (١٨ بيتا) . وترتيبهما الحادي عشر والثاني عشر . والثاني مع ثان غيره في كافي القنائي ٢٠١ .

(٣) مر في ص ٨٨ .

(٤) عجز بيت صدره

كأن متونهنَّ متونُ عُذْر .....

من معلقته في جمهرة أشعار العرب ١٤٥ . وهو في العين الغامزة ١٠٠ .

الردف هذه الملاءمة، تتجاوزوه إلى غاية أخرى، وذلك أنهم جمعوا بين الياء والألف ردفين.  
روى ابنُ جنى قولَ ربيعة<sup>(١)</sup>:

بِكَاءٍ تُكَلِّئِي فَقَدْتُ حَمِيمًا [مشطوب الرجز]

ثم قال:

.....بِأَبَا وَاِبْنَامَا

فقال في الأول: «حميما»، فالياء ردف، والألف في «ابناما» قبل الميم أيضا ردف، فقد جمع بين الياء والألف ردفين، وهو (فطبيع)<sup>(٢)</sup>، وفيه ثقل.  
ودفع محمد بن يزيد هذه الرواية، وقال: ليست شيئا؛ لأن الياء لا تُجَامِعُ الألفَ في الِردف.

وجَوَّزَهُ أبُوعلَى ، وقال: لا يمتنع ذلك من أن الشاعر حكى قول القائلة، وقد كانت تقول :  
«وَأَبَا وَاِبْنَامَا»، فحكى ماسمع.

وقد يجوز مع الحكاية ما لا يجوز مع غيرها، كقولك في جوابِ قائلٍ: «مررتُ بزيدٍ»، «فقلت: مَنْ زِيدٍ؟»، وهو كثير، ومنه الأمثال تُحَكِّي على ما تُسْمَعُ، ولا يُغَيِّرُ لفظُها، وعلى هذا وجهُ أبُوعلَى قولَ الأعشى في رواية أبي عمرو<sup>(٣)</sup>:

ما بِأَلْهَا فِي اللَّيْلِ زَالَ زَوَالُهَا [الكامل]

فجاء بالبيت مرفوعا، والقصيدة بأسرها منصوية.  
قال أبو عمرو: وهذا مَثَلٌ للعرب قديمٌ تستعمله بالرفع، فسمعه الأعشى، فاستعمله

(١) قوافي الأخفش ٢٧، وفيه: «فهي تبكي يا أبا وبنينا». وفي الغامزة ٩٦. والمشطوب الثاني:

فهي تنادي بأبي وبنامَا

وفي اللع ١٩٧:

فهي ترضى بأبا وبنامَا

ومر في ص ١١٧.

(٢) رسمها المؤلف «فطبيع» أخت الصاد، وقد مرت في ص ١٧٧.

(٣) اللسان ٧٠/٧٣.

بحاله، ومنه: «الصيفَ ضَيَّعَتِ اللبَنَ»، وكذلك سايرها ، فإذا جاز أن يأتى عنهم بيت مردف، وبيت غير مردف، نحو: «توصيه ، وتغصيه»، ونحو: «نفسى» و«قوسى»، (فلانُ يجوزُ)<sup>(١)</sup>: اجتماع الياء والألف مع ضرب من الضرورة مؤنث، وطرف من القياس مُعتَبَر، وهما تادية المثل بحاله، وتشابهُ الياء والألف أولى.

وأقول: إن الذى حكاه ابن جنى عنهم ينقسم إلى قسمين:

إلى منشور منظوم، فمن أراد ذكراً مثلاً فى خطبته أو سجعته أو رسالته، عمد إلى لفظ ذلك المثل، فهياً له قرينةً على وزنه، وإن كان المثل فى صدر الكلام ، نحو: «الصيفُ أتى به بحاله»، وأما الشاعر فليس له أن يُدْخِلَ فى شعره «مثلاً» يخالف قافيته، بحيث يرتفع روى، وينتصب الباقي، أو يخالف الروى بحالة أبداً، بل يختار من الأمثال مايناسب إعرابه إعرابَ روى قصيدته، أو يبني قصيدته على موافقة «المثُل»، هذا شرط مايجب على المحدثين.

وأما العربُ، فلا يجوز للمحدثين متابعتهم إلا فى الأعم الأغلب والأشيع، إلا «قيس»، فإن العلماء تبع لهم، وفرغ عليهم، ومتى وقع لأحدهم سقطة ، أو بدت منه غريبة، تمحلوا لها جواباً، وحاولوا لها وجهاً، والتمسوا لها أذاراً.

ومتى ارتكب المحدثُ مثلاً ذلك، وهو فرغ على العلماء، هُجِنَ عليه، ورأوه مخالفا لقواعدهم، فنسبوه إلى أحد أمرين: إما المخالفة وإما الجهالة، وهذا فى السناد كافٍ. والسناد مشتق من قولهم: «خرج بنو فلان متساندين» أى على آراءٍ مختلفة ، غير متفقة. فلما كان السنادُ اختلافاً فى القافية، وتغيراً عن المعتاد فى الشعر سُمى سناداً.

## الإجازة:

وهى بالزاي والراء معا، وهو نوع من الإكفاء، إلا أنه يقع بحروف أبعد من حروف الإكفاء مخارج، نحو: وقوع «الطاء، والدال، واللام، والميم، والشين»، وأشباه ذلك، نحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

(١) لعلها «فلانة يجوز» حتى يستقيم المعنى .  
(٢) كافي التبريزي ١٦٧. وقوافي الرقي ٣٠. والكنز اللغوي ٣٠.

إِنْ بَنَى الْأَبْرَدِ أَخْوَالَ أَبِي [مشطورالرجز]  
وَأِنْ عِنْدِي إِنْ رَكِبْتُ مِسْحَلِي  
سُمُّ ذَرَارِيحِ رَطَابٍ وَخَشْرِ

فأتى بالباء واللام والشين رويًا، وأصل «خَشِي» «التشدد»، فخففه ضرورة، وهو خشى  
«الليابس»، وهو من الإكفاء، كما أن الإصراف من الإقواء، ولكنه لما بعدت حروفه، ونبتت عن  
المعتاد، جعلوا له اسما يُعرفُ به، ويميزه عن الإكفاء. فهذا آخر فصول الحروف والحركات  
الواقعة في عيوب القافية

من العيوب ما ليس بحروف ولا حركات، بل معان، فمنها النصب، وهو كما قيل: كلُّ شعرٍ  
تامٌ في أصل الدائرة، غيرُ مجزوء، وقيل معنى الانتصاب والنصب: الاستواء. والاستواء:  
ليس من العيوب

وقالوا: النصب اسم لكل شعر تام البناء، سالم من السناد، غير مجزوء ولا مشطور ولا  
منهوك، وهذه أوصاف تدل على سلامة النصب من العيوب، وسلامة الشيء من العيوب لا يكون  
عيبا.

وحاصلُ هذا أن الشعر المجزوء ناقص، والنقص عيب، وهو كثير في أشعار العرب، غير  
معيب عندهم. وأما العلماء فَيَرَوْنَ نقصه عيبا عندهم. قال أبو الحسن: قد يجوز أن يُسمى  
الشيءُ لِيُقْصَلَ به بين الشيء وغيره.

وقد سُمي الخليلُ الرسُّ - وهو من رَسِّ الحُمى وهو أولها - وليس الرُّسُّ من عيوب  
القافية، ولكنه سُمي به؛ لِيُقْصَلَ بين الحروف والحركات، وهذا واضح، ومع ذلك فكان إلحاقه  
بغير العيوب أليقًا، ولا أرى شيئًا لم يذكره الخليل، إلا وفيه للقول مجال.

وأرى: أن النصب إنما أراد أبو الحسن به: كلُّ شعرٍ تامُّ البناء، جارٍ على أصول الدوائر،  
فإنه فيه مرفوض، غير مستعمل، كأصل المديد التثمين، والمضارع التسديس، وكذلك  
المقتضب والمجتث، فتأم هذه الأبحر معيب.

< ومن عيوب المعانى: البأؤ، ومعناه الفخر.

قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

فإن تَبَأَى بِبَيْتِكَ مِنْ مَعْدٍ      يَقُلُّ تَصْدِيقَكَ الْعُلَمَاءُ جَيْرٍ [الوافر]

أى: فإن تفخر.

والبأؤ: كالنصب، وقد فُرِّقَ بينهما، بأن قالوا:

البأؤ: اسم لتجنب المستحسن من السناد دون المستقيم منه، والمستحسن: وقوع الضم مع الكسر، والمستقيم: وقوع الفتح مع أحدهما، وهذا ليس بعيب، ولكنه كأنه ارتكاب مُسْتَقْبَحِ السناد، وهذا عيب بيقين، والقول فيه وفى النصب سواء، وهو أقرب منه.

ومن عيوب الشعر:

الإيطاء: وهو إعادة لفظ الروى بعينه فى بيتين فى القصيدة، نحو: «فَضِّلْ، وَفَضِّلْ»، وه علم، وعلمو، وما أشبه ذلك، وهو عند العرب عيب لا يشكُون فيه، ولا يختلفون، وقد وقع فى أشعارهم، قال النابغة<sup>(٢)</sup>:

أواضِعَ الْبَيْتِ فِي خُرْسَاءَ مُطْلِمَةً      تُقَيِّدُ الْعَيْنَ لَا يَسْرِي بِهَا الْمَارِي [البسيط]  
لَا يَخْفِيَنَّ الرَّؤْيَ عَنْ أَرْضِ الْمِ بِهَا      وَلَا يَخِيلُ عَلَى مِصْبَاحِهِ السَّارِي

فكرر «السارى» فى بيتيه، وهو الإيطاء.

واستقيحت العرب الإيطاء، لأنه دالٌّ على عيب الشاعر، وقلة مادته، حتى يضطر إلى إعادة القافية بلفظها ومعناها.

(١) «جَيْر» بمعنى «حقا»، أو «جل»، معجم مقاييس اللغة ٤٩٨/١، واللسان «جَيْر»: «تقيد العير من شد وتكرار». «تَقَيَّدُ الْعَيْنَ» بدل من «تقيد العين»، وهو: نصب، والبيت الثانى «الرؤْيَ» بدل من «الرؤْيَ»، والصوت: «وفى قرأنى الأخفش ٥٦» مع اختلاف فى الرواية. وكافى التبريزى ١٦٣، والمرشح ١٤، وكافى القاتنى ٢٠٠، ومختصر القوافى ٢٠١. ويلاحظ فى علم القافية [٢/٣]

(٢) «صنعة ابن السكيت» ٨٢، وأية: «فموضع البيت فى صماء مطلق». «تقيد العير من شد وتكرار». «تَقَيَّدُ الْعَيْنَ» بدل من «تقيد العين»، وهو: نصب، والبيت الثانى «الرؤْيَ» بدل من «الرؤْيَ»، والصوت: «وفى قرأنى الأخفش ٥٦» مع اختلاف فى الرواية. وكافى التبريزى ١٦٣، والمرشح ١٤، وكافى القاتنى ٢٠٠، ومختصر القوافى ٢٠١. ويلاحظ فى علم القافية [٢/٣]

قال أبو الفتح عثمان بن جنى: «كان الخليل لا يجيز مثل هذا، ويجعله إيطاء»<sup>(١)</sup>، وهو<sup>(٢)</sup>:

يَا رَبِّ سَلِّمْ سَيِّوَهْنَ اللَّيْلَةَ [مشطو الرجل]

وليلة أخرى وكلُّ لَيْلَةٍ

«فالليلة» و«ليلة»، عنده إيطاء.

وكان أبو الحسن<sup>(٣)</sup> لا يعده إيطاء، وهو عنده جائز، وابن جنى يرى رأيَه، قال: لأنَّ لَامَ التعريف إذا دخلت على النكرة، كَسَنَّهَا من التعريف، ماتفارقُ حالها في التنكير، وتصير كأنها كلمة أخرى.

ورأيت بخط الكندي، قال: قرأت من تعليقات عثمان بن جنى بخطه<sup>(٤)</sup>، ما حكايته قياسُ قول أبي الحسن في إجازة «الرجل» مع «رَجُلٌ» قافيتين من غير الإيطاء؛ لما أحدثته اللام من التخصيص بعد الإشاعة، ويجوز على ذلك «يقوم» مع «سَيَقُومُ» قافيتين، من غير استكراه الإيطاء، وذلك أن السين وسَوَّفَ قد أخلصتا المضارع للاستقبال، دون الحضور، كما أخلصت اللام النكرة للتعريف، دون الإشاعة والتنكير، فكما جاز «الرجل» مع «رجل»، كذلك يجوز «يذهب» مع «سَيَذْهَبُ» و«سَوَّفَ يذهب»، وهو مع السين أمثل منه مع سَوَّفَ للفظها، ومشابهتها بذلك لام التعريف، وهذا واضح، وهو قول ابن جنى.

وقال: وتكرير القافية في أول البيت الذي يليها دليل على قوة الشاعر، وحسن صنعة،

نحو قول<sup>(٥)</sup>:

- (١) القول ليس في مختصر القوافي .  
(٢) قوافي الأخص ٥٧ . وصنعة الشعر - ٣٠٠ . وفيه: «سويهن» بدل من «سَيَّوَهْنَ» .  
(٣) قوافيه ٥٧ .  
(٤) ليس في مختصر القوافي .  
(٥) البيت الأول مخروم .

أَحَدْتُ مَوْقِفٍ مِنْ أُمَّ سَلَمَ      تَصَدَّيْهَا وَأَصْحَابِي وَقَوْفُ [الوالد]  
 وَقَوْفُ فَوْقَ عَيْسٍ قَدْ أَمِلْتُ      بَرَاهُنَّ الْإِنَاخَةَ وَالْوَجِيفُ  
 وَجِيفٌ بِالْفَتْحِ فَهِنَّ خَوْصٌ      وَقَلُّهُ مَا يَذْفَنُ مِنَ الْعَنُوفِ  
 عَنُوفٍ مِنْ قِوَامٍ غَيْرِ لُونٍ      رَجِيعُ الْفَرْثِ أَوْ لَوْكُ الصَّرِيفِ  
 صَرِيفٍ ثُمَّ تَكْلِيفِ الْفِيَايِ      كَانَ سَرَاةً جَلَّتْهَا الشَّقُوفُ

فهذه الأبيات: قد أعاد قافية كل بيت منها في أول البيت الثاني، نحو: «وقوف»، في القافية، ثم قال في أول البيت الثاني: «وقوف»، فهذا وأشباهه محمود عندهم. ومثله قول النابغة<sup>(١)</sup>:

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى بَهَيْنٍ      لَقَدْ نَطَقْتُ بَطْلًا عَلَى الْأَقَارِعِ [الطويل]  
 أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا      وَجِوهُ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ يُجَادِعُ  
 وَإِذَا قُلَّ الْإِيطَاءُ، كَانَ عِنْدَهُمْ أَقَلُّ عَيْبًا مِنْهُ إِذَا كَثُرَ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مَعَ قَلَّتِهِ مَعِيبًا، فَمَا شَأْنُكَ بِهِ مَعَ كَثْرَتِهِ؟!.

وإذا طالت القصيدة، كان أقل وأنس في السمع؛ لأنه إذا وقع الفصل بين القافيتين حسنًا، ألا ترى إلى قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكَ وَاحِدَةً      بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمُغْرُودٌ [البيسط]  
 فقال: «غَرَّهُ»، ولم يقل: «غَرَّتُهُ»، ولولا الفصل بين الفعل والاسم المؤنث، لم يجر حذف علامة التانيث. ومثله كثير.

قال: وإن كان الإبطاء في صفة، والآخر في صفة أخرى، كان أسوًغ وأقبل، وكان الشاعر قد خرج من صفة إلى صفة أخرى، كما تقول العرب، إذا أرادت الخروج من شيء إلى غيره: «فَدَخَ عَنْكَ ذَا وَعَدُّ عَنْ ذَا».

أَوْ: «صَرَعُوا فِي وَسْطِ الْقَصِيدَةِ لِلخُرُوجِ مِنْ مَعْنَى إِلَى غَيْرِهِ» وَلَا يَتَّجِزُ فِي الْإِيطَاءِ، إِلَّا إِذَا طَالَتِ الْقَصِيدَةُ.

(١) ديوانه ٤٩ - ٥٠، (البيتان: العشرين، والحادي والعشرون)، وفي الديوان: «كلاب» بدل من «قرد».

(٢) بلاغ في الخصائص ٢ / ٤١٤.

فأما إذا كانت قطعة ، نحو العشرة أو الخمس عشرة، فلا، ولايسوغُ ذلك في البيتين  
والثلاثة، لأن العيبَ لا يكون أكثرَ من الأصل، ومع هذا فقد روى ابن جنى عن ابن  
مقبل<sup>(١)</sup>:

أَوْ كَاهْتِزَايَ رُدَيْنِي تَعَاوَدَهُ أَيْدِي التُّجَّارِ فزادوا مَتْنَهُ لِيْنَا [البسيط]  
تَاَزَعَتِ أَلْبَابُهَا لُبِّي بِمُخْتَصِرٍ مِّنَ الْأَحَادِيثِ حَتَّى زِدْتَنِي لِيْنَا  
فجاء بـ «لينا، ولينا» قافيتين، وليس بينهما حاجز، وهذا لا يقاس عليه.

وإذا اتفق لفظُ الإِيطَاءِ، واختلفت معانيه، فإنه إيطاءٌ لا محالة، نحو قول الراجز<sup>(٢)</sup>:

لَنْزِنَ رَجَعْتُ مِّنْ دِمَشْقٍ صَالِحًا [مسطورالرجز]  
لَأَجْشِمَنَّ الْعَيْسَ سَيْرًا صَالِحًا  
حَتَّى أُوَافِيَ بِالْعِرَاقِ صَالِحًا  
إِنِّي رَأَيْتُ صَالِحًا لِي صَالِحًا

فهذا إيطاء، وإن اختلفت معانيه؛ لأن كُلَّ لَفْظَةٍ مِنْ قَوْلِهِ: «صالحا»، إنما يريد بها ضِدَّ  
الفاسدِ، فالعنى فى جمعيتها واحد، ولو جاز جمعُ الصفاتِ ومعناها واحد ، لاختلاف  
مَوْصُوفِيهَا؛ لجاز أن تجمع بين «قائم»، وأنت تريد زيدا، و«قائم»، وأنت تريد عمرا، وهذا لا  
قائل به.

فإن اتفق اللفظان، واختلف المعنى كالعباس والعباس ، تريد بالأول: «العلم»، والآخِر:

(١) قوافى الأخفش ٥٧ - ٥٨ . والموشح ١٤ . وصنعة الشعر ٢٠٠ . وقوافى التنوخى ١٤٨ - ١٤٩ . مع تقديم الثانى على الأول .  
والبيت الأول مع اثنين غيره فى نهاية الأرب ٢ / ١٠٧ .  
(٢) المشاطير فى الفصول فى القوافى ٧٢ . والمشاطير (١، ٢، ٤) مع اثنين غيرها فى رسالة الصاهل والشاحج ٥٢٧ . ويرد  
المسطور الأول فيها، هكذا:

لأجذين النسع جذبا صالحا

وفى صنعة الشعر ٢٠٠ ، المشاطير (الأول، والثالث، والرابع) مع ثلاثة غيرها .  
والمشاطير الأربعة فى الموشح ٤١٠ ، وروايتها:

لَنْزِنَ قَدِمْتُ مِّنْ دِمَشْقٍ صَالِحًا  
وَقَدْ تَمَتَّعْتُ مَتَاعًا صَالِحًا  
لَأَتِيَنَّ بِالْعِرَاقِ صَالِحًا  
إِنِّي وَجَدْتُ صَالِحًا لِي صَالِحًا

«الصفة» - وهو ضد البسَام - جاز ، ولم يُعد إبطاءً ، ولو وقعاً بغير لام تعريف كان أحسنَ ، ولا يكون إبطاءً ؛ لأن الكلمة تبعد عن العَلَمِيَّة ، وتقرب من الصفة .

فإن قيل: إن العَلَمَ هناك على حكم الصفة، كالجارث، والأحوص، فالجواب: إن «العباس» - وإن كان فيه معنى الصفة - فعلى كل حال هو عَمَمٌ .

ويعدُّ:

فلو لم يجمع بين هذه كان أليقَ، وأولى، فإنه رأى الخليل.

وقد أورد خلفُ الأحمر على الخليل - رحمهما الله تعالى - (١):

أَمَا تَرَانِي رَجُلًا كَمَا تَرَى  
أَحْمِلُ فَوْقَ بِيْزَتِي كَمَا تَرَى  
عَلَى قُلُوصٍ صَنْعِيَّةٍ كَمَا تَرَى  
أَخَافُ أَنْ تَطْرَحَنِي كَمَا تَرَى  
فَعَمَّا تَرَى، فِيمَا تَرَى، كَمَا تَرَى

قال ابن جنى: لو كان عدَّة هذه الابيات ثلاثة ، لكان الخطبُ فيها أيسرَ، كنت تجعل واحدا منها من رؤية العين ، كقولك: كما تُبصرُ، والآخر: من رؤية القلب، بمعنى العلم، كقولك: كما تعلمُ، والثالث: من رأيتُ: التي هي من الرأي، كقولهم: فلان يرى رأى أهل العدل.

فلو كانت الأبيات ثلاثة حُمِلت على هذا، ولم تكن إبطاءً ؛ لاختلاف المعانى، وإن اتفقت الألفاظ، فلما كانت خمسة، فظاهر أمرها الإبطاءُ؛ لاتفاق المعانى والألفاظ جميعا.

قال: ولو قال قائل: إن هذه الأبيات الخمسة (ليست) (٢) بإبطاءً؛ لكان له موضع من القياس، وذلك أن العرب قد أُجرت الصفةُ والموصوفُ مجرى الشيء الواحد، ونزلتْها منزلة

(١) المشاطير (الأول، والثالث، والرابع) في تلقيب القوافي ٢٩ . والمشطوران: (الثالث والرابع) مع اختلاف في الرواية في قوافي التنوخى ١٥٢ . وفي معيار النظار (الأول، والثالث) ١ / ١٠١ .  
(٢) في الأصل: «ليس» .

الجزء المنفرد، نحو قول الله تعالى (١): «وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي ﴿١﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ

فَهُوَ يَشْفِينِي ﴿٢﴾ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِي ﴿٣﴾ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي

يَوْمَ الْذِينِ ﴿٤﴾»؛ لأنه سبحانه هو الفاعل لهذه الأشياء كلها وحده، والشئ لا يعطف

على نفسه، ولكن لما كانت الصلة والموصول كالجزء الواحد، وأراد عطف الصلة، جامعها

بها

بالموصول؛ لأنها كالشئ الواحد المنفرد، وعلى ذلك قول الشاعر:

أيا ابنه عبدالله وابنك مالك      ويا ابنه ذي الجدين والفرس النهدي [الطويل]

إذا ما صنعت الزاد فالتبسي له      أكبلاً فابني لست أكله وحدي

وإنما كانت المخاطبة في البيت واحدة، ألا تراه يقول: صنعت، ولم يقل: «صنعتن»؟

فإذا جاز هذا في المضاف والمضاف إليه، كان في الصلة والموصول أسوغ، لأن اتصال

الصلة بالموصول أشد من اتصال المضاف بالمضاف إليه.

ولو قُتبت باسم وفعل ولفظهما واحد، جاز ولم يكن إبطاء عند أبي الحسين، وهو خلاف

للخليل، نحو: «ذهب» من العين، و«ذهب» من الذهاب، ونحوه.

وأما حروف الجر، إذا دخلت على اسمين نكرتين، كقولك: «برجل»، و«لرجل» - مما لا

تدخل عليه العوامل - مما ليس بمبني معه - فإن ذلك إبطاء، وليس كالرجل ورجل؛ لأن

الألف واللام لازمان للاسم، قد صيرتاه معرفة، وليس لزومهما فيه كلزوم حرف الجر؛ لأنك

إذا دخلت عليه ما يعمل فيه صرّفته، كقولك: مررت بالرجل، كما تقول: مررت بأحمد، وليسبت

الباء كذلك في قوله: مررت «برجل»، واللام في «لرجل»؛ لأنهما اتصالاً اتصالاً العتامل

بالمعمول فيه، فجرت الباء واللام فيه مجرى العامل؛ نحو: «ضربت رجلاً»، فكما أن

«ضربت» ليست مع الرجل، فكذلك الباء واللام.

فأما قول الشاعر (٢):

فلا والله لا يلتقي لِمَا يَسِي      ولا لِيَمَّا بِهِمْ أبدأ دواءً [الوافر]

(١) الشعراء: الآيات ٧٩ - ٨٢.

(٢) بلا عن في المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٣٩٨، والمجز في شرح الكافية الشافية ٢ / ٣٤٤، أبو عمرو بن العباس ٢٥٢، (١)

فلا يدلُّ أن الجارُ مبنيٌّ مع ماجره، بناءً لام التعريف مع ما عرَّفْتُهُ؛ لأن هذا بيت شاذ لا يُقاس عليه.

وإن وقع في قصيدة واحدة «تَضْرِبِ» للمذكر، مع «تَضْرِبِي» للمؤنث، لم يكن إبطاء؛ لأن الباء دخلت لمعنى، وبُنِيَتْ مع الفعل؛ فهي أقوى من لام التعريف؛ لأن اللام - وإنْ أزالَتْ التنكير - فإن الكلمة لا تخرج عن أن تكون إبطاء؛ لأن «الرجل»، و«رجل» كلاهما دالٌّ على معنى مفرد، وأنت إذا قلت: «لم تضربي»، فإلىء قد أزالت الفعل عن المبنى الذي كان عليه من انفراده، وضار بها جملة مستقلة، يتم الكلام بها، وتحصل الفائدة بها؛ فهي أشد إخراجاً للفعل عما كان عليه من لام التعريف، إذا دخلت على النكرة فعرَّفْتها، لأن الجملة على كل حال غير المفرد، فإلىء أقوى؛ لأنها ضمير الفاعل.

فأما «هي تضرب»، و«أنت تضرب»، فإنه إبطاء، وليس من الأول، وكذلك: «زوج»، و«زوج» إذا أراد الذكور والأنثى، فإنه إبطاء - وإن اختلف المعنى - وليس مثل: «ذهب»، و«ذهب» المقدم ذكره، لأن هذا اسم وهذا فعل.

وكل ما يقع من هذا - خارجاً عما تقدم ذكره - فإنه إبطاء، وإنما تُراعَى الألفاظ بحسب الوضع. فأما جَلَلٌ وجَلَلٌ للأمر الصغير والأمر الكبير، فإنه من الأضداد، وليس بإبطاء، فإن الأضداد لم تُجمِعِ القبائلُ على جمعها أضداداً، وإنما سَمَّتْ هذه القبيلة «الجون» للابيض، والأخرى سَمَّتْ به الأسود، وذلك أمثل من أن تكون القبائلُ اجتمعت على تسمية الأضداد، فإن ذلك نوع من الالتباس ممن أنشأه، وليس ذلك من حكمة العرب أن تضع الألفاظ لمعاني مختلفة، وتضعها غير مختلفة، ولذلك وضع سيبويه<sup>(١)</sup> في باب المعاني، اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، ولكن قد يجوز أن يكون ما جاء من المعنى الواحد له أسماء مختلفة كثيرة، كالسيف والأسد، ونحوه.

وللعرب الشعر والخطابة والسجع، وغير ذلك، فكروها إبطاء اللفظ، فتارة يسمونه عِيَاءً، وتارة يُسمونه إبطاءً.

(١) انظر كتاب سيبويه، باب: «اللفظ للمعنى» ١ / ٢٤.

ولا يكرهون الأسماء الكثيرة للمعنى الواحد، وهو يدفع قول من أنكراً أن يكون للشئ الواحد أكثر من اسم واحد.

ويدل على ذلك قول رؤبة<sup>(١)</sup>:

بالِ بِأَسْمَاءِ الْبَلْبَى يُسْمَى [الرجز]

أفلا ترى كيف جعل له أسماء ، وهذا واضح؟

وَمَنْ مَنَعَ الضَّدَّ فِي تَسْمِيَةِ الْأَشْيَاءِ ، وَقَالَ : إِنَّمَا سُمِّيَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ صَرِيحًا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْصَرِمُ مِنْ صَاحِبِهِ ، فَالْمَعْنَى عِنْدَهُ وَاحِدٌ ، فَهَذَا يَكُونُ جَمْعٌ مِثْلُ هَذِهِ الْأَضْدَادِ عِنْدَهُ إِيطَاءً ، وَكَذَلِكَ السُّدْفَةُ ، وَالسُّدْفَةُ لِلضُّوءِ وَالظُّلْمَةِ . وَالْأَضْدَادُ كَثِيرَةٌ ، وَفِي هَذَا مَقْنَعٌ . سَمِعْتُ

وَأَمَّا الْجَلَلُ وَالْجَلَلُ ، فَإِنَّهُ لِلْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ ، وَهُوَ عِنْدَهُمُ لِلْجَلِيلِ ، فَإِذَا وَقَعَ عِنْدَهُمْ عَلَى الْكَبِيرِ ، فَهُوَ لِإِثْبَاتٍ ، وَإِذَا وَقَعَ عَلَى الصَّغِيرِ ، فَكَانَتْ قَدْ سَلَبَتْ أَجْلًا مَافِيهِ ، فَمِنْ السُّلْبِ قَوْلُهُمْ :

تَحَوَّبَ ، وَتَأْتَمَّ ، أَيْ : تَرَكَ الْحُوبَ وَالْإِثْمَ ، وَتَجَنَّبَهُمَا .

وَقَالَ ابْنُ جَنَى<sup>(٢)</sup> : لَا يَمْتَنِعُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ جَلَلٌ مَعَ جَلَلٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَافِيَتَيْنِ ، وَلَا يَكُونُ إِيطَاءً ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ اِمْتَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ بِالْمُضَادَّةِ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ أَجَلِ الشَّيْءِ فِيهِ يُنَافِي سَلْبَ أَجَلِهِ مِنْهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصَّرِيحُ وَالصَّرِيمُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا انصَرَمَ عَنْ صَاحِبِهِ ، فَهُوَ فِيهِمَا سِوَاءً ، فَهُوَ لِذَلِكَ إِيطَاءً .

فَأَمَّا «عُرْسٌ» ، و«عُرْسٌ» لِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ ، إِذَا اجْتَمَعَا قَافِيَتَيْنِ ، فَهُمَا إِيطَاءً ، وَكَذَلِكَ «زَوْجٌ» ،

و«زَوْجٌ» لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ أَيْضًا ، وَلِغَةِ بَنِي تَمِيمٍ : زَوْجٌ لِلرَّجُلِ ، وَالْمَرْأَةُ زَوْجَةٌ .

وَلِغَةِ الْحِجَازِ : زَوْجٌ لِهَمَا ، وَهُوَ الْفَصِيحُ ، وَبِهِ نَزَلَ الْقُرْآنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَمْسِكْ عَلَيْكَ

زَوْجَكَ »<sup>(٣)</sup> ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ »<sup>(٤)</sup> ، وَمِنْ هَذَا أَيْضًا كُلُّ مَا يَجُوزُ أَنْ يُسَكَّنَ

(١) المشطوب ليس في ديوانه (تصحیح وایم بن الورد الیردسی) .

(٢) ليس في مختصر قوافي ابن جنى .

(٣) الأحزاب: الآية ٢٧ .

(٤) القم: الآية ٣٥ .

وَسَطُهُ وَيَتَحَرَّكُ، فَإِنَّهُ إِطَاءٌ، نَحْوُ: «فَخَذِ» وَ«فَخَذِ» وَ«كَتِفِ» وَ«كَتِفِ» وَ«عُنُقِ» وَ«عُنُقِ»؛  
لأنه كل ما يَسْكُنُ تخفيفاً، فإنه عندهم بمنزلة المتحرك، فلا يُعْتَدُّ به.

وكذلك «الجُهدُ» و«الجُهدُ»، و«الضَّعْفُ» و«الضَّعْفُ»، فالجميع وما أشبهه إطاءً، وسببُ  
ذلك أن القَدْرَ الذي بينهما من المخالفة اللفظية كالضم والفتح، لا يُصَيِّرُهُمَا إلى تعادٍ  
وتخالفٍ، ويبدل على ذلك أن الخليل قال: مَنْ مَدَّ الْبِكَاءَ، أَجْرَاهُ مَجْرَى سَائِرِ الْأَصْوَاتِ،  
نَحْوُ: «المُكَاءِ»، و«الدُّعَاءِ»، و«الرُّغَاءِ»، و«الهُتَافِ»، و«الضُّبَاحِ» .

ومن قصره أجراه مجرى الحُزْنِ، فأجرى «البُكَاءَ» مع ضم أوله، مجرى الحُزْنِ مع فتح  
أوله، ولم يحفل بذلك القدر الذي بينهما، ولكن إن وَقَعَ في الحروف أنفسها - لا في حركاتها -  
مخالفة تظهر، فلا يكون الجمع بينهما إطاءً.

قال ابن جنى: سألت أبا علي عن «كُودٍ» مع «كَيْدٍ» في مصدر «كَيْدٌ»، فقال: القياس  
أن لا يكون من جمعها إطاءً؛ لأن الخلاف هو الآن في الحروف، والحروف أكثر من الحركة،  
قال: فقلتُ: «ماتقول في أَيْتُقٍ»، مع «أوتُقٍ»، فقال: الجواب واحد. فقلتُ: فأيتُقٍ مع «أوتُقٍ»،  
أحسنُ من «أيتُقٍ» مع «أوتُقٍ»؛ لاختلاف الحرفين في أنفسهما، واختلاف موقعهما، فقال:  
أجل. قال: والقياس عندي ما ذكره، وليس «الجُهدُ»، و«الجُهدُ» مثل: «عُنُقٍ» و«عُنُقٍ»، لأن  
الجُهدَ - بفتح الجيم - الطاقة، والجُهدَ - بضم الجيم - المشقة، وعُنُقٌ وعُنُقٌ؛ إنما خُفِّفَ من  
صاحبه، والمعنى واحد، فالجُهدُ مع الجُهدِ أخف.

ولو جمعتَ بينَ «كتابِهِم» و«شبابِهِم» في قصيدة، لم يكن إطاءً، وكذلك «دَعَاهُم»،  
و«رَمَاهُم»، وكذلك كلُّ موضعٍ يكون المضمر فيه لازماً للأول، وإنما يُعرَفُ لزومه للأول في  
الواحد، ألا ترى أن «دَعَاهُ»، و«رَمَاهُ»، لا يستطيع أن يُفْصَلَ عنه المضمرُ لِلطَّفِ المضمر؛  
لأنه على حرف واحد، فلا يقوم المضمرُ بنفسه لذلك، ومثله التثنية - وإن كان أكثر من حرف -  
فإنه لا يقوم بنفسه، فلما كان المضمر لا يقوم بنفسه، صارت القافية «شبابِهِم» و«كتابِهِم»  
معاً، لا «هُمَّ» وحدها، فعلى هذا لا يكون إطاءً.

تَلَانِدُ نَحْنُ اقْتَنِينَاهُنَّ  
نِعْمَ الحُصُونُ والعَتَادُ هُنَّ  
يَاحِبِدًا هُنَّ لِدِينَاهُنَّ  
نَحْنُ إِلَى الرَّهْمَانِ قُدَاهُنَّ  
لِحَلْبَةِ تَجْمَعُ بَيْنَهُنَّ  
حَتَّى إِذَا وَافَيْنَ حَلْبَهُنَّ  
سُرْحَنَ فَايْتَدِرْنَ شَأْنَهُنَّ  
كَالطَّيْرِ إِذْ بَادِرْنَ وَرِدْمَهُنَّ  
فَجِئْنَ قَدْ بَرُذْنَ سَبْقَهُنَّ  
لَمْ تُدْرِكِ الخَيْلُ غُبَارَهُنَّ

فهذا ليس بإيطاء؛ لِضَعْفِ الضمير عن القيام بنفسه، ولكن لو جاء «كما هي»، «وإلا هي»، أو «كما هما» مع «إلا هما»، كان إيطاء؛ لانفصال الضمير.

وكذلك الجمع والتأنيث «كهن»، فإن جميع هذه منفصلة بخلاف الضمائر المتصلة.

ألا تراك تقول: قام زيد، وهو كما تقول: قام زيد وعمرو، وفي الدار عمرو، وهي كما تقول: «في الدار عمرو وهند»، وتقول: «هما عاقلان»، كما تقول: «أخوak عاقلان»، فلما جرت مجرى المظهر، وقامت بنفسها؛ امتنع «إلا هو» مع «كما هو» أن يقعا قافيتين. وإذا وقعا كان إيطاء؟.

وأما «أتى به» مع «رَمَى به»، وتثنيته، فإنه قد جاء في الشعر، لكنه ضعيف، وهو من الإيطاء.

وجميع حروف الجر إذا اتصلت باسم، كانت كالاسم الذي ليس فيه حرف جر، فعندهم: «رَمَى به»، و«أتى به»، مثل: «رَمَاهُ»، و«أَنَاهُ»، فالباء - التي هي حرف الجر للطفها - كأنها غير فاصلة.

ومهما وقع من الظروف ، نحو: «عندك»، و«أمامك» وأمثاله؛ فإنه إبطاء، وإن اختلف معناه، فإن الظروف لا تُلطفُ ، حتى تصير كحروف الجر، وإن كان بعضهم قد عدَّ بعضَ الظروف من حروف الجر، مثل: «عن»، و«على»، و«الكاف»، إلا أنها أقوى من حروف الجر.

وأشُد ابن الأعرابي:

أصبح سَوْمَ العَيْسِ قد (رَمَى) <sup>(١)</sup> بِهِ [مشطودالرجز]

ومنها:

على سَبْدَى طال ما (اعْتَلَى) بِهِ

ومنها:

وإن هَبَطْنَا مَرَّتَيَا (رَعَى) بِهِ  
حَوْتًا إِذَا مَا زَادْنَا جِنْتًا بِهِ

ومنها:

وَعَمَلَةٌ إِنْ نَحْنُ بَاطِشْنَا بِهِ  
قد شَدَّ مَقَنَ الحَبْلِ إِذ رَوَى بِهِ

ومنها:

وما دَرَى ماذا الذى يُسْقَى بِهِ

وقال أبوالنجم <sup>(٢)</sup>:

[مشطودالرجز] سُبَى الحِمَاةَ وَأَدْرَمَى عَلَيْهَا  
ثم أَقْرَمَى بِالْوَدِّ مَنَكِبَيْهَا  
وظَاهِرَى بِحَلْفِ عَلَيْهَا  
لا تُخْبِرَى الدَهْرَ بِهِ بِتَنْتِيهَا

(١) المشاطير: (الأول، والرابع، والخامس) مع آخر في شرح الكافية ١ / ٣٤٢. وفي الأصل: «رَمَا»، «اعتلاه»، «رَمَا» .  
(٢) ديوانه ٢٣٠، وفيه: «ابتهى عليها»، «بانود مرفقيها»، «التذللها عليها»، «الكامل في اللغة ٢ / ٩٣» .

وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

وَيَحْكَ يَا جِنِّي هَلْ بَدَأَ لَكَ [مشطورا الرجز]  
أَنْ تَرْجِعِي عَقْلِي فَقَدْ (أَنَا لَكَ)

فهذا وأمثاله - وإن كان مسموعا عن العرب - فإنه وأمثاله قد يكاد يكون إبطاء، وقول أبي النجم «عليها» و«عليها»، مثله: لأن «على» حروفه ثلاثة، فطال، فأشبهت الأسماء، نحو: «عصاً»، و«رَحَى»، وهذا لا يقاس عليه، وإن كان مسموعا.

واعلم أن حرف الجر إذا كان واحدا، فهو غير منفصل مما بعده إذا كان مضمرا، حتى يُضْمَرَ معه الساكن، فتقول: «لِي»، و«يِي»، فقد صار هو والمضمر بمنزلة الشيء الواحد، والمضمر غير منفصل مما قبله، فصار هو والمضمر كشيء متصل بما عمل فيه، فلا يكون إبطاء.

ولو جاء «انصرف اليوم عنكما»، و«أخذ العلم عنكما»، لكان ذلك إبطاء؛ لأنك فصلت بين حرف الجر وبين الفعل، الذي يُقَدَّرُ اتصاله بالظرف بالمفعول، وهو الكاف في «عنكما»، و«كُما» أطول من الهاء في «به»، والكاف في «بك»، والياء في «بي».

وأما «يضرب»، و«تضرب»، «ولم يضرب»، فإنه إبطاء.

وأما «غلامي» مضافا، إذا وقع مع «غلام» نكرة، فليس بإبطاء عند الأخفش<sup>(٢)</sup>. والخليل لا يجيزه ويعدّه إبطاء، قال الخليل: كل كلمة وقعت موقع القافية، وأعيد لفظها في قافية بيت آخر وكانت العوامل تقع عليها - اتفق معناها أو اختلف - فهو: إبطاء، نحو: «ثُغْرِ» تريد «القم»، و«ثُغْرِ» تريد «الحرب»، ونحو: «كَلْب» تريد «القبيلة»، و«كَلْب» تريد «النابح»، وأشباه ذلك.

ومنه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

قَامَتْ تَهَادَى طِفْلَةً جَلَّتْ هَوْدَجَهَا بِالرُّقْمِ وَالْعَقْلِ [السريع]

يريد به الوشى.

(١) لمدرک بن حصین، اللسان: «جنه» ١٦ / ٢٤٨. ورسم المؤلف: «أن لك عروضا بالإشباع، فنقلها من «مستعلن» (ه / ن لكى / ٥ / ٥ / ٥) إلى «أنا لكى» (٥ / ٥ / ٥ / ٥) «مستقلن».

(٢) قوافيه ٦٣.

(٣) بلاغزو فی کافی التبریزی ١٦٢ - ١٦٣. والقول مع الأبيات فی قوافی الرقْمی ٣٣.

تَفْتَنُ بِالْأَلْحَاطِ أَهْلَ النَّهْيِ      وَتَسْتَبِي بِالْفُتُوحِ وَالْعَقْلِ  
يريد به الحجى .

قَلْتُ لَهَا جُودِي لِيَذِي مَنبُوتِ      أَصْبَحَ لِلشُّقْرِ لِي عَقْلِ  
يريد بها العقال .

أَضْحَى وَحْيِيكَ فَهُ لَازِمٌ      مُطَالِبٌ بِالنَّقْدِ وَالْعَقْلِ  
يريد الحبس .

قَالَ بِإِعْرَاضِ عَدِمَتْ النَّهْيِ      هَلْ لِقَتِيلِ الْحُبِّ مِنْ عَقْلِ  
يريد الذئبة .

فهذه كلها عند الخليل إبطاء، وإن اختلف معناها؛ لأجل اتفاق ألفاظها. والـأخفش<sup>(١)</sup> يخالفه، ولا يرى ذلك إبطاء. والأكثرون مع الأخفش على ذلك.

وكذلك «ذَهَبَ» من التبر، و«ذَهَبَ» من الذهب، وهو الفعل، يعده الخليل إبطاء.

والأخفش، والنضر بن شميل، ومودج، والجزمي وغيرهم، فلا يعدون ذلك إبطاء<sup>(٢)</sup>.

وأما «غَلَامِي» مع «غلام»، فقد منع ابن جنى<sup>(٣)</sup> أن يكون إبطاء من ثلاثة أوجه:  
الأول: أن «غلام» نكرة، و«غلامي» معرفة.

والثاني: أن في لفظ «غلامي» ياء ثابتة، وليس «غلام» نكرة كذلك.

والثالث: أن كسرة ميم «غلامي» كسرة، بناء وكسرة ميم «مررت بغلام»، كسرة إعراب، فإذا جاز «رجل» مع «الرجل» نكرة ومعرفة، وليس غير ذلك، فجواز ما اجتمع فيه ثلاثة أوجه أجدر بالجواز، وفيه نظر، فإن كسرة ميم «غلامي» مُخْتَلَفٌ فيها، فلا يقال فيها: إنها كسرة بناء، ولا كسرة إعراب، ومن قال: هي كسرة إعراب، قال: هي بمنزلة «غلامك»،

(١) انظر قوافيه ٥٨.

(٢) انظر التبريزي في الكافي ١٦٣. والرقى في القوافي ٣٤.

(٣) انظر مختصر القوافي ٢٠٢.

و«غلامها»، و«غلامهم»، فكما أن كل واحد من هذه مُعْرَبٌ متمكن - ولا حركة بناء فيه - كذلك كسرة ميم «غلامي».

فإن قيل: فهل هي حركة إعراب؟

قيل: لا، ليست حركة إعراب، ولا حركة بناء؛ لأن الاسم معرب، كما تقدم. ولأن كونه فاعلاً، في نحو: «قام غلامي» يوجب ضمة الميم، وكونه مفعولاً، في نحو: «ضربتُ غلامي» يوجب فتحها، فإذا كُسِرَتْ في موضع النصب، بطل أن يكون إعراباً، وقد بطل كونها بناءً، فبقيت بين الإعراب والبناء.

ونظير ذلك قولك: «جاءني امرؤ»، و«رأيت امرأة»، و«مررت بامرئ»، فهذا عندهم لا حركة إعراب، ولا حركة بناء كالأول، وإنما هي حركة إتباع.

والأخفش يخالف الخليل في ذلك - أي فيما اتفق لفظه واختلف معناه - واستشهد بما روي عن أمير المؤمنين على - سلام الله عليه - :

هذا جنائي وخياره فيه [الرجز]

إذ كلُّ جانٍ يدهُ إلى فيه

وقال: لو كان ماتقدم إبطاء، لكان هذا الشعر إبطاءً، وقد روي عن يونس، وقال: إنه سمعهما من العرب، وليس فيهما دليل على مخالفة ما قاله الخليل؛ لأن «فيه» الأولى جارة ومجرور، والثانية اسم مضاف قائم بنفسه، فهو من جملة ماتقدم ذكره من حروف الجر مع الاسم، وليس بمنزلة الاسم والفعل، ولا المعرفة، ولا النكرة، ولا يردُّ على الخليل .

وروي ابن جنى<sup>(١)</sup>:

كانُ أصواتُ الدلاءِ فيها [مشطودالرجز]

صوتُ عجزوزٍ خاصمتُ بِنِيها

فَضْرِبوها وَحَنُّوا في فيها

(١) المشاطير: لعمر بن عدى بن نصر بن ربيعة اللخمي، ابن أخت جذيمة الأبرش، في مختصر القوافي ٢٠٢. ويلا عندي ديوان الأرب ١ / ٨٩. ومعيار النظار في علم الأسماء ١ / ١٠٢. وللعجاج في: الشعراء الجاهليون الأول (د. عادل فريجات) ١٦٠.

والقول فى هذا وفيما قبله ، سواء لا يردُّ على الخليل منه شىء .  
وروى: أن أعرابيا وردَّ الماء، وإبلٌ مزدحمة عليه، فنظرت ناقته إليه ودرّفت عينها،

فقال:

حَنَّتْ وِراءَ الذَّائِدِينَ حَنَّةً [مشطوراالرجز]  
فاسْمَعْتَنى فَظَنَنْتُ أَنَّهُ  
مَلامَةٌ لى فَاَنْتُتُ أَنَّهُ  
لا تَجْعَلِى إِنْى بِحَبْلِ الشَّنَّةِ

فهذا ليس بإيطاء؛ لأن الأولى: أن الناصبة، والثانية: فعلة الأئنين.

وقد طال القول فى هذا الباب، وفيما ذكرنا كفاية.

### التضمين:

وهو من عيوب الشعر، وقد سماه المبردُ المضمراً فى قوافيه<sup>(١)</sup>، وهو دون الإيطاء فى القُبْح، وهو معنوى، ومعناه: أن يأتى بيتٌ، لا يقوم معناه إلا فى بيت آخر، فهذا هو التضمين.

ومنه نوع تتعلق فيه قافية البيت الأول بالبيت الثانى، فلا تتم إلا به، ولا يصح معناه إلا فيه<sup>(٢)</sup>، وكلما كانت حاجة البيت الأول إلى الثانى أَمَسَّ، كان أقبح، مثاله مارواه ابن جنى عن قطرب<sup>(٣)</sup>:

وليسَ المألُ فاعلمه بمالٍ      منِ الاقوامِ إلا للذئى [الواقر]  
يُريدُ بهِ العلاءِ ويمتَهنهُ      لأقربَ أقربيهِ وللقصيِ  
فجعل التضمينَ بالموصولِ والصلة ، والموصولُ والصلَّةُ فى شدةِ الاتصالِ كالشىءِ  
الواحدِ؛ لأن الموصول لا يستغنى عن صلته.

(١) هذا القول خلا منه كتاب القوافى للمبرد .

(٢) أى النوع .

(٣) معيار النظار فى علوم الأشعار ١ / ١٠٤ ، وفيه :

وإن أعناك إلا للذئى

وليس المأل فاعلم بمالٍ

والصدر مضطرب الوزن؛ حيث وردت «فاعلم» غير متصلة بضمير ، فنقص حرفان (هـ) أخلا بالوزن ، وفى الثانى «يصطفيه» بدل من «يمتته» . ومع الهوامع ١ / ٨٢ ، وعلى هذه الرواية فلا ضرورة فيها ، أمهـ«يمتته» فهناك ضرورة شعرية؛ حيث سكنت النون.

وقال النابغة<sup>(١)</sup>:

وَمُمْ وَرَدْنَا الْجَفَارَ عَلَى تَعِيمٍ      وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عَكَاظٍ إِيَّيْ [الوافر]  
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ      أَتَيْتَهُمْ بِوَدِّ الصَّدْرِ مِنِّي

وروايتنا «بصدق الود»، فهذا أقل عيبا من الأول؛ لأن اتصال المخير بخبره، أقرب من اتصال الصلة بموصولها.

وقال القلاخ إِسْوَارِ بْنِ هَيَّانِ الْمِنْقَرِيِّ، يهجو:

وَمِثْلُ سَوَارٍ رَدَدْنَاهُ إِلَى [مشطورالرجز]  
أَذْرُونِهِ وَلَوْمْ إِصْبَهُ عَلَيَّ<sup>(٢)</sup>  
الرَّغْمَ مَوْطَأَ الْحِمَى مُذَلَّلًا

فهذا أيضا عيب قبيح؛ لفصله بين الجار والمجرور.

ومثله قول القطامي<sup>(٣)</sup>:

إِنِّي وَإِنْ كَانَ قَوْمِي لَيْسَ بَيْنَهُمْ      وَبَيْنَ قَوْمِكَ إِلَّا خَرَبَةُ الْهَادِي [البيسط]  
مُتْنٌ عَلَيْكَ بِمَا أُولَيْتَ مِنْ حَسَنِ      وَقَدْ تَعَرَّضَ مِنِّي مَقْتَلٌ بَادِي

فهذا وإن كان كالذي قبله سواء، إلا أنه أسهل مأخذاً وأعذب.

وقد يقع التضمن في أبيات متعددة نحو مارويناه عن أبي زكريا التبريزي في

عروضِ بعضهم<sup>(٤)</sup>:

(١) ديوانه ١٢٧ - ١٢٨ . وفي قوافي الأخفش ٦٦ - ٦٧ . وقوافي التنوخى ١١٢ . والموشح ٢٨ . وكافي التبريزي ١٦٦ . والعقد الفريد ٥ / ٥٠٨ . والفارسية ٢٧٠ . والعمدة ١ / ١٧١ . والمعيار ٦٦ . والأول في كافي ابن السراج ١١٢ . وكافي القناني ٢٠٠ . وقوافي الرقي ٣١ . ومعيار النظار في علوم الأشعار ١ / ١٠٤ .

(٢) المشطور الثاني مع الثالث . يُقرأ كالجيت المنور؛ فتكون «الراء» الأولى الساكنة . تكلمة للمشطور الثاني «صهبي عَلمَ» . و«الراء» الثانية» بداية للمشطور الثالث «رغم موطأ» .

(٣) ديوانه ٨٤ . من قصيدة (٦٦ بيتاً) . يمدح زفر بن الحارث .

(٤) الأبيات بلاعزو في كافي التبريزي ١٦٦ . وفي النصف الثاني من كتاب الزهرة (٣١٥ - ٣١٦) . مع اختلاف طفيف في الرواية . وقوافي الرقي ٢١ - ٣٢ . وفي تلقيب القوافي ٢٨ . وفيه : «وربما تعدد بعض المحدثين التضمن في قصيدته كلها . فيجري ذلك على حسن الاقتدار . وذلك نحو قول بعضهم .....» .

[السريع] ياذا الذى فى الحبِّ يَلْحَى أَمَا  
 والله لو حُمَّلَتْ مِنْهُ كَمَا  
 حُمَّلْتُ مِنْ حُبِّ رَحِيمِ لَمَّا  
 لَمْتُ عَلَى الْحُبِّ فَذَرْنِي وَمَا  
 أَطْلُبُ إِنِّي لَسْتُ أَدْرِي بِمَا  
 قَتَلْتُ إِلَّا أَنَّنِي بَيْنَ مَا  
 أَنَا بِيَابِ الْقَصْرِ فِى بَعْضِ مَا  
 أَطْلُبُ مِنْ قَصْرِهِمْ إِذْ رَمَا  
 شِبَةَ غَزَالٍ بِسِهَامٍ، فَمَا  
 أَخْطَأُ سَهْمَاهُ وَلَكِنَّمَا  
 عَيْنَاهُ سَهْمَانِ لَهُ كَلَّمَا  
 أَرَادَ قَتْلِي بِهِمَا سَلَّمَا

فهذه قطعة ، قد وقع التضمين فيها جميعا ، على أن فيه حلوة فى الذوق وخفة فى السمع .

ومما ينحو نحوها ما وجدته بخط عبدالله بن الخشاب<sup>(١)</sup> لابن المعتز<sup>(٢)</sup> .

[مجزء الكامل] يا نفسُ وَيْحَكَ طَائِمًا      ابصرتِ مَوْعِظَةً وَمَا  
 نَفَعَتْكَ فَاخْشَى وَأَنْتَهِى      وَعَلَيْكَ بِالتَّقْوَى كَمَا  
 فَعَلَ الْآنَاسُ الصَّالِحُو      ن وَيَادِرِي فَلَربَّمَا  
 سَلِمَ الْمِبَادِرُ فَاخْذِرِي      يَانْفَسُ مِنْ سَوْفٍ فَمَا  
 خُدِعَ الشَّقِيُّ بِمَثَلِهَا      إِيَّاكَ مِنْهَا كَلَّمَا  
 نَاجَتْ مَكَانِدَهَا ضَمِيمِ      رَكَ إِنَّمَا هِيَ إِنَّمَا  
 يَاذَا العَنَى يَاذَا العَنَى      عِشْ مَايَدَا لَكَ ثُمَّ مَا

(١) فى الأصل (عب) بين ابن الخشاب وابن المعتز ، ولعله رمز لخط أو كتاب ، أشار إليه المؤلف هنا على ص ٢١١ .  
 (٢) ديوانه ٤١٩ من قصيدة (١١ بيتا) ، والبيت السادس هنا ترك مغلغا ، وخيره هو البيت السابع فى الديوان ، وسيصبح مغلغا إن لم يعقبه البيت الثامن ، وهكذا حتى تنتهى القصيدة ، والأولى أن تُورد الأبيات ، وهى :

تفنى أمانيها إذا	خضمر الردى وكانما
لم يحى من لاقى منيب	يَنَكُ فَيَا عَجِبا أَمَا
فى ذاك معتبرولا	شأن يقصر من عما

ومنه نوع آخر، وهو أن يكون البيت قائماً بجملة تَمَّ معنى الجملة فيه، إلا أنه يحتاج إلى تفسير تلك الجملة، فيحتاج إلى بيت يفسره، وذلك غير معيب، نحو قول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

وَتَعْرِفُ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ شَعَائِلًا      وَمِنْ خَالِهِ وَمِنْ يَزِيدٍ وَمِنْ حُجْرٍ [الطويل]  
سَمَاحَةً ذَا وَبِرٍّ ذَا وَوَفَاءَ ذَا      وَنَائِلَ ذَا، إِذَا صَحَا وَإِذَا سَكِرَ

فمدحه بالأول، وذكر أباه وخاله ويزيد وحجر، ثم أتى في البيت الثاني بتفصيل فضلهم، فأعطى كل واحد منهم من المدح وصفاء، فوصف الأول بالسماحة، والثاني بالبر، والثالث بالوفاء، والرابع بالنائل، فهذا تضمين حسن.

ووجدت في سيرة ابن هشام لحسان بن ثابت، يبكي جعفر بن أبي طالب - رضى الله عنهما -<sup>(٢)</sup>:

حِبُّ النَّبِيِّ عَلَى الْبَرِيَّةِ كُلُّهَا [الكامل]	وَلَقَدْ بَكَيْتُ وَعَزَّ مَهْلِكُ جَعْفَرٍ
مَنْ لَلْجِلْدِ لَدَى الْعُقَابِ وَظَلْمًا؟	وَلَقَدْ جَزَعْتُ وَقَلْتُ حِينَ نُعِيْتُ لِي:
ضَرْبًا وَأَنْهَالَ الرُّمَاحِ وَعَلَّهَا	بِالْبَيْضِ حِينَ تُسَلُّ مِنْ أَعْمَادِهَا
خَيْرِ الْبَرِيَّةِ كُلُّهَا وَأَجَلُّهَا	بَعْدَ ابْنِ نَاطِمَةَ الْمُبَارَكِ جَعْفَرٍ
وَأَعَزُّهَا مُتَّظِلُمًا وَأَذَلُّهَا	رِزْمًا وَأَكْرَمَهَا جَمِيعًا مَحْتَدًا
كَذِبًا وَأَنْدَاها يَدًا وَأَقْلَهُهَا	لِلْحَقِّ حِينَ يَنْوِبُ غَيْرَ تَحَمُّلٍ
فَضْلًا وَأَنْدَاها يَدًا وَأَبْلَهُهَا	فُحْشًا وَأَكْرَمَهَا إِذَا مَا يُحْتَدَى
حَى مِنْ أَهْيَاءِ الْبَرِيَّةِ كُلُّهَا	بِالْمُؤَرَّبِ غَيْرِ مُحَمَّدٍ لَا مِثْلُهُ

ومن التضمين نوع آخر؛ وهو أن يُضَمَّنَ الشاعرُ في شعره بيتا لغيره، نحو ما وقع لى فى قصيدة، ضمنت فيها بيت النابغة، والابيات من قصيدة طويلة، فيها: حِكْمٌ، وَأَدَبٌ، وَمَدْحٌ فى رسول الله ﷺ، وهى:

(١) ديوانه ١١٣، من قصيدة (١٩ بيتا)، وما البيتان (الثامن عشر، والتاسع عشر)، والموشح ٢٨، قوافى الرقى ٣١، وكافى التبريزى ١٦٦، والنصف الثانى من كتاب الزهرة ٢٥١، مستشهداً بهما مؤلف على الملاحظة.

(٢) ديوانه ٢٢٢ - ٢٢٣، وفيه: «يوما» بدل من «ضربا» (البيت الثالث)، «أغمرها يدا» بدل من «أندأها يدا» (البيت السادس)، «أبذلها» بدل من «أندأها» (البيت السابع)، وروى البيت الثامن فيه، هكذا:

الخير بعد محمد لأشبهه      بشر يعد من البرية كلها

وسيرة ابن هشام ٣/ ٤٤٥.

ومن شيمتي أتي إذا خان صاحبُ  
أديم له العتبي ولا أتعنّبُ [الطويل]  
وأني إذا أبدى الجِمامَ وقادني  
خليلي إلى زمر المسالكِ أصحابُ  
وما ملكة الإخوان مثلُ محافظِ  
إذا زهدت فيه الأهلُ يرغبُ  
«أست بعُستقِرْ أخا لا تُلُمةُ  
على شعثِ أيُّ الرجالِ المهذّبُ؟»<sup>(١)</sup>

فهذا وأمثاله يقع كالأمثال، ويحلّى به الشاعر شِعْرَه، على أنه قد نُظِمَ في سبكِ  
أبياتٍ لا يكاد يضىءُ جوهره عليها، ولولا الرواية لعدُّ منها، ونُسِبَ إليها.

ومنه نوع آخر، وهو : أن يقع بيتُ التضمينِ بين بيتي الشاعر، فلا يتم المعنى، إلا في  
البيت الثالث، وليس بعيب، نحو ما ذكره أبو الحسن العروضي، والبيت لأبي تمام<sup>(٢)</sup>:

لو كنت عاتبت بالصننى وقلت كما  
قال ابنُ أوسٍ، ففي أشعاره أدبُ [البيط]  
ليس الحجابُ بمقصرٍ عنك لي أملا  
إنَّ السماءَ تُرجى حينَ تحنّجِبُ  
لكانَ أولى من التنايبِ منك على  
مالم يكن لي رأى فيه أو أدبُ  
فبيتُ التضمينِ : الثاني، ولكنه لم يتم معناه إلا في الثالث، وهو من غريب التضمين.

وقد يُضمّنُ الشاعر مطلعَ قصيدتين في بيت واحد، وهو أكثرُ غرابة من الأول - نحو ما  
وقع لي - وهو مستحسنٌ، غير معيب، وهو:

فيا ولهي لي حُبُّ ظنبرٍ مُنْطَقِ  
من التُّركِ مطبوعِ الطُّباعِ على خَلْفِ [الطويل]  
سَمالكِ شوقٍ كلما جئتُ مُنْشِدِي  
دَلالاً وأنشادي لِدِيهِ قِنّاً نُبْكِ<sup>(٣)</sup>

فالتضمينُ من البيت الثاني، في أول صدره وآخر عجزه، وهما لامرئ القيس<sup>(٤)</sup>  
فالمطلع الأول قوله:

«سَمالكِ شوقٍ» بعدما كان أقصرأ وحلّت سُلَيْمَى بطنَ قَوْ فَعَرَعَرَأ [الطويل]

(١) ديوان النابغة ٧٤ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٢) ديوانه (بيروت) ٢٦، من أربعة أبيات يعاتب فيها أبا دلفين، وقيل: عبد الله بن طاهر. وهذا النوع من التضمين لم يرد في

كتاب أبي الحسن العروضي، «الجامع في العروض والقوافي».

(٣) البيتان فيهما إكفاء بين الفاء والكاف.

(٤) ديوانه ٥٦.

والمطلع الثاني<sup>(١)</sup>:

«فَتَأْتِيكَ» مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ . بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدُّخُولِ لِحَوْمِلٍ

وهذا التضمين يُسَمَّى التَّحْلِيَّةَ، يُحَلَّى بِهِ الشَّاعِرُ شِعْرَهُ كَمَا تُحَلَّى الْحَسَنَاءُ وَجْهَهَا بِالْحَلِيِّ.

ومنه تضمين نصف بيت، ويُذَكَّرُ اسْمُ شَاعِرِهِ فِيهِ ، نَحْوَ قَوْلِ بَعْضِهِمْ<sup>(٢)</sup>:

وَقَلْتُ كَمَا قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ: «إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتُ فَنَعْتَرَا» [الطويل]

فهذه أنواعٌ مِنَ التَّضْمِينِ ، فَنَقِسْ عَلَيْهَا .

وقد اختلف الخليل والأخفش في التضمين، فكان الخليل يرى: «أن كل بيت لا يقوم معناه إلا في بيت آخر ، تضمين معيب»، والأكثرون معه على ذلك.

وخالفه أبو الحسن «سعيد بن مسعدة الأخفش»<sup>(٣)</sup>، وقال: «ذلك ليس عيب»، واحتج بما ليس من الباب في شيء، فقال:

«التضمين ليس بعيب ، وإن كان غيره أحسن منه، ولو كان ما وجد ما هو أحسن منه قبيحا، كان قول الشاعر»<sup>(٤)</sup>:

سَتُبْدِي لَكَ الْإِيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَرَوْدِ [الطويل]

قبيحا، إذا وجد ما هو أشعر منه. فليس التضمين بعيب، كما أن هذا البيت ليس بقبيح». وهذا ميلٌ ظاهر من أبي الحسن على الخليل.

والعربُ تُحَمِّدُ مِنَ الشَّعْرِ مَا كَانَ كُلُّ بَيْتٍ مِنْهُ قَائِمًا بِنَفْسِهِ ، فَذَا ، لَا تَعْلُقُ لَهُ بغيره .

(١) ديوانه ٨ ، وانظر ص ١٠٧ ، ١٤٦ .

(٢) ديوانه ٦٦ ، والبيت :

فقلت له لاتبك عيتك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعترأ

(٣) العبارة والبيت في كتابه القوافي ٦٥ ، بيد أن كلمتي: «قبيحا ، وقبيح» ، وردتا هناك: «وردينا ، وردئ» .

(٤) البيت لطرفة بن العبد ، وهو ما قبل الأخير من معلقته في ديوانه (دار صادر) ٤٦ . مع ثلاثة ومائة بيت غيره . والنصف الثاني من كتاب الزهرة ٢٣٢ .

والعربُ تقول: إن كل بيت من القصيدة، شعرٌ قائمٌ بنفسه؛ بل قال علماء النظم: إن الأولى في مطلع القصيدة، أن يكون صدره تام المعنى، واللفظ لا يفتقر إلى عجزه.

ومما يُحَدِّدُ في المطالع، أن تكون دالة على مغزى الشاعر ومقصده، ويسمى ذلك - في صناعة البديع - براعة الاستهلال، نحو قول أبي تمام [يمدح المعتصم، ويذكر فتح عمورية - وكان علماءهم يزعمون أنها لا تفتح في ذلك الوقت، وإن ذلك في كتبهم القديمة، فلما فتحت وحرقت - قال أبوتمام<sup>(١)</sup>]:

السيفُ أصدقُ أنباءٍ من الكُتُبِ في حدِّه الحدُّ بين الحدِّ واللَّعِبِ [البسيط]  
فأبان عن المعنى في صدر مَطْلَعِهِ، وهذا دالٌّ على براعته وجودة فهمه، وعلمه بصناعة البديع، وإذ قد ثبت هذا، فالتضمين عيبٌ دالٌّ على قصور الشاعر.

واحتجَّ ابنُ جنى لأبي الحسن، وقال: «إنه مذهبُ تراه العربُ، ولم يعدُ مذهبهم من وجهين، وهما: السماع، والقياس.

فقد ورد عنهم ذلك: سماعاً.

والقياسُ: فلأنَّ العربَ قد وضعت الشعرَ وضعا، ذلك به على جواز التضمين»، واحتجَّ على ذلك بحجج نحوية، لا مدخلَ لها في باب التضمين، ولا حجةً لابن جنى فيما ذكره، فإنَّ السماع والقياس قد جاءا في جميع عيوب أشعار العرب، فلو كان السماع والقياس يُخرِجُ العيبَ عن أن يكونَ عيباً، لَبَطَلَ جميعُ مارواه علماء الأدب من عيوب أشعار العرب، ولا قائلٌ بذلك.

وإن كان أبو الفتح بن جنى من أعيان علماء الأدب، إلا أنه بالنسبة إلى الخليل - كما قيل -:

أيها المدمى بجهلٍ سلَّيَمِي لستَ منها ولا قلاماً ظُفْرِي [الخفيف]

(١) ديوانه ١ / ٤٥ من قصيدته «الباتية» الشهيرة (٧١ بيتاً): التي يمدح فيها المعتصم .

وَلِكُلِّ فِرَ اَهْلٍ، وَلِكُلِّ عَمَلٍ رِجَالٍ، وَالْاَرَاءُ تَخْتَلِفُ بِاِخْتِلَافِ الْاِرَادَةِ.

وَمِنْ سَهْلِ التَّضْمِينِ وَالطَّبِيحِ ، مَا يَقِلُّ عَيْبُهُ ، كَقَوْلِ هَاتِمِ<sup>(١)</sup> :

أَمَاوِيٌّ إِنْ يُصَيِّحُ صَدَائِي بِقَفْرَةٍ مِنْ الْأَرْضِ لَا مَاءَ لَدَيْ وَلَا خَمْرٌ [الخليل]  
تَرَى أَنْ مَا أَنْفَقْتُ لَمْ يَكُ ضَرْبِي وَأَنْ يَدِي مِمَّا بَخَلْتُ بِهِ صِيفَرُ

وَمِنْ عِيُوبِ الشَّعْرِ :

التَّحْرِيدُ<sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ : اِخْتِلَافُ ضُرُوبِ الْقَصِيدَةِ ، مِثْلُ : أَنْ يَجِيءَ ضَرْبٌ عَلَى فَعْلَانٍ -  
مُحَرِّكٍ الْعَيْنِ - وَضَرْبٌ عَلَى فَعْلَانٍ - سَاكِنَهَا - مِثَالُهُ فِي الْمَدِيدِ وَالْبَسِيطِ .

فَالْمَدِيدُ :

مَا كَلَّيْبٌ مُهَدَّرٌ دَمُهُ فَخُنُّوا لِلْحَرْبِ أَوْ فَذَرُوا  
يَا لِبُكْرٍ أَيْمًا رَجُلٍ مُسَلِّمٌ لِلْمَوْتِ إِذْ فَرُّوا

وَالْبَسِيطُ<sup>(٣)</sup> :

لَيْسَ الْعَظِيمُ عَظِيمُ الْجَسْمِ بَلْ رَجُلٌ ضَايِرٌ يَنْبُلُ مِنْهُ الْحَادِثُ الْجَلَلُ  
لَا يَعْرِفُ الْعُذْرَ فِي اللَّوَايِ إِنْ نَزَلَتْ بِهِ الْعَفَاةُ وَلَا فِي وَهْدِهِ مَطْلُ

وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْعُرُوضِ مُفَصَّلًا فِي مَوَاضِعِهِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ .

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَوَافِي إِلَى أَنَّ التَّحْرِيدَ : كُلُّ شِعْرِ غَيْرِ مُسْتَقِيمِ الْوِزْنِ ، كَقَصِيدَةِ

عَبِيدٍ ، وَقَصِيدَةِ طَرْفَةَ<sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ<sup>(٥)</sup> : «سَمِعْتُ كَثِيرًا مِنَ الْعَرَبِ ، يَقُولُ : الشَّعْرُ : قَصِيدَةٌ ، وَرَمَلٌ ،

وَرَجَزٌ .

(١) ديوانه ٢١١ ، من قصيدة (١٨ بيتًا) ، وهما هناك : الثامن والتاسع ، وانظر تخريجهما ٣٥٢ - ٣٥٥ . وقوافي الأخفش ٦٦ .

ويلا عزوفى قوافى التنرخى ١٦٤ .

(٢) التعريف مع اختلاف اللفظ فى كافى التبريزى ١٦٧ . وفى المعيار ١٠٦ . أطلق التعريف على رأى الأخفش ، وأورد أن بعض العروضيين جمعه اختلاف الضروب أو الأعاريض فى الشعر .

(٣) الكافى فى القوافى ٣٥٢ / ب .

(٤) انظر - مثلاً - كافى التبريزى ١٦٧ . والمعيار ١٠٧ . وقوافى الرقى ٣٠ .

(٥) القول فى قوافيه ٦٨ ، بزيادة «الوافر التام» .

فأما القصيدة: فالطويل، والبسيط التام، والكامل التام، والمديد التام، والرجز التام - وهو كل ماتغنى به الركبان - ولم نسمعهم يتغنون إلا بهذه الأبتية.

وقال بعضهم: إنهم يتغنون بالحقيف والذى صح - واتفق أهل العلم عليه - أن العرب يكثرُ حدائقها وغناؤها وترنمها، بالرجز المشطور، وما ناسبه أجزاء.

وأما التام من أشعارهم، فهو قليل استعماله، وإذا صحت روايته؛ فالعرب لا تُعارض في لغاتها، ولعل المديد أقل أشعار العرب، ولم تستعمله العرب تاماً.

وكلام أبي الحسن: يشعر أن غير التام من الأبحر عيب، ورأيته كثيراً في أشعار العرب، كالجزء، والمشطور، والمنهوك، وعلى الحقيقة فيه عيب النقص واشتقاق الحرد من قولهم: «بعيراً حرداً»، إذا كان ينقض إحدى يديه في مشيه، ويخالف قوائمه، فلما كان هذا النوع من الشعر كذلك، سُمي تحريداً، وقيل: الحرد، يكون في الرجلين، وكلاهما اختلاف، فشبه الشعرُ به، وهذا مُقنع فيه.

والرمل: عيب، وهو: كل شعر مهزول، غير مؤتلف البناء - يختلف عروضه، وضربه، وحشوه - فالعرب تسميه: «رملًا»، وهو موضوع من العرب سُمي به على أصل الوضع، لم يُنقل من أصل إلى ما هو في معناه، نحو: قصيدة عبيد، وطرفة، وامرئ القيس<sup>(١)</sup>.

فأما قصيد عبيد بن الأبرص وامرئ القيس، فكلاهما من بحر البسيط، وهي العروض الثالثة، ولها ضرب واحد، مثلها: «مفعولن» ويسمى «مُخلعاً»، ولم يأت في القصيدتين بيت على أصل بابها، ولكن تقع عروض مقطوع «مفعولن»، وضربه من مخبون «مفعولن»، وقد كثر فيها المقطوع المخبون، عروضاً وضرباً. فمطلع قصيد عبيد<sup>(٢)</sup>:

أفقر من أهله لمحبوبٍ      فالقطبياتُ هالذنوبُ  
[مخلع البسيط]

(١) انظر كتاب بين معيارية العروض وإيقاعية الشعر، فقد تناول مؤلفه تلك القصائد بالدراسة العروضية والتحليل الوزني لها، وفي: قصيدة عبيد «البائية» (١٠٧ - ١٦٩)، وقصيدة طرفة «الرائية» (٦١ - ٧٢)، وقصيدة امرئ القيس «اللامية» (٣٠ - ٤١).  
(٢) القصيدة في ديوانه ١٠ - ٢٠، وهي تبلغ خمسين بيتاً. وتحدث الدكتور حسين نصار - محقق الديوان - عن القصيدة، وقيمتها، واضطراب وزنها، وما قاله: «أن بحرهما نادر، غير مألوف». رقوافي الأخفش ٦٧. والموشح ٢٤. ركافى التبريزي ١٦٧. ونوارد القالي ١٩٥، وانظر بين معيارية العروض وإيقاعية الشعر دراسة عروضية إيقاعية للقصيدة (ص ١٠٧ - ١٦٩).

فهذا البيت، عروضه مقطوعة «مفعولن»، وضربه من مخبونها «فعلون»، فالعروض: «مَلْحُوبُو»، والضرب: «ذَنُوبُو». ومنها<sup>(١)</sup>:

يَنْضُو وَمِخْلَبُهَا فِي دَفِّهِ لَا شَكَّ حَيَّرَومَهَا مَثْقُوبُ

فعروضه: «في دَفِّهِ»، وزنها: «مستفعلن»، وضربه: «مَثْقُوبُو»، وزنه: «مفعولن»، فقد جاءت العروض على مالميس في تام البسيط، مثله في مجزؤه.

وجاء منها بيت على مَخْبُونِ المَخْلَعِ المقطوع، وزنه: «فعلون»، عروضاً وضرباً، وهو<sup>(٢)</sup>:

مَنْ يَسْأَلُ النَّاسَ يَحْرَمُوهُ وَسَائِلُ اللَّهِ لَا يَخِيبُ

وأما قصيدُ امرئ القيس، فمطلعها<sup>(٣)</sup>:

عَيْنَاكَ دَمْعُهَا سِجَالٌ كَانُ شَأْنَيْهِمَا أَوْشَالُ [مخلع البسيط]

فعروضه: مقطوعة، مخبونة، وضربه: مقطوع، فالعروض: «سِجَالُو»، والضرب: «أَوْشَالُو».

وفيها: أبيات كثيرة، إما أن يجيء عروضها مقطوعاً، والضرب من مخبونه، أو بالعكس. ومنها البيت الخامس<sup>(٤)</sup>:

نَاعِمَةٌ نَائِمٌ أَبْجَلُهَا كَانُ حَارِكُهَا أَثَالُ

فعروضه: «أبْجَلُهَا»، وزنه: «مفتعلن»، مطوياً «مستفعلن»، وليس في مجزؤه البسيط في العروض الثالثة، سوى ضرب واحد مقطوع، وهو: «مفعولن»، ولكنه قد رجع في هذا البيت إلى العروض الثانية، وهي: «مستفعلن»، وجاء العروض مطوياً، وجاء ضربه «مفعولن»<sup>(٥)</sup>، وهو الضرب الثالث منها، وهذا من الإقعاد.

(١) هو البيت الخمسون، الديوان ٢٠، وفيه: «يضفون بدل من ينضو».

(٢) البيت الرابع والعشرون في ديوانه ١٥، وقوافي التنوخى ١٦٦.

(٣) ديوانه ١٨٩، وهي سبعة عشر بيتاً، والبيت مع آخر في النصف الثاني من كتاب الزمعة ٢٤١، وانظر بين معيارية العروض وإيقاعية الشعر (٢٠-٤١). وأغلب كتب العروض ترويضها: «دمعها» بدل من «دمعها».

(٤) وهو في الديوان ١٩٠، البيت الخامس.

(٥) «أثالو» / ٥ / ٥ / ٥ (مفعولن).

والبيت العاشر منها ، عروضه: «مستفعلن»، وضربيه: «فعولن»، وهو<sup>(١)</sup>:

صَابَ عَلَيْهِ رِيحٌ بَاكِرٌ      كَانُ قُرْيَانَهُ الرَّحَالُ

فهذا كالذي فوِّقه، وسائر القصيدة على نحوٍ مما ذكرتُ أعلاه، فهذا قد عدُّ رَمَلاً، ولا أجد للقول مجالا بين امرئ القيس وعبيد بن الأبرص، وبين الخليل والأخفش، وعلماء العروض قد اختلفوا في قصيدة عبيد، وخطأوه في نظمها، ولم يتعرضوا لقصيدة امرئ القيس، ورويتها كذلك عنه.

وقال ابن جنى<sup>(٢)</sup>: وعامةُ المجزوء - إذا كان مربعا - يجعلونه رَمَلاً، كذلك سمعنا عن العرب، والخليل لا يעדُّه عيبا، وقد تقدم القول فيه.

ومن ذلك قصيدة طرفة بن العبد - وهي في روايتنا - وفيها ما لا يصح ولا يدخل مع سائرهما في العروض، فمن ذلك مطلعها، وهو<sup>(٣)</sup>:

لولا رَجَاءٌ أَنَّهُ لَا يَعْصِرُ      فَرَعٌ مِنَ النَّاسِ كَمَا تَعْصِرُ

فالقصيد من الكامل، وهذا البيت عروضه «مفعولن»، وليس في الكامل عروض وزنها «مفعولن»، ولكن قد جاء في ضروبه «مفعولن»، وهو: أن يقع الإضمارُ في الضرب الثاني من العروض الأولى، وهو: «فَعَلَاتن»، فَتَسَكَّنُ العَيْنُ، فيبقي: «فَعَلَاتن»، فَيُنْقَلُ إلى: «مفعولن»، وهذا البيت ضربه: «فَعْلُن»، أَحَدٌ، مَضْمَرٌ، فلو جاء ضربه «مفعولن» مقطوع مضمراً، جاز لأجل التصريح، ولكنه لم يَجِئْ .

ولا يجوز أن يكون رجزا، فإنه مُصْرَعٌ، وضربيه: «فَعْلُن»، وليس في تام الرجز ضرب على «فَعْلُن»، ولا عروض على «مفعولن»، فبطل كونه رجزا، وفيها بيت - وهو السادس عشر -

(١) وهو في الديوان ١٩١، البيت العاشر .

(٢) أغلب العروضيين يجعلون قصيدتي «عبيد» و«طرفة» من الرمل - العيب، لا البحر - ومن التحريد: فالقائل: إنهما من الرمل؛ لاعتماد على روايات يختلف معها الوزن، والقائل: إنهما من التحريد؛ لاجتماع (// // فَعْلُن) و(// // فَعْلُن) في ضرب القصيدة .

(٣) ديوانه (تحقيق على الجندی/ الأنجلو المصرية) ١٨٣ . وخلا منه ديوانه (دار صادر) . وفي كتاب بين معيارية العروض وإيقاعية الشعر ٦١ - ٧٢ ، دراسة لوزن القصيدة ، ومناقشة آراء بعض من تناولها ، ومنهم: الإربلي صاحب هذا الكتاب .

مختل النظم، وهو<sup>(١)</sup>:

وَالجَوْنُ مِنْ رَبِيعَةَ الْقَشْعِمِ إِذْ      نَهْمُ تَكْنَفُهُمْ عَنِ الْيَمِينِ مُضَرَّ  
وَالجَوْنُ مِنْ / رَبِيعَتَلْ / قَشْعِمِ إِذْ /      نَهْمُ تَكْ / نَفُهُمْ غَلْ / يَمِينِ مُضَرَّ  
مستفعلن مفاعِلن مفتعلن      فعولن متفاعِلن مفاعِلن  
مضمر موقوف مخرول      خلل سالِم خلل

فهذا البيت على ماترى، وسائر القصيدة من الضرب الثانى ، من العروض الثانية - وهى  
حذَاء - ووزنها: «فَعْلُنْ» ، وضربها الثانى أحدُ مضمر، ووزنه: «فَعْلُنْ» ، وفيها ماضربه أحدُ  
فقط - كالعروض - ومنها ما عروضه حذَاء مضمرة، وضربه أحدُ فقط.

وأما البيت الثانى فإن صدره مختل، وعجزه صحيح.

ويجوز أن تكون هذه القصيدة من العروض الثانية من السريع - وهى المخبولة المكشوفة -  
وهى: «فَعْلُنْ» من مفعولات، ويجوز فيها «فَعْلُنْ» - ساكن العين - ولكن وقع فى العروض فيها  
«مفعولن» - وليس من أعاريضها - ووقع فيها جَرُّ «متفاعِلن» فى بيتٍ مردود، ومع هذا فلا  
يمنع أن تكون سريعاً.

فأما البيت الذى عروضه وضربه أحدَان، فهو:

أَمْتَعْنِي يَوْمَ الرَّحِيلِ بِهَا      فَرَعٌ تَنْقَاهُ الْقِدَاحُ يَسْرَ

فهذا عروضه: «لِيَهَا»، ووزنه: «فَعْلُنْ»، وضربه: «حَيْسَرَ»، ووزنه: «فَعْلُنْ»، وأما البيت الذى  
عروضه حذَاء مضمرة، وضربه أحدُ، فهو:

كَانَمَا فِي رِجْلِهَا رَوْحٌ      مُدْبِرَةٌ وَفِي الْيَدَيْنِ عَسْرٌ

(١) هذه الرواية جاءت بزيادة «أنهم»، ورواية الديوان له جاءت مستقيمة ، بتقطيعه :

تكنفهم عن اليمين مضمر	والجون من ربيعة القشعم
تكنفهم / عن يميني / نمضمر	والجون من / ربيعتل / قشعم
o///o    o///o    o///o	o/    o///o    o///o    o/
مستعلن / متفاعِلن / فَعْلُنْ	مستفعلن / متفاعِلن / فَعْلُنْ

انظر بين معيارية العروض وإيقاعية الشعر ٦٢ ، ٧٢ .

فالعرض: «رَوْحٌ»، وزنه: «فَعْلُنْ» أخذُ مضمر، والضرب: «نَعَسَرٌ»، وزنه: «فَعْلُنْ» أخذُ .  
والبيتُ الثاني، هو:

لو كان يَمَلِكُنَا مَالِكٌ • يَعْصِرُ فِينَا كَالذِي يَعْصِرُ

فالعرض: «مَالِكُنْ»، وزنه: «فَاعِلُنْ» - على غير قياس - والضرب: «يَعْصِرُ»، وزنه: «فَعْلُنْ»  
أخذُ مضمر.

وسائر الأبيات على ميزان العروض الثانية، فمنها: ما عروضه وضربه أحدان، ومنها: ما  
ضربه أحدُ مضمر، وهو قليل، نحو:

بَاكَرَهَا يَسْمَى بِأَكْلِهِ مَشَجَعَةُ الْجَرْمِيِّ أَوْ نَاتِرٌ

فالعرض: «أَلْبِيهِ»، وزنها: «فَعْلُنْ» حذأ، وضربه: «نَاتِرٌ»، وزنه: «فَعْلُنْ»، أخذُ مضمر.

فهذه القصائد الثلاث، قد تبين وزنها، وليست كما قيل في قصيدة عبيد، أنه أنشأها  
خطبة، فاتزن بعضها.

وقيل نظمها قصيدة، فاختل بعضها، وكان هذا الفصل أولى بها، وقد جعل الأخفش  
هذا البيت من الرمل، وذكره ابن جني في شرحه قوافيه، وهو<sup>(١)</sup>:

أَلَا لِلَّهِ قَوْمٌ وَ لَدَتْ أختُ بَنِي سَهْمٍ

وهو من «الهِزَج»، ولا أرى به عيباً يوجب عدّه رَمَلًا، إلا أن يكون في عبارته رِكَّةٌ وضعفٌ.  
وهذا كافٍ في بابه:

والرُجْزُ :

عيبٌ، وقال أبو الحسن الأخفش<sup>(٢)</sup>: هو كل شعر كان على ثلاثة أجزاء، فكانه أراد

(١) لابن الزبيرى مع ثان غيره في قوافى الأخفش ٦٧، وانظر تخريجه هناك، وفي المعيار ١٠٧. ومع ثان في الجامع في  
العروض والقوافى ٢٨٨.

(٢) لم يرد هذا الرأي في كتابه القوافى، بيد أن هناك سقطا في أصل مخطوطة الكتاب، ولعل رأى الأخفش هذا سقط مع  
البيت الذى رواه الخليل ولم يورده.

مشطورَ الرَّجَزِ؛ لأنَّ الرَّجَزَ على ستةِ أجزاءٍ في الأصل، وهو الذي تترنم به العرب في سوقهم، وحنوهم، وعمَلهم .

وقد جاء عن الخليل مثلُ ذلك - رواه ابن جنى - فمثال المشطور، قوله<sup>(١)</sup>:

ماهاجَ أشجاناً وشجوراً قد شجاً

فهذا من مشطور الرجز، وهو على ثلاثة أجزاء .

ومن الرُّجَز، ما هو على جزئين، نحو<sup>(٢)</sup>:

يا ليتنى فيها جذع

وقد يَجِيءُ على جزء واحد - وهو قليل - نحو قول عبيد الصمد<sup>(٣)</sup>:

لـمـاـلـتـبـل

مـاـذا الفـجـل

هـذا الـرـجـل

وقد ذُكر .

وأبو الحسن الأخفش<sup>(٤)</sup>، لا يرى جميعَ ذلك شعراً؛ ويعدُّه سَجْماً .

ولا بأس بأن يُسمَى منهوكُ الرُّجَزِ شعراً؛ لأن معنى الرجز أن تعقل الناقة، فتمشى على ثلاث قوائم، والمنهوكُ على جزئين، ومَشَى الناقةِ على يدٍ ورجلٍ أعظم اضطراباً .

وحكى أبو ذكريا عن أبي العلاء نوعاً آخر، وسماه: «المُقْعَد»، وجعله مُختَصاً بالكمال، وهو خروج الشاعر من العروض الأولى منه إلى الثانية، وعودُهُ من الثانية إلى الأولى، قال: مثل ما أنشدنيهِ ابنُ برهانٍ النحويُّ<sup>(٥)</sup>:

(١) صنعة الشعر ١٢٩ . ومفتاح العلوم ٥٤٤ . وكافي التبريزي ٧٩ .

(٢) كافي ابن السراج ١٠٠ . والمعدة ١٨٤ . مع ثاب غيره . ومعيار النظار ٤٩ . وصنعة الشعر ١٢٠ . والمعيار ٩١ وكافي التبريزي ٧٩ .

(٣) الثلاثة الأول مع اثنين غيرها في الغامزة ١٨٩ . ومعيار النظار ٤٩ . مع مشطورين هما :

لم احتفل  
أهدى بصل

(٤) خلاصته كتابه القوافي .

(٥) بلاغته في كافي التبريزي ١٦٨ . والغامزة ٢٧٤ .

إنا وهذا الحى من يمن  
 قوم لهم فينا دماء جمعة  
 وربيعة الأذنان فيما بيننا  
 مترددون مذذبون فتارة  
 إن ينصرونا لانزع ينصروهم  
 عند الهياج أعزة أخفاء [الكامل]

فالبيت الأول من العروض الثانية من الكامل، وهو: «يَمَنُّ»، ووزنه: «فَعِلُنْ» أخذ، والثاني والثالث من مضمر العروض الأولى، والرابع والخامس من العروض الأولى سالمة، فقد ارتكب ثلاث أعاريض فى خمسة أبيات.  
 وعن المقعد، قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أفبَعْدَ مَقْتَلِ مَالِكِ بْنِ زُهَيْرٍ      ترجو النساء عواقبَ الأطهارِ

فعرضه: «نِزْهُيرِ»، ووزنه: «فَعِلَاتِنْ»، والبيت من الضرب الأول من الكامل، وعروضه: «متفاعِلُنْ»، سالمة، فأتى بالعروض فى البيت على زنة الضرب الثانى من العروض الأولى، وجاء ضربه: «مفعولُنْ»، وهو «أطهارى»، فعروضه مقطوعة، وضربه من مضمره، وليس على الأصل.

وتلحق بهذا نوعاً آخر، ليس بمعيب، ولكنه يلائم فى المعنى والتسمية، وهى أسماء كالأقعاد، وهى: التجميع، والمرسل، والمدمج، والمدرج.

فأما التجميع، فهو: أن يكون البيت مهياً للتصريح، ومعناه: أن يجىء عروضه بلفظ يصلح أن يكون قافية مصرعا، ثم يأتى الضرب بقافية على خلاف لفظ العروض، نحو قول جميل<sup>(٢)</sup>:

يأبئنُ إنك قد ملكتِ فاسججى      وخذى بحظ من كريمِ واصلِ [الكامل]

فهذا البيت، تؤم عروضه أنه مُصرَع، وأن رويهِ يجىء على «الحاء».

وأما المرسل - فهو ضد التجميع - وهو: كل صدر لم يقع مصرعا، ولم تقع عروضه

(١) بلا عزوفى كافى التبريزى، ١٦٩، والغامز، ٢٧٤.

(٢) ديوانه ١٧٩، واه: «أبئن، وبحظك، ١٦ بيتا».

بصورة لفظٍ ؛ يَحْسَنُ أَنْ يَقَعَ رُوَيْهُ عَلَى تِلْكَ الصَّوْرَةِ. نحو قول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

وَأَوْلَانَا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَهْيَبِهِمْ      يَقُولُونَ لِأَهْلِكَ أَسَى وَتَجَمَّلِ [الطويل]

فإن «مهيبيهم» لا يسبق إلى الذهن أنه تصريح، ولا أن الروي يجيء على ذلك، وإن كان السامع غير عالم بمطلع القصيدة.

وأما المدح، فهو: كل عروض تقع حروفها منقسمة بين آخر الصدر وأول العجز، نحو قول عبيد<sup>(٢)</sup>:

مِثْلُ سَحْقِ الْجُرْدِ عَلَى بُعْدِكَ إِذْ      قَطَرٌ مَفْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ [الرملي]

فهذا عروضه «بعد كل»، فاللام من «القطر» آخر الصدر - وهو العروض - والقاف منه أول العجز، فقد انقسم «القطر» بين آخر الصدر وأول العجز.

ومنه أيضاً المقتضب، وهو: أن يبتدئ الشاعر بالمدح، بغير غزل، ولا نسيب، ولا تشبيب، نحو قول النابغة - يمدح النعمان ويعتذر إليه - في مطلع القصيدة<sup>(٣)</sup>:

أَتَانِي - أَيْبَتُ اللَّعْنِ - أَنْكَ لَمَتْنِي      وَتِلْكَ الَّتِي أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ [الطويل]

وهذا المطلع، غير مُصْرَعٍ، وَيُسَمَّى: «المصنَّع»، و«المدرج».

وقد تقدم ذكر الغزل والنسيب والتشبيب، والشئ بالشئ يذكر.

فالغزل، هو: أن يذكر الشاعر محبوبته، ويصف جمالها، وما فيها من جفوة، أو عطف عليه.

والنسيب: أن يصف هواه بها، وغرامه، وما يجد من حباها.

والتشبيب: ذكر الشاعر النساء في شعره، مفرماً كان بهن، أو غير مفرم.

ملحق بفنّه؛ وجدته بخط ابن الخشاب النحوي، وعليه ما صورته نقلته من خط

عب، قال: تنصيف الأبيات ينقسم إلى سبعة أقسام: تنصيف البيان، والتنصيف التام،

(١) ديوانه ٩، البيت الخامس.

(٢) ديوانه ١١٥، البيت الثاني (١٨ بيتاً). ومنعة الشعر ١٢٣، والقسطاس ١٧٦، وكافي التبريزي ٨٢، والمعيان ٦٠.

(٣) ديوانه (دار المعارف) ٧٢.

والتنصيف المحتاج، وتنصيف الاقتضاء، وتنصيف الإدماج، وتنصيف الاقتطاع، وتنصيف  
السُّكْت .

فأما تنصيف البيان ، فهو: أن يتم المعنى فى النصف الأول، ويגיע النصف الآخر  
كالبين له والشارح، كقول الفرزدق<sup>(١)</sup>:

قوارصُ نأتينى وَحَتَّقِرُونَهَا      وقد يَمَلَأُ القَطْرُ الإِنَاءَ فَيُقَمِّمُ [الطويل]

أى : القوارص تاتى قليلا بعد قليل، فتجتمع حتى تُحدثَ الغضبَ والعداوةَ، كما أن  
القَطْرَ يقع شيئا بعد شيء ، فيملا الإناء.

والتنصيف التام ، وهو : الذى كمل معناه، فلو سُكِّتَ عليه لا كُفِّىَ به، كقول أبى  
ذؤيب<sup>(٢)</sup>:

أودى بَنِىْ وَأَعْقَبُونى حَسْرَةً [الكامل]

فهذا كلام تام.

والتنصيف المحتاج ، وهو : الذى لا يكمل معناه إلا فى ما بعده، كقوله فيها<sup>(٣)</sup>:

والدهر لا يَبْقَى على حَدَثَانِهِ

فهذا كلام يحتاج إلى تمام، وهو قوله:

جَوْنُ السَّرَاةِ لَهُ جَدَائِدُ أَرْبَعُ

والتنصيف الاقتضاء ، وهو : أن يكون فى النصف الأول حرفٌ ، قد جَرَّتِ العادةُ أن  
لا يُسَكَّتَ عليه، مثل: «قد» و«الذى» ونحوهما ، كقول القطامي<sup>(٤)</sup>:

حتى وَرَدَنَ رَكِيَّاتِ الغُورِ وَقَدْ      كاد المَلَأُ من الكَثَانِ يَشْتَمِلُ [البسيط]

(١) ديوانه (دار صادر) ٢ / ٩٥، وفيه: «الأتى» بدل من «الإناء».

(٢) الهذلي، وهذا صدر بيت من قصيدته «العينية» الشهيرة، شرح أشعار الهذليين ١ / ٦٠. وجمهرة أشعار العرب ٢٤٢.

(٣) شرح أشعار الهذليين ١ / ١١، البيت الخامس عشر.

(٤) البيت من قصيدة تبلغ واحدا وأربعين بيتا، فى جمهرة أشعار العرب ٢٩٠.

وكالبيت المنسوب إلى أخت جساس<sup>(١)</sup>:

يا ابنة الإقوام إن لُمتِ فلا      تَعَجَلِي بِاللَّوْمِ حَتَّى تَسْأَلِي [الرملة]

وتنصيف الإدماج، وهو: الذي بُدِيَ به، نحو قول حميد بن ثور<sup>(٢)</sup>:

ينام بإحدى مَقَلَّتَيْهِ وَيَتَّقِي      بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع [الطويل]

فهذا لا إدماج فيه، ويُرْوَى: «ويتقى المنايا بأخرى، فهذا مدمج، وقد تقدم أن الإدماج

هو: انقسام الكلمة بين آخر النصف الأول، وأول النصف الثاني.

ويُروى لعبيد بن الأبرص ثمانية عشر بيتا كلها مدمجة، إلا بيتا واحدا، وهي<sup>(٣)</sup>:

يا خَلِيلِي أَرَبَعًا وَاسْتَحْبِرًا الـ      منزل الدارسَ عن أهلِ الجلالِ [الرملة]  
مِثْلَ سَحَقِ البُرْدِ عَقَى بَعْدَكَ الـ      قَطْرُ مَفْنَاهِ وَتَاوَيْبُ الشَّمَالِ  
وَلَقَدْ يَفْتَنِي بِهَا جِيرَانُكَ الـ      مُنْسِكُو مَنَكَ بِأَسْبَابِ الوِصَالِ  
ثُمَّ أَحْرَى وَدُهُمُ إِذْ أَرْبَعُوا الـ      بَيْنَ وَالْأَيَّامِ حَالًا بَعْدَ حَالِ

واستمر على ذلك في الأبيات كلها، إلا بيتا واحد، وهو:

فانتزعنا المَلِكُ الأعرجَ في      فَيَلْقَى كَاللَّيْلِ خَطَارَ العَوَالِ

وهذا تنصيف الاقتضاء؛ لأن «في» لا يوقف عليها؛ إلا عند انقطاع النَّفْسِ .

وأما تنصيف الاقتطاع، فهو: أن يكون بعض الكلمة في آخر النصف الأول، وبعضها في أول النصف الثاني، وبينه وبين الإدماج فرق، وهو أن الإدماج: يختص بوقوع لام التعريف من الكلمة في آخر العَجْزِ، والباقي يقع في أول العَجْزِ، نحو قول العارث بن حِلْزَةَ<sup>(٤)</sup>:

(١) البيت مع خمسة عشر بيتا غيره، في الأغاني ٥ / ٦٣، واسم أخت جساس «جلية بنت مرة». وانظر شاعرات العرب ٤٢ (جمع عبد البديع صقر).

(٢) ديوانه ٥٨، البيت الخامس عشر.

(٣) القصيدة في ديوانه ١١٥ (١٨ بيتا). وأشار محقق الديوان إلى أن هذه القصيدة تلتزم أن يكون آخر الشطر الأول من جميع أبياتها (أل)، فيما عدا بيتا واحدا؛ ولذلك شك في صحة نسبتها إلى عبید المستشرق «نولدا»، ولكن نسبها إليه أبو بكر محمد بن علي عن أبي إسحاق، وهي تفتتح بالنسيب المالكوف (١ - ٥)، ثم ينتقل إلى الفخر بقومه إلى آخر المقطوعة (٦ - ١٨) وهي من بحر الرَّمَلِ المَرْفُؤَلِ .

(٤) ديوانه (٢١ - ٢٢)، وانظر تخریجها في الديوان ص ١٩ هامش (١).

غَيْرَ أَنِّي قَدْ اسْتَعِينُ عَلَى الْهَمِّ إِذَا خَفْتُ بِالْثُوْبِيِّ النُّجَاءُ [الخفيف]  
 بِزُفُوفٍ كَأَنَّهَا مِثْلَةٌ أَمْ رِنَالٍ دَوِيَّةٌ سَقَفَاءُ  
 آسَتْ نَبَاةً وَأَفْزَعَهَا الْقَدُّ نَاصُ عَصْرًا وَقَدْ دَنَا الْإِمْسَاءُ  
 فهذه الأبيات توالى فيها الاقتطاع.

وأما تنصيف السُّكُتِ ، وهو : أن يكونَ في أول النصف الثاني همزة الوصل، فيُخْتَارُ أن يوقفَ على النصفِ الأول، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

إِذْ لَا يَبَادِرُ فِي الشُّتَاءِ وَبِدُنَا الْقَدَرِ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالٍ [الكامل]  
 وكقول الآخر<sup>(٢)</sup>:

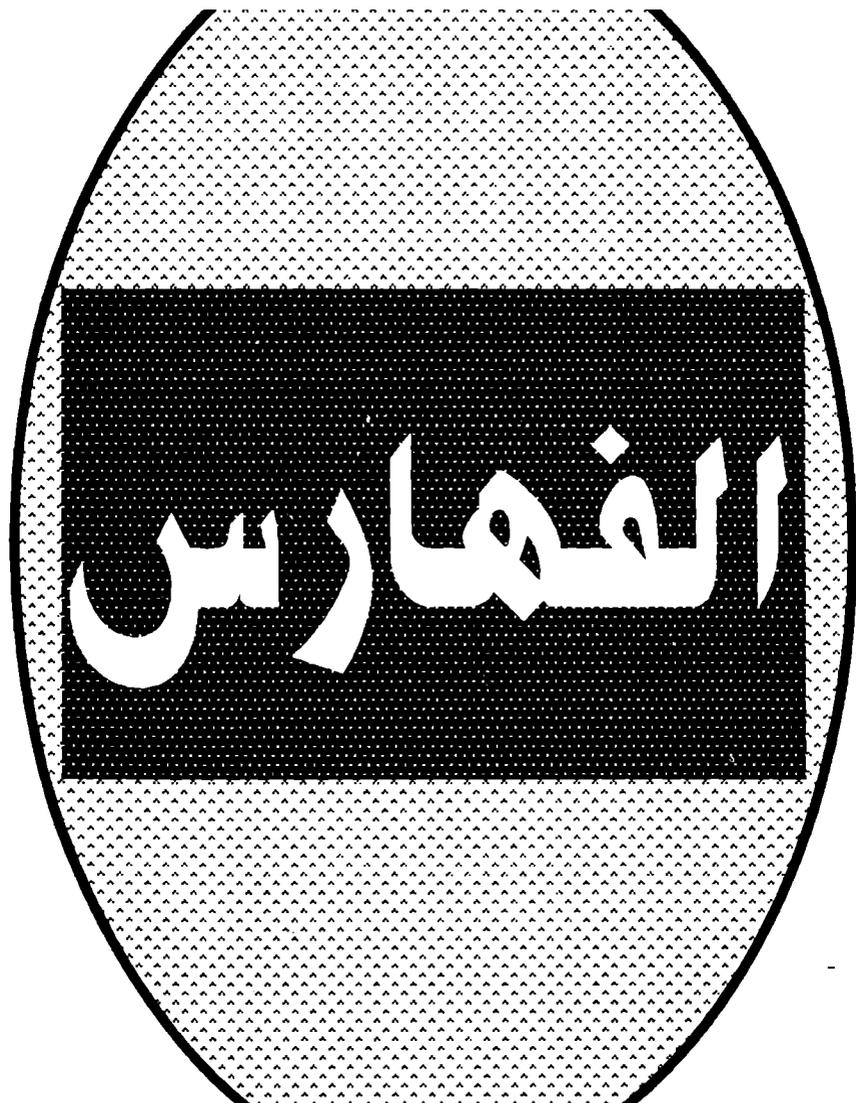
لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةً اتَّسَعَ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ [السريع]  
 فهذا جملة التقسيم، ولا بأس به، فافهمه.

تمت القواني والحمد لله ، وصلواته على سيدنا محمد النبي وأصحابه  
 وبناته .

قَوِيلٌ بِمَا نُسِخَ مِنْهُ فَصَحَّ

(١) في اللسان «جعل» ١٢ / ١١٨ ، أنشد «ابن بري»، وفيه: «كأس» ٨ / ٧٣ ، مع اختلاف في الرواية.  
 (٢) اللام في العربية ١٢٨ ، وانظر تخريجه هامش ٦ . ومع الهوامع ٢ / ٢١١ . ولأنس السلمى في كتاب سيبويه ٢ / ٢٨٥ .  
 ٣٠٩ . وضرائر الشعر ١٢٧ / ١ .





## ١ فهرس الآيات القرآنية الكريمة \*

الصفحة	الآية
١١٨	﴿ولا الضالين﴾
١٨٩	﴿اسكن انت وزوجك الجنة﴾
١٣٠	﴿فبهدهم اقتده﴾
١١٥	﴿فإذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا﴾
٩٦	﴿ثم أرسلنا رسلنا تترا﴾
٨٥	﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ ﴿والذى هو يطعمنى ويسقئنى. وإذا مرضت فهو يشفين. والذى يَمِيتنى ثم يحيينى﴾
١٨٧	﴿والذى اطلع ان يغفر لى خطيئتى يوم الدين﴾
١٨٩	﴿امسك عليك زوجك﴾
٩١	﴿ثم قطينا على آثارهم برسلنا﴾
١٥١	﴿فيم انت من ذكراها﴾

## ٢ فهرس الحديث النبوى الشريف

الصفحة	الحديث
٩١	«على قافية احدكم ثلاث عقد»

\* رُتبت الآيات القرآنية الكريمة وفقاً لترتيب سورها بالمصحف الشريف.

### ٣ فهرس مصطلحات العروض والقوافي\*

- أ -

- الإجازة (الإجارة) : ١٨٣، ١٨٠، ٧٨، ٤٦، ٤٥، ٤٢، ٢٤ .  
 الإدماج : ٢١٣، ٦٠ .  
 الإشباع : ١٣٢، ١١٨، ١٠٨، ١٠٦، ١٠٥، ٩٢، ٧٨، ٤٤، ٣٩، ٣٨، ٢٧، ٢٤ .  
 ١٥٠، ١٤٧، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٤، ١٣٣ .  
 ١٧٥، ١٥٤، ١٥٢، ١٥١ .  
 الإصـراف : ١٨١، ١٦٣، ١٦٢، ١٦٠، ١٥٩ .  
 الإضمـار : ٢٠٦، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩ .  
 الإطـلاق : ١٢٣، ١٢٠، ١٠٥، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٧٨، ٤٣، ٤٠، ٣٧، ٢٤ .  
 ١٦٩، ١٦٨، ١٥٢، ١٥١، ١٤٩، ١٤٤، ١٣٧، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧ :  
 الاقتطـاع : ٢١٤، ١٦١ .  
 الإقـعاد : ٢١٠، ٢٠٥ .  
 الإقـواء : ١٥٨، ١٥٧، ١٤٥، ١٤١، ١٠٣، ١٠٢، ٧٨، ٥٤، ٤٤، ٤٢، ٣٨، ٢٤ .  
 ١٨١، ١٧٤، ١٦٤، ١٥٩ .  
 الإقـفاء : ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٥٩، ٧٨، ٥٤، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٢٤ .  
 ١٨١، ١٨٠، ١٧٦، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٨ .  
 الإيـطـاء : ١٥٨، ٨٠، ٦٦، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٢، ٢٤ .  
 ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٥٩ .  
 ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١ .

- ب -

- الببـأو : ١٨٢، ٧٨، ١٤٧، ٤٢، ٢٤ .  
 الببـسـيـط : ١٣٢، ١٢٩، ١١٨، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٠، ٩٨، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٨٣، ٥٧ .  
 ١٨٥، ١٨٤، ١٨٢، ١٧٤، ١٦٢، ١٦١، ١٥٨، ١٥٣، ١٤٨، ١٤٢ .  
 ٢١٢، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠٠، ١٩٧ .  
 الببـسـيـط التـام : ٢٠٤، ٥٧ .

\* ألحق بهذا الفهرس الكلمات التي تُسهم في الوزن، كالوصل والوقف، وما شابههما .

- ت -

التأسيس : ٢٣، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٤٤، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٨،  
١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥،  
١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٧٤.

التجميع : ٦٠، ٢١٠.

التحرير : ٢٤، ٤٢، ٥٧، ٧٨، ١٧٤، ٢٠٣.

التدوير : ٦٠.

التصريح : ٦٠، ٨٨، ١٢٧، ٢١٠، ٢١١.

التضمن : ٢٤، ٤٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦١، ٦٦، ٧٨، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨،  
١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣.

التعمد : ٢٤، ٢٧، ٣٧، ٤١، ٧٨، ١٣٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥.

التوجيه : ٢٤، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٧٨، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤،  
١٤٥، ١٤٦، ١٥١، ١٧٦.

تتصيف الإدماج : ٦١، ٢١٢، ٢١٣.

تتصيف الاقتضاء : ٦١، ٢١٢، ٢١٣.

تتصيف الاقتران : ٦١، ٢١٢، ٢١٣.

تتصيف البيان : ٦١، ٢١١، ٢١٣.

التتصيف التام : ٦١، ٢١١، ٢١٢.

تتصيف السكت : ٦١، ٢١٢، ٢١٤.

التتصيف المحتاج : ٦١، ٢١٢.

- ج -

الحذو : ٢٤، ٣٧، ٤٥، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٠، ١٧٧، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨،  
٢١٠.

الحرد : ٥٨، ٢٠٤.

الحركات : ٤٢، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٨، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦،  
١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦،

١٥٢، ١٥٧، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٦، ١٨١، ١٩٠، ١٩٥.

-خ-

- خَبَل : ١٠٤، ٨٩ .  
خَبْن : ١٤٩، ١٠٣ .  
خَبْرَم : ١٣٢، ١٠٨ .  
الخَبْرُوج : ٢٣، ٢٢، ٢٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٧٨، ٩٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١١٥، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٧٦، ١٨٤ .  
خَبْل : ٩٩ .  
الخَبْلُوف : ٧٧، ١٢٨، ١٥٧، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٤ .

-د-

- الدَّخِيل : ٢٣، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٧٨، ٨١، ٨٢، ١٠٦، ١٠٨، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٧٥، ١٧٦ .

-ر-

- الرَّجْز : ٥٨، ٥٩، ٨٠، ٩٢، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٥، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٧، ١٧١، ١٨٩، ١٩٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩ .  
الرَّجْزُ التَّام : ٥٧، ٢٠٤، ٢٠٦ .  
الرَّجْزُ المَشْطُور : ٥٧، ٢٠٤ .  
الرَّوْدُف : ٢٣، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٠، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩ .  
الرَّوْس : ٢٤، ٣٧، ٤٦، ٧٨، ١٣٨، ١٨١ .  
الرَّمْل : ٢٤، ٤٢، ٥٨، ٧٨، ١٠١، ١٢٢، ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٧٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٣ .  
الرَّوْي : ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٦٠، ٦٥، ٧٧، ٧٨، ٨٢، ٩٨، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩ .

١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٠،  
١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢،  
١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤،  
١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٣،  
١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦،  
١٨٢، ١٩٥، ٢١١.

- ز -

الزحافات : ٤٠، ٨٩، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦، ١٤٧.

- س -

سبب : ٩٠، ١٠٣، ١٠٤.

سبب خفيف : ١١٨.

السريع : ٣١، ٨٧، ٩٥، ١٠١، ١٠٧، ١١٦، ١١٨، ١٢٥، ١٣٦، ١٤٨، ١٦٨،  
١٩٣، ١٩٨، ٢٠٧، ٢١٤.

✓ سناد التوجيه : ٦٥.

✓ السناد : ٢٤، ٣١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٤، ٦٥، ٧٨، ٧٩، ١١٠، ١١٢،  
١١٧، ١١٩، ١٣٥، ١٤٤، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨١،  
١٨٢.

- ص -

الصدر : ٦٠، ٨٣، ٨٦، ٩٦، ٩٧، ١٠٦، ١٠٨، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٣، ١٧٨،  
٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١١.

- ض -

الضرب : ٣٣، ٤٠، ٤٣، ٥٨، ٦٠، ٧٧، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١٠٠،  
١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٨، ١٢٦،  
١٢٧، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٨، ١٦٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦،  
٢٠٧، ٢٠٨.

- ط -

الطويل : ٥٧، ٧٧، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣.

١٠٤، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ١٢٢،  
١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢،  
١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥١، ١٥٨، ١٦١، ١٦٢، ١٦٧، ١٧١،  
١٧٢، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١١،  
٢١٢، ٢١٣.

الطَّيُّ : ١٤٨، ١٠٤

-ع-

عَـجُـزُ : ٥٦، ٦٠، ٦١، ٨٣، ٨٦، ٩٦، ١٠٨، ١١٦، ١١٧، ١٢٣، ١٢٨، ١٤٦،  
١٤٩، ١٥٣، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٣.

العـرـوـض : ٥، ١٤، ١٦، ١٧، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٣، ٢٤، ٢٣، ٢٤، ٤٤، ٤٤، ٥٠، ٥٤، ٥٨، ٥٩،  
٦٠، ٧٧، ٨٨، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢،  
١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٩، ١٦٩، ١٩٧،  
٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١.

عـيـوب (عـيـب) : ٤٢، ٤٦، ٤٧، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ١٤٣، ١٥٧، ١٧٤،  
١٧٥، ١٨١، ١٨٢، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣.

-غ-

الغـالـي : ٢٤، ٢٧، ٢٧، ٤١، ٧٨، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥.

الغـالـو : ٢٤، ٢٧، ٢٧، ٤١، ٧٨، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥.

-ق-

القـافـية (قـوافـي) : ٥، ٦، ٨، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢،  
٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٢،  
٥٤، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤،  
٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧،  
٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠،  
١١٣، ١١٤، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٨،  
١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٤،  
١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣، ١٩٦، ٢٠٨.

- ك -

الكامل : ٥٩، ٧٨، ٩٤، ٩٩، ١١٠، ١١٥، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٣٥، ١٤٨،  
١٤٩، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٤، ١٧٩، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٠٩،  
٢١٠، ٢١٢، ٢١٤.

الكامل التام : ٢٠٤، ٥٧.

الكف : ١٤٩.

- م -

المؤسس (مؤسسة) : ١٠٦، ١١١، ١٢٢.  
المتدارك : ٢٤، ٣٢، ٧٨، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨.  
المتترادف : ٢٤، ٣٢، ٧٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤.  
المتراكب : ٢٤، ٣٢، ٧٨، ٩٣، ٩٦، ١٠٤، ١٠٩.  
المتعدى : ٢٣، ٢٧، ٣٧، ٤١، ٧٨، ١٣٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥.  
المتقارب : ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٢٥، ١٢٧،  
١٣٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٧.  
المتكاوس : ٢٤، ٣٢، ٧٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٠٤.  
المتواتر : ٢٤، ٣٢، ٧٨، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨.  
المجتث : ٤٦، ١٨١.  
المجرد : ٣٥، ٣٩، ٤٠، ١٠٦، ١٢٢، ١٣١، ١٤٦.  
المجبرى : ٢٤، ٣٧، ٤٠، ٧٨، ١٣٧، ١٤١، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠.  
المجزوء (مجزوء) : ٤٦، ٥٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠١، ١٨١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦.  
مجزوء البسيط : ٢٠٥.  
مجزوء الرجز : ٩٢، ١٣٥، ١٧٠.  
مجزوء الرمل : ١٠٠.  
مجزوء الكامل : ٩٨، ٩٩، ١٠٦، ١٣٣، ١٣٩، ١٤١، ١٥٠، ١٩٨.  
مجزوء المديد : ٧٩.  
مجزوء المرفل : ٩٩.  
مجزوء الوافر : ٩٣.

- مخبـول : ٢٠٧،٩٠ .
- مخبـون : ٢٠٥،٢٠٤،١٠٢،١٠١،١٠٠ .
- المخالـع : ٢٠٥،٢٠٤ .
- مخلـع البسيـط : ٢٠٥،٢٠٤ .
- المبـذرج : ٢١٠،٦١،٦٠ .
- المبـذمـج : ٢١١،٢١٠،٦١،٦٠ .
- المبـيد : ٢٠٤،٢٠٣،١٨١،١٤٨،١٠٣،١٠١،٩٧،٥٧،٤٦ .
- المبـيد التام : ٢٠٤،٥٧ .
- المبـذال : ١٤٧،١٠٤،١٠٠،٩٩ .
- المبـزدف : ١١٠،١٠٩،١٠٧ .
- المبـرسـل : ٢١٠،٦٠ .
- المبـرقـل : ١٤٧،١٠٦،١٠٣،٩٨ .
- المبـسبـغ : ١٠٤،١٠١،١٠٠ .
- المبـشـطـور : ٢٠٩،٢٠٤،١٨١،١٤٤،١١٧،١٠١،٩٢،٨٩،٨١،٥٩،٥٨،٤٦ .
- مبـشـطـور الرـجـز : ١٢٤،١١٨،١١٧،١١٥،١١٤،١١٢،١٠٧،٨٦،٨٤،٨١،٨٠ .
- ١٦٩،١٦٨،١٦٦،١٦٣،١٥٥،١٥٤،١٤٤،١٣٤،١٣١،١٢٥ .
- ١٩٢،١٩١،١٨٦،١٨٥،١٨٣،١٨١،١٧٩،١٧٥،١٧٣،١٧٠ .
- ٢٠٩،١٩٧،١٩٦،١٩٥،١٩٣ .
- مبـشـطـور السـريـع : ١٠٢ .
- المبـصمـت : ٦١ .
- المبـضارـع : ١٨٣،١٨١،٤٦ .
- المبـضمـر : ٢١٠،٢٠٨،٢٠٧،٢٠٦،١٩٦،١٩٠،١٠٦،٩٧،٥٤ .
- مبـطـع : ٢١١،٢٠٤،٢٠٣،٢٠٠،١٤٦،١١٠،١٠٩،١٠٨،٨٩ .
- المبـطـلق (مبـطـلقة) : ١١٠،١٠٩،١٠٧،١٠٥،١٠٣،١٠٢،٤٤،٤٠،٣٩،٣٧،٣٥،٣٢ .
- ١٥٢،١٤٦،١٤٢،١٣٨،١٣٤،١٣٢،١٢٤،١٢٣،١٢٢،١١٧ .
- ١٧٦ .
- مبـطـلق مبـسـوس : ١١٠،١٠٨،١٠٥ .

- مطلق بِخُرُوج : ١١٠، ١٠٥ .
- مطلق مُجْبِرِد : ١١٠، ١٠٥ .
- مطلق مُرْدَف : ١٠٨، ١٠٥ .
- مَطْوِي : ٢٠٥، ١٠٠ .
- مَطْوِي الْمُنْسَرَح : ٩٣ .
- مقبوضة : ١٠٤، ١٠٢ .
- المقتضب : ٢١١، ١٨١، ٦١، ٤٦ .
- مقطوع : ٢١٠، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٩٨، ٩٧ .
- مقطوف : ٩٨ .
- المقعد : ٢١٠، ٢٠٩، ٦٠، ٥٩ .
- المقيد (مقيدة) : ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ٨٠، ٤٤، ٤١، ٣٩، ٣٧، ٣٥، ٣٢ .
- ١١٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٣١، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦ .
- ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٦٨، ١٧٦ .
- مُقَيَّد مُؤَسَّس : ١١٠، ١٠٥ .
- مقيد مجبرِد : ١١٠، ١٠٥ .
- مقيد مُرْدَف : ١١٠، ١٠٥ .
- المنسرح : ١٤٨، ١٣١، ١٢٤، ١٠٩، ٨٩، ٨٢ .
- منهوك : ٢٠٩، ٢٠٤، ١٨١، ٥٩، ٤٦ .
- ن -
- النصب : ١٨٢، ١٨١، ٧٨، ٤٧، ٤٦، ٤٢، ٢٤ .
- النفاذ : ١٥٥، ١٥٣، ١٥٢، ١٥٠، ١٤٩، ١٣٧، ٧٨، ٤١، ٢٤ .
- ه -
- الهزج : ٢٠٨، ١٦٥، ١٤٢، ١٣١ .
- و -
- الوافر : ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٨، ١٢٨، ١٢٢، ٩٨، ٨٩، ٨٨، ٨٦، ٨٤ .
- ١٦٣، ١٦٩، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٦، ١٩٧ .

الواقر التام : ٥٧.

الوصل : ٢٣، ٢٢، ٢٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٧٧، ٧٨، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٤.

١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٥، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣.

١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤.

١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١.

١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٢، ١٧٠، ١٧١، ١٧٦.

الوقف : ٩٤، ١٠٤، ١٤٨، ١٦٣، ١٦٨، ١٦٩.

## [ ٤ ] فهرس الشعر

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية**
	- الهمزة -		
١٦٠	-	الوافر	البلاء
٢١٠، ٥٩	ابن برهان النحوي	الكامل	دماء
٨٤، ٢٦	حسان بن ثابت	الوافر	الدماء
٢١٠، ٥٩	ابن برهان النحوي	الكامل	سما
١٥٤	رؤية بن العجاج	مشطور الرجز	أعماؤه
١٥٥، ٤١	رؤية بن العجاج	مشطور الرجز	هيهاتوه
١٥٧	الحارث بن حلزة	الخفيف	الثراء
١٨٧	-	الوافر	دواء
٢١٤	الحارث بن حلزة	الخفيف	النجاء
٢١٠، ٥٩	ابن برهان النحوي	الكامل	أعداء
٢١٤	الحارث بن حلزة	الخفيف	الإمساء
٢١٤	الحارث بن حلزة	الخفيف	سقاء
١٣٥	-	الطويل	لقاؤه
٢١٠، ٥٩	ابن برهان النحوي	الكامل	أكفاء
٢١٠، ٥٩	ابن برهان النحوي	الكامل	خلفاء

\* حيث إن الأبيات جئ بها للتدليل على مصطلح في القافية، فإن هذا الفهرس لم يكتب بأخر بيت في النص؛ بل أورد قوافيه جميعاً؛ لاختلاف فيها: سناداً، حنوياً، تاسيساً، إقواءً، إصرافاً (حركة)، رويماً... إلخ. ورثبت حركات الروي ترتيباً تنازلياً من الأخرى إلى الأهل: ضم، كسر، فتح، سكن، مع مراعاة أبيجية ما قبل حرف الروي، لا ما بعده.

\*\* ما ورد في أسفل القافية، من كلمات لا يعني بالضرورة الالتزام بتعريفها؛ فقد تكون الكلمة التي تحوى «حرف الروي» أكثر من القافية، أو أقل منها؛ وإنما درجت العادة في الفهارس على هذا المفهوم.

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٦٠	رجل من بنى ربيعة بن مالك	الوافر	بدأء
١٣٦	الشافعي	السريع	أعدائه
١٥٤	أبو النجم	مشطور الرجز	كسانه
١٥٠	-	مجزوء الكامل	مانه
١٥٧	الحارث بن حلزة	الخفيف	السماء
١٦٠	رجل من بنى ربيعة بن مالك	الوافر	الأداء
١٦٠	-	الوافر	ارتداء
- الألف -			
١٨٦،٤٩	-	مشطور الرجز	تري
١٥٠	-	الطويل	مضاه
- الباء -			
١٤٧	نُصيب	الطويل	الحقائب
٥٥،١١	الإربلى (على بن عثمان)	الطويل	أتعَّبُ
٢٠٠	أبو تمام	البسيط	تحتجبُ
٢٠٠،٥٥	الإربلى	الطويل	أصحابُ
٢٠٠	-	البسيط	أدبُ
٢٠٠،٥٥	النايفة	الطويل	المهذبُ
١٧٠	-	مشطور الرجز	أحسبُ
٢١١،٦١	النايفة	الطويل	وأنصبُ
٨٦،٣٠	ابن ميادة	الطويل	قاضيهِ
٢٠٠،٥٥	الإربلى	الطويل	يرغبُ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٨٩، ٨٢، ٢٨	عدي بن زيد	المنسرح	عواقبها
٢٠٥	عبيد بن الأبرص	مخلع البسيط	مثقوب
١٤٢	أبو ثامة	البسيط	مشروب
٢٠٤، ٥٨	عبيد	مخلع البسيط	فالذئوب
١٦٧، ٤٢	العجير السلولى	الطويل	نجيب
٢٠٥	عبيد	مخلع البسيط	لا يخيب
١٩٢، ٥٢	ابن الأعرابي	مشطور الرجز	به
١٨١، ٤٦	-	مشطور الرجز	أيس
١٣٦	الشافعي	السريع	أحبايه
١٦٤	ضمرة بن ضمرة النهسلى	الكامل	وعتاسي
٢٠٢	أبو تمام	البسيط	واللعب
١٢٩	علقمة	الطويل	مغرب
١٣٢	يحيى بن زياد	الطويل	مرحبا
١٦٩	جرير	الوافر	العتاب
١٤٩	طرفه	المتقارب	القرب
١٠٧	-	السريع	جنوب
١٠٧	-	السريع	تجيب
- التاء -			
١٦٠	-	الرجز	ضرسنة
١٦٠	-	الرجز	شمسة
٩٦، ٩٥	-	المتقارب	علمته

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١١٤	كُثِيرٌ	الطويل	اسمدرتِ
٣٣	كُثِيرٌ	الطويل	ذَلَّتِ
١١٤	كُثِيرٌ	الطويل	تَوَلَّتِ
١١٣، ٣٣	كُثِيرٌ	الطويل	صُعَّتِ
١١٣، ٣٣	كُثِيرٌ	الطويل	تَعَمَّتِ
٣٣	كُثِيرٌ	الطويل	جُنَّتِ
١٧١، ١٦٨	حكيم بن معية	مشطور الرجز <sup>السرّي</sup>	أَنْ تَا
١٦٨	حكيم بن معية	مشطور الرجز	حتى تنقأ
١٧٠	-	مشطور الرجز	إلا أَنْ تَا
٢١٢	أبو نؤيب الهذلي	الكامل	حَسْرَةٌ
١٠١	-	الرمل	عربيّات
- الجيم -			
١٦٧	-	الرجز	هانجًا
١١٤	العجاج	مشطور الرجز	إذا حَجًا
١١٤	العجاج	مشطور الرجز	الفنْزَجًا
٢٠٩، ٥٨	-	مشطور الرجز	شَجًا
١٢٣	-	الرجز	الشَجًا
- الحاء -			
١٠	الإربلى (على بن عثمان)	الطويل	ورائح
١٨٥، ٤٨	-	مشطور الرجز	صالحًا

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
	- الدال -		
١٠٩	-	المسرح المترالكب	مَقْمَدُهُ
١٥٧	النايفة	الكامل	يُعَقَّدُ
١٠٩	المعري	المسرح المترالكب	مُخْلِدُهَا
١٥٨	دريد بن الصمة	الطويل	أَسْوَدُ
١٠٩	المعري	المسرح المترالكب	مِثْقُودُهَا
١٤٣	أبو عطاء السندي	الطويل	لَجْمُودُ
٨٦	-	الطويل	جُمُودُهَا
١٧٤	-	البسيط	وتَحْرِيدُ
١٤٢	أبو عطاء السندي	الطويل	بَعِيدُ
١٣٣	-	مجزوء الكامل	فَاقْتَدِهْ
١٨٧	-	الطويل	وَحْدِي
١٠٩	-	المسرح المترالكب	وَفِي غَدِي
٩٥	امرؤ القيس	المقارب	تَرْقِدُ
١٤٠	طرفة	الطويل	تَجَلِّدُ
١٤٠	طرفة	الطويل	بِإِثْمِدِ
١٥٨	دريد بن الصمة	الطويل	شَهْدِي
١٨٧	-	الطويل	النُودِ
٢٠١٠٥٦	طرفة	الطويل	تُرْقِدُ
١٥٧	النايفة	الطويل	بِالْيَدِ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٢٨	الأعشى	الطويل	فاعبداً
٩٢	-	مجزوء الرجز	وَجَدَهُ
١٦٦	-	مشطور الرجز	الشُرْدَا
٩٢	-	مجزوء الرجز	قَصَدَهُ
١٦٦	-	مشطور الرجز	العُنْدَا
١٠١	-	الرمل	حديداً
١٠٧	-	السريع	هواكم عميداً
- السراء -			
٩٧	-	المديد	الفرارُ
١٠	الإربلى (على بن عثمان)	الطويل	يكبُرُ
٩٦	أبو الأسود	الطويل	تَوَاتَرُ
١٥٨	جارية من خثعم	الطويل	متشاجرُ
١٦١	-	البيسط	القَدْرُ
١٧٠	-	مجزوء الرجز	لا أبصِرُهُ
٩٢	الجرمي	البيسط	خَطْرُ
١٥٨	جارية من خثعم	الطويل	الأبَاعِرُ
٢٠٢	حاتم الطائي	الطويل	صِفْرُ
١٥٨	جارية من خثعم	الطويل	باكِرُ
٢٠٢	حاتم	الطويل	خَمْرُ
١٦٧، ٤٢	العجير السلولى	الطويل	تنورُ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٨٤	-	البيسيط	لمغرور
١٥٨	حسان بن ثابت	البيسيط	العصافير
٢١٠	-	الكامل	الأطهار
٧٧	البحترى	الطويل	مُتَكَسِّر
١٥٨	جارية من خثعم	الطويل	الحوافر
٢٠٢	-	الخفيف	ظَفْرٍ
١٨٢	-	الوافر	جَيْرٍ
١٢٣	المتنبى	الكامل	تصبراً
١٦١	-	البيسيط	غَبْرًا
٢٠١	امرؤ القيس	الطويل	فَنُعْذِرًا
٢٠٠	امرؤ القيس	الطويل	فعرعراً
٩٢، ٨٩	عبد الله بن ربيعة بن العجاج	الرجز	فَجَبَرُ
١٧٣، ٤٤	امرؤ القيس	المتقارب	صُبُرُ
٢٠٨	طرفة	الكامل	ناتُرُ
١١٩	-	مشطود الرجز <sup>السريع</sup>	خلف السُّنُرُ
١٩٩، ٥٥	امرؤ القيس	الكامل <sup>الطويل</sup>	حُجْرُ
٩٨	الخطيبة	مجزوء الكامل	أخِرُ
١٣٩، ٢٨	قس بن ساعدة الإيادي	مجزوء الكامل	مصادر
١٧٦، ١٧٣، ٦٥	امرؤ القيس	الرمل	وتَدُرُ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٧٣	طرفة	الرمل	بِحْرٍ
٨٧	امرؤ القيس	المقارب	بِشْرٍ
١٧٣	امرؤ القيس	الرمل	مَمْرٍ
٢٠٧	طرفة	الكمال	عَسْرٍ
٢٠٧	طرفة	الكمال	يَسْرٍ
١٧٣	امرؤ القيس	الرمل	قَيْسِرٍ
٨٧	امرؤ القيس	المقارب	أَشِرٍ
٢٠٦.٥٨	طرفة بن العبد	الكمال	تَعَصِرٍ
١١٨	-	مشطود <sup>الرجز</sup>	في القَصْرِ
٢٠٨	طرفة	الكمال	يَعَصِرٍ
٢٠٧	طرفة	الكمال	مُضَرٍ
١٠٦	امرؤ القيس	المتدارك	الْمَنْطَبِرِ
١٧٣.١٤٣.٦٥.٣٩	طرفة	الرمل	مُسْتَمِرِّ
١٤٤	امرؤ القيس	المقارب	أَهْرٍ
٤١.٣٩	الخطبة	مجزوء الكمال	المشافِرِ
١٧٣.١٤٤	امرؤ القيس	المقارب	قَرِّ
١٧٣	امرؤ القيس	الرمل	تَشْتَكِرِ
١٩٩.٥٥	امرؤ القيس	الكمال	سَكِرِ
١٠٦	-	مجزوء <sup>الطامل</sup> المقارب	عَامِرِ
١٧٣.٦٥	امرؤ القيس	المقارب	يَقْمِرِ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٤٩	طرفة	الرمل	طَمِرْ
١١٨	-	مشطور الرجز	أبو عمرو
١٤٢، ٣٩	الخطبة	مجزوء الكامل	مُظَاهِرْ
١٧٣	طرفة	الرمل	الرَّهْمَرْ
- الزاي -			
١٦٤، ٤٢	-	مشطور الرجز	المُنْقَرِ
- السين -			
١٦٢	ابن الأعرابي	الطويل	أفْرَسُ
١٦٦	-	مشطور الرجز	يَعْتَسُ
١٦٦	-	مشطور الرجز	النَّسُ
٩٢	عطار بن قرآن	الطويل	مُتْكَاوِسُ
١٢١	-	الكامل	البأسِ
١٢١	-	الكامل	الكأسِ
١٢١	-	الكامل	مُسْتَكْسِيْ
١٧٧	محارب بن قيس	الوافر	خَمْسِيْ
١٧٧	محارب بن قيس	الوافر	قَوْسِيْ
١٦٢	ابن الأعرابي	الطويل	تَفْرَسَا
- الشين -			
١٢٢	طرفة	الوافر	واشِ
١٨١، ٤٦	-	مشطور الرجز	وَحْشِيْ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
	- الصاد -		
١٦٦	-	مشطور الرجز <sup>مربعا</sup>	لِصُّ
١٦٣.٤٢	-	مشطور الرجز	تُلَخَّصِ
١٦٣.٤٢	-	مشطور الرجز	تُعَفِّصِ
١٧٧	طرفه	المتقارب	تُعَصِّبِ
١٥٢	-	الرجز	مَخْمَصِ
١٧٧	طرفه	المتقارب	تُوصِ
١٢٩	-	الرجز <sup>سبعا</sup>	حَفَصَا
	- الضاد -		
١٢٢	طرفه	الطويل	بَعَضِ
٨٧.٣٠	حطان بن المعلى	السريع	خَفَضِ
١٠٨	امرؤ القيس	المقصور <sup>الضوئ</sup>	نَهْوَضِ
١٠٩	امرؤ القيس	المقصور <sup>الضوئ</sup>	بِيضِ
	- الطاء -		
١٦٦	-	مشطور الرجز	وَسَطَا
	- العين -		
١٢١.٣٥	-	الطويل	الأصابعُ
٩٢	-	المتقارب	أرْبِعُ
٢١٢	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	أرْبِعُ
٢١٢	حميد بن ثور	الطويل	هاجِعُ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٨٤	النايفة	الطويل	يجادعُ
١٨٤	النايفة	الطويل	الأقارعُ
٩١	أبو تمام (حبيب بن أوس)	الطويل	يُصرعُ
١٧٥، ١٤٠	النايفة	الطويل	التدافعُ
١٣٨، ٣٧	النايفة	الطويل	الدوافعُ
١٣٨، ١١٠	عمرو بن مخلاة الكلبى	الطويل	وواقعُ
١٦١	-	الطويل	أتقنُعُ
١٧٥، ١٤٠	النايفة	الطويل	طابعُ
١٥٩	عمرو بن معدى كرب	الوافر	مليعُ
١٧٢	ذو الرمة	الطويل	ساجم
١٥٩	عمرو بن معدى كرب	الوافر	البضوع
٢١٤	أنس السلمى	السرير	الرواقعُ
١٤٧	الصمة بن عبيد الله القشيري	الطويل	تودعأ
١٦١	-	الطويل	فأخشعأ
٢٠٩، ٥٩	-	الرجز	جذعُ
١٦٦، ٤٦	جواس بن هزيم	مشطور الرجز	صقنُعُ
	- الغين -		
١٦٦، ٤٦	جواس بن هزيم	مشطور الرجز	صدعُ
	- الفاء -		
١٦٢	ابن الأعرابي	البسيط	إسرافُ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٨٤،٤٨	-	الوافر	الشتوفُ
١٨٤،٤٨	-	الوافر	وقوفُ
١٨٤،٤٨	-	الوافر	وجيفُ
١٥٩	الشريف أحمد الموسوي	الكامل	إصرافِ
١٥٩	الموسوي	الكامل	خُفافِ
١٥٩	الموسوي	الكامل	القافِ
١٥٩	الموسوي	الكامل	مُتَافِ
١٥٩	الموسوي	الكامل	خَوافِ
١٥٩	الموسوي	الكامل	هَوافِ
٢٠٠	-	الطويل	خُلفِ
١٨٤،٤٨	-	الوافر	عذوفِ
١٨٤،٤٨	-	الوافر	الصريفِ
١٦٢	ابن الأعرابي	البسيط	طاقفا
١٧٠	-	<del>مشطود الرجز</del>	وإن شراً فَا
١٧١	-	الرجز	قَافُ
٨٦	أبو حية	الوافر	كَافُ
	- القاف -		
٩٣	-	مجزوء الوافر	خَلَقُ
١٤٦،٤٠	الشماخ	الطويل	يُسَبِّقُ
١٤٦،٤٠	الشماخ	الطويل	تُفَتِّقُ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٤٦،٤٠	الشماع	الطويل	مُطَرِّقِ
١٤٦،٤٠	الشماع	الطويل	المُمَزَّقِ
١٤٦،٤٠	الشماع	الطويل	معلِّقِ
١٤٦،٤٠	الشماع	الطويل	بأنسوقِ
١٧٣،١٤٤،٨١،٤٣	رؤية	مشطور الرجز	فُتُّقِ
١٤٤،١٣٤،٨١،٤٣	رؤية	مشطور الرجز	المُخْتَرِقِ
١٧٣،١٥٤،١٤٧			
٨١	رؤية	مشطور الرجز	العَرِّقِ
١٧٣،١٤٤،٨١،٤٣	رؤية	مشطور الرجز	الحَمِيقِ
٨١	رؤية	مشطور الرجز	المُعْتَنِّقِ

### - الكاف -

١٥٨	-	الطويل	الدُّمَامِكُ
١٦١	العلاء بن المنهال الغنوي	الوافر	شَرِيكُ
٢٠٠	-	الطويل	نَبِكِ
١٥٨	-	الطويل	رجالكِ ←
١٩٣	مدرك بن حصين	مشطور الرجز	بَدَا لِكِ
١٩٣	مدرك بن حصين	مشطور الرجز	أَنَا لِكِ
٦١	العلاء بن المنهال الغنوي	الوافر	أبو كَا
٧٩،٢٥	[أُمُّ السُّلَيْكِ] أو أُمُّ تَابُطٍ شَرًّا	مجزوء المديد	قَتْلَكِ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
	- السلام -		
٢٠٥	امرؤ القيس	مخلع البسيط	أَثَالُ
٢٠٦	امرؤ القيس	مخلع البسيط	الرَّحَالُ
١٤٩	بشامة بن حزن	الكامل	خُدَّأُهَا
٢٠٥، ٥٨	امرؤ القيس	مخلع البسيط	أَوْشَالُ
١٧٩، ١٦٢	الأعشى	الكامل	زَوَالُهَا
١٦١	القُحَيْفِ الْعَقِيلِي	الوافر	الطَّوَالُ
١٣٤	-	الطويل	بَلَايُهُ
٩١	زهير بن أبي سلمى	الطويل	وَإِيَّهْ
١٥٢	أبو النجم	الرجز	خَبَيْهْ
١٣٣	العجير السلولى	الطويل	قَاتِلُهُ
١٥٥، ٤١	أبو النجم	مشطور الرجز	تَفْزِلُهُ
١٣٢	معن بن أوس المزنى	الطويل	مَنْزِلُوهْ
٢٠٣	-	البسيط	مَطْلُ
٢١٢	القطامي	البسيط	يَشْتَمِلُ
٢٠٣	-	البسيط	الْجَلْلُ
٩٥	معن بن أوس	الطويل	أَوَّلُ
١٦٧، ٤٢	العجير السلولى	الطويل	قَلِيلُ
١٢٥	الشَّنْفَرِي	الطويل	لَأَمِيلُ
١٧٢	كُثَيْرُ	الطويل	وَصَهِيلُ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٢١٣	عبيد	الرمل	حَالِ
١٢	الإربلى	الخفيف	حَالِي
١٤٢	الفنن الزمانى	الهزج	على حالِ
١٠٨	امرؤ القيس	المختلطة الطويل	الخَالِي
١٢١	امرؤ القيس	الطويل	رَالِ
٢١٣	جليلة بنت مرة	الرمل	تسَالِي
٢١٣	عبيد	الرمل	الوِصَالِ
<u>٢١٤</u>	ابن برى	الكامل	جِعَالِ
١٢١	امرؤ القيس	الطويل	الغَالِ
٢١٣	عبيد	الرمل	الحِلالِ
٢١٣، ٢١١، ٦٠	عبيد	الرمل	الشَّمَالِ
١٠٨	امرؤ القيس	الطويل	الرُّوَجِلِ
٢١٣	عبيد	الرمل	العَوَالِ
١٥١	حُميدة	المتقارب	أَقْوَالِيه ←
١٨١، ٤٦	-	مشطور الرجز	مِسْحَلِي
٢١٠، ٦٠	جميل	الكامل	وَأَصِيلِ
١٧١	النجاشى	الطويل	ذَا فَضْلِ
١١٦	امرؤ القيس	السريع	فَالعَاقِلِ
١٩٤، ١٩٣، ٥٢	-	السريع	عَقْلِ
١٩٩	حسان بن ثابت	الكامل	وَأَبْلُهَا

الفايئة	البحر	الشاعر	الصفحة
وَأَجَلُّهَا	الكامل	حسان	١٩٩
وَأَذَلُّهَا	الكامل	حسان	١٩٩
وَوَظَلُّهَا	الكامل	حسان	١٩٩
وَعَلُّهَا	الكامل	حسان	١٩٩
وَأَقَلُّهَا	الكامل	حسان	١٩٩
كُلُّهَا	الكامل	حسان	١٩٩
مِخْمَلِي	الطويل	امرؤ القيس	١٢٦
وَتَجْمَلِي	الطويل	امرؤ القيس	٢١١، ٦٠
الْمُتَحَمِّلِي	الطويل	امرؤ القيس	٨٧، ٣٠
فَحَوَمَلِي	الطويل	امرؤ القيس	٢٠١، ١٦٣، ١٤٦، ١٤٠، ١٠٨
وَالْجَدَاوِلِي	مشطور الرجز	-	١٧٥، ٤٤
تَطَاوِيِي	مشطور الرجز	-	١٧٥، ٤٤
السَّائِلِي	السريع	امرؤ القيس	٩٥
بَدَائِلِي	الكامل	الأعشى	١٣٥، ١٢٢، ١٢١، ١١٥
سالا	الوافر	القُحَيْفِي الْعَقِيلِي	١٦١
قَالَهَا	المتقارب	الخنساء	٨٤، ٢٦
أَجْمَالِي	الكامل	الأعشى	١٦٢، ١٢٢، ١٢١، ١١٥، ٣٥
أَبَلِي	الطويل	الإربلي (على)	١٠

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١١	الإربلى	الطويل	للجئى
١٩٧	القلالخ	مشطور الرجز	مُذَلَّلَا
١٥٣	الأخطل	البسيط	ما فَعَلَا
١٢٧	عبد قيس بن خفاف البرجمى	المتقارب	صَقِيَلَا
١٨٣، ٤٧	-	مشطور الرجز	لَيْلَه
١٠٠	-	بُزُر البسيط	وِصَانٌ
١٠٢، ٨٨	الهدلى	المتقارب	السَعَالٌ
١١٨، ٣٤	أبو النجم	السريع	وأَطْلَلُ
١٠١	-	مشطور السريع	(أَبْوَانٌ)
١٠١	-	المديد	الرَّوَانُ
٢٠٩، ٥٩	عبد الصمد	الرجز	ثَعَلٌ
٢٠٩، ٥٩	عبد الصمد	الرجز	الخَجَلُ
٢٠٩، ٥٩	عبد الصمد	الرجز	الرَّجُلُ
٩٤	-	المتقارب	ثَعَلٌ
١٦٩	الأخطل	البسيط	ما فَعَلُ
٢٦	-	<del>الرجز السريع</del>	الوَيْلُ
<b>- الميم -</b>			
١٥٤، ١٥٣، ٧٨، ٢٤	ليبد	الكامل	فَرِجَامُهَا
١٦٢	ابن الأعرابى	الوافر	لا يَنَامُ
١٦٣، ٨٩	جرير	الوافر	الخِيَامُ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٨٩	الأعشى	الطويل	واجِمُ
١٥٣	علقمة	البيسيط	تتشيمُو
١٦٧، ٤٢	العجير السلولى	الطويل	ذميمُ
٨٣	-	الطويل	وميمُها
١٦٦	-	مشطور الرجز	والطُعَمِمْ
٩٨	عصام بن عبيد الزمانى	البيسيط	أقوام
٩٧	امرؤ القيس	الكامل	الأيام
١٧٥	العجاج	مشطور الرجز	خاتم
٩٧	المرار بن سعيد الفقعسى	الطويل	الشُّتْم
١١٣	زهير	الطويل	مائمُ
٩٤	-	البيسيط	مستعجم
١٣٢	سالم بن ابصه	البيسيط	من رَجِم
١١٠	عنتره	الكامل	دمى
٨٣	الأعشى	الطويل	من الدم
٩٣	-	الطويل المنسرح	عن قدمه
٩٤	عنتره	الكامل	وتكرُمى
١٧٥، ١١٢	العجاج	مشطور الرجز	سَمَسَم
١١٠	عنتره	الكامل	هَنَمَضَم
٢١٢	الفرزدق	الطويل	فَيْفَحَم
٨٧، ٣٠	أبو حية النميرى	الطويل	قُم

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٧٥، ١١٢	العجاج	مشطور الرجز	العالم
١٧٥، ١١٢	العجاج	مشطور الرجز	اسلمى
١٥٣	عنتره	الكامل	تعللى
١١٣	زهير	الطويل	فالمثنتم
١٦٨، ٤٣	أبو جهل	مشطور الرجز	أمى
٢٠٨	ابن الزبيرى	البحر	سهم
١١٠	عنتره	الكامل	توهم
١٩٨	-	السريع	ما
١٩٨، ٥٤	-	السريع	أما
١٧٩، ١١٧	رؤبة	مشطور الرجز	وابناما
١٦٢	ابن الأعرابى	الوافر	السناما
١٩٨	-	السريع	بما
١٩٨	ابن المعتز	مجزوء الكامل	فلربما
١١٢، ٣٣	أبو النجم	مشطور الرجز	الأعجمًا
١١١	عوف بن عطية الخرع	الطويل	المقاجمًا
١٩٨	-	السريع	رمًا
١٩٨	-	السريع	فمًا
١٩٨	ابن المعتز	مجزوء الكامل	فمًا
١٩٨	ابن المعتز	مجزوء الكامل	كمًا
١٩٨، ٥٤	-	السريع	منه كمًا

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٩٨،٥٤	-	السريع	لَمَّا
١١٢	أبو النجم	مشطور الرجز	طالَمَا
١٩٨	-	السريع	سَلَمَا
١٩٨	-	السريع	كُلَمَا
١٩٨	ابن المعتز	مجزوء الكامل	كُلَمَا
١٩٨	ابن المعتز	مجزوء الكامل	ثُمَّ مَا
١٨٩	رؤبة	الرجز	يُسَمَّى
١٩٨	ابن المعتز	مجزوء الكامل	إِنَّمَا
١٩٨	-	السريع	ولكنمَا
١١١	عوف بن عطية الخزع	الطويل	كِلَامَمَا
١٩٨،٥٤	ابن المعتز	مجزوء الكامل	موعظة وما
١٧٩	رؤبة	مشطور الرجز	حميمًا
١٩٨،٥٤	-	السريع	فَدَرْنِي وَمَا
١٦٥	أبو جهل	الهزج	وأقدام
١٦٥	أبو جهل	الهزج	خَذَّام
١٢٢	طرفة	الرمل	فَوَكَّرَم
٩٩	-	الكامل	يُكَلِّم
١٤٩	المرقش الأكبر	الكامل	عَنَّم
١١٨	-	مشطور الرجز	الرَّوَم

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١١٨.٣٤	-	مشطور الرجز	اليوم
١٦٦	-	مشطور الرجز	المقاديم
- النون -			
١٧٢	ذو الرمة	الطويل	حزین
٢١٢	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	حدثانه
٩٨	ربيعة بن مرقوم الضبي	الوافر	اللسان
١١٧	امرؤ القيس	الطويل	وعرفان
٨٣	أبو علي	البسيط	الذقن
١٩٧	النايفة	الوافر	إنسى
١٧٠	-	مشطور الرجز	جنى
١٦٨.٤٣	أبو جهل	مشطور الرجز	سنى
١٦٩	ابن الأعرابي	مشطور الرجز	وسنى
١٦٩.٤٣	ابن الأعرابي	مشطور الرجز	طنى
٨٠.٢٥	-	مشطور الرجز	عنى
١٩٧	النايفة	الوافر	منى
١٦٩.٤٣	ابن الأعرابي	مشطور الرجز	منى
١٦٨.٤٣	أبو جهل	مشطور الرجز	منى
١٧٨.٤٥	الشماع	الوافر	أجین
١٧٨.٤٥	الشماع	الوافر	عين
١٩١.٥١	-	مشطور الرجز	هنة

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٧٨،٤٥	عمرو بن كلثوم	الوافر	فا صبحينا
١٧٨،٤٥	عمرو بن كلثوم	الوافر	جَرِينَا
١٧٨،٨٨،٣٠	عمرو بن كلثوم	الوافر	الأنديريْنَا
١٨٥	ابن مقبل	البيسط	لِينَا
١٦٥	أبو جهمل ابنه صالح	الهزج	أَنْ
١٦٥	أبو جهمل ابنه صالح	الهزج	بِصُحْبَانِ
١٦٥	أبو جهمل ابنه صالح	الهزج	أَقْرَانِ
١٠٢	امرؤ القيس	الطويل	غُرَانِ
١٠٠	-	مجزوء الرمل	عُسْفَانِ
١٠٧	-	مشطور الرجز <sup>السري</sup>	المَنَانِ
١٢٨	جرير	الوافر	والعتابين <sup>باسية</sup>
١٢٩	عبيد بن الأبرص	الطويل	تَأْجُجِنِ
١٢٨	الأعشى	الطويل	فا عبْدِنِ
١٢٨	-	الرجز	تُقْتَضِنِ
١٢٩،١٢٨	-	الرجز	يَعْلَمِنِ
١٢٨	عمرو بن كلثوم	الخفيف	قَوْمِنِ
١٠٠	-	البيسط	تُبْعَثُونِ
١٦٦	-	مشطور الرجز	تَدْرِينِ
٨٤،٢٨	النضر بن سلمة العجلي	مشطور الرجز	عَيْنِ
١٠٢	-	مشطور السريع	أَرْقِينِ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٨٤، ٢٨	العجلى	مشطور الرجز	أَنْقَيْنُ
١٦٦	-	مشطور الرجز	هَيْنُ
	- الهاء -		
١٣٥	-	مجزوء الرجز	نَبَّهُو
١٣٥	-	مجزوء الرجز	جَلَّهُو
١٣١	رؤية	مشطور الرجز	أَسْبِه
١٣١	-	الهجج	شِبِه
١٣١	-	الهجج	وَجِه
١٣١	رؤية	مشطور الرجز	أَجَلِه
١٣١	رؤية	مشطور الرجز	مُدَلِه
١٣١	رؤية	مشطور الرجز	مُؤَوِه
١٣١	-	المفسوح	الجَلَّهَا
١٧٠	-	مشطور الرجز	بالعوسجة
١٥١	-	المقارب	جمزة <sup>رأى</sup>
١٧٠	-	مشطور الرجز	بالخوتلة <sup>كأنه لا يزال</sup>
١٩٦	-	مشطور الرجز	أنة
١٩٦	-	مشطور الرجز	حنة
١٩٦	-	مشطور الرجز	لشنة
٩٨	-	المقارب	حمنة
	- الواو -		
١٢٦	-	البيسط	تَحْنُومًا

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٢٠٣	-	المديد	فَدَرُوا
٢٠٣	-	المديد	فَرُوا
١٢٩	زهير	البسيط	سَلَكُوا
١٢٤	-	مشطور الرجز	الصَّفْوِ
١٢٤	-	مشطور الرجز	دَلْوِي
١٢٤	-	المنسرح	اللَّهُوِ
١٦٨	حكيم بن معية	مشطور الرجز	وَتَقْلِينِي وَ
١٢٥	-	مشطور الرجز	النُّوِ
٩٣	-	البسيط	حُسْبُونِ
١٢٥	-	السريع	عَصَوِ
١٢٥	-	مشطور الرجز	الضُّوِ
١٤٨	امرؤ القيس	المتقارب	رَوْدِ
- الياء -			
١٠٠	-	البسيط	أَخِيَةَ
١٩٧	القطامي	البسيط	بَادِي
١٩٧	القطامي	البسيط	الهادِي
١٨٢	النايفة	البسيط	السَّارِي
١٩٥، ٥٣	-	الرجز	فِيهِ
١٩٥	عمرو بن ربيعة اللخمي	مشطور الرجز	فِيهَا
١٢٦	-	مجزوء الرمل	يُدْمِينِ
١٩٥	عمرو اللخمي	مشطور الرجز	بَنِيهَا

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٢٦	-	البيسط	تَبْنِيهَا
١٢٦	-	البيسط	تَنْوِيهَا
٨٦	أبو الجودي	مشطور الرجز	الجُودِيَّ
١٩٦.٥٤	قطرب	الوافر	لِلذِيَّ
٨٦	أبو الجودي	مشطور الرجز	الْبِرْنِيَّ
١٩٦.٥٤	قطرب	الوافر	لِلْقَصِيَّ
٨٦	أبو الجودي	مشطور الرجز	الرُّوِيَّ
١١١	زهير بن أبي سلمى	الطويل	جَائِيَا
١١٥	-	مشطور الرجز	بِيَنَ
١١٥	-	مشطور الرجز	بِئُوبِيَنَ
١١٥	-	مشطور الرجز	المُوصِيَنَ
١٦٧	-	الرجز	المناعِيَا
١١١.٨٦.٣٠	زهير	الطويل	لِيَا
١٢٣	حميدة بنت النعمان	المتقارب	قَالِيَنَ
١١٥	-	مشطور الرجز	بِحَبْلِيَنَ
١٩٢	أبو النجم	مشطور الرجز	مِنْكَبِيَهَا
١٩٢	أبو النجم	مشطور الرجز	بِنْتِيَهَا
١٢٥	السلطان العبدى	المتقارب	العَشِيَّ
١٢٥	السلطان العبدى	المتقارب	الْفَتِيَّ
١٩٢	أبو النجم	مشطور الرجز	عَلَيْهَا
١٢٤	-	المنسرح	البَغِيَّ

- أ -

إبراهيم بن الحسن بن سهل: ٧٧.

إبراهيم بن شهاب: ١١٢.

إحسان عباس: ٧٨، ١١٣.

أحمد أفندي طب زاده: ١٣.

أحمد سليمان ياقوت: ٦٤.

أحمد الموسوي (الشريف): ١٥٩.

أحيحة بن الجلاح: ٨٢.

الأخطل: ١٥٣.

الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة): ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩.

الإريلى (علاء الدين): ١٣٢.

الإريلى (علي بن عثمان): ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ١٠٣.

\* لم يخذ بـ: «أل التعريف» ولا بـ: «أبو- أم- ابن».

أزد السراة (قبيلة) : ١٢٠.

أبو الأسود بن يعفر: ٩٦.

الأصمعي: ١٧٠، ١٠٨، ١٠٢، ٩٦.

ابن الأعرابي: ١٩٢، ١٦٢، ١٦١، ٨٥، ٥٢، ٢٩.

الأعشى: ١٧٩، ١٦٢، ١٣٥، ١٢٨، ١١٥، ٨٩، ٨٣.

امرؤ القيس: ٤٣، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٦٥، ٨٧، ٩٥، ٩٧، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٦،  
١١٧، ١٢١، ١٢٦، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٦٣، ١٧٣، ١٧٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٥،  
٢١١، ٢٠٦.

أنس السلمى: ٢١٤.

- ب -

البحترى: ١٤٢، ٨٥، ٧٧، ٢٩.

ابن برهان (النحوى): ٢٠٩، ٥٩.

ابن برى: ٢١٤.

بشامة بن حزن: ١٤٩.

البغدادى (إسماعيل): ٦٣، ٨.

- ت -

أم تأبط شرًا: ٧٩.

تاج الدين الكندى: ١٦٠.

ابن التبرونى (إبراهيم بن عبد الرحمن): ١٣.

التبريزى (أبو زكريا): ٤٦، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٧٨، ٨٢، ٨٦، ٨٨،  
٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١٢٧، ١٢٨،  
١٣١، ١٤٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧،  
١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١.

ابن تغرى بردى: ٧، ٩، ١١، ١٢، ٦٣.

أبو تمام (حبيب بن أوس): ٩١، ٢٠٠، ٢٠٢.

بنو تميم (قبيلة): ١٧٥، ١٨٩.

التنوخى (أبو يعلى عبد الباقي عبد الله): ٢٤، ٤٦، ٥٧، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ١٠١، ١٠٢، ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٦، ١٤٦، ١٥٧، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٧، ٢٠٣.

- ث -

أبو ثمامة: ١٤٢.

- ج -

جذيمة الأبرش: ١٩٥.

الجرمى (أبو عمر): ٢٤، ٥٣، ٧٩، ٩٢، ١٩٤.

جرير: ٨٩، ١٢٨.

جزء بن ضرار: ١٤٦.

جساس (ابن مرة): ٢١٣.

جعفر بن أبى طالب: ١٩٩.

جليلة بنت مرة: ٢١٣.

جميل: ٦٠، ٢١٠.

ابن جنى (أبو الفتح عثمان): ٢١، ٢٦، ٢٩، ٣٦، ٣٧، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١١٧، ١٣٦، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩.

أبو جهل: ٤٣، ٦٥، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩.

جواس بن هزيم: ١٦٦.

جواش بن هريم: ١٦٦.

الجواليقي: ٨٧، ٩٣، ٩٧، ٩٨، ١١٠، ١٢٧، ١٣٢، ١٤٢، ١٤٧، ١٥١.

أبو الجودي: ٨٦.

## - ح -

حاتم (الطائي): ٢٠٣.

الحارث بن حلزة: ١٥٧، ٢١٣.

حارث بن عمرو: ١٧٣.

حسان بن ثابت: ٢٦، ٨٤، ١٥٧، ١٧٧، ١٩٩.

بنو الحساس (قبيلة): ١٥٩.

أبو الحسن العروضي: ٢٠٠.

حسن كامل الصيرفي: ١٧٧.

حسين نصار: ١٢٩، ٢٠٤.

حصن بن حذيفة بن بدر: ٩١.

حطان بن المعلّى: ٣٠، ٨٧.

الخطيبة: ٣٩، ٩٨، ١٤١.

حكيم بن معية: ١٦٨.

الحمداني (سيف الدولة): ٩.

حميد بن ثور: ٢١٣.

حميدة بنت النعمان: ١٣٣، ١٥١.

حمير (قبيلة): ٩٣.

الحنفي (فخر الدين عثمان التركماني): ١٣.

أبو حية: (التميري): ٢٩، ٣٠، ٨٦، ٨٧.

- خ -

خالد المشرقي: ٩٩.

خنعم (قبيلة): ١٥٨.

خراش بن هزيم: ١٦٦.

بنو خزيمه بن عوف: ٩٩.

ابن الخشاب (عبد الله): ٦١، ١٩٨، ٢١١.

أبو الخطاب: ١٢٠.

خفاف بن سحيم: ١٥٩.

خلف الأحمر: ١٤٩، ١٨٦.

الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٥، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣.

٣٥، ٢٨، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٦٤، ٦٦، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١.

٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١١٢، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٦، ١٦٠، ١٦٣.

١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨١، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٢.

٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩.

الخنساء: ٨٤، ٨٥.

- د -

دريد بن الصمة: ١٥٨.

الدمايني: ١٦٧.

ابن الدولعي: ١٠.

ابن الدهان: ١٦، ٦٠، ٦٧، ٨٢.

أبو دؤاد الإيادي: ١٠٨.

- ذ -

أبو ذؤيب: ٢١٢.

ذو الرمة: ١٧٢.

الذهبي (عبد الله): ٦٤، ٧.

- ر -

بنو ربيعة بن مالك (قبيلة): ١٦٠.

ربيعة بن مقدم الضبي: ٩٧.

رحاب خضر عكاوي: ١٢٢.

ابن رشيقي القيرواني: ١٧٧، ٨٢، ٨٢.

الرضي (أبو الحسن): ١٥٩.

د. رفعت الفرنواني: ٦٤.

الرقى (أبو القاسم عبيد الله): ٥٧، ٥٨، ٦٧، ١٨٠، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٩.

٢٠٣.

- ز -

الزيرقان بن بدر: ١٤١.

الزبير بن عبد المطلب: ١٧٧.

الزجاج (أبو إسحاق): ١٧١، ٢١٣.

زفر بن الحارث: ١٩٧.

الزركلي (خير الدين): ٨، ٦٣.

أبو زكريا: ١٣١، ١٦٠، ٢٠٩.

أبو زيد (محمد بن أبي الخطاب القرشي): ٨٥، ١١٢، ١٦٤، ١٧٠.

- س -

- سالم بن وابصة: ١٣٢.  
سبيعة بنت الأحب: ٩٩.  
سحيم الأسدي: ١٥٩.  
ابن السراج: ٧٨، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩٤، ١٠٣، ١٣٤، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٧، ٢٠٩، ١٩٧.  
أبو سعيد (محمد بن يوسف التعزى): ٩١.  
أبو سفيان بن الحارث: ٨٤.  
ابن السكيت: ١٤١، ١٨٢.  
سليمان بن عبد الملك: ١٤٧.  
أم السليك: ٧٩.  
ابن أبي سلمى (زهير): ٨٦، ٩١، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١٢٩.  
سوار بن حيان المنقرى: ١٩٧.  
سيبويه: ٢٥، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٨، ١٢٠، ١٢٩، ١٥٣، ١٥٧، ١٧٠، ١٧١، ١٨٨، ٢١٤.  
سيد حفنى: ١٧٧.  
السيرافى: ١٦٨.

- ش -

- الشافعى: ١٣٦.  
شريك بن عبد الله النخعى: ١٦١.  
الشماخ: (ابن ضرار): ٤٠، ٦٥، ١٤٦، ١٧٨.  
الشترينى (أبو بكر محمد بن السراج): ٨١، ١١٢.  
الشتمرى (الأعلم): ١٢٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٧.

الشنفرى: ١٢٥.

شهاب الدين محمود: ٨.

- ص -

الصاوى: ١١٤.

الصفدى: (صلاح الدين بن أيبك): ١٢، ١١، ٧.

صفية بنت مسافر بن أبى عمرو: ١٦٥.

صلاح الدين الهادى: ١٧٨.

الصلتان العبدى: ١٢٥.

الصمة بن عبيد الله القشيرى: ١٤٧.

- ض -

ضمرة بن ضمرة النهشلى: ١٦٤.

- ط -

الظاهر (الشرىف أبو أحمد): ١٥٩.

الطبرانى (أحمد): ٨٥، ٢٩.

الطبرى: ١٤٢.

طرفة (ابن العبد): ٣٩، ٤٣، ٥٧، ٥٨، ٦٥، ١٢٢، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٩، ١٧٣، ١٧٧.

٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦.

- ظ -

الظاهر بأمر الله: ٩.

ابن ظهير (مجد الدين): ٨.

- د. عادل فريحات: ١٩٥.
- أبو العباس (محمد بن يزيد): ١٧٠، ٨٣.
- عبد الله بن رؤية العجاج: ٨٩.
- عبد الله بن ظاهر: ٢٠٠.
- عبد البديع صقر: ٢١٣.
- ابن عبد ربه (أبو عمرو): ١٧٩، ١٤٦، ٨٢.
- عبد الله بن الحر: ١٢٩.
- عبد الله بن عنمة بن عنبط الضبى: ١٤٢.
- عبد الصمد: ٢٠٩.
- (الملك) عبد العزيز: ١٣.
- عبد قيس بن خفاف البرجمي: ١٢٧.
- عبد مناف بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة: ٩٩.
- أبو عبيدة: ١٦٨، ١٦٦، ١٦٥.
- عبيد (ابن الأبرص): ٥٨، ٥٧، ٦٠، ١٢٩، ١٧٨، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٣.
- عبيد بن ماوية الطائي: ٨٤.
- أبو عثمان: ١٧٠.
- العجاج: ١٩٥، ١٧٤، ١١٤، ١١٢، ١٠١، ٨٩.
- ابن العجاج (رؤية): ٢٩، ٨١، ١١٢، ١١٧، ١٣١، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٦، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٩.
- العجير السلولى: ١٦٧، ١٣٣.

- عدى بن زيد: ٨٩، ٨٢، ٢٧.
- العزوى (عباس): ٨.
- عصام بن عبيد الزماني: ٩٨.
- أبو عطاء السندی: ١٤٢.
- عطارد بن قرآن: ٩٢.
- العلاء بن المنهال الغنوي: ١٦١.
- علقمة: ١٥٣، ١٢٩.
- على بن أبي طالب: ١٩٥.
- علي الجندی: ٢٠٦.
- أبو على الفارسي: ١٥٨، ٨٤، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٩، ١٩٠.
- عمر بن الخطاب: ١٤٦، ٤٠.
- عمر بن أبي ربيعة: ١٢٨.
- عمر بن شبة: ١١٢.
- عمرة بنت العباس: ٩٢.
- عمر بن عبيد الله بن معمر: ٨٩.
- عمر محمد القطان: ١٣٢.
- عمر بن هبيرة: ١٤٢.
- عمرو بن عدى بن نصر بن ربيعة اللخمي: ١٩٥.
- عمرو بن كلثوم: ١٧٨، ١٢٨، ٨٨، ٣٠.
- عمرو بن مخلدة الكلبي: ١٣٨، ١١٠.
- عمرو بن معدى كرب الزبيدي: ١٥٩، ١٥١.

عمورية: ٢٠٢.

عنترة: ٩٤، ١١٠، ١١٤، ١٥٣.

عوف بن عطية الخرع: ١١١، ١١٥.

أبو العيني (بدر الدين): ٧، ٦٣.

- ف -

الفارابي: ٨٤.

فؤاد سزكين: ٨.

الفراء: ٨٢، ١٦٢.

الفرزدق: ١١٣، ٢١٢.

الفند الزماني: ١٤٢.

- ق -

القالبي: (أبو علي): ١٤٢، ٢٠٤.

القُحَيْف العَقِيلِي: ١٦١.

قس بن ساعدة الإيادي: ١٢٨.

القطامي: ١٩٧، ٢١٢.

قطرب: ٢٧، ٢٨، ٥٤، ٨٢، ٨٣، ١٩٦.

القُلاخ: ١٩٧.

القناني: ٩٨، ١١١، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٧، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ١٩٧.

- ك -

الكتبي (محمد بن شاعر): ٧، ٩، ١١، ٦٣، ٦٤.

كُثَيْر: ٣٣، ٣٤، ١١٣، ١٧٢.

كحالة (عمر): ٦٣.

كرم البستاني: ١٢٢، ١٤٩.

الكسائي: ١٧٠.

بنو كسيرة (بنو الكسع): ١٧٧.

الكندي: ١٦١، ١٨٣.

ابن كيسان: ٢٧، ٢٨، ٨٢.

- ل -

لبيد: ٧٨.

- م -

مؤرج: ١٩٤، ٥٣.

المبرد (أبو العباس): ٥٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٥، ١١٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٣١، ١٥٤،  
١٦٣، ١٩٦.

المتنبي: ١٢٣

محارب بن قيس: ١٧٧.

أبو محمد التوزي: ١١٢.

محمد بن سلام: ١١٢.

محمد عبد المنعم خفاجي: ١٣٦.

محمد العلمي: ٦٤.

محمد بن علي (أبو بكر): ٢١٣.

محمد أبو الفضل إبراهيم: ١٨٢، ٢٠٠.

محمد بن يزيد: ١٧٩.

محمود رزق سليم: ١٢.

- مدرک بن حصین : ١٩٣ .
- ١٩٣ : المدنی (ابن معصوم) : ٨، ١٢، ٦٣ .
- المرار بن سعید الفقعسی : ٩٦ .
- المرتضی (أبو القاسم) : ١٥٩ .
- المرقش الأكبر : ١٤٩ .
- ابنة مسافع : ١٦٥ .
- المستعصم (الخلیفة) : ٨، ٩، ١٠ .
- المستنصر (الخلیفة) : ٨، ٩، ١٠ .
- ابن المعتز : ٥٤، ٥٧، ١٩٨ .
- المعتصم (الخلیفة) : ٢٠٢ .
- المعری (أبو العلاء) : ٩، ١١٥، ١٤١، ١٤٧، ١٥٩، ١٦٠، ٢٠٩ .
- المعلی بن الحجال العبدی : ٨٧ .
- معن بن أوس المزنی : ٩٥، ١٣٢ .
- المفضل الضبی الكوفی : ١٦٣ .
- ابن مقبل : ٨٣، ١٨٥ .
- المقریزی (أحمد بن علی) : ٧، ٦٣، ٦٤ .
- أبو موسى الحامض : ٨٢ .
- ابن میادة : ٣٠، ٨٦ .
- أبو میمون (النصر بن سلمة العجلی) : ٨٤ .

بني عبد المطلب

الناطقة: ٣٧، ٥٥، ٦١، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٧، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢١١.

الناصر (الملك): ٧، ٨، ٩، ١٠، ٦٣.

النجاشي: ١٧١.

(١٦٦) شجرة زرع.

أبو النجم: ٢٩، ٣٤، ٤١، ١١٢، ١١٨، ١٥٤، ١٥٤، ١٥٥، ١٩٤، ١٩٣.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

نصيب بن رياح: ١٤٧.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

النصر بن شميل: ٥٣، ١٩٤.

سنة ١٩٣١م

النعمان (ابن المنذر): ٦١، ١٢٢، ٢١١.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

نمير بن عامر: ١٥٨.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

نولدكة: ٢١٣.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

- ه -

الهدلي: ٨٨، ٢١٢.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

ابن هشام: ١٦٥، ١٩٩.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

همام الرقاشي: ٩٧.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

- و -

وليم بن الورد البردسي: ١٨٩.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

يحيى بن زياد: ١٣٢.

يحيى بن عبد الوكيم بن محمد: ١٣٣.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

يزيد بن مسهر الشيباني: ٨٩.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

يزيد بن هبيرة: ١٤٢.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

يونس: ١٩٥.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

اليونيني (محمد عبد العزيز): ٧، ٩، ٦٣، ٦٤.

سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م

## ٦ فهرس المصادر و المراجع \*

- أ -

الأبرص، عبيد (ت ٢٥ ق . هـ) :

أ - ديوانه، تحقيق: د. حسين نصار، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م،  
مصطفى البابى الطبى - مصر.

ب - ديوانه، تقديم: كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر - بيروت ١٣٧٧ هـ  
= ١٩٥٨ م.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) :

القوافى، تحقيق: د. عزة حسن، دمشق ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م. →

الإرطلى، علاء الدين بن على :

جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار  
النفائس - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

الإشيلي، ابن عصفور:

ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس - بيروت، الطبعة  
الثانية ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.

الأصبهاني، أبو الفرج على بن الحسين :

الأغاني (الجزء الثانى)، دار الكتب المصرية (د. ت) - القاهرة.

الأصمعى، إختيار أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك :

الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف -  
مصر، الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.

امرؤ القيس، ابن حجر بن الحارث بن عمرو:

ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة (الطبعة  
الثانية) ١٩٦٤ م.

\* رُتبت المراجع والمصادر وفقاً للترتيب الأبجدي لاقتاب أسماء مؤلفيها.

أمين، د. بكرى شيخ:

البلاغة العربية في ثوبها الجديد (ج ٣/ علم البديع)، دار العلم للملايين -  
بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

ابن أنس، مالك:

الموطأ، صححه وخرج أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة،  
الطبعة الثانية ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس:

النوادر، دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٦٧م.

- ب -

البردسي، وليم بن الورد:

← ديوان رؤية بن الورد، دار الافاق - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ =  
١٩٨٠م.

البرقوقي، عبد الرحمن:

← شرح ديوان المتنبي (٤ أجزاء)، مطبعة السعادة (د.ت).

البصرى، أبو الفرج بن الحسين (ت ٦٥٩هـ):

الحماسة البصرية (جزءان)، عالم الكتب - بيروت (د.ت).

البغدادي، إسماعيل باشا (ت ١٣٣٩هـ):

هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، المعارف -  
استانبول ١٩٥١م.

- ت -

التبريزي، الخطيب:

الكافي في علم العروض والقوافي، تحقيق: الحسانى حسن  
عبدالله.

أ - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة (مطبوعات: معهد  
المخطوطات العربية).

ب - مكتبة الخانجي - مصر (د.ت).

ابن تغرى بردى، جمال الدين يوسف (ت ٨٧٤هـ):

أ - النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٢م).

ب - الدليل الشافى على المنهل الصافى، تحقيق: فهم محمد شلتوت، مكتبة الخانجى للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٨٣م (مركز البحث وإحياء التراث - جامعة أم القرى / المملكة العربية السعودية).

ج - المنهل الصافى (مخطوط ميكروفيلم ٨٤٢٥، عن نسخة فى دار الكتب المصرية بتاريخ ١٩١٣م).

أبو تمام، حبيب بن أوس الطانى:

أ - الحماسة، تحقيق: عبد الله عبد الرحيم عسيان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

ب - ديوانه، شرح الخطيب التبريزى - جزءان - تحقيق:

١ - محمد عبده عزام، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الرابعة (د. ت).

٢ - شاهين عطية، بيروت - الطبعة الأولى ١٩٦٨م.

التميمى النحوى، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد:

الانتصار لسببويه على المبرد، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

التنوخى، أبو يعلى عبد الباقي عبد الله بن المحسن: → اسم اللسان

تحقيق: أ - د. عونى عبد الرؤوف، مطبعة الحضارة العربية - القاهرة ١٩٧٥م.

ب - مكتبة الخانجى - مصر، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.

- ج -

ابن جعفر، أبو اللمج قدامة:

نقد الشعر، تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجى، دار الكتب العلمية - بيروت.

الجمحى، محمد بن سلام (ت ٢٣١هـ):

طبقات فحول الشعراء (الجزء الأول)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى - القاهرة.

ابن جنى، أبو الفتح عثمان:

أ - مختصر القوافي، تحقيق: د. حسن شاذلى فرهود.

ب - سر صناعة الإعراب (جزءان)، تحقيق: د. حسن هندواوى، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

ج - اللمع فى العربية، تحقيق: د. حسين محمد شرف - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م.

د - المنصف (شرح لكتاب التصريف للإمام أبى الحسن المازنى النحوى البصرى)، تحقيق: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، مطبعة البابى الحلبي - القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠ م.

هـ - الخصائص (٣ أجزاء)، تحقيق: محمد على النجار، دار الهدى للطباعة - بيروت، الطبعة الثانية (د.ت).

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد:

عروض الورقة، تحقيق: صالح جمال بدوى، مطبوعات نادى مكة الثقافى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م.

الجيانى، جمال الدين ابن مالك الطائى:

شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدى، مطبوعات جامعة أم القرى - دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.

- ح -

حسن، عزة:

ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعى) دار الشرق - بيروت ١٩٧١ م.

الخطيبة، أبو مَلَيْكة جرول العيسى:

ديوانه (رواية الشيبانى)، شرح أبى سعيد السكرى، دار صادر - بيروت ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.

ابن حلزة، الحارث:

ديوانه، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربى - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.

الخنساء، تناصر بنت عمرو:

ديوانها (شرح ثعلب) تحقيق: د. أنور أبو سويلم، دار عمار- الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٣ م.

- ٥ -

الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر (ت ٨٢٧ هـ):

العيون الغامزة على خبايا الرامزة، تحقيق: الحساني حسن عبد الله (من ذخائر العروض).

الدمهري، محمد:

حاشيته على متن الكافي في علمي العروض والقوافي، البابي الحلبي ١٣٠٧ هـ.

ابن الدخان، أبو محمد سعيد بن المبارك:

الفصول في القوافي، تحقيق: د. محمد عبد المجيد الطويل، دار الثقافة العربية- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.

لم  
ت  
ع

- ٦ -

الذبياني، النايفة:

ديوانه (صنعة ابن السكيت)، تحقيق:

أ. د. شكري فيصل، مطابع دار الهاشم - بيروت ١٩٦٨ م.

ب. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثالثة (د. ت).

الذهبي. شمس الدين عبد الله (ت ٧٤٨ هـ):

تاريخ الإسلام (الجزء المعتمد مازال مخطوطا في مجلد ١٨ - ورقة ٢٧٠ / ب).

- ٧ -

الريداوي، د. محمود:

ابن حجة الحموي شاعراً وناقداً. دار قتيبية للنشر ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م (مطبعة خالد بن الوليد - دمشق).

ابن رشيق، أبو علي الحسن الأزرق القيرواني:

العمدة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة- مصر ١٣٨٣ هـ.

الزرقى، أبو القاسم عبيد الله (ت ٤٥٠هـ) :

كتاب القوافى، تحقيق:

أ- د. أحمد عبد الدايم عبد الله، دار الثقافة العربية- القاهرة- ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.

ب- د. عبد المحسن فراج القحطاني (بحث مقبول للنشر في حولية كلية دار العلوم- القاهرة).

- ز -

الزركلى، خير الدين :

الأعلام- الطبعة الثالثة.

ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس

معجم مقاييس اللغة (سنة أجزاء)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.

الزخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ) :

القسطاس المستقيم فى العروض، تحقيق: بهيجة باقر الحسينى، مكتبة الأندلس- بغداد ١٩٦٩ م.

الزنجاني، عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي :

كتاب معيار النظر فى علوم الأشعار (جزءان)، تحقيق: د. محمد على رزق خفاجى، دار المعارف- القاهرة (د.ت).

أبو زيد، على :

البيديعيات فى الأدب العربى (نشأتها. تطورها. أثرها)، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

- س -

السكاكى، أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر :

مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زنود، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

السكرى، أبو سعيد الحسن بن الحسين:

شرح أشعار الهذليين (٣ أجزاء)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة  
المدنى - القاهرة (د.ت).

سلم، د. داود:

شعر نصيب بن رباح، مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٧م.

ابن أبى سلمى، زهير:

شعره (صنعة الأعلم الشنتمرى)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق  
الجديد، بيروت / الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠م.

سليم، محمود رزق:

عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى، من مطبوعات وزارة  
الثقافة والإرشاد القومى - مصر ١٣٨١ هـ = ١٩٦٢م.

سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٩ هـ):

الكتاب (٥ أجزاء)، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجى للطباعة والنشر (مطبعة  
المدنى)، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٣م.

السيرافى، أبو سعيد:

كتاب صنعة الشعر، تحقيق: د. جعفر ماجد، دار الغرب الإسلامى - بيروت،  
الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر:

همع الهوامع (شرح جمع الجوامع فى علم العربية)، مكتبة الكليات الأزهرية -  
القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ.

- ش -

الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ) :

ديوانه :

أ - جمع محمد عفيفي الزعبي، دار المعارف - سوريا، الطبعة الثالثة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٤م.

ب - تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي.

الشملان، نوره :

أبو ذؤيب الهذلي (حياته وشعره)، الطباعة العربية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

أبن أبي شنب، الشيخ محمد :

تحفة الأدب في ميزان أشعار العرب، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

الشتريني، أبو بكر محمد بن السراج :

المعيار في أوزان الأشعار والكافي في علم القوافي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الأنوار - لبنان، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

الشنقيطي، أحمد :

شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، دار الأندلس.

- ص -

صدر الدين، عبد الملك جمال الدين :

الكافي الوافي في علم القوافي (مخطوط)، دار الكتب المصرية / مجاميع ١١٦.

الصفدى، صلاح الدين خليل بن أبيك :

الوافى بالوقفيات، تحقيق: على بن الحسين السعودى، وعلى بن محمد بن  
الرضا (إصدارات جمعية المستشرقين الألمانية).

صقر، عبد البديع :

شاعرات العرب، منشورات المكتب الإسلامى، الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.

الصيرفى، حسن كامل :

ديوان البحترى، دار المعارف - مصر، الطبعة الثانية ١٩٧٣ م.

- ض -

ضيف، د. شوقى :

البلاغة: تطور وتاريخ، دار المعارف - مصر، الطبعة الخامسة ١٩٨١ م.

- ط -

الطباع، د. عمر فاروق :

ديوان الأعشى، دار العلم - بيروت (د. ت).

طه، د. نعمان محمد أمين :

ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (جزءان)، دار المعارف - مصر  
١٩٧١ م.

الطويل، د. محمد عبد المجيد :

العروض والقوافى عند أبى العلاء المعرى، دار الثقافة العربية -  
القاهرة، الطبعة الأولى (د. ت)

- ع -

ابن عباد، الصاحب أبو القاسم إسماعيل (ت ٣٨٥ هـ) :

الإقناع فى العروض وتخريج القوافى، تحقيق:

أ - الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة دار المعارف - بغداد ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠ م.

ب - إبراهيم محمد الإدكاري، مطبعة التضامن - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

العبادي، عدى بن زيد :

ديوانه، تحقيق محمد جبار المعبيد، دار الثقافة - بغداد ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م.

ابن العبد، طرفة :

ديوانه (شرح الأعلام الشنتمري)، تحقيق: د. رحاب خضر عكاوي، دار الفكر العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.

عبد الباقي، محمد فؤاد :

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الشعب - القاهرة (د. ت).

عبد التواب، د. رمضان :

← ذم الخطأ في الشعر لابن فارس اللغوي، مطبعة الخانجي - مصر ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.

ابن عبد الحلیم، محمد سليم بن حسن :

الضرائر في أشعار العرب العاربة (مخطوط) دار الكتب المصرية / مجاميع ١١٦.

ابن عبد ربه، أبو عمرو أحمد بن محمد :

العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين وآخرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م.

عبد الرسول، د. عمر :

← ديوان دريد بن الصمة، دار المعارف - مصر ١٩٨٥ م.

عتيق، د. عبد العزيز :

علم العروض والقافية، دار النهضة العربية - بيروت ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

العدوى، غيلابن عقبة:

ديوان ذى الرمة (٣ أجزاء)، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.

العروضى، أبو الحسن أحمد بن محمد:

الجامع فى العروض والقافية، حققه وقدم له: د. زهير غازى زاهد والأستاذ هلال ناجى، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.

العزائى، عباس:

تاريخ الأدب العربى فى العراق (من سنة ٦٥٦ هـ إلى سنة ٩٤١ هـ)، مطبوعات المجمع العراقى ١٩٦٢ م.

العينى، بدر الدين أبو محمد (ت ٨٥٥ هـ):

عقد الجمان (مجلد ٢٠، لوحة ٥٧٩ - دار الكتب المصرية، تاريخ ١٥٨٤، ميكروفيلم ٣٥٨٤).

- ف -

الفحل، علقمة:

ديوانه (شرح أبى الحجاج يوسف الشنتمرى)، تحقيق: لطفى الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربى - حلب ١٩٧٠ م.

- ق -

القالى، أبو على إسماعيل بن القاسم:

الأمالى (جزآن)، دار الحديث، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

ابن قتيبة الدينورى، أبو محمد عبد الله بن مسلم:

الشعر والشعراء (طبقات الشعراء)، تحقيق:

د. د. مفيد قميحة والأستاذ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

ب - أحمد محمد شاكر، دار الثقافة - بيروت ١٩٦٩ م.

القحطاني، د. عبد المحسن فراج:

بين معيارية العروض وإيقاعية الشعر، النادي الأدبي الثقافي بجدة،  
الطبعة الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

قدامة، ابن جعفر أبو الفرج:

نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مطابع الدجوى - القاهرة (د. ت).

القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب (ت ١٧٠ هـ):

أ - جمهرة أشعار العرب، دار الميسرة - بيروت ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨م.

ب - دار صادر - بيروت (د. ت).

ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر (ت ٥١٥ هـ):

البارع في علم العروض، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الثقافة  
العربية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م.

القطان، عمر محمد سليمان:

معن بن أوس، دار العلم للطباعة والنشر - جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ =  
١٩٨٣م.

- ك -

الكتبي، محمد بن شاعر (ت ٧٦٤ هـ):

أ - فوات الوفيات، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة -  
مصر ١٩٥١م.

ب - عيون التواريخ.

كحالة، عمر رضا:

معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي - لبنان.

ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد:

كتاب تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي.

مبارك، د. زكي :

المدائح النبوية في الأدب العربي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر-  
القاهرة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد :

أ- القوافي وما اشتقت ألقابها منه، تحقيق: د. رمضان عبد التواب،  
مطبعة جامعة عين شمس- القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٢م.

ب- الكامل في اللغة والأدب (جزءان)، تحقيق: تغايد بيضون ونعيم زرنود،  
دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩م.

المتنبي، أحمد بن الحسن :

ديوانه (البرقوقي)، مطبعة السعادة- القاهرة.

مجلة آداب المستنصرية (تصدرها كلية الآداب بالجامعة المستنصرية) :

مطبعة المعارف- بغداد، العدد الثالث ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨م.

المدني، علي صدر الدين بن معصوم (ت ١١٢٠ هـ) :

أنوار الربيع في أنواع البديع، تحقيق: شاهد هادي شاکر، مطبعة النعمان  
-العراق ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩م.

المزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى (ت ٣٨٤ هـ) :

الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق:

أ- محيي الدين الخطيب، المطبعة السلفية- القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ.

ب- محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ  
= ١٩٩٥م.

ابن المستوفى، شرف الدين أبو البركات المبارك بن أحمد اللخمي :

تاريخ إربل (جزءان)، تحقيق: سامي الصفار، دار الرشيد- بغداد (د. ت).

ابن المعتز، أبو العباس عبد الله بن محمد:

ديوانه، تحقيق: محمد بديع شريف، دار المعارف - مصر.

المعري، أبو العلاء:

أ - رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطبي)، دار المعارف - مصر ١٩٧٥م.

ب - سقط الزند، شرح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ):

كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، صححه وروضع حواشيه: محمد مصطفى زياد، مطبعة التآليف والنشر، الطبعة الثانية ١٩٧٥م.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري:

لسان العرب - طبعة بولاق (طبعة مصورة) (د. ت).

موسى، أحمد إبراهيم:

الصيح البديعي في اللغة العربية، دار الكاتب للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٩م.

ميدان، أيمن:

ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، مطبوعات النادي الأدبي الثقافي - جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

- ن -

النيسابوري، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم:

مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ = ١٩٥٩م.

- ه -

الهادي، د. صلاح الدين:

ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، دار المعارف - مصر ١٩٦٨م.

بن هشام ، أبو محمد عبد الملك :

سيرة النبي (أربعة أجزاء) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة دار التراث - القاهرة (د.ت).

سلاى ، حميد بن ثور :

ديوانه ، إشراف: د. محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

- ي -

سوعى ، لويس شيخو :

شعراء النصرانية قبل الإسلام :

أ - دار المشرق - بيروت (الطبعة الثانية).

ب - مكتبة الآداب - القاهرة ١٩٨٢م.

الهونيني ، محمد بن عبد العزيز (ت ١٠٢١هـ) :

ذيل مرآة الزمان ، طبع حيدر آباد الركن - الهند ١٩٥٤م.

## ٧ فهرس موضوعات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٦-٥	■ تمهيد:
١٢-٧	■ المؤلف:
٧	- مصادر حياته
٨	- اسمه ونسبه
١١	- وفاته
١٧-١٣	■ المخطوطة:
١٣	- أسلوبها
١٤	- الناسخ
١٥	- التحقيق
٦٧-١٩	■ الدراسة:
٢١	- تنوير
٢٣	- تعريف القافية عند العروضيين (كما تناولها الإربلي)
٣٠	- أقسام القافية
٣٢	- أقسامها إيقاعياً
٤٢	- عيوب القافية
٤٢	- الإكفاء والإقواء
٤٤	- السناد
٤٥	- الإجازة
٤٦	- عيوب المعانى (كما سماها المؤلف)

الصفحة	الموضوع
٤٧	- البأر
٤٧	- الإيطاء
٥٣	- التضمين
٥٧	- التحريد
٥٨	- الرُمل
٥٨	- الرُجز
٥٩	- المُقعد
٦٠	- التجميع
٦٠	- المرسل
٦٠	- المدمج
٦١	- المدرج
٦٣	التعليقات
٦٩-٢١٤	■ النص:
٧١	- طرة المخطوطة
٧٣	- الصفحة الأولى
٧٥	- الصفحة الأخيرة
٧٨	- فى ذكر القافية واختلاف العلماء فى حقيقتها
٩٩	- المترادف
١٣٠	- فى الألف والواو والياء
١٣٢	- الوصل وموضعه بعد الروى المطلق

الصفحة	الموضوع
١٣٧ - ١٥٥	- باب الحركات:
١٣٨	- الرس
١٣٨	- الإشباع
١٤٢	- الحنو
١٤٣	- التوجيه
١٤٦	- المُجْرَى
١٤٩	- الإطلاق
١٤٩	- النفاذ
١٥٠	- مسألة
١٥١	- التعدي والمتعدي
١٥٤	- الغلر والغالى
١٥٧ - ٢١٤	- باب العيوب:
١٥٧	- الإقواء
١٦٠	- الإصراف
١٦٣	- الإكفاء
١٦٩	- مسألة
١٧٠	- مسألة
١٧٤	- السناد
١٧٤	- مواضع السناد بحسب القافية
١٧٤	- سناد التأسيس

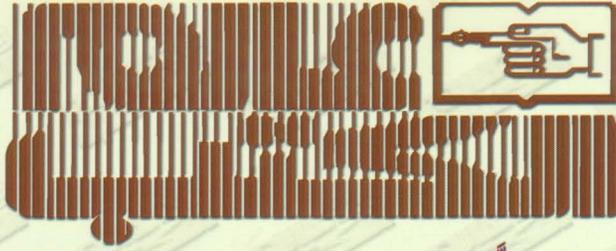
١٧٥	- سناد الإشباع
١٧٦	- سناد التوجيه
١٧٦	- سناد الردف
١٧٧	- سناد الحنو
١٨٠	- الإجازة
١٨٢	- من عيوب الشعر:
١٨٢	- الإبطاء
١٩٦	- التضمين
٢٠٣	- التحريد
٢٠٨	- الرُّجَزُ
٢١٠	- التجميع
٢١٠	- المرسل
٢١١	- المدمج
٢١١	- المُقْتَضِبِ
٢١١	- الغزل
٢١١	- النسيب
٢١١	- التشبيب
٢١٢	- تنصيف البيان
٢١٢	- التنصيف التام
٢١٢	- التنصيف المحتاج

الصفحة	الموضوع
٢١٢	- تصنيف الاقتضاء
٢١٣	- تصنيف الإدماج
٢١٣	- تصنيف الاقتطاع
٢١٤	- تصنيف السُّكُت
٢٨٤ - ٢١٥	■ الفهارس:
٢١٧	١ - فهرس الآيات القرآنية
٢١٧	٢ - فهرس الحديث النبوي الشريف
٢١٨	٣ - فهرس مصطلحات العروض والقوافي
٢٢٧	٤ - فهرس الشعر .....
٢٥٢	٥ - فهرس الأعلام
٢٦٦	٦ - فهرس المصادر والمراجع
٢٨١	٧ - فهرس موضوعات الكتاب

\* القارىء الكريم : ستلحظ أخطاءً لا تغيب عن ذهنك ، أغلبها سقط حرف ، أو حبر نزل على كلمة فغير قراءتها ، أو شرطة صاحبت الرقم من أسفل : فأصبحت حركة جَنَتْ على الكلمة . وعذراً أيها القارىء الكريم إن وجدت أمثال هذه القائمة . والرغبة أن تكون المدونة دليلاً على هذه الهنات الطباعية .

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٧	١١	ولصلاح الدين بن أبيك	ولصلاح الدين خليل بن أبيك
١٢	٥	الروايات	الروايات
٢٩	١٨	وابن العجاج	وأبيه العجاج
٣٠	٨	حَبَّيْتُ	ضَبَّيْتُ
٣٠	٩	المُعَلَّى	المُعَلَّى
٣٢	١٧	خلف	خلاف
٣٣	الأخير	يا عزُّ	يا عزُّ
٤٣	١٩	هرجاب	هرجاب
٤٧	١٥	عِيَّ	عِيَّ
٥٢	٨	رغا	رعى
٥٣	١٧	داخل	داخلا
٥٤	١٧	ابي زكريا	أبي زكريا
٦٠	٩	الضرب	الضرب
٦٠	١٩	بعد كلِّ	بَعْدَ كُلِّ
٦١	١٨	اهتماما	اهتماماً
٨٣	٦	بنيت	بُيِّنْتُ
٨٤	الأخير (متن)	مجاز	مجاز
٨٦	١٤	حَبَّيْتُ	ضَبَّيْتُ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨٧	هوامش (١)	يا هَنا ... ويَحَكْ	يا هَنا... هُ ويَحَكْ
٩١	١١	ولعل هناك سَقَطُ أو سهو	ولعل هناك سَقَطاً أو سهواً
١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣	هناك خطأ مطبعي تحت أرقام الهوامش بالمتن ؛ يظهر وكأنه حركة (فتحة) فوق الحرف		
١٧٨	الأخير (هامش ٤)	وهو فيالعيون	وهو في العيون
١٨٩	الأخير (هامش ٤)	القّة	البقرة
١٩٦	قبل الأخير (هامش ٣)	أم « يمتهنه »	أما « يمتهنه »
٢٥١	٩	زهين بن أبي سلمى	زهير بن أبي سلمى
٢٧٨	١٦	المزرياني	المرزباني



# مجلة محكمة متخصصة في الكتاب وقضاياه تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف أسست عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

الربيعان - الجماديان ١٤٢٥هـ -  
مايو - يونيو / يوليو - أغسطس ٢٠٠٤م

العددان الخامس والسادس  
[ عدد مزدوج ]

المجلد الخامس والعشرون

## عدد مزدوج

### من محتويات العدد

- \* الحدث الجاحظي : قراءة في نصّ مشكل
- \* الاستدراك في كتاب تكملة المعاجم لدوزي
- \* حواشي أبي علي الشلوين على إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج لابن ملكون الإشبيلي.
- \* كتاب القوافي لأبي الحسن ، علي بن عثمان الإربلي (٦٧٠-٠٠٠هـ) .
- \* الكافي في العروض والقوافي للتبريزي
- \* مشروع بيليوجرافية يوسف القرضاوي
- \* حول كتب الطب النبوي : إضافات جديدة

رئيس التحرير

يحيى محمود بن جنيد



المؤسسان  
عبد العزيز الرفاعي  
عبد الرحمن المعمر

الربيعان - الجماديان ١٤٢٥ هـ  
مايو - يونيو / يوليو - أغسطس ٢٠٠٤ م

العددان الخامس والسادس  
[عدد مزدوج]

المجلد الخامس والعشرون

## المحتويات

### \* الدراسات

- الحدت الجاحظي : قراءة في نصّ مشكل ..... محمد خير البقاعي ..... ٣٨٧ - ٣٩٤  
- نقد الشعر في كتاب «الحيوان» للجاحظ في ضوء النقد الحديث  
..... عدنان محمود عبيدات ..... ٣٩٥ - ٤٠٦  
- تقويم مواقع المكتبات الجامعية السعودية على الإنترنت  
..... عبدالرشيد بن عبدالعزيز حافظ ..... ٤٠٧ - ٤١٨  
- الاستدراك في كتاب تكلمة المعاجم لوزي خالد بن سعود العصيمي ..... ٤١٩ - ٤٥٠  
- حواشي أبي علي الشلوبين على إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج  
لابن ملكون الإشبيلي ..... حسن بن محمد الحفظي ..... ٤٥١ - ٤٧٥  
- أشكال التفاعل بين الخطاب النسوي والخطاب الشعري: تحليل لنصوص  
بعض الشاعرات من المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي  
..... معجب بن سعيد الزهراني ..... ٤٧٦ - ٥٠١

### \* الأعلام

- عبدالحق حقي الأعظمي (١٨٧٣ - ١٩٢٤م) ..... عبدالله الجبوري ..... ٥٠٢ - ٥٠٥

### \* المراجعات

- كتاب القوافي لأبي الحسن، علي بن عثمان الإربلي (٦٧٠ - ٠٠٠ هـ) :  
تحقيق عبدالحسن فراج القحطاني ..... عمر خلوف ..... ٥٠٦ - ٥٢٣  
- الكافي في العروض والقوافي للتبريزي ..... سليمان أحمد أبو ستة ..... ٥٢٤ - ٥٢٨

### \* البليوجرافيات

- مشروع بليوجرافية يوسف القرضاوي ..... عبدالحميد حسانين حسن ..... ٥٢٩ - ٥٥٢

### \* مناقشات وتعليقات

- حول كتب الطب النبوي : إضافات جديدة ..... لطف الله قاري ..... ٥٥٣ - ٥٥٧  
\* دوريات صدرت حديثاً ..... نجيب محمد الخطيب ..... ٥٥٨ - ٥٦٦  
\* كتب صدرت حديثاً ..... ٥٦٧ - ٥٧٨

عالم الكتب

مجلة محكمة متخصصة  
في الكتاب وقضاياها ،  
صدر العدد الأول منها في  
رجب ١٤٠٠ هـ / مايو ١٩٨٠ م

الناشر

## دار تقيف للنشر والتأليف

الهيئة الاستشارية للتحرير

أبو عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري  
عبدالستار عبدالحق الحلوجي  
عباس صالح طاشكندي  
عبدالمعز بن ناصر المانع

العنوان البريدي

✉ ٢٩٧٩٩ الرياض ١١٤٦٧

☎ ٤٧٦٥٤٢٢

ناسوخ : ٤٧٦٣٤٣٨

تصفح على الانترنت [www.alkutub.net](http://www.alkutub.net)

لترتيب الاشتراك [info@alkutub.net](mailto:info@alkutub.net)

ردمدم : ١١٥٩ - ٠٣٥٨

الإيداع : ٠٠٠٨ - ١٤

## كتاب القوافي لأبي الحسن، علي بن عثمان الإربلي (٥٥٥ - ٦٧٠ هـ)

تحقيق

عبد المحسن فراج القحطاني

عمر خلوف

الرياض

القافية في الشعر حليّة إيقاعية جليلة، يُتَوَجُّ الشاعر أبيات قصيدته بها، لتضفي عليها سحراً أُخَاذُ يُضَافُ إلى ما يحمله وزن القصيدة ذاته من نافذ الأثر، ورائع التأثير.

وليست القافية من الوزن، ولا حاجة له بها، فهو قائم بنفسه تامٌ ببنونها. وإنما يُلَوِّنُ الشاعر بها وزنه، لما تحمله في ذاتها من الروعة والجمال، فهي بمثابة الأصباغ والألوان التي لا غنى للمرأة عنها.

والقافية - على ذلك - تابعة للوزن، ودرّسها تابعٌ لدرس العروض. إلا أنّ عناية العلماء بها؛ درساً وتأصيلاً، جعل الكثيرين منهم يفرّونها في كتب منفصلة عن العروض، علماً مستقلاً بأصوله، منفرداً بأحكامه.

إن من تمام التحقيق الإشارة إلى بدايات صفحات المخطوط ذاتها، مما يتيح للباحث المدقق أن يستدرك على المحقق أسوأ فانت عليه إبّان انغماسه في مسائل التحقيق وقضاياها المختلفة.

٢ - وفي منهج التحقيق: أشار المحقق إلى عنايته بعلامات الترقيم؛ كالفواصل، والنقط، وعلامات التعجب، والاستفهام. إلا أن المحقق لم يستطع أن يضبط بدايات فقراته دائماً، فكثيراً ما خلط فقرات الكتاب خلطاً مريباً، فدمج فقرة - كان من حقها الأفراد - في غيرها، أو أفرد فقرةً كان من حقها أن تُضمَّ إلى سابقتها أو لاحقتها، مما كان له في كثير من الحالات تأثيره السيء على فهم النص. فمن ذلك على سبيل المثال: قوله (ص ١٠٣): "وأعلم أن المترادف لا يقع [إلا] (٧) في القوافي المقيدة؛ خاصة وهذه القوافي الخمس لا يخرج عنها وزن من أوزان العرب...".

والكتاب الذي نستعرضه اليوم، هو واحد من الكتب المحقّقة حديثاً في علم القافية، يُضَافُ إلى ثلاثة كتب أخرى، كنت قد وقفت عليها عدداً من الوقفات والملاحظات، في مقالة نشرتها مجلة الدراسات اللغوية الفراء (١).

### أولاً: ملاحظات حول الدراسة ومنهج التحقيق:

١ - قام المحقق بحذف كلمة (فصل) حيثما وردت من المخطوط "بحيث بلغت ثماني وتسعين" فصلاً، قائلًا: "إن حذفها من الكتاب يعطي سيطرةً على التحكم في علامات الترقيم، وفتية الكتابة، حيث لم تتخذ كلمة (فصل) بُعداً معنوياً للكتابة، ولا توزيعاً يقبله أسلوب الكتاب" كما يقول؛ وليس من حقه أن يحذف كلمة يرى المؤلف ضرورةً في استخدامها. بل إنه بذلك ضيَع علينا الكثير من فرص التدقيق والفهم، وفوت علينا معرفة أماكن اختلاط الأوراق إن وجدت. وكان بإمكان المحقق أن يُشير إلى مواضع الحذف على الأقل. بل

ولغة بني تميم: زوجُ الرجل، وللمرأة زوجة. ولغة الحجاز: زوجُ لهما، وهو الفصيح، وبه نزل القرآن.....

ومن هذا أيضاً كلُّ ما يجوز أن يسكن وسطه ويتحرك؛ فإنه إبطاء ..  
ومثل هذا الخلط كثير.

٣ - وفي مقدمته المطولة، درج المحقق على الإحالة دوماً إلى أرقام صفحات أصل المخطوط دون المطبوع، مشيراً إلى منهجه هذا في حواشيه (حاشية ٢٣، ص٦٤). ولست أدري ما فائدة الإحالة إلى المخطوطة، وهي ليست في متناول يد القارئ؛ بينما كان على المحقق أن يحيل القارئ إلى أرقام الصفحات في المطبوعة التي أمامه، لكي يتسنى له العودة إلى النص المشار إليه في الإحالة.

ويبدو لنا أن المحقق كان قد كتب دراسته على نص المخطوط إبان التحقيق؛ فلما انتهى منه لم يسعفه الوقت في ضبط إحالاته على الوضع الجديد للمطبوع!!

٤ - أشار المحقق في مقدمته إلى أن كتاب القوافي للإربلي هو أثره التأليفى الوحيد، محتاطاً لحكمه هذا بقوله: "حسب علمي".

وقد أشار المؤلف مرتين في ثنايا كتابه إلى أن له كتاباً آخر في العروض. ففي الصفحة (١٤٩)، وبعد إشارته إلى عدد من الضروب القيدة غير التامة، قال: "وهذه المواضع قد أُحْكِمَتْ في العَرُوض". وفي الصفحة (٢٠٣)، وبعد تعريفه (التحريد) - وهو اختلاف ضروب القصيدة - قال: "وقد ذُكِرَ ذلك في العروض مُفصَّلاً في موضعه".

٥ - وكان على المحقق - في دراسته - أن يشير إلى أن الإربلي رائدٌ في دراسته لصورف القافية وحركاتها، مرتبةً ترتيباً تتابعياً، يبدأ بحرف التأسيس فالدخيل

وهما فقرتان منفصلتان صحيح ضبطهما هو: (واعلم أن المترادف لا يقع [إلا] في القوافي القيدة خاصة). فقرة أنهى بها المؤلف حديثه عن قافية المترادف ليبدأ بعدها فقرةً جديدة، تتحدث عن القوافي الخمس من زاوية أخرى، وذلك قوله: "وهذه القوافي الخمس لا يخرج عنها وزن من جميع أوزان العرب ... فمنها ما يجيء على أصله، ومنها ما نقص عن أصله ومنها ما زاد عن أصله. فأما ما جاء على أصله ... إلخ".

ومن ذلك قوله (ص١٢٣): "فأما إذا كان الروي مطلقاً، فلا تكون الألف روياً البتة، وذلك أن الروي المطلق لا يكون إلا متحركاً، والألف لا تكون إلا ساكنة، فبطل أن تكون روياً، ويكون ما قبلها روياً، وهي وصل، وإن كانت ساكنة، فقد يقع الروي متحركاً، والوصل ساكناً، ولا يقع الروي والوصل بالعكس من هذه الصورة، ولا تقع الألف روياً في مواضع، منها: وقوعها ضميراً في التثنية، نحو: (نزلًا وقاما) وشبهه.  
ونحو ألف الإطلاق، في مثل: (مذهبا وملعبا) وشبهه".

وفي هذا النص أكثر من إشكال واحد؛ فهو فقرتان: تنتهي الأولى عند قوله: "... ولا يقع الروي والوصل بالعكس من هذه الصورة". وقوله فيها "وإن كانت ساكنة" غامض، ويبدو لنا زائداً. بينما تشتمل الثانية على ما تبقى من الكلام حتى قوله: "وشبهه". ذلك أن الفقرة الثالثة لصيقة بما قبلها أشد اللصوق!

ومن ذلك أيضاً: قوله (ص١٨٩): "ولغة بني تميم: زوجُ الرجل، والمرأة زوجة".

ولغة الحجاز: زوجُ لهما، وهو الفصيح، وبه نزل القرآن..... ومن هذا أيضاً كلُّ ما يجوز أن يسكن وسطه ويتحرك، فإنه إبطاء ..

وواضح أن صحيح ضبط الفقرتين هو:

مثل ذلك، على الرغم من وقوعه في بعض الشعر، كالذي أوردته بعد ذلك من قول عمرو بن كلثوم، وقول الشماخ (ص ٤٥٥، ١٧٨).

### ثانياً: ملاحظات حول التحقيق :

١ - جاء في الحاشية (٢)، (ص ٧٨) قوله : "يُعْرَبُ الخليل القافية بأنها ما بين آخر حرف من البيت إلى أول ساكن يليه ، مع المتحرك الذي قبل الساكن". قال المحقق : "وظاهر التعريف أن حرف الروي ليس من القافية!!"

ولست أدري من أين تأتي للمحقق هذا الفهم الغريب. إذ ليس في تعريف الخليل المذكور ما يدل على هذا الفهم أبداً.

٢ - في معرض حديثه عن القافية في كلمة (عَوَاقِبُهَا) عند الخليل (ص ٨٢)، جاء قول المؤلف: "فإن القافية عنده من الواو وفتحها إلى آخر البيت". وهذا تصحيح، صوابه: الواو وفتحها .

٣- قوله (ص ٨٥) : "وحكى ابن جنبي عن أحمد الطبراني عن شيخ له شام عن البحرني ..".

لم أفهم قوله (شام)، إلا أن تكون: عن شيخ له شامي.

٤- قوله (ص ٩٤):

دَعَرْنَا بِهِ الْوَحْشَ فِي سَرِيهِ فَاصْنَمْتُهُ مَنَّا رَمَاءُ لَعْلُ

قال: "قالبيت من الضرب الثالث من المتقارب، وعروضه وضربه مقصوران".

الصواب: محنوفان.

٥ - قوله عن قافية المتدارك (٥//٥) (ص ٩٤): "وتقع هذه القافية في ستة أجزاء، وهي: متفاعلن، مستفعلن، مفاعلن، فاعلن، وفعلل إذا كان قبله حرف ساكن، نحو: فعولن فعلل، [وهلل] إذا كان قبله حرف متحرك، نحو: فعولل فعلل".

سقطت كلمة (وهلل)، فاخترت المعنى. ولعله خطأ طباعي.

فالرديف فالروي فالوصل فالخروج. بينما يبدأ سواء عادة بأشهر حروف القافية: ألا وهو الروي، لينتقل بعده إلى سواء من الحروف الأخرى.

٦ - ولا ريب أن من مكمّلات التحقيق التي أخلّ بها المحقق أن يقوم بشرح غريب الألفاظ وغامض الشعر إن وجد، كما في قوله (ص ١٦٨):

قد وعنتني أم عمرو إن تا [!]

تدمن رأسي وتغليني و [!]

وتمسح القفأ حتى تتنا [!]

٧ - وحول فوائد علم القافية، والتي أشار إليها الإربلي، قال المحقق في مقدمته (ص ٢٢): "فليس من الضروري أن يعرف الشاعر بقائناً هذه المصطلحات، كالفرق بين الوصل والروي، أو الريف والتأسيس، وإنما على الشاعر أن يحس بالإيقاع المقطعي الأخير من البيت، لكي يتكرر معه في قصيدته، إضافة إلى تمتعه بالحنس الموسيقي عند إنشاء نصه الشعري".

نقول: لم يعد ذلك الإحساس كافياً لتجنب الوقوع في الخطأ أو الخلل، وزناً وقافية. ونرى أن على شاعر اليوم أن يتسلح بالمعرفة العميقة الواجبة لدقائق وخصائص علمي العروض والقافية، لكي يتجنب الوقوع في الخلل من جهة، وليثري شعره بالإيقاعات الثرة الكثيرة، التي ليس له أن يحيط بها بون التعمق في دراسة العروض.

٨ - يقول المحقق في مقدمته (ص ٣٤): "ثم ضرب [المؤلف] أمثلة تصورية لم يرها في شعر، فقال: لا يجوز بيع مع بيع، ولا يجوز قولاً مع قولاً..".

وبغض النظر عن الخطأ في ضبط الأمثلة، والذي سوف نأتي على مناقشته لاحقاً، لم يقل المؤلف أن أمثله تلك هي أمثلة تصورية، لم يرها في شعر، ولم أدري من أين تأتي للمحقق مثل هذا الفهم ؟ فالإربلي يذكر عدم جواز



الواو بعدها . ويُقَوِّي ذلك أن ما قبل الهاء لا يلزم حرفاً بعينه..

خطأ، صوابه: "أن ما قبل الواو لا يلزم حرفاً بعينه".  
بدليل قوله بعدها: "فإن هذه الهاء التي قبل الواو يجوز وضعها غيرها من الحروف".

١٩- قوله (ص ١٢٠): "والقسم الثالث أن تكون [الألف] زائدة منبئية مع الكلمة بناءً لا تنفصل عنه ... نحو: (حَبْلِي وَيُسْرِي وَسُعْدَى وَعُضْبِي) ، وذلك لأنها إذا لم يكن انفصالها كانت كالجزء من الكلمة، فجاز وقوعها رويًا .."

تصحيف ، صوابه : وذلك لأنها إذ لم يُمكن انفصالها كانت كالجزء من الكلمة..

٢٠- قوله (ص ١٢٦):

مَنْ يَتَمَنَّ الْعُمَرَ فَلْيَدْرِعْ صَبْرًا عَلَى فَقْدِ أَحِبَائِهِ  
وَمَنْ يَعْمرُ يَلْقَ فِي نَفْسِهِ مَا يَتَمَنَّاهُ لِأَعْدَائِهِ

صحَّفَ المحقق قافية البيت الأول، على الرغم من ذكر المؤلف أن الروي هنا هو الهزرة، فجعلها المحقق بَاءً بالتصحيف.

والصواب : أَحِبَائِهِ .

وكنت أظن أن الخطأ لا يعو الخطأ المطبوعي ، إلا أن المحقق أثبت في فهرس الأشعار مع قافية الباء على (أحبابه)!

٢١- قوله (ص ١٢٨): "فقد سموا من الأحرف ما يلزم بنفسه، وهو الدخيل".

خطأ، صوابه: "ما لا يلزم بنفسه". لأن الدخيل - كما هو معروف - لا يلزم بنفسه، وإنما يلزم بموضعه لا غير.

٢٢- قوله (ص ١٢٨): "وسُمِّيَتْ هذه الحركة (رسأ) لأنها أول القافية، وهي مشتقة من رس الحصى وهو أولها".

علق المحقق في حواشيه أن كلمة (مشتقة) جاءت في الأصل على (مشتق)، قائلًا: "ولعله سهو من الناسخ".

الكلمة تصحيفاً، صوابه ( يا رَجَائِي) ليصح معها البيت وزناً ومعنى.

١٥- قوله (ص ١١١) : "وحاصله أنه متى وقع بين مؤسس في قصيدة غير مؤسسة لا يعتد به ، ويكون سناداً معيياً".

تصحيف، صوابه: ".. متى وقع بيتٌ مؤسس .."

١٦- قوله (ص ١١٩): "وإذا وقع وأو مفتوح ما قبلها، لم يجز معها أو مضموم ما قبلها، ولذلك لا يجوز (بِيعَ) مع (بِيعَ)، ولا يجوز (قَوْلًا) مع (قَوْلًا).."

أشار المحقق في حواشيه إلى احتمال وجود سقط قبل هذه العبارة ، تقديره : "إذا وقع ياءٌ مفتوح ما قبلها ، لم يجز معها ياءٌ مكسورٌ ما قبلها". وهذا صحيح، إلا أن المحقق لم يستطع أن يضبط أمثلته بالشكل الصحيح. والصواب : (بِيعَ) مع (بِيعَ) ، (وقَوْلَ) مع (قَوْلَ).

وربما كان من الأصوب أن تكون العبارة هنا كالتالي: "وإذا وقع وأو أو ياءٌ مفتوح ما قبلها، لم يجز معهما أو مضموم ما قبلها، ولا ياءٌ مكسورٌ ما قبلها، ولذلك لا يجوز (بِيعَ) أو (بِوعَ) مع (بِيعَ) و(بِوعَ)، كما لا يجوز (قَوْلَ) أو (قِيلَ) مع (قِيلَ) و(قَوْلَ)".

١٧- قوله (ص ١٢١): "إن الألف تقارق الواو والياء في أنها تكون بدلاً من التثوين في نحو: (رايتُ زيداً)، وفي نحو: (أو لم تصبراً)".

يبدي أن سقطاً وقع في هذه العبارة تقديره: "تكون بدلاً من التثوين، [أو بدلاً من نون التوكيد الساكنة]"، وذلك بدليل المثال الثاني لأن أصله: (أو لم تصبرين).

١٨- قوله (ص ١٢٤):

لَمْ يَنْدِرْ مَنْ لَامَنِي عَلَى طَرَبِي

كَيْفَ اغْتَابَاطِي بِإِذَةِ اللَّهِـ

فالواو رويٌ ... وجاز ذلك لسكون الهاء ، وتطَرَّفَ

حركة الإطلاق (ص ١٤٩)، مما يشير إلى اختلاط في أوراق المخطوط، تقديماً أو تأخيراً.

٢٧- قوله (ص ١٤٨): "والضرب الثالث من القسمة الأولى؛ وهو أن يكون الجزء مقيداً ممدوداً عمّا هو أقصر منه، إلا أن يقيد بحذف حركة منه، لا أكثر منها، نحو: (مفعولان) في السريع والمنسرح، فإنهما [!] فوق (مفعولان) ...".

ويبدو أن في عبارته الأخيرة تصحيح، صوابه: "إلا أن يقيد [يكون] بحذف حركة منه لا أكثر منها، نحو: (مفعولان) في السريع والمنسرح، فإنها فوق (مفعولان) ...".

كما أن من حق الفقرتين بعدها أن تندمجا فيها، لأنهما تفسران وتوضحان الفرق بين (فاعلان) و(مفعولان).

٢٨- قوله (ص ١٤٩): "وأما الإطلاق فهو اسم لكل روي له مجرى، وهو ضد المقيد كما قيل، وليس بباطل، وإنما المجرى والإطلاق جعلاً اسمين لحركة الروي. فالمجري مشتق من جريان الصوت في الروي في حروف اللين، والإطلاق مشتق من إطلاق الحركة على الروي غير المقيد...".

وكان المحقق قد علّق على هذه الفقرة بقوله (ص ٤٠): "وهو بهذا التعليل اللطيف يصبح - فيما أرى - من أول من تنبّه إلى هذا الفرق الدقيق بين الإطلاق والمجري، إذ المجري (جريان الصوت) - على ما يبدو من هذا التعليل - سابق للإطلاق، فبعد تمام العملية يأتي الإطلاق!!".

أقول: إن عبارة الإربلي لا تتضمن شيئاً من هذا الفهم الغريب، وليس فيها أي فرق - دقيق أو جليل - بين الإطلاق والمجري، بل إن الإربلي - كما هو واضح - يرد على من فرّق بينهما بقوله: "وليس

نقول: بل الأولى أن تكون الكلمة (مشتق)، لأن مصطلح (الرس) مذكر بذاته، وإن كان يصف الحركة، وذلك بدليل قوله بعدها: "وهو أولها"، ثم قوله: "ومثاله". ولو أراد المحقق التأنيث وجب عليه أن يؤنث ما بعدها. ٢٢- قوله (ص ١٣٩): "فإذا صاروا إلى الإضافة إلى ما تحرك ثانياً فكلهم يحذف الألف".

تصحيح، صوابه: "ما تحرك ثانياً"، أي حرفه الثاني. ٢٤- قوله (ص ١٤٠): "ويصحّ ذلك أن الحركات أمّا جاورت الروي المقيد كانت كاتها فيه".

تصحيح، صوابه: "لما جاورت الروي ...".

٢٥- قوله (ص ١٤٣): "وأعلم أنه لا يجوز في الحنو [حركة] ما قبل الرفع] (قِيلُ) مع (قِيلِ)، ولا (قَوْلُ) مع (قَوْلِ)، ولا (قَوْلُ) مع (قِيلِ)، ولا (قِيلُ) مع (قَوْلِ)، فهذه أربع مراتب ...".

لم يستطع المحقق أن يضبط المرتبة الرابعة بالشكل الصحيح، أي: (قِيلُ) مع (قَوْلِ). وربما كان من الأجدر أن يعكس التشكيل في المرتبة الثانية، فيجعله: (قَوْلُ) مع (قَوْلِ).

وكان المحقق لم يستطع ضبطها في مقدمته كذلك (ص ٩٣) كما ذكرنا آنفاً.

وعموماً؛ فإن مثل هذا التفصيل تمحلّ من المؤلف، زاد في تعقيد المسألة والأسلوب، وهما أبسط من ذلك بكثير. وكان يكفيهِ القول: إنه لا يجوز (قِيلُ) أو (قَوْلُ) مع (قِيلِ) أو (قَوْلِ)، لأنه لا يجوز الرفع بالواو والياء اللينتين (المفتوح ما قبلهما) مع الواو والياء المدبّتين.

٢٦- قوله (ص ١٤٧): "وأما الروي المقيد ...".

صفحتان كاملتان تحدث فيهما المؤلف عن الروي المقيد، وهو من حروف القافية، وهما هنا محشورتان في باب الحركات، حيث كان المؤلف يتحدث قبلهما عن حركة المجري (ص ١٤٦)، وعاد فتحدّث بعدهما عن

و صواب ضبط القافية في الشطر الأول هو (أجمالها) بالفتحة على اللام، وهو خطأ طباعي على الأغلب، وإنما ذكرته لإيضاح الشاهد من فتح اللام في الأولى، وضمها في الثانية.

٢٢- قوله تعليقاً على رثاء ابنة مسافع لأبيها (ص١٦٥):

فجمعت بين التون والميم لقرب مخرجهما.

لعل الأصوب أن يقول: (مخرجيهما) على التثنية.

٢٣- قوله (ص١٦٧):

يصبُّ بالو الفزال الدارجا

حمارٌ وحشٍ سبع المناعيا!

ثم قال:

والتعَبُ المطرودُ قرماً هانجا

فجاء بالياء والجيم في قافية واحدة.

الأولى هنا أن يكتب المحقق البيت الأول أشطاراً متواليه، كما كتبت الشواهد التي تسبقه، وذلك لكي يظهر اختلاف قافية الشطر الثاني (المناعيا) عما سبقها (الدارجا) ولحقها (هانجا).

٢٤- قوله (ص١٦٨): "ولا يكون الياء حرفَ الروي، لأنك لو

جعلت الياء في (سني) و(امي) ... رويًا، وهو مقيد، وإطلاقه جائز ..."

ثم قوله بعدها (ص١٦٩): "وذلك إنما حكمتنا في

(سني) و(امي) أن الروي ما قبل الياء، لأنه لا يمكن إطلاقها ..."

فقوله الأخير مناقضٌ لسابقه كما هو واضح، ولعل في

العبارة الأخيرة خطأ صوابه: "مع أنه يمكن إطلاقها".

٢٥- في تفسيره لقول الشاعر (ص١٧١):

بالخيرِ خيراتٍ وإنْ شرًّا فا

ولا أريدُ الشرُّ إلا أنْ تا

قال: "ويكون الروي ألفاً، والتاء والألف بعدهما

وصل!!"

بطائل، وإنما المجرى والإطلاق جعلاً اسمين لحركة الروي ...". فهما اسمان لمسمى واحد، اشتق الأول من جريان الصوت في الروي بحروف اللين، واشتق الثاني من إطلاق حركة الروي بحروف اللين عادة.

٢٩- قوله (ص١٥٠):

وما الخلُّ إلا من وقاك بنفسه

وما السيفُ إلا ما كفاك مَضَاهُ

صحف المحقق في قافية البيت، على الرغم من بقاء الوزن صحيحاً.

والصواب: (ما كفاك مَضَاهُ)، بدليل قوله بعده:

"فالآلف ردف، وفتحة الضاد حنو، والهمزة روي... إلخ".

وقد ظننتُ بدايةً أن الخطأ لا يعدو أن يكون خطأ مطبعياً، سقطت فيه همزة الروي سهواً، إلا أن المحقق صنّف البيت في قافية الألف! فأخطأ مرتين: مرةً في تصحيحه، والأخرى في تصنيفه؛ وذلك أن روي (مضاه) هو الياء لا الألف كما هو واضح.

٣٠- قوله (ص١٥٠): "إن الألف ... لو تحركت لعادت

همزة، ليس فيها مد ولا لين، فتصلح للوصل!!"

أقول: لو صارت الألف همزةً بالتحريك لم تعد تصلح للوصل وإنما تصبح رويًا. ويستدل على خطأ المعنى هنا بقوله بعدها: "وذلك الواو والياء لو تحركتا لذهب المد واللين، فلم يوصلَ بهما". وربما كان في ذلك تصحيحٌ، صوابه: فلا تصلح للوصل.

٣١- في حديثه عن الإصراف (ص١٦٢)، وهو مجيء

(النصب) مع (الرفع أو الجر) في القوافي، قال: "وهو

قليلٌ مع هاء الوصل، نحو قول الأعشى:

رحلتُ سميّةً غنوةً أجمالها

وقال فيها:

ما بأنّها بالليلِ زالَ زوالها

وواضح أن هذا الكلام ينقض بعضه بعضاً ، فهو مرةً بعدَ اتفاقِ اللفظ واختلافِ المعاني إبطاءً لا محالة؛ ومرةً أخرى لا يعدّها إبطاء . وهو يقرر أن المعاني في كلمة (صالحا) مختلفة، ثم يقول: فالمعنى في جميعها واحد .  
ولعل المحقق قد أربكه مثل هذا التناقض، فصرّف جهده إلى محاولة تبريره بون طائل (ص/٤٨).

٤٠- قوله (ص/١٩٠): "ويدل على ذلك أن الخليل قال: مَنْ مَدَّ الْبِكَاءَ أَجْرَاهُ مَجْرَى سَائِرِ الْأَصْوَاتِ، نَحْوِ: الْمَكَاءِ وَالِدَعَاءِ وَالرَّغَاءِ وَالْهَتَافِ وَالضَّبْحَانِ .  
وَمَنْ قَصَرَهُ أَجْرَاهُ مَجْرَى (الْحُرْنِ) ، فَاجْرَى (الْبِكَاءِ) مَعَ ضَمِّ أَوَّلِهِ مَجْرَى الْحُرْنِ مَعَ فَتْحِ أَوَّلِهِ .."

وواضح أن ضبَطَهُ (الْحُرْنِ) بضمّ أوله خطأ، صوابه: (الْحُرْنِ) بفتح أوله، وذلك بدليل ما جاء بعده. كما أن ضبَطَهُ (البكاء) الأخيرة بالمدّ أو الهمز خطأ، صوابه (البكأ) بالقصر، وذلك بدليل قوله: "وَمَنْ قَصَرَهُ .."  
وواضح أيضاً أن من حق الفقرة الثاني أن تنضمّ إلى سابقتها بون إفرادها ، فهي معطوفة عليها لفظاً ومعنى .

٤١- قوله (ص/١٩٠): "سألت أبا علي عن (كُود) مع (كَيْد) في مصدر (كَيْدُ) فقال: القياس أن لا يكون من جمعها إبطاء .."  
وأظن الصواب قولنا: (كُود) مع (كَيْد)، على أنهما مصدر لكلمة واحدة، مردفان بالواو والياء المفتوح ما قبلهما، وحيث لا يجوز الجمع بين (كُود) و(كَيْد) في قافية واحدة .

٤٢- قول الشاعر (ص/١٩١):

ثَلَاثَةٌ نَحْنُ أَقْتَنِيَامُنَا  
نَعْمُ الْحَصُونُ وَالْعِتَادُ هُنَا  
يَا حَبِيذاً هُنَا فَيِنَا هُنَا

تصحيف غريب، صوابه: "ويكون الرويُّ الفاء والتاء، والالف بعدهما وصل ."

٣٦- قوله (ص/١٧١): "وَحَمَلُهُ عَلَى مَعْنَى خَيْرٍ مِنَ الْغَايَةِ، وَجَعَلَهُ فَضْلاً لَا مَعْنَى لَهَا!"  
تصحيف، لم أدر كيف فهمه المحقق! والصواب: وَحَمَلُهُ عَلَى مَعْنَى خَيْرٍ مِنَ الْغَايَةِ وَجَعَلَهُ فَضْلاً لَا مَعْنَى لَهَا .

٣٧- قوله (ص/١٧٢): "وَأَصْلُ الْإِكْفَاءِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: كَفَيْتُ الْإِنَاءَ، إِذَا قَلَبْتَهُ أَوْ أَمَلْتَهُ .."

في ضبط المحقق لهذه العبارة إشكال، يصح بقولنا: "كَفَيْتُ الْإِنَاءَ، إِذَا قَلَبْتَهُ أَوْ أَمَلْتَهُ .."، بحمله على ضمير المتكلم، أو "كَفَيْتُ الْإِنَاءَ، إِذَا قَلَبْتَهُ أَوْ أَمَلْتَهُ .."، بحمله على ضمير المخاطب.

٣٨- قوله (ص/١٨٥):

نَارَعَتِ الْأَبِيَاءُ لَبِّي بِمُخْتَصَرٍ

مَنْ الْأَحَابِيثِ حَتَّى زِدْنِي لَيْنَا

شطر البيت الأول مختل لاختلال ضبطه بالشكل. والصحيح كما جاء في قوافي الأخفش<sup>(٥)</sup>: (نَارَعَتْ أَلْيَابَهَا لِي ..).

٣٩- قوله (ص/١٨٥): "وإذا اتفق لفظ الإبطاء، واختلف معانيه، فإنه إبطاء لا محالة، نحو قول الراجز:

لَنْ رَجَعْتُ مِنْ مَشَقِّ صَالِحَا  
لَأَجْشَمِ الْعَيْسِ سَبْرًا صَالِحَا  
حَتَّى أُوَاقِي فِي الْعِرَاقِ صَالِحَا  
إِنِّي رَأَيْتُ صَالِحًا لِي صَالِحَا

فهذا إبطاء وإن اختلفت معانيه، لأنّ كلّ لفظة من قوله (صالحا) إنما يريد بها ضد الفاسد، فالمعنى في جميعها واحد!

ثم قال: "فإن اتفق اللفظان، واختلف المعنى .... جاز، ولم يعد إبطاءً!"



وكان الإربلي نفسه قد أخطأ عندما أشار إلى قول الشاعر (ص ١٠٧):

### الحمد لله الوهب المأن

على أنه من مشطور الرجز. ومع أننا نعتبر كل ذلك رجز صريح، لا علاقة له بالسرير من قريب ولا بعيد، ولكن يبدو أن المحقق اعتمد على إحساسه لا على علمه. فإذا كان يرى أن مثل هذا الوزن من الرجز، كان عليه أن يشير إلى رأي العروض التقليدي فيها. وقد أخطأ الخليل في حملها على السريع، لخطئه - أصلاً - في حمل السريع على الضرب (مفعولات).

١٢- وأغرب من ذلك أن يشير المحقق إلى بحر بعض الأبيات على أنها من البحر المتركب!!! وهي على المنسرح (ص ٢٣١)، أو المتواتر!!! وهي من مجزوء الكامل (ص ٢٣٦) أو الطويل (ص ٢٤١)!!

١٤- وفي فهرس المصادر والمراجع (ص ٢٦٦)، الذي رتبته وفقاً لألقاب أسماء مؤلفيها كما قال، فقد رتب بعضها وفقاً لأسماء محققها أو شارحها، كالذي فعله في تصنيف ديوان العجاج (ص ٢٦٩)، وشعر نصيب بن رباح (ص ٢٧٢)، وديوان البحرني، وديوان الأعشى، وديوان جرير (ص ٢٧٤)، وكتاب ذم الخطأ في الشعر، وديوان دريد بن الصمة (ص ٢٧٥)، وديوان عمرو بن كثوم، وديوان الشماخ بن ضرار (ص ٢٧٩).

أضف إلى ذلك أنه صنف معجم مقاييس اللغة لابن فارس تحت حرف الزاي، تحت اسم (ابن زكريا)؛ كما صنف ديوان نبي الرمة تحت حرف العين، تحت اسم (العديوي)!! كما صنف ديوان علقمة تحت حرف الفاء، تحت اسم (الفحل)؛ كما صنف كتاب (نقد الشعر) لابن قدامة مرتين؛ إحداهما تحت حرف الجيم، تحت اسم (ابن جعفر)، والأخرى تحت حرف القاف، تحت اسم (قدامة)!!

٩- وفي قافية الهاء (ص ٢٤٩) صنف المحقق عدداً من القوافي المختلفة الروي:

- \* فمن قافية الجيم قوله: (بالعوسجة).
- \* ومن الزاي قوله: (حمرزة)، وقد أشار المؤلف إلى قافيتها (ص ١٥١).
- \* ومن النون قوله: (أنة، حنة، شنة).
- \* ومن الباء قوله: (مئة).

١٠- وفي قافية الواو (ص ٢٤٩)، حشر المحقق عدداً من القوافي المختلفة أيضاً:

- \* فمن الهاء قوله: (تحنوها)، وقد أشار إليها المؤلف نفسه (ص ١٢٦).
- \* ومن الراء قوله: (فذنوا، فرؤا).
- \* ومن الكاف قوله: (سلكوا).
- \* ومن الدال قوله: (حسبوا).

١١- وفي قافية الياء (ص ٢٥٠)، حشر المحقق عدداً آخر من القوافي المختلفة:

- \* فمن الهاء قوله: (أخيه، فيه، فيها، يذميه، بنيتها) (تبنيتها، تنويها) (منكيتها، بنتيتها، عليها).
- \* ومن الدال قوله: (بادي، الهادي).
- \* ومن الراء قوله: (الساري).

١٢- أضف إلى ذلك أن كل ما صنفه المحقق على (مشطور الرجز)، وربما قال: الرجز، وكان على الضرب (مفعولان) أو (مفعولان) هو من (مشطور السريع) وفقاً لمفهوم العروض الخليلي؛ كما في قوله:

ما تنقم الحرب العوان مني

بازل عامين حبيث سنني

وقوله:

مالك لا تتج يا كلب الزيم

قد كنت نبأحا، فما لك اليوم

ومثله كثير.

### وابعاً، ملاحظات حول معنى الكتاب:

١- قوله (ص٧٨): "أعلم أن القوافي تشتمل على حروف وحركات ومعانٍ ليست بحروف ولا حركات. فالقوافي خمس، وهي: المتكاسم والمتراكب والمتدارك والمتواتر والمترادف. والحروف اللازمة للقوافي هي: الروي وقبله التأسيس والدخيل، أو الردف وحده، وبعده الوصل والخروج والمتعدي". فنقول:

\* إن القوافي لا تشتمل على ما أسماه بالمعاني. فالمعاني التي أشار إليها هي من صفات القوافي أو عيوبها. وهي - على الرغم من وقوعها على القوافي - لكنها غير مشمولة بتعريفها.

\* ذكر في الحروف هنا المتعدي، ولم يذكر الغالي، مع أنه في دراسته التفصيلية لحركات القافية بعد ذلك ذكرهما معاً.

٢- تقع القافية لدى العروضيين بين آخر ساكتين في البيت، إلا أنهم اختلفوا: هل تشمل القافية الحرف المتحرك الذي يسبق الساكن الأول، أم أنها تشمل حركته لا غير؟ بل إنهم أعطوا تلك الحركة اسماً خاصاً بها: فهي (الرس) إذا كانت قبل ألف التأسيس، وهي (الحنو) إذا كانت قبل الردف. وأما إذا كانت القافية مجردة من الردف والتأسيس فليس لهذه الحركة اسم عند العروضيين، وأطلق عليها الإربلي (التوجيه)!

وواضح أن هذا الحرف، وتلك الحركة، ليسا من متطلبات القافية، وإن كان الوزن يقتضيها كغيرهما من الحروف والحركات. ولذلك فلا ضرورة تدعو إلى ذكرهما، وإتقال العلم بمصطلحيهما.

٣- في معرض حجته على الأخفش حول تعريفه للقافية بأنها آخر كلمة في البيت، قال (ص٧٩): "وأما حجته، قال: لأنها تقفو الكلام. وقال: الدليل على أنها تقفو الكلام، لأن القافية حروف، والحروف مؤنثة".

وهذا الكلام مبهم غامض، لم يقله الأخفش في كتابه بهذه الصيغة، وإنما قال (٧): "وفي قولهم: (قافية)، دليل على أنها ليست بالحرف: لأن القافية مؤنثة، والحرف مذكر. ونفهم من كلام الأخفش أنه يريد إثبات رأيه: بأن القافية هي آخر كلمة في البيت، وليست حرف الروي كما يقول آخرون، محتجاً على ذلك بأن قولهم: (قافية) يدل على أنها كلمة، بدليل التأنيث، ولو كانت حرفاً لما أُنثوا اسمها، لأن الحرف مذكر!!

٤- قوله عن الخليل (ص٨١): "فإنه رأى ما قبل قوله:

**أَلْفٌ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الْحَقِّقِ**

فهذا الساكن الذي هو أقرب السواكن إلى آخر البيت، فالحركة التي قبله لا يحتفل باختلافها، كما لا يُحتفل باختلاف الحرف قبل: (عالم) و(سالم)، وهو الدخيل، فإنه يقع بحروف مُعدّدة! كلام غامض، لركاكة أسلوبه، قد يستدعي وجود نقص، أو سقط لا ندري سببه.

ولعل في آخر الفقرة سقط يسد قولنا: كما لا يُحتفل باختلاف الحرف قبل [ميم]: (عالم) و(سالم)، وهو الدخيل، فإنه يقع بحروف [مُعدّدة]!

٥- وفي احتجاجه لقطرب (ص٨٢)، أورد المؤلف تبريرات لم يستطع بها إقناع القارئ أبداً، لأنّ في تبريره الكثير من الحجج الكلامية التي لا معنى لها. وقد أشار المحقق إلى ركاكة العبارة والأسلوب في قوله:

"فأما الذي الحرف عبارة عنه ففيه قولان...!!"

٦- قوله (ص٨٥): "وقد سُمع عن بعض الناس أنهم يقولون: كل ما ساغ سماعه وعذب نوقه جاز أن يكون شعراً مما هو موزون، وذلك خلاف ما وضعت عليه العرب أوزانها، فإنهم إذا سمعوا في القوافي (قال) مع (قيل)، قالوا: اختلت القافية...".

ولعل هذا من مشاكل العروض العويصة التي لا يزال الكثير من كتاب العروض يتبعونها في كتبهم المكرورة.

١١- قوله (ص ١١٠): "فقد اجتمع ثلاث قوافٍ مقيدة، وستٌ مطلق، منها: مقيدٌ مجرد، ومقيد مؤسس، ومقيد مردف، ومطلقٌ مجرد، ومطلقٌ مؤسس، ومطلق مردف، ومطلقٌ [مجرد] بخروج، ومطلق بتأسيس [وخروج]، ومطلق بردف وخروج..."

ما بين الأقواس زيادات يقتضيها السياق.

١٢- قوله (ص ١١١): "فإن كان بيتٌ قافيته مضمرة، وبيتٌ قافيته غير مضمرة جاز أن تعدَّ ألفهما تأسيساً وغير تأسيس، نحو قوله:

**فإن شئتُما القحتماً وتنجتما**

**وإن شئتُما مثلاً بمثلٍ كلاهما**

**فإن كان عقلٌ فأعقلا عن أحيكما**

**بناتِ المخاضِ والفصالِ المقاحما**

فجاء في البيت (هُما)، وهو ضمير مثني، وفيه الألف، ووقع في البيت الثاني (المقاحما)، وألفه من نفس الكلمة وليست بضمير. فإن شئتُ جعلتُ ألف (كلاهما) تأسيساً، وإن شئتُ جعلته غير تأسيس مع ألف (المقاحما)!!

ولا أدري كيف عدَّ المؤلفُ ألفيهما - معاً - تأسيساً وغير تأسيس! فآلف (المقاحما) تأسيس بلا جدال، ولا تكون غير ذلك، وأما ألف (كلاهما) فهي هنا تأسيس لورودها مع بيت مؤسس أصلاً، وربما جاز عدّها غير تأسيس إذا وردت في قصيدة غير مؤسسة، كما في قول عنتره الذي أورده قبل ذلك (ص ١١٠):

**ولقد خشيتُ بأن أموتَ ولم تدرُ**

**في الحربِ دائرةٌ على ابنتي ضمضم**

**الشاميّ عريضٍ ولم أشتنهما**

**والنائرَينِ إذا لم ألفهما دمي**

دليل على أن هناك من يسوّغ شعراً موزوناً بلا قافية موحدة.

٧- قوله (ص ٩٠): "وقد حدّ الخليلُ القافية فقال: إن من أسماؤها (فَيْعَلٌ) و(فَاعِلٌ) و(فَالٌ) و(فَيْلٌ)..."  
أمثلة غامضة لا تمثل قوافي الخليل، ولم يُزل تفسير المؤلف لها بعد ذلك ما فيها من لبس وغموض!

٨- في رده على تعريف ابن كيسان بأن "القافية كلُّ شيءٍ يلزم إعادته في آخر البيت" قال الإربلي (ص ٨٢): يلزم في تعريف ابن كيسان لزوم الدخيل حرفاً واحداً..."

وهذا محض توهم، إذ لا يفهم ذلك من كلام ابن كيسان، وكل ما في الأمر أن الدخيل لازم بموضعه، وإن تغير الحرف، وحركة الحرف أحياناً. وابن كيسان إنما يحتز - في تعريفه - عما اعترض به على تعريف الخليل، حيث ترد بعض القوافي ولا يلزم فيها من تعريف الخليل سوى الروي.

٩- قوله عن القوافي المطلقة (ص ١٠٥): "تنقسم إلى ستة أقسام؛ مطلق مجرد، ومطلق مؤسس، ومطلق مردف، ومطلق بخروج..."

يوهم هذا الكلام أن المؤلف لم يذكر سوى أربعة أقسام، إلا أن المدقق الضبير يعلم أن المطلق بخروج ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام؛ توافق الثلاثة الأولى، وهي: مطلق مجرد بخروج، ومطلق مؤسس بخروج، ومطلق مردف بخروج.

وقد كان على المؤلف أن يحتز لذلك الإيهام، كما كان على المحقق أن ينتبه له في مناقشته إياه (ص ٢٣).

١٠- في الصفحات (١٠٦-١١٠) شرح المؤلف القوافي المقيدة والمطلقة، فقسّمها إلى قوافٍ مجردة، ومردفة، ومؤسسة، وذلك قبل أن يعرف القارئ معنى الردف والتأسيس.. وكان الأحرى به شرحها قبل ذلك.

وواضح أن اشتراطه ناقص ، ذلك أنه يجوز الردف بالواو والياء اللينتين: المفتوح ما قبلهما، نحو: (النَّوْمُ) مع (اليَوْمُ). ولعل في العبارة سقط تقديره: "أو انفتاح ما قبلهما".

١٦- قوله (ص١١٩): "الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وأما الواو والياء ؛ فقد ينكسر ما قبلهما وينضمّ ويفتح". العبارة هنا غير صحيحة، فالواو قد يفتح ما قبلها نحو: (عَوْدُ)، وقد ينضمّ نحو: (عُودُ)، ولكنه لا ينكسر أبداً. وأما الياء ؛ فقد يفتح ما قبلها نحو (عَيْنُ)، وقد ينكسر نحو: (عَيْنُ)، ولكنه لا ينضمّ أبداً.

١٧- قوله عن الواو والياء (ص١١٩): "ويجوز أن تدغم إحداهما في الأخرى، نحو: مَقْضِي... فإن الأصل (مَقْضُوِي) على وزن (مفعول)، فإن الواو والياء أيهما سبقت بالسكون أدغمت في الأخرى، وكذلك (سَيِّدُ) و(مَيِّتُ) أصله (سَيِّوِدُ) و(مَيِّوِتُ)، على وزن (فَيْعِلُ)، فأدغمت الياء في الواو لأنها سبقت بالسكون". يلاحظ في مثاله الأول (مَقْضُوِي) أن الواو سبقت الياء بالسكون ، فأدغمت في الياء وفقاً لقاعدته ، وأما (سَيِّوِدُ) و(مَيِّوِتُ) فإن الياء قد سبقت الواو بالسكون، إلا أن الواو هي التي أدغمت في الياء، على خلاف القاعدة.

ولكي تصح له قاعدته تلك، ربما كان أصل كلمة (مقضي) هو (مَقْضِيُوِي). وعلى ذلك تكون الأمثلة الثلاثة هي إدغام الواو في الياء.

وتحتاج معظم الفقرات في هذه الصفحة إلى إعادة ضبطها بالشكل الصحيح الذي يؤدي المعنى المراد.

١٨- قوله (ص١٢١): "والروي عند أبي الحسن الأخفش هو الحرف الذي تبني عليه القصيدة، ويلزم في كل بيت. علّق المؤلف على هذا التعريف بقوله: ولكن يبقى على الأخفش "في رُسْمه دخْلُ: فإن التأسيس يلزم في كل

ولعل في العبارة السابقة شيئاً من التصحيف والسقط، صوابه: "جاز أن تعدّ [الفُها]، أي جاز أن تعدّ ألف القافية المضمرّة تأسيساً إذا جاءت مع قافية مؤسسة، وغير تأسيس إذا جاءت مع قافية غير مؤسسة، كما في المثالين أعلاه.

كما أن قوله : "فجاء في البيت (هما) ... وفيه الألف يوهم أن ألف التأسيس هي ألف الضمير (هما)، وليست كذلك، لأن ألف التأسيس هي ألف (كلا) قبلها. وقل مثل ذلك في تعليقه على المثال التالي: (بدا ليا) و(جائيا).

١٣- قوله (ص١١٦): "فالف (سقيئها بيّه) غير تأسيس، وإن كان الروي حرفاً مضمرّاً، فإن هذا قد صار بالتركيب مثل: (سالمًا) و(عالمًا)، وخرج عن (بدا ليا) وأشباهه! لم يتضح مراد المؤلف من قوله: صار بالتركيب مثل (سالمًا وعلماً). ذلك أن الألف فيها تأسيس، ولو كان قوله: (سقيئها بيّه) مثلها بالتركيب كانت الألف هنا تأسيساً، وهو ينفي ذلك أصلاً، ولذلك كانت عبارته غامضة المعنى مبهمّة.

١٤- قوله عن (طالما) بعد ذلك (ص١١٦): "ألا ترى أن (ما) لما لزمّت (طال) وهي فعل أصلحتها؟! [لوقوع الفعل بعدها، ووقعت وقوع الفعل الذي من عادة الفعل تقاضيه بعده...!!"

يبدو أن في قوله: (أصلحتها) تصحيف لم أستطع توجييهه. كما أن العبارة بعدها جاءت ركيكة الأسلوب، غامضة المعنى، وتحتاج من المحقق إلى الكثير من إنعام النظر قبل الإثبات.

١٥- قوله في الردف (ص١١٧): "وأما الواو والياء فيجوز اجتماعهما ردفاً في قصيدة واحدة، بشرط انضمام ما قبل الواو، وانكسار ما قبل الياء، وأن يكونا ساكنين، نحو: (سعود) مع (سعيد)".

فالهاء من قوله: (الشَّبْهُ) أصلية، وهي هنا وصل لورودها في قصيدة بائية موصولة بالهاء.

**وثانيها:** أن هاء الضمير إذا كان ما قبلها غير حرف علة لم تكن رويًا أبدًا، وقد جاءت أمثله عليها خاطئة بين الهاء الأصلية (ملأها، شَبَّها) وهاء الضمير (عنها). ولذلك نرجح أن في هذه الفقرة خطأً وتداخلًا مصدره الناسخ، ولم ينتبه إليه المحقق.

**وثالثها:** أنه قد يتحرك ما قبل الهاء، وتبقى الهاء رويًا، نحو: (الجَلَّها، السَقَّها).

٢٢- قوله (ص ١٢٨) متحدثًا عن الألف التي لا تكون رويًا:

وكذلك الألف التي تكون بدلًا من النون الخفيفة؛ التي تقع في آخر الكلمة للصرف أو لغيره، نحو: (هَمَّهِ وَمَهِّهِ) وغاقق، ونحو قول الشاعر:

**أَقْلِي الْيَوْمَ عَاذِلًا وَالْمَعْتَابِينَ**

ونحو قول الآخر:

**دَابَيْتُ أُرْوَى وَالِدِيونَ تُقْتَضُنُّنَ**

أقول: وأين الألف المبدلة عن النون في قولهم: (صَهِّهِ وَمَهِّهِ) وغاقق؟ كما أن ما جاء بعدها من أمثلة إنما هو نون مبدلة عن الألف، وليست ألفًا مبدلة عن النون كما توهم المؤلف. وقد أورد الأخفش هذه الأمثلة لتمكّل التتويين اللاحق آخر الكلام سواء أكان للصرف أم لغيره، مميزًا بينها وبين الألفات التي أبدلت عنها<sup>(٨)</sup>.

٢٣- قوله (ص ١٣٠) في الألف والواو والياء: أعلم أن هذه

الأحرف الثلاثة لا تكون رويًا إذا لحقت الضمير، نحو: (رأيتُها)، ونحو: (مررتُ بيها)، ونحو: (هذا غلامُها)، وفي نحو: (رأيتُهما، ومررتُ بهما، وكلمتُهما)<sup>(٩)</sup>.

**فالهاء في جميع هذه روي، وما بعدها وصل!!**

وذلك غير صحيح؛ فالروي من قوله (رأيتُها) هو التاء، والهاء وصل، والألف خروج. وفي (مررتُ بيها): الباء روي، والهاء وصل، والياء بعدها خروج. وفي

بيت، والردف أيضاً، والوصل والخروج. فهذه الحروف تلزم القافية، فلا يصح رُسْمُه!

وقد ركّز المؤلف في تعليقه هذا على قوله في الجزء الأخير من التعريف: "ويلزم في كل بيت، متناسياً قوله قبل ذلك: "هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة". فالروي، مع لزومه في القوافي كالتأسيس والردف والوصل والخروج، إلا أنه الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، فيقال: هذه قصيدة ميمية أو سينية أو نونية.. هذا على الرغم من محاولته الجاهدة والمطولة بعد ذلك في إبداء العذر للأخفش.

١٩- قوله (ص ١٢٤): "وإن تحركت الواو والياء فهما رويان،

نحو: (لن يقضينك) و(لن يرمينك) ونحو: (ظليّة) و(عميّة)، ونحو: (لن يغرو) و(رأيت قاضيًا)، و(غلامي) و(غلاميّة).

والمثال: (ظليّة) و(عميّة)، هنا يجب أن يكون مثالاً للحالة الأولى التي وصفها بقوله: "فإذا سكن ما قبلها".

٢٠- قوله (ص ١٢٦): "وأما هاء الضمير؛ فإذا سكن ما

قبلها كانت رويًا نحو: (تحنوها) و(بنيتها).

لا يصح كلامه إلا بعد تقييده بالقول: "فإذا سبقها حرف مد ساكن، كانت رويًا". وذلك لأنه من الممكن أن يسبقها ساكن غير المدّ نحو: (لم يرُدها) و(لم يعدها)، فيكون الروي هنا هو حرف الدال لا الهاء.

٢١- قوله (ص ١٢٧): "والذي أراه أن هاء الأصل روي بكلّ

حال، وهاء الضمير متى وقع ما قبلها حرف علة ساكنًا [فهي] روي، وإن وقع ما قبلها غير حرف علة نحو: (ملأها، شَبَّها، عنها) فالهاء روي! ..... فإن تحرك ما قبل الهاء - أي حركة وقعت - كانت الهاء وصلًا، تحركت الهاء أو سكتت!

في هذا النص عدة إشكالات؛ أولها: أن هاء الأصل - أو الهاء الأصلية - قد تقع وصلًا إذا أرادها الشاعر كذلك، نحو قوله: (ما أطربة، ما أعدبة، ذاك الشبّه).

في المثال ، حيث لم يجتمع هنا الغالي إلى هاء  
الوصل ، وكان المثال الذي سبقه أولى بالاستخدام ،  
وذلك قوله :

### اطالَ عليه المدُّلُ ظلماً عواذلةً

فإذا حركت هاء الوصل (الغلو) ، وأشبعت حركتها ،  
نشأ عنها الغالي : (عواذِلُهو) واجتمع الغالي إلى هاء  
الوصل .

وأما مثاله الذي اختاره ؛ فلا يمكن الوصول به إلى  
ما أراد منه ، فلا يصح أبداً أن تضاف هاء الوصل  
بعد إضافة الغالي (المخترقنوه) !! وهو تمحل لم يقل  
به أحد أبداً .

وعلى الرغم من أن الغالي أكثر ما يكون بالنون ،  
فلمست أنري كيف نشأت عنده نون من إشباع حركة  
القاف !!، فتحريك القاف (بالكسر هنا) ثم إشباع  
حركتها، يتولد عنه الياء (المخترقهي)، كما قد يتولد عن  
غير هذا المثال الواو نحو (صبروه):

### وكندة حواي جميعاً صبروه

وعلى الرغم من تعريفه القاصر للغالي بأنه: حرفٌ  
ينشأ من إشباع حركة الغلو، والذي يقتضي أن يكون  
ياءً أو واواً كما رأينا، إلا أنه راجح بردد بأن الغالي  
نونٌ ساكنةٌ، وأن الغالي ساكنٌ لا مدٌ فيه !!

٢٦- في الصفحة (١٣٩)؛ أشار المؤلف إلى أن الخليل  
رحمه الله كان يُعامل الفتحة والضمّة والكسرة معاملةً  
الألف والواو والياء؛ فكما يجوز اجتماع الواو والياء  
ردّفين في قصيدة واحدة، ولا يجوز اجتماع الألف  
معهما، يجوز اجتماع الضمة والكسرة في الإشباع  
(حركة الدخيل)، ولا يجوز اجتماع الفتحة معهما . إلا  
أنه أشار بعد ذلك مباشرة إلى أن الخليل لا يجيزُ  
الحركات الثلاث معاً في التوجيه (حركة ما قبل الروي

(غلامهوه)؛ الميم روي، والهاء وصل، والواو بعدها  
خروج. وأما في (رأيتهما، ومررتُ بهمي، وكلمتهموه)،  
فالميم روي، والمدود بعدها وصل.

٢٤- قوله (ص١٣١): "وقال أبو زكريا: إن هاء الأصل  
تكون وصلًا وروياً، واستشهد على كونها رويًا بقول  
الشاعر:

قالتُ أنبئني لي ولم أسبهُ  
ما العيشُ إلا غفلةُ المدلِّه

قال الإربلي معترضاً: فهذه الهاء رويٌ لا محالة، ولم  
أعلم من أين نقلَ أن هاء الأصل تكونُ وصلًا!!  
أقول: إن قول أبي زكريا هو الصحيح، فهاء الأصل  
يصح أن تكون رويًا، كما جاء في الأمثلة أعلاه، كما  
يصح أن تكون وصلًا إذا أوردها الشاعر في قصيدته  
مع هاء الوصل، كما في قول الشاعر:

ضربيرةً أولعتُ باشتها رها  
يطرقُ كلبُ الحي من حذارها  
أعطيتُ فيها طائماً أو كارها  
حديقَةً غلباءَ فسي جدارها  
وفرساً أنثى وعبداً فارها

وهذا كثير جداً.

٢٥- قوله (ص١٣٤): "قلو اجتمع إلى هاء الوصل الغالي ؛  
وهو حرفٌ ينشأ من إشباع حركة الغلو، ومثاله :

### وقاتم الأعاقِ خاوي المخترق

فإذا أردت أن تُحرك القاف، وتتبع الحركة، قلت:  
(المخترقين) ؛ ، فإذا أردت أن تُحرك القاف ، وتتبع  
الحركة، قلت : (المخترقن) ؛ ، فلو انضمت هذه النون  
إلى الروي ، ودخلت هاء الوصل عليه لكانت داخلةً  
على غير الروي!!

أقول: لقد أخطأ المؤلف في هذه المسألة ، كما أخطأ

(مستفعلان) في البسيط، و(فاعليان) في الرمل...  
أي لا يصح أن يرد على (مستفعلاتن) ولا (فاعليأتن).  
وهذا فيه نظر؛ ذلك أن العروضيين التزموا بما قاله  
سابقوهم، وغضّوا البصر عما أتى به الشعر بعد  
ذلك، أو قبل ذلك. فهم يمنعون (مستفعلاتن) في  
مجزوء البسيط (بل والرجز أيضاً)، كما يمنعون  
(فاعليأتن) في الرمل، وقد أتى بهما الشعراء كثيراً.  
فمن مجزوء البسيط مثلاً، قول ابن الفرس  
الغرناطي<sup>(١٠)</sup>:

يَا مَنْ أَغَالِبُهُ وَالشُّوقُ أَغْلِبُ  
وَأُتَجِي وَصَلُّهُ وَالنَّجْمُ أَقْرَبُ  
سَدَدْتُ بَابَ الرِّضَا عَنْ كُلِّ مَطْلَبُ  
مُتَعَلِنُ فَاعِلِنُ مُسْتَفْعَلَتِنُ

ومن الرجز، قول عبادة بن ماء السماء<sup>(١١)</sup>:

مَنْ كُلُّ بِسَامِ السُّوَارِ  
كَلَّتْهُ حِرْفَةُ الْعُقَارِ  
مَنْ غَادَةَ ذَاتِ اقْتِدَارِ  
مُسْتَعْلِنُ مُسْتَفْعَلَتِنُ

ومن الرمل، قول خالد الكاتب<sup>(١٢)</sup>:

أَنَا فِي شُغْلٍ يَمَا تَدُّ ذِلَّتِي [فيه] عَنِ الْعَذْلِ  
وَفُوَادِي مَنْ هَوَى مَنْ لَا أَسْمِيَهُ عَلَى وَجْهِ  
فَدَعِ السُّومَ فَمَا لِي فِي الَّذِي أَهْوَاهُ مِنْ مِثْلِ  
أَمَلَكْتَنِي رَغْبَتِي فِي وَصَلٍ مَنْ يَرْغَبُ فِي وَصَلِي  
فَاعِلَاتِنُ فَاعِلَاتِنُ فَاعِلَاتِنُ فَاعِلَاتِنُ

٢٦- قوله (ص ١٤٨): "ومن المقيد ما ليس بتمام، ولا تحته  
ضربٌ هو أقصر منه، نحو: (فَعَلٌ) في المتقارب،  
وأصله (فَعُولُنْ)، ومثاله قول امرئ القيس:

وَأُرْوِي مِنَ الشَّعْرِ شَعْرًا عَويصًا

يُنْسِي الرِّوَاةَ الَّذِي قَد رَوَا

.... ومثله قول طرفة:

المقيد). وذلك مناقض تماماً لما أشار إليه قبل ذلك  
بقليل. والمعروف أن اجتماع الحركات الثلاث في  
(التوجيه) هو القاعدة في الشعر، وإن تحدث في ذلك  
أكثر العروضيين، في حين يندر اجتماعها في (الإشباع)  
بسبب ندرة الكلمات التي يكون فيه الدخيل مفتوحاً.  
٢٧- حديثه عن الروي المقيد (ص ١٤٧) حديث موسّع،  
ويكاد أن يُفَوِّت على القارئ الفائدة المرجوة منه. ففي  
حديثه عن الروي المقيد التام استطرده طويلاً للحديث  
عن الغلو، والمقيد الذي زاد على أصله، والمقيد  
الساكن ما قبله... وقد أشرنا إلى أن حديثه عن  
الروي المقيد هنا ليس في مكانه الصحيح، وأنا  
نرجح وجود خلط في أوراق المخطوط.

٢٨- قوله (ص ١٤٧): "وأما الروي المقيد الذي زاد على  
أصله شيء فلا يكون آخره إلا ساكناً، نحو: المرفل  
(فاعلاتن من فاعلن)، و(فاعلاتن) المذال منه.  
فأما (فاعلاتن) فلا ندري كيف يكون ما قبل آخره  
ساكناً؟!

ولعل المقصود هنا هو (فاعلاتن)، نحو قوله:

يَاهِلَالاً فِي تَجْنِيَةٍ وَقَضِيباً فِي تَنْتِيَةٍ

وإن كان هذا الضرب مزيداً عن المرفل وليس المرفل  
بعينه.

٢٩- قوله (ص ١٤٧-١٤٨): "وأعلم أن المقيد الساكن ما  
قبله على ثلاثة أضرب: أحدها: ما مدُّ عما قُصِرَ منه،  
وقُصِرَ عما هو أطول منه.

قوله: "والضرب الثاني" يوهم أنه انتقل إلى تفسير  
الضرب الثاني من الضروب الثلاثة التي أشار إليها،  
وإنما هو القسم الثاني من الضرب الأول، وكان  
الأجدر أن يقول: وتأتيهما.

٣٠- قوله عن الضرب الثاني (ص ١٤٨): "أن يكون المقيد  
قد مدُّ عما هو أقصر منه، إلا أنه لا يمكن إطلاقة، نحو:



فإذا جاء إلى قول ابن الأعرابي (ص ١٦٩):

وَيْلٌ لِيَزَيَّنِي الْجِرَابُ مِنِّي  
إِذَا التَّقْتُ نَوَاتُهُ وَسِنِّي  
تَقُولُ سَنِّي لِلنَّوَاةِ: طَنِّي

قال: "إِنَّ الرَّوِيَّ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ ... مَخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهُ... فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَوِيهَا إِلَّا الْيَاءُ الْبَيْتَةُ!.... وَهَذَا مَوْضِعٌ يَشْتَبِهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرُوضِ، وَيَعْتَوْنَهَا سَوَاءً، وَيَلِيسَا بِسَوَاءٍ!!" معللاً ذلك بقوله: "وَأَمَّا هَذِهِ الْآيَاتُ فَإِنَّهَا لَا يُمْكِنُ إِطْلَاقُهَا لِأَنَّ [فِي] رَوِيهَا (طَنِّي)، وَالْيَاءُ مِنْهَا ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ، وَالْحَرَكَةُ [أَيَّ الْإِطْلَاقِ] فِيهَا لَا تَجُوزُ!!" وهكذا فقد أخطأ الإربلي - معتمداً على مقولة لابن جني - عندما جعل الروي في الآيات الأولى ما قبل الياء (النون أو الميم)، وجعل الروي في الآيات الأخيرة (الياء) حصراً، وذلك على الرغم من كون القصيدتين من وزن واحد، وقافية واحدة، وتسيران على الضرب (مفعولان) من السريع، وذلك فقط لأن في ضرب الآيات الأخيرة فعل الأمر (طَنِّي)، وأن ياءه ضمير المؤنث، الذي لا يجوز فيه التحريك أو الإطلاق! ولو نظر الإربلي إلى ما قرره سابقاً (ص ١٢٤): من أن الياء لا تكون روياً إلا إذا سكن ما قبلها، أو انفتح، أو تحركت الياء نفسها، لأقرَّ أنَّ في تعليل ابن جني عيباً لا يُعتمد عليه. فالياءات في الشاهدين ليست أصلية أولاً،

ولا متحركة، وليس ما قبلها ساكن أو مفتوح، ولذلك فهي وصلٌ لا محالة، والنون قبلها هي الروي.

والغريب أن الإربلي أتى بعدها إلى قول الشاعر (ص ١٧٠):

وَيْلٌ لِأَجْمَالِ الْعَجُوزِ مِنِّي  
إِذَا نَسَوْتُ وَنَسَوْنَ مِنِّي  
كُنْتُ سَمْعَعٌ مِنْ [جَنِّ] (١٧)

فقال: "إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتُ وَإِنْ أَشْبَهتِ الَّتِي قَبْلَهَا فِي اللَّفْظِ وَالوِزْنِ، فِيهَا مَخَالَفَةٌ [لِهَا] (١٨) فِي الرَّوِي، فَإِنَّ هَذِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَوِيهَا إِلَّا النُّونُ: لِأَنَّ فِيهَا (جَنِّ)، وَنُونَهَا أَصْلٌ، وَالْيَاءُ بَعْدَهَا وَصَلٌ بِلا خِلَافٍ!!" فهو يعتمد هنا على علة ثالثة وهي: كون النون في (جَنِّ) أصلية!!

بل إن المحقق نفسه أدلى بفهم خاطئ لهذه المسألة، قائلاً (ص ١٦٩، حاشية ٣): "لعل المؤلف يقصد أن ضرب بيتي [بل شطري] أبي جهل (مستفعلٌ /ه/ه/ه) وضرب هذه المشاطير (متفعلٌ //ه/ه) .. فجاءت أقصر من الضرب في قصيدة أبي جهل، ما عدا المشطور الأول منها!!" وليس ذلك مقصود المؤلف كما هو واضح، لأنه لا فرق أصلاً بين (مستفعل) و(متفعل)، فهما تفعية واحدة زوخت ليس إلا.

## الهوامش

- ١ - مع ١، ع ٤، شوال - ذي القعدة ١٤٢٠هـ (يناير - مارس ٢٠٠٠م)، ص ٢١١.
- ٢ - إضافة يستوجبها المعنى.
- ٣ - معيار النظار ١/٧٧.
- ٤ - العروض ص ٧٦.
- ٥ - كتاب القوافي ص ٦٣.
- ٦ - السابق ص ٤٧.
- ٧ - السابق ص ٣.
- ٨ - السابق ص ١٦.
- ٩ - في الأصل: كلمته، تصحيفاً.
- ١٠ - المغرب في حلى المغرب ١٢٢/٢.
- ١١ - التوشيح في الموشحات ص ١٠٢.
- ١٢ - ديوانه ص ٢٧٧. وكلمة [فيه] من البيت الأول، إضافة يقتضيه الوزن.
- ١٣ - ديوانه ص ١٧٨.
- ١٤ - الفصول ص ٧١.
- ١٥ - ضبطها المحقق متحركة الآخر (فعل)!!
- ١٦ - في الأصل: لأن رويها (طَنِّي)، وليس بشيء.
- ١٧ - في الأصل: (جَنِّي) بالياء خطأ.
- ١٨ - في الأصل: (لهما) على التنثية تصحيفاً!